

الدِّينُ الْخَالِصُ

أَوْ

إرشاد الخلق إلى دين الحق

وهو آخر كتاب وضع أصله الشيخ الإمام محيى السنة وعميت البدعة
صاحب الفضولة والإرشاد المرحوم السيد

محمد بن محمد خطاب السبكي

المتوفى في الرابع عشر من ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ - ٧ يوليو سنة ١٩٣٣ م
عنه الله تعالى بالرحمة والرضوان وأسكنه على الجنان

الجزء الثاني

عنى بتفقيحه وتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه وضبط الآيات والأحاديث
وترقيمها وبيان حالها وغربها ومراجعتها خليفة الشيخ الإمام المرحوم السيد

أمين محمد خطاب

المتوفى في السابع والعشرين من ذى القعدة ١٣٨٧ هـ - ٢٦ فبراير ١٩٦٨ م
رحمه الله رحمة واسعة وجعل قبره روضة من رياض الجنة وحشره مع الصالحين
وقام بتصحيحه والإشراف عليه بحله فضيلة إمام أهل السنة السيد

دكتور أمين خطاب

الطبعة الرابعة : ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

حقوق الطبع محفوظة له

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الصلاة

قدمت على باقي العبادات ، لأنها عماد الدين ، وللإجماع على أفضليتها ،
(روى) ابن مسعود أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال
أفضل ؟ قال : الصلاة لوقتها . أخرجه الشيخان (١)

[١]

وهى لغة الدعاء . وشرعا عبادة ذات أقوال وأفعال مخصوصة ، مفتوحة
بالتكبير ، مختتمة بالتسليم ، وهى مشتقة من الصلة ، لأنها توصل العبد
وتقربه من رحمة ربه .

وهى ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا
الصَّلَاةَ ﴾ وقال : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا ﴾ (٢) ، أى
مفروضاً مقدرأ وقتها فلا تؤخر عنه (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ حين أرسله إلى اليمن : « إنيك ستأتى قوما
أهل كتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، فإن هم
أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله تعالى قد افترض عليهم خمس صلوات فى كل
يوم وليلة ، (الحديث) أخرجه السبعة وقال الترمذى حسن صحيح (٣) [٢]

(١) انظر ص ٣٩٣ ج ١٣ فتح البارى (وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة
عملا - التوحيد) وص ٧٣ ج ٢ نووى (الإيمان بالله أفضل الأعمال) والسائل ابن
مسعود كما فى رواية للشيخين . وتام الحديث : وبر الوالدين ثم الجهاد فى سبيل الله . وكما
يأتى رقم ١٣ ص ١٠ (٢) سورة النساء : عجز آية ١٠٣ . وصدورها « فإذا قضيتم الصلاة
فادكروا لله قياما وقعودا » (٣) انظر رقم ٥ ص ٨٣ ج ٨ - الدين الخالص (دليل الزكاة)

(وقد فرضت) ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة ونصف .

(قال) أنس بن مالك رضى الله عنه : « فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به الصلاة خمسين . ثم نقصت حتى جعلت خمسا . ثم نودي يا محمد : إنه لا يبدل القول لدى ، وإن لك بهذا الخمس خمسين ، أخرجه أحمد والنسائي والترمذى وقال حسن صحيح وهذا لفظه (١) [٣]

أى أنها خمس في العدد وخمسون في الأجر : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ (٢) .

(وحكمة مشروعيتها) القيام بشكر المنعم وتكفير الذنوب بأدائها .

(روى) أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أرأيتم لو أن نهرأ يباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ما تقولون ؟ هل يبقى من درنه ؟ قالوا : لا يبقى من درنه شيء ، قال : فذلك مثل الصلوات الخمس يححو الله بها الخطايا ، أخرجه أحمد والشيخان (٣) [٤]

والإجماع على أن المفروض منها خمس (قال) طلحة بن عبيد الله : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قبل نجد نائر الرأس يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خمس صلوات في اليوم والليلة . قال : هل على غيرهن ؟ قال لا ، إلا أن تطوع ، (الحديث) أخرجه مالك وأحمد والشيخان (٤) [٥]

(١) انظر ص ١٩٧ ج ٢ - الفتح الربانى . وص ٧٧ ج ١ مجتبى (فرض الصلاة) وص ١٨٦ ج ١ تحفة الأهودى (كم فرض الله على عباده من الصلاة) (٢) الأنعام : آية ١٦٠ (٣) انظر ص ٢٠٢ ج ٢ - الفتح الربانى . ووص ٢٨ ج ٢ فتح البارى (الصلوات الخمس كفارة) وص ١٧٠ ج ٥ نووى (فضل المشى إلى الصلاة - المساجد) (٤) انظر ص ٦٨ ج ١ - الفتح الربانى . وص ٧٨ ج ١ فتح البارى (الزكاة من الإسلام - الإيمان) =

(وثمره أدائها) سقوط الطلب والبعد عن المخالفات في الدنيا ، ونيل الثواب في العقبى ، قال تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْمَخَشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ ^(١) . (وعن أبي أمامة) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اتقوا الله ربكم وصلوا خمسكم ، وصوموا شهركم ، وأدوا زكاة أموالكم ، وأطيعوا إذا أمركم ، تدخلوا جنة ربكم ، أخرج به البيهقي والترمذي وقال حسن صحيح ^(٢) »

[٦]

هذا . وقد اختلفوا في صلواته صلى الله عليه وسلم قبل الإسراء . فقال جماعة : إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عليه صلاة مفروضة قبل الإسراء إلا ما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان من غير توقيت ولا تحديد ركعات معلومات . وكان صلى الله عليه وسلم يقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه ، وقام معه المسلمون نحواً من حول حتى شق عليهم ذلك فأنزل الله التخفيف في ذلك . ففسخه فضلاً منه ورحمة . فلم يبق في الصلاة فريضة إلا الخمس . قاله ابن عبد البر (وقال) ابن عباس رضي الله عنهما في تفسيره : قم الليل يعني قم الليل كله إلا قليلاً منه ، فاشتد ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه ، وقاموا الليل كله ولم يعرفوا ما حد القليل ، فأنزل الله تعالى : ﴿ نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾ فاشتد ذلك أيضاً عليهم وقاموا حتى انتفخت أقدامهم . ففعلوا ذلك سنة فأنزل الله ناسختها فقال : ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ ﴾ يعني قيام الليل من الثلث والنصف . وكان

= وص ١٦٦ ج ١ نووي (الصلوات الخمس أحد أركان الإسلام) وتطوع : بتشديد الطاء والواو ، أصله تطوع بتأمين أدغمت ثابتهما في الطاء ، ويجوز تخفيف الطاء بحذف إحدى التلامين (١) سورة العنكبوت : آية ٤٥ (٢) انظر ص ٤١٦ ج ١ تحفة الأحوذى (فضل الصلاة) .

هذا قبل فرض الصلوات الخمس . فلما فرضت نسخت هذه كما نسخت الزكاة كل صدقة ، وصوم رمضان كل صوم اه^(١) .

(وقال) الحزبي : إن الصلاة قبل الإسراء كانت صلاة قبل الغروب وصلاة قبل طلوع الشمس^(٢) .

هذا . وقد فرضت الصلاة الرباعية أولاً ركعتين ثم أربعاً (قالت) عائشة رضى الله عنها : « فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر ففرضت أربعاً وتركت صلاة السفر على الأولى ، أخرجه البخارى وأحمد وزاد من طريق ابن كيسان إلا المغرب فإنها كانت ثلاثاً^(٣) .

ويأتى تمامه فى مبحث (صلاة المسافر) إن شاء الله تعالى . ثم الكلام بعد ينحصر فى أربعة عشر بحثاً :

(الأول) أقسام الصلاة

هى ثلاثة عند الحنفيين : فرض وواجب ونفل . وهو يشمل المسنون والمندوب وعند غيرهم فرض ونفل (الفرض) قسمان : (أ) عيني وهو ما يلزم بتحصيله كل من كلف به كالصلوات الخمس والجمعة (ب) فرض كفائى وهو ما يلزم تحصيله فى ذاته . فإن أداه البعض سقط الطلب عن

(١) انظر ص ٢٢٣ ج ٧ - المهمل العذب (نسخ قيام الليل) والمراد بالنسخ فى قوله « فلما فرضت نسخت » الانتقال من حكم إلى حكم فإن النسخ لفرضية قيام الليل إنما هو الحديث رقم ٥ فتأوله فيه : « لا إلا أن تطوع » ينفى وجوب أى صلاة كانت غير الخمس فينبى وجوب قيام الليل كثيراً كان أو قليلاً . انظر ص ٢٢٤ ج ٧ المهمل العذب (٢) انظر ص ٣١٧ ج ١ فتح البارى - الشرح (كيف فرضت الصلاة فى الإسراء) (٣) انظر ص ١٩٠ ج ٧ منه (التاريخ - الهجرة) و ص ٣١٧ ج ١ منه (الشرح) .

الجميع كصلاة الجنائز وإلا أتم الكمل (والواجب) قسمان : (١) واجب لعينه وهو ما لا يتعلق وجوبه بعارض كالوتر وصلاة العيدين وسجدة التلاوة (ب) واجب لغيره وهو ما يتعلق وجوبه بعارض كسجدة السهو وركعتي الطواف وقضاء نفل أفسده والمنذور (والنفل) قسمان : مؤكد كركتي الفجر . وغير مؤكد كأربع قبل العصر .

(الثانى) سببها (وقتها)

السبب الحقيقي لافتراض الصلاة ، لإيجاب الله تعالى فى الأزل . لسكن لما كان غيبيا عنا جعل الله تعالى لها أسبابا ظاهرية تيسيرا وهى الأوقات . قال تعالى : ﴿ أقيم الصلاة لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ ﴾^(١) ، أى زوالها ، وقال : ﴿ وَأقيم الصلاة طَرْفِي الشَّمَارِ وَزَلَمًا مِنَ اللَّيْلِ ﴾^(٢) ، وقد جاء بيان أوقات الصلاة المكتوبة فى حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين : فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكانت قدر الشراك . وصلى بي العصر حين كان ظل كل شيء مثله . وصلى بي المغرب حين أظفر الصائم . وصلى بي العشاء حين غاب الشفق . وصلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم . فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظل كل شيء مثله . وصلى بي العصر حين كان ظله مثليه . وصلى بي المغرب حين أظفر الصائم . وصلى بي العشاء إلى ثلث الليل . وصلى بي الفجر فأسفر . ثم التفت إلى وقال : يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك . والوقت ما بين هذين الوقتين ، أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقى

وابن حبان والحاكم بسند صحيح والترمذي وقال : حديث حسن وصححه ابن عبد البر (١) .

[٨]

وهالك بيان الأوقات على ترتيب الحديث :

(أ) وقت الظهر : دل الحديث على أن أول وقت الظهر زوال الشمس عن وسط السماء في رأى العين ، وهو متفق عليه ، وأن آخره أن يصير ظل كل شيء مثله (وقد اختلف العلماء في هذا) فقال (مالك وطائفة : إن وقت الظهر يبقى بعد أن يصير ظل الشيء مثله قدر أربع ركعات ، ويدخل وقت العصر به ، لقوله في الحديث ، فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظل الشيء مثله ، وقد صلى العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله . فظاهره اشتراكهما في قدر أربع ركعات) وقال (النعمان : آخر وقت الظهر إذا صار ظل الشيء مثليه سوى ظل الزوال . لكنه ختلاف ظاهر الحديث . ولذا قال أبو يوسف ومحمد والشافعي والجمهور : إنه لا اشتراك بين الظهر والعصر في الوقت ، بل متى خرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله - غير ظل الزوال - دخل وقت العصر (لحديث) عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر ، أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود (٢) . »

[٩]

(١) انظر ص ٢٣٩ ج ٢ - الفتح الرباني . وص ٢٨٢ ج ٣ - المنهل العذب (المواقيت) و ص ١٤٠ ج ١ تحفة الأحوذى . و (أمي) أى صلى بي إماما عند السكبة . وكان ذلك صبيحة ليلة الإسراء . و (الشراك) بكسر أوله أحد سيور النمل و (أسفر) أى أخره إلى وقت الإسفار وهو ظهور نور الصبح جليا .

(٢) انظر ص ٢٤٢ ج ٢ - الفتح الرباني . وص ١١٢ ج ٥ نووي (أوقات الصلوات) و ص ٩٠ ج ١ مجتبى (آخر وقت المغرب) و ص ٣٠٢ ج ٣ - المنهل العذب (المواقيت)

(وأجابوا) عن حديث ابن عباس بأن معناه فرغ من الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله وشرع في العصر في اليوم الأول حينذاك . فلا اشتراك بينهما . فهذا التأويل متعين للجمع بين الأحاديث ، ولأنه إذا حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولا ، لأنه إذا ابتدأ بها حين صار ظل كل شيء مثله ، لم يعلم متى فرغ منها . وحينئذ لا يحصل بيان حدود الأوقات . وإذا حمل على ذلك التأويل حصل معرفة آخر الوقت وانتظمت الأحاديث^(١) وهذا تأويل حسن لو لم يعارضه ما في حديث جابر أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمه مواقيت الصلاة ، فتقدم جبريل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم . فصلى الظهر حين زالت الشمس . وأتاه حين كان الظل مثل شخصه فصنع كما صنع . فتقدم جبريل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى العصر (الحديث) وفيه : ثم أتاه في اليوم الثاني حين كان ظل الرجل مثل شخصه فصنع كما صنع بالأمس فصلى الظهر . ثم أتاه جبريل حين كان ظل الرجل مثل شخصه فصنع كما صنع بالأمس فصلى العصر ، أخرجه النسائي^(٢) .

فهذا صريح في أنه تقدم للظهر في اليوم الثاني بعد صيرورة ظل الرجل مثل شخصه كما صنع في العصر في اليوم الأول .

(فائدة) طريق معرفة الزوال أن ينصب عود مستقيم على أرض مستوية ويجعل عند منتهى الظل علامة ، فما دام ظل العود ينقص فالشمس لم تزل

(١) انظر ص ١١٠ ج ٥ شرح مسلم .

(٢) انظر ص ٨٩ ج ١ مجتبى (التشديد في آخر العصر)

ومتى وقف فهو وقت الاستواء . وحينئذ تجعل علامة على رأس الظل . فما بين العلامة وأصل العود هو المسمى فيء الزوال . وإذا أخذ الظل في الزيادة ، علم أن الشمس زالت ، فتوضع علامة على رأس الزيادة . فإذا صار ظل العود مثله من العلامة — لا من العود — جاء وقت العصر .

هذا . ويستحب الإبراد بظهر الصيف (أى تأخير صلاته عن أول وقتها إلى أن تنكسر شدة الحر) بشرط أن يصلى قبل أن يصير الظل مثله . ويستحب تعجيل ظهر الشتاء عند الجمهور ومنهم الحنفيون (لحدِيث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة (وفي رواية بالظهر) فإن شدة الحر من فيح جهنم ، أخرجه مالك وأحمد الشيخان (١) .

(وقال) أبو خلدة خالد بن دينار : صلى بنا أميرنا الجمعة ثم قال لأنس : كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر ؟ قال : « كان إذا اشتد البرد بكر بالصلاة . وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة ، أخرجه البخارى (٢) [١٢]

(١) انظر ص ٢٥٢ ج ٢ - الفتح الرباني . وص ١٢ ج ٢ فتح البارى (الإبراد بالظهر في شدة الحر) و ص ١١٨ ج ٥ نووى . و (فيح جهنم) بفتح الفاء وسكون الياء : شدة حرها وغليانها قال القاضى عياض : اختلف في معناه . فقيل هو على ظاهره . وقيل بل هو من باب التشبيه . وتقديره إن شدة الحر تشبه نار جهنم فأحذروه واجتنبوا ضرره . والأول أظهر . قال النووى وهو الصواب ، لأنه ظاهر الحديث ولا مانع من حمله على حقيقته . انظر ص ١٢٠ ج ٥ شرح مسلم . ويدل له حديث : شكت النار إلى ربها فقالت : رب أكل بعضى بعضاً ، فأذن لها بنفسين تنفس في الشتاء وتنفس في الصيف فأشد ما تجدون من الحر . وأشد ما تجدون من الزمهرير . أخرجه البخارى عن أبي هريرة . انظر ص ٢١٠ ج ٦ فتح البارى (صفة النار - بدء الخلق)

(٢) انظر ص ٢٦٥ ج ٢ منه (إذا اشتد الحر يوم الجمعة) .

والجمعة كالظهر . والأمر في الحديث للندب عند الجمهور وقيل للإرشاد .
والقرينة الصارفة له عن الوجوب : الأحاديث الدالة على أنه صلى الله عليه
وسلم صلى الظهر بالهاجرة (شدة الحر) وأيضاً لما كانت الحكمة في الإبراد
دفع المشقة عن المصلي ، كان ذلك من باب النفع له ، فلو كان الأمر للوجوب
لكان حرجاً وتضييقاً عليه ، فيعود الأمر عليه بالضرر (وظاهر) الأحاديث
يدل على أنه لا فرق في الإبراد بظهر الصيف بين الجماعة والمنفرد والبلاد
الحارة وغيرها . وبه قال الحنفيون وأحمد وإسحاق (وقال) أكثر المالكية :
الأفضل للمنفرد التعجيل . لكن مقتضى التعليل الذي يتسبب عنه ذهاب
الخشوع أنه لا فرق بين المنفرد وغيره (وخصه) الشافعي بالبلد الحار لظاهر
التعليل . وقيد الجماعة بما إذا كانوا يأتون المسجد من بعيد . أما إذا كانوا
مجتمعين أو يمشون في ظل ، فالأفضل التعجيل . لسكن ظاهر الأحاديث
عدم الفرق (وقال) الهادي والقاسم وغيرهما : تعجيل الظهر أفضل مطلقاً
متمسكين بأحاديث أفضلية أول الوقت كحديث ابن مسعود قال : سألت
النبي صلى الله عليه وسلم أى العمل أفضل ؟ قال : الصلاة في أول وقتها ،
أخرجه الدارقطني والحاكم وقال : هو صحيح على شرط الشيخين ^(١) [١٣]

وبحديث خباب قال : شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر
الرمضاء فلم يشكنا . أخرجه أحمد ومسلم والنسائي والبيهقي وابن المنذر، وزاد
وقال إذا زالت الشمس فصلا ^(٢) [١٤]

(وتأولوا حديث) الإبراد بأن معنى أبردوا : صلوأ أول الوقت أخذنا من

(١) انظر ص ٩١ - الدارقطني . و ص ١٨٨ ج ١ مستدرك (٢) انظر ص
٢٥١ ج ٢ - الفتح الرباني (وقت الظهر وتمجيلها) و ص ١٢٦ ج ٥ نووى . و ص ٨٦
ج ١ مجتبى (المواقيت) و (الرمضاء) الرمل إذا اشتدت حرارته (فلم يشكنا) بضم
فسكون فكسر - أى لم يمدرنا ولم يزل شكوانا .

برد النهار وهو أوله . وهو تأويل بعيد يردّه التعليل بشدة الحر (ويجاب)
 (١) بأن الأحاديث الواردة في تعجيل الظهر وأفضلية أول الوقت عامة أو
 مطلقة وحديث الإبراد خاص أو مقيد ، ولا تعارض بين عام وخاص ولا
 بين مطلق ومقيد . فتأخير للظهر عن أول وقتها مطلوب في شدة الحر .
 ويطلب التعجيل فيما عدا ذلك . (ب) عن حديث خباب بأنه منسوخ
 بحديث المغيرة بن شعبة قال : صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر
 بالهجير ثم قال : إن شدة الحر من فيح جهنم فأبردوا بالصلاة . أخرجه أحمد
 وابن ماجه بسند صحيح وابن حبان في صحيحه والطحاوى (١) . [١٥]

وقال : فأخبر المغيرة أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإبراد بالظهر
 بعد أن كان يصلها في الحر فثبت بذلك نسخ تعجيل الظهر في شدة الحر اه
 أو يحمل حديث خباب على أن القوم طلبوا تأخيرا زائدا على قدر الإبراد .
 لأن الإبراد أن يؤخر بحيث يصير للحيطان ظل يمشون فيه ويتناقص الحر
 (وقال) النووى : اختلف العلماء في الجمع بين هذين الحديثين فقال بعضهم :
 الإبراد رخصة والتقديم أفضل . واعتمدوا حديث خباب ، وحملوا حديث
 الإبراد على الترخيص والتخفيف في التأخير (وبهذا قال) بعض أصحابنا
 وغيرهم اه (٢) (أقول) والظاهر أن حديث خباب منسوخ . ولو سلنا جهل
 التاريخ وعدم معرفة المتأخر فأحاديث الإبراد أرجح ، لأنها في الصحيحين
 وغيرهما بطرق متعددة . وحديث خباب في مسلم فقط . ولا شك أن المتفق
 عليه مقدم . وكذا ما جاء من طرق .

(١) انظر ص ٢٥٢ ج ٢ - الفتح الرباني . و ص ١٢٠ ج ١ - ابن ماجه (الإبراد

بالظهر في شدة الحر) و ص ١١١ ج ١ شرح معاني الآثار (٢) انظر ص ١١٧

(ب) وقت العصر : يدخل وقته بصبرورة ظل الشيء مثله بعد الزوال لحديث جبريل السابق وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وزفر والطحاوي . ورواية الحسن بن زياد عن النعمان . وبه يفتي عند الحنفيين .

(وروى) محمد عن النعمان أن وقت العصر إنما يدخل بصبرورة ظل الشيء مثليه مستدلا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : أبردوا بالظهر بمعنى صالوها إذا سكنت شدة الحر . واشتداد الحر في بلادهم يكون وقت صبرورة ظل الشيء مثله ولا يفتر الحر إلا بعد المثلين (ورد) بأن هذا غير مسلم (قال) أبو ذر : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأراد المؤذن أن يؤذن الظهر فقال أبرد ثم أراد أن يؤذن فقال : أبرد مرتين أو ثلاثا حتى رأينا فيء التلول (الحديث) أخرجه الشيخان وأبو داود (١) .

[١٦]

فقوله : حتى رأينا فيء التلول يدل على أن نهاية الإبراد مجرد ظهور الظل لا صبرورة ظل الشيء مثله . على أن الأحاديث الكثيرة الصحيحة صريحة في أن وقت العصر يدخل بصبرورة ظل الشيء مثله وأحاديث المثلين ليست صريحة في أنه لا يدخل وقت العصر إلا بصبرورة ظل الشيء مثليه . وإنما استنبط منها ما ذكر . والمستنبط لا يعارض الصريح . ولذا روى رجوع النعمان

(١) انظر ص ١٤ ج ٢ فتح الباري (الإبراد بالظهر في السفر) و ص ١١٨ ج ٥ بووى . و ص ٣١٣ ج ٣ - المنهل المذهب (وقت صلاة الظهر) والفيء : الظل بهـد الزوال سمي بذلك لأنه ظل فاء من جانب إلى جانب أي رجع . والفيء الرجوع والمراد أنه أخرج الظهر حتى صار للتلول ظل وهي منبطحة لا يصير لها ظل في العاد إلا قرب العصر .

إلى قول الجمهور (واختلف) في آخر وقت العصر (فقال) الجمهور آخر وقته غروب الشمس (لحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس . فقد أدرك العصر . أخرجه الستة وقال الترمذى : حسن صحيح^(١) .

(وقال) الاصطخري : آخره مصير ظل الشيء مثليه ويكون قضاء بعده ، مستدلاً بحديث جبريل أنه صلى العصر في اليوم الأول عند مصير ظل الشيء مثله ، وفي اليوم الثاني عند مصير ظل الشيء مثليه ثم قال : الوقت ما بين هذين الوقتين (وأجاب) الجمهور بحمل قوله في حديث جبريل ، الوقت ما بين هذين^(٢) ، على الوقت غير المكروه . ولذا قالوا : تأخير المغرب مطلقاً مكروه . وكذا تأخير العشاء إلى ما بعد نصف الليل . وليس المراد في حديث جبريل استيعاب وقت الاضطرار والجواز ، وهذا التأويل لا بد منه جمعا بين الأحاديث . فن كان مضطراً امتد وقت العصر في حقه إلى الغروب . وغير المعذور يصلي ما دامت الشمس بيضاء نقية . فإن آخر العصر إلى ما بعد الاصفرار كره .

(قال) العلاء بن عبد الرحمن : دخلنا على أنس بن مالك فقام يصلي العصر فلما فرغ ذكرنا تعجيل الصلاة فقال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : تلك صلاة المنافقين ثلاثاً . يجلس أحدهم حتى إذا اصفرت الشمس فكانت بين قرني شيطان ، قام فنقر أربعاً لا يذكر الله عز وجل

(١) انظر ص ٣٨ ج ٢ فتح الباري (من أدرك من الفجر ركعة) وص ١٠٦ ج ٥ نووى (من أدرك ركعة من الصلاة) وص ٣٣٠ ج ٣- المنهل العذب (الصلاة الوسطى) وص ٩٠ ج ١ مجتبى (من أدرك ركعتين من العصر) وص ١٦٥ ج ١ تحفة الأحوذى وص ١٢٣ ج ١ - ابن ماجه (وقت الصلاة في العذر)

فيها إلا قليلا . أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذى وقال : حديث حسن صحيح (١)

[١٨]

(وفى الحديث) التنفير من الإسراع فى الصلاة ، وعدم إكمال الاطمئنان والخشوع والأذكار المطلوبة فيها .

(فائدة) قال النووى : للعصر خمسة أوقات : وقت فضيلة وهو أول وقتها . ووقت اختيار يمتد إلى أن يصير ظل الشيء مثليه . ووقت جواز بلا كراهة إلى الاصفرار . ووقت جواز مع كراهة حال الاصفرار إلى الغروب ووقت عذر وهو وقت الظهر لمن جمع بين الظهر والعصر جمع تقديم لسفر أو مطر . ويكون فى هذه الأوقات أداء . فإذا فاتت كلها بغروب الشمس صارت قضاء (٢) (والمشهور) عند المالكية أن تأخير العصر إلى وقت الاصفرار وما بعده إلى الغروب لا يجوز إلا لئلى عذر كحائض ونفساء فهو وقت ضرورة . (وجملة) القول عندهم أن للظهر وقتين : (أ) وقت اختيارى من الزوال إلى ما يسع أربع ركعات بعد صيرورة ظل كل شيء مثله (ب) وقت ضرورة لئلى العذر وهو ما بعد ذلك إلى ما قبل الغروب بما يسع خمس ركعات . وللعصر وقتان : (أ) وقت اختيار من صيرورة ظل

(١) انظر ص ٢٦٥ ج ٢ - الفتح الربانى (وعيد من آخر العصر عن وقتها) و ص ١٢٣ ج ٥ نووى (التبكيك بالعصر) و ص ٣٣٤ ج ٣ - المنهل العذب (التشديد فى تأخير العصر) و ص ١٤٩ ج ١ تحفة الأحوذى (تمجيل العصر) . (واختلفوا) فى المراد من قوله بين قرنى شيطان . فقيل هو على حقيقته فالمراد أنه يحاذيها بقرنيه عند غروبها وكذا عند طلوعها ، لأن الكفار يسجدون لها حينئذ فيقارنهما الشيطان ، ليكون الساجد حينئذ كأنه ساجد له (وقيل) إنه من باب المجاز والمراد بقرنيه علوه وارتفاعه وغلبة أعوانه (قال الخطابى) هو تمثيل ، لأن تأخيرها إنما هو بتزيين الشيطان ومدافعتهم عن تمجيلها كمدافعة ذوات القرون لما تدفعه والصحيح الأول . انظر ص ١٢٤ ج ٥ شرح مسلم (٢) انظر ص ١١٠ منه (أوقات الصلوات) .

كل شيء مثله إلى الاصفار (ب) وقت ضرورة لذى العذر من الاصفار إلى الغروب (وقال) الحنفيون : يستحب تأخير العصر صيفا وشتاء في غير يوم النجم إلى ما قبل اصفار الشمس . ويكره تأخيرها إلى الاصفار وما بعده ، (لقول) علي بن شيان : قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية . أخرجه أبو داود . وفي سننه يزيد بن عبد الرحمن بن علي بن شيان . وهو مجهول (١) [١٩]

(ج) وقت المغرب : يدخل وقت صلاة المغرب بغروب الشمس وهو مجمع عليه ، لحديث سلة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب . أخرجه السبعة إلا النسائي وقال الترمذي حسن صحيح (٢) . [٢٠]

(واختلفوا) في آخره : فمشهور مذهب المالكية أن وقتها المختار ينتهي بمضى ما يسحبا بعد الأذان والإقامة وتحصيل شروطها . وهى الطهارة من الحدث والحديث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة . وبه قال الأوزاعي والشافعي في الجديد ، لحديث جبريل السابق . فقيه أنه عليه السلام صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم المغرب في اليومين حين أفطر الصائم (ومشهور) مذهب الشافعية أنه يمتد وقتها إلى قبيل مغيب الشفق الأحمر . وبه قالت الحنبلية وأبو يوسف ومحمد . وهو قول للمالكية ورواية عن النعمان ، لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الشفق الحمر فإذا غاب

(١) انظر ص ٣٢٠ ج-٣ المنهل العذب (وقت العصر) (٢) انظر ص ٢٦٦ ج ٢ - الفتح الرباني . وص ٢٩٩ ج ٢ فتح الباري (وقت المغرب) وص ٢٥ ج ٥ نووي وص ٣٤٠ ج ٣ - المنهل العذب . وص ١٥١ ج ٣ تحفة الأحوذى . وص ١٢١ ج ١ ابن ماجه .

الشفق وجبت العشاء. أخرجه الدارقطني وابن خزيمة وصححه والبيهقي^(١) [٢١]
 وفي حديث ابن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ووقت المغرب
 ما لم يسقط فور الشفق^(٢) (والمشهور) عن النعمان أنه يمتد إلى مغيب الشفق
 الأبيض (لما في) حديث أبي هريرة : وإن أول وقت المغرب حين تغرب
 الشمس . وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق . أخرجه أحمد والنسائي
 والترمذي والدارقطني والطحاوي والحاكم وقال : صحيح الإسناد وصححه
 ابن السكن^(٣) . [٢٢]

والمراد بالأفق الشفق ففي رواية الترمذي : وإن آخر وقتها حين يغيب
 الشفق . فلا يدل على الدعوى لأن الشفق الحرة . ولا تنافي بين أحاديث
 الشفق وحديث جبريل ، لأنها مجمولة على وقت الجواز . وهو محمول على
 وقت الفضيلة . والراجع القول بانتهاء وقت المغرب بمغيب الشفق الأحمر ،
 لقوة أدلته .

وانفقوا على استحباب تعجيل المغرب ، لحديث جبريل ، ولحديث
 أبي أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بادروا بصلاة المغرب قبل
 طلوع النجوم » ، أخرجه أحمد والطبراني بسند رجاله ثقات^(٤) [٢٣]

(قال) النووي : إن تعجيل المغرب عقيب غروب الشمس يجمع عليه

(١) انظر ص ١٠٠ - الدارقطني . وص ٢٧٣ ج ١ بيهقي (دخول وقت العشاء
 بميوبة الشفق) (٢) هذا بعض حديث تقدم صدره رقم ٩ ص ٠٧ و (فور الشفق)
 بالفاء مفتوحة بقية حمرة الشمس بعد الغروب . وفي رواية مسلم (ثور الشفق) بالثاء
 أى انتشاره . (٣) انظر ص ٢٩٢ ج ٢ - الفتح الرباني . وص ١٤١ ج ١ تحفة
 الأحوذى (مواقيت الصلاة) وص ٩٧ - الدارقطني . وص ٨٩ ج ١ شرح معاني الآثار
 (٤) انظر ص ٢٦٦ ج ٢ - الفتح الرباني . وص ١٣١٠ ج ١ مجمع الزوائد (وقت المغرب)

(وأما) الأحاديث الواردة في تأخير المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكانت نيبان جواز التأخير . وأحاديث التعجيل المذكورة في هذا الباب وغيره إخبار عن عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي واظب عليها إلا العذر . فالاعتماد عليها اه بتصرف (١) .

(د) وقت صلاة العشاء : أول وقت العشاء من مغيب الشفق الأحمر أو الأبيض على الخلاف السابق . والراجح الأول (قال) ابن سيد الناس في شرح الترمذى : وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب أن البياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل الأول . وهو الذى حدد عليه السلام خروج أكثر الوقت به . فصح يقيناً أن وقتها داخل قبل ثلث الليل الأول بيقين . فقد ثبت بالنص أنه داخل قبل مغيب الشفق الذى هو البياض . فتبين بذلك يقيناً أن الوقت دخل بالشفق الذى هو الحمرة (٢) وأما آخر وقتها الاختيارى فثلث الليل الأول عند الشافعى فى أحد قوليه . وهو مشهور مذهب المالكية ، لما فى حديث جبريل (٣) (وقال) الشافعى فى أحد قوليه : إن آخر وقتها الاختيارى نصف الليل وهو رواية عن مالك . لقوله فى حديث عبد الله بن عمرو « وقت العشاء إلى نصف الليل (٤) » ، (ولقول) أنس : أخر النبى صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء إلى نصف الليل ثم صلى ثم قال : قد صلى الناس وناموا . أما إنكم فى صلاة ما انتظروتموها . قال أنس : كأنى أنظر إلى ويص خامه ليلتئذ ، أخرجه الشيخان (٥)

[٢٤]

- (١) انظر ص ١٣٦ ج ٥ شرح مسلم (أول وقت المغرب) (٢) انظر ص ٤١١ ج ١ نيل الأوطار (وقت صلاة العشاء) (٣) تقدم رقم ٨ ص ٦ .
 (٤) هذا بعض حديث تقدم صدره رقم ٩ ص ٧ (٥) انظر ص ٥ ج ٢ فتح البارى وص ١٣٩ ج ٥ نووى (وقت العشاء) و (الويص) بالباء الموحدة والصاد المهملة : البريق ، والحام بكسر التاء وفتحها .
 (م ٢ - ج ٢ - الذين الحامس)

(ولحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : دلولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ، أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه (١) [٢٥]

وهو نص في أن ترك التأخير إنما هو للشقة (قال) النووى التأخير المذكور في الأحاديث كله تأخير لم يخرج به عن وقت الاختيار . وهو نصف الليل أو ثلث الليل (٢) (وقد) اختلف العلماء في أن الأفضل تقديمها أو تأخيرها . وهما قولان لمالك والشافعى . فمن فضل التأخير احتج بهذه الأحاديث ، ومن فضل التقديم ، احتج بأن العادة الغالبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم هي التقديم . وإنما أخرها في أوقات يسيرة لعذر أو لبيان الجواز . ولو كان تأخيرها أفضل مطلقاً لواطب عليه وإن كان فيه مشقة (٣) وينبغى للإمام أن يعجل بها إذا اجتمع الناس في أول الوقت وأن يؤخرها إذا تأخروا (لقول) جابر : د كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر بالهاجرة والعصر والشمس نقيه . والمغرب إذا وجبت الشمس . والعشاء أحياناً يؤخرها وأحياناً يعجل . كان إذا رآهم اجتمعوا عجل . وإذا رآهم أبطؤوا أخر . والصبح كانوا أو كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلها بغلس ، أخرجه أحمد والشيخان (٤) [٢٦]

(١) انظر ص ٢٧٤ ج ٢ - الفتح الربانى . وص ١٢١ ج ١ - ابن ماجه (وقت العشاء) وص ١٥٢ ج ١ تحفة الأحمدي (تأخير العشاء)

(٢) انظر ص ١٣٧ ج ٥ شرح مسلم

(٣) انظر ص ١٣٦ ، ١٣٨ منه

(٤) انظر ص ٢٤٤ ج ٢ - الفتح الربانى (جامع الأوقات) وص ٢٨ ج ٢ فتح البارى (وقت المغرب) وص ١٤٤ ج ٥ نووى (التيسير بالصبح) و (الهاجرة) شدة الحر نصف النهار . و (وجبت) أى غابت . و (الغلس) محرك : ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح .

(فالحديث) يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء إذا لم يجتمع المصلون .
والمبادرة بالصلاة عند اجتماعهم .

(وأما) وقت الجواز والاضطرار فهو يمتد إلى الفجر ، لما في حديث
أبي قتادة من قوله صلى الله عليه وسلم : «أما إنه ليس في النوم تفريط .
إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى ،
أخرجه مسلم (١)»

فإنه ظاهر في امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الصلاة
الأخرى ، إلا أن صلاة الصبح مخصوصة من هذا العموم ، لإجماعهم
على أن وقتها ينتهي بطولع الشمس ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : «ووقت
صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس (٢)» ، وتقدم الجواب عن
حديث جبريل .

(فائدتان) (الأولى) قالت المالكية : للمغرب وقتان :

(١) وقت اختيار ، من الغروب إلى ما يسع أداء المغرب بعد تحصيل
شروطه من الطهارة وغيرها كما تقدم . وقيل إلى مغيب الشفق الأحمر
(ب) وقت ضرورة - لذى العذر كالحائض والنفساء - يكون بعد الاختيارى
إلى أن يبقى ما يسع أربع ركعات قبل الفجر . وللعشاء وقتان :

(١) وقت اختيار ، من مغيب الشفق الأحمر إلى ثلث الليل . وقيل إلى نصفه .
(ب) وقت ضرورة - لذى العذر - من ثلث الليل أو نصفه إلى الفجر .

(الثانية) يكره النوم قبل صلاة العشاء والكلام بعدها إلا في مصلحة ،
(لحديث) أبي برزة الأسلمي : «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب

(١) هذا بعض حديث طويل ذكره مسلم في (قضاء الفائتة) ص ١٨٤ ج ٥ نووى

(٢) هذا عجز حديث تقدم صدره رقم ٩ ص ٧٠

أن يؤخر العشاء التي يسمونها العتمة . وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها ، أخرجه السبعة وقال الترمذى : حسن صحيح (١) [٢٨]

(وقال) ابن سيد الناس في شرح الترمذى : وقد كرهه جماعة وأغلظوا فيه : منهم عمر وابنه وابن عباس . وإليه ذهب مالك (ورخص) فيه بعضهم . منهم علي وأبو موسى وهو مذهب الكوفيين (وشرط) بعضهم أن يجعل معه من يوقظه لصلاتها . وروى عن ابن عمر مثله . وإليه ذهب الطحاوى (وقال) ابن العربي : إن ذلك جائز لمن علم من نفسه اليقظة قبل خروج الوقت بعبادة أو يكون معه من يوقظه (والحكمة) في كراهة النوم قبلها ، لئلا يذهب النوم بصاحبه ويستغرقه فتفوته أو يفوته فضل وقتها المستحب ، أو يترخص في ذلك الناس فينامون عن إقامة جماعتها (٢) (واحتج) من قال بالجواز بلا كراهة (بحديث) عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم بالعشاء حتى ناداه عمر : نام النساء والصبيان (الحديث) أخرجه أحمد والشيخان والنسائي (٣)

[٢٩]

وجه الدلالة أنهم ناموا قبل العشاء ولم ينكر عليهم (لكن) قال ابن سيد الناس : وما أرى هذا من هذا الباب ولا نعاسهم في المسجد وهم في انتظار الصلاة من النوم المنهى عنه . وإنما هو من السنة التي هي مبادئ النوم (٤) (وقد) أشار الحافظ إلى الفرق بين هذا النوم والنوم المنهى عنه

- (١) انظر ص ٢٧٢ ج ٢ - الفتح الرباني . وص ٢٣٤ ج ٢ فتح الباري . وص ٩١ ج ١ مجتبى . وص ١٥٣ ج ١ تحفة الأحوذى (كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها) وص ١٢٣ ج ١ - ابن ماجه
(٢) انظر ص ٤١٦ ج ١ نيل الأوطار
(٣) انظر ص ٢٧٦ ج ٢ - الفتح الرباني (تأخير العشاء) وص ٣٤ ج ٢ فتح الباري (النوم قبل العشاء لمن غلب) وص ١٣٧ ج ٥ نووى . وص ١٩٣ ج ١ مجتبى (آخر وقت العشاء)
(٤) انظر ص ٤١٦ ج ١ نيل الأوطار

قال : (باب النوم قبل العشاء لمن غلب) في الترجمة إشارة إلى أن الكراهة مختصة بمن تعاطى ذلك مختاراً (١) (ومما يدل على كراهة الحديث بعدها (حديث) ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا سمر بعد الصلاة يعني العشاء الآخرة إلا لأحد رجلين مصل أو مسافر ، أخرجه أحمد وأبو يعلى والظاهر أني في الكبير بسند رجاله ثقات (٢)

[٣٠]

(وقالت) عائشة : « السمر لثلاثة : لعروس أو مسافر أو متعبد بالليل ، أخرجه أبو يعلى ورجال الصحيح (٣)

[٣١]

وكان عمر يضرب الناس على الحديث بعد العشاء لغير مصلحة ويقول : أسمرأ أول الليل ونوما آخره ؛ (وحكمة الكراهة) أنه يؤدي إلى السهر فيخشى منه إذا نام أن يفوته قيام الليل أو صلاة الصبح في وقتها المختار أو الجائز . ولأن السهر في الليل سبب للكسل في النهار عما يطلب من الطاعات والمصالح (ويدل) على جواز الحديث بعد العشاء لمصلحة ، قول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمر المسلمين وأنا معهما ، أخرجه أحمد والنسائي والترمذي . ورجال الصحيح : وفيه انقطاع بين علقمة وعمر . ولذا حسنه الترمذي . ولم يصححه (٤)

[٣٢]

وقال : وقد اختلف أهل العلم في السمر بعد العشاء الآخرة (فكرهه)

(١) انظر ص ٣٤ ج ٢ فتح الباري (٢) انظر ص ٢٧١ ج ٢ - الفتح الرباني .
وص ٣١٤ ج ١ مجمع الزوائد (النوم قبلها والحديث بعدها) و (مصل) أي متعبد .
(٣) انظر ص ٣١٤ ج ١ مجمع الزوائد (٤) انظر ص ٢٧٢ ج ٢ - الفتح الرباني
وص ١٥٣ ج ١ تحفة الأحوذى (الرخصة في السمر بعد العشاء) ويسمر . كينصر من السمر وهو الحديث ليلا .

قوم منهم بعد صلاة العشاء . ورخص فيه بعضهم إذا كان في معنى العلم وما لا بد منه من الحوائج . وأكثر أهل الحديث على الرخصة اهـ (وهذا) الحديث يدل على عدم كراهة السمر بعد العشاء إذا كان لحاجة دينية عامة أو خاصة . وحديث أبي برزة وابن مسعود وغيرهما ، يدل على الكراهة . وهي محمولة على الكلام المباح الذي ليس فيه فائدة تعود على صاحبه .

(هـ) وقت صلاة الصبح : اتفق العلماء على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق . وآخره طلوع الشمس إلا ما روى عن ابن القاسم وبعض أصحاب الشافعي من أن آخر وقتها الإسفار (واختلفوا) في وقتها المختار (فقال) مالك والشافعي وأحمد وإسحاق : يستحب المبادرة بصلاة الصبح أول الوقت (لقول) عائشة رضی الله عنها : « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمر وطهن ما يعرفن من الغلس ، أخرجه مسلم والثلاثة . وقال الترمذي : حسن صحيح ^(١) »

[٢٣]

واقوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ ^(٢) ، وتمجيد الصلاة

(١) انظر ص ١٤٤ ج ٥ نووي (التبكير بالصبح) وص ٣٤٨ ج ٣ - المنهل العذب (وقت الصبح) وص ٩٤ ج ١ مجتبي (التنائيس في الحضرة) وص ١٤٢ ج ١ تحفة الأحوذى (ومتلفعات) بالعين المهملة بعد الفاء ، أى متلفعات بأكسيتين (والروط) بضم الميم جمع مرط بكسر فسكون ، الأكسية الملمة من صوف أو خز (وأما) حديث ابن عمر مرفوعا : الوقت الأول من الصلاة رضوان الله . والوقت الآخر عفو الله . فقد أخرجه الترمذي (انظر ص ١٥٤ ج ١ تحفة الأحوذى) والبيهقي وقال : هذا حديث يعرف يعقوب بن الوليد المدني . منكر الحديث ضعفه يحيى بن معين وكذبه أحمد ابن حنبل وسائر الحفاظ ونسبوه إلى الوضع (انظر ص ٤٣٥ ج ١ بهيقي . التعجيل بالصلوات) .

(٢) آل عمران آية : ١٣٣

من باب المسارعة إلى الخير (وفي حديث أبي مسعود) « وصلى - يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم - الصبح مرة بغسل . ثم صلى مرة أخرى فأسفر . ثم كانت صلاته بعد ذلك التخلّيس حتى مات ، ولم يعد إلى أن يسفر » أخرجه أبو داود^(١)

[٣٤]

وما إلى ذلك من الأحاديث الصحيحة الصريحة في أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى الصبح بغسل (وقال) الحنفيون والثوري وأكثر العراقيين : الإسفار بالصبح أفضل (لحديث) رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وقال : حسن صحيح وابن ماجه وابن حبان والطبراني وصححه غير واحد^(٢)

[٣٥]

وأيضاً فإن الإسفار يؤدي إلى كثرة الجماعة واتصال الصفوف (وجمع) الطحاوي بين أحاديث التخلّيس وأحاديث الإسفار ، بأنه يدخل في الصلاة مغسلاً ويطول القراءة حتى ينصرف منها مسفراً ولعل حديث عائشة^(٣) مبنى على بعض الأحوال . فإن الظاهر من الأدلة أنه كان يتبدى بغسل وهو الغالب من أحواله صلى الله عليه وسلم ، ويتصرف منها بغسل كما في حديث عائشة ، وتارة يسافر كما في حديث أبي برزة قال : « وكان يفتل من صلاة النداء حين يعرف الرجل جلسه ، وكان يقرأ بالستين إلى المائة . أخرجه النسائي^(٤)

(١) هذا عجز حديث طويل صدره : نزل جبريل فأخبرني بوقت الصلاة . انظر ص ٢٩٠ ج ٣ - المنهل العذب (المواقيت) (٢) انظر ص ٢٧٩ ج ٢ - الفتح الرباني (وقت صلاة الصبح) (٣) وص ٤٩ ج ١ مجتبى (الإسفار) (٤) وص ١٤٤ ج ١ تحفة الأحمدي . وص ١١٩ ج ١ - ابن ماجه . ولفظه : أصبحوا .
(٣) تقدم رقم ٣٣ ص ٢٢ .
(٤) هذا عجز الحديث رقم ٢٨ ص ١٩ عند النسائي (كراهية النوم بعد صلاة المغرب)

وكان ذلك على حسب طول القراءة وقصرها . فقد كان يقرأ فيها من
الستين إلى المائة (قال) أنس بن مالك : « صلى بنا أبو بكر صلاة الصبح
فقرأ بسورة آل عمران فقالوا كادت الشمس تطلع فقال : لو طلعت لم تجدنا
غافلين ، أخرجه الطحاوي (١) » [٢٦]

(وقال) عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي : « صلى بنا أبو بكر صلاة
الصبح فقرأ سورة البقرة في الركعتين جميعاً فقال له عمر : كادت الشمس
تطلع . فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين ، أخرجه الطحاوي (٢) » [٢٧]

وقال : فهذا أبو بكر قد دخل فيها في وقت غير الإسفار ثم مد القراءة
فيها حتى خيف طلوع الشمس . وهذا بحضرة أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وبقرب عهدهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله ،
لا ينكر عليه منهم منكر . فذلك دليل على متابعتهم له . ثم فعل ذلك عمر
من بعده فلم ينكره عليه من حضره منهم اه (إذا) علمت هذا تبين لك أن
الراجح القول بأن التغليس أفضل لصحة أدلته وقوتها .

(الثالث) الصلاة الوسطى

هي صلاة العصر عند الحنفيين وأحمد (الحديث) على رضى الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الخندق : « شغلونا عن الصلاة
الوسطى صلاة العصر ملاً الله بيوتهم وقبورهم ناراً ، أخرجه أحمد ومسلم
وأبو داود (٣) » [٢٨]

(٢١) انظر ص ١٠٧ ج ١ شرح معاني الآثار (وقت الفجر) .

(٣) انظر ص ٢٦١ ج ٢ - الفتح الرباني . وص ١٢٨ ج ٥ نووى (الصلاة الوسطى) =

و (لحديث) ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة الوسطى صلاة العصر » أخرجه مسلم والترمذى وقال حديث صحيح^(١)

[٣٩]

(وهذا) مذهب الحسن البصرى والجمهور (قال) الماوردى : هذا مذهب الشافعى رحمه الله لصحة الأحاديث فيه . وإنما نص على أنها الصبح لأنه لم يبلغه الأحاديث الصحيحة فى العصر ومذهبه اتبع الحديث اه^(٢) (وقال) ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم . الصلاة الوسطى صلاة الصبح . وبه قال مالك والشافعى (قال) ابن عباس رضى الله عنهما « أدلج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عرس فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس أو بعضها ، فلم يصل حتى ارتفعت الشمس . وهى الصلاة الوسطى ، أخرجه النسائى^(٣) » [٤٠]

(وهو) معارض (بما روى) ابن عباس قال : قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم عدوا فلم يفرغ منهم حتى أخرج العصر عن وقتها : فلما رأى ذلك قال : « اللهم من حبسنا عن الصلاة الوسطى فاملاً بيوتهم ناراً ، أو قبورهم ناراً أو نحو ذلك ، أخرجه أحمد والطبرانى فى الكبير والأوسط ورجاله موثقون^(٤) »

[٤١]

== وص ٣٢٢ ج ٣ - النهل المذب . ولفظه : حبسونا : وغزوة الخندق كانت فى شوال سنة أربع من الهجرة . انظر بيانها بهامش ص ١٢ ج ٧ - الدين الخالص .

(١) انظر ص ١٦٠ ج ١ تحفة الأحوذى

(٢) انظر ص ١٢٨ ج ٥ شرح مسلم

(٣) انظر ص ٣٩٥ ج ١ نيل الأوطار (بيان أنها الوسطى) وأدلج ، أى سار الليل

كله (وعرس) من التعريس ، أى نزل آخر الليل ليستريح .

(٤) انظر ص ٢٦١ ج ٢ - الفتح الربانى . وص ٣٠٩ ج ١ مجمع الزوائد (الصلاة

الوسطى) (والمدو) (كفار غزوة الأحزاب (الخندق) .

(وبما روى) أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة الوسطى صلاة العصر ، أخرجه الزرار ورجاله موثقون^(١) » [٤٢]

وقد تقرر أنه عند مخالفة الراوى روايته ، فالعبرة بما روى لا بما رأى .
(قال) النووى : الذى تقتضيه الأحاديث الصحيحة أنها العصر وهو المختار (قال) صاحب الحاوى : نص الشافعى رحمه الله تعالى أنها الصبح .
وصحت الأحاديث أنها العصر فذهب اتباع الحديث . فصار مذهبه أنها العصر .
ولا يكون فى المسألة قولان كما وهم بعض أصحابنا اه^(٢)

(وعن سعيد بن جبير) وشريح القاضى ونافع أنها واحدة من الخمس غير معينة واختاره إمام الحرمين . فقد روى أن رجلا سأل زيد بن ثابت عن الصلاة الوسطى فقال : حافظ على الصلوات تصبها فهى مخبوءة فى جميع الصلوات خبء ساعة الإجابة فى ساعات يوم الجمعة ، وليلة القدر فى ليالى رمضان . والاسم الأعظم فى جميع الأسماء .

(الرابع) ما تدرك به الصلاة

من أدرك ركعة من الصلاة قبل خروج الوقت فقد أدركها ، (لحديث) أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ، أخرجه السبعة^(٣) » [٤٣]

(١) انظر ص ٣٠٩ ج ١ مجمع الزوائد

(٢) انظر ص ٦١ ج ٣ . شرح المهذب

(٣) انظر ص ٢٨٤ ج ٢ - الفتح الربانى . وص ٣٨ ج ٢ فتح البارى (من أدرك من

الصلاة ركعة) وص ١٠٤ ج ٥ نووى . وص ٢٩٠ ج ٦ - المنهل العذب (من أدرك من الجمعة ركعة) .

وهو صادق بالصلاوات الخمس لا فرق بين عصر وصبح وغيرهما .
 فهو أعم من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس ، فقد أدرك الصبح .
 ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، فقد أدرك العصر ، أخرجه
 السبعة^(١) (قال النووي) أجمع المسلمون على أن هذا ليس على ظاهره ،
 وأنه لا يكون بالركعة مدركا لكل الصلاة وتكفيه وتحصل الصلاة بهذه
 الركعة ، بل هو متأول وفيه إضمار تقديره فقد أدرك حكم الصلاة أو وجوبها
 أو فضلها^(٢) اهـ . والحديث بعمومه يشمل من كان معذورا بجنون
 أو حيض أو نفاس أو إغماء أو صبا وزال عذره وقد بقى من الوقت قدر
 ما يسع ركعة وعليه فتلزمه تلك الصلاة . وبهذا قال الجمهور (وقال) الحنفيون :
 تبطل صلاة الصبح إذا أدرك منها ركعة قبل الشمس وركعة بعدها . وقيل
 تقع كلها قضاء . وقيل ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء ، والحديث
 ظاهر في أن الشكل أداء (ومفهومه) أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون
 مدركا للوقت وأن صلاته تكون قضاء وهو مذهب الجمهور (وقيل) تقع
 أداء . والحديث يردده (واختلفوا) فيمن أدرك من الوقت دون ركعة وهو
 ممن لا تجب عليه الصلاة لعذر - كالحائض تطهر ، والمجنون يعقل ، والمغنى
 عليه يفيق ، والكافر يسلم - أتجب عليه الصلاة ؟ فيه قولان للشافعي
 (أحدهما) لا تجب وروى عن مالك عملا بمفهوم الحديث . وأصحهما أنها
 تلزمه وبه قال الحنفيون ، لأنه أدرك جزءا من الوقت فاستوى قليلة وكثيره
 (وأجابوا) عن مفهوم الحديث بأن التقيد بركعة خرج مخرج الغالب ولا
 يخفى ما فيه من البعد (وأما) إذا أدرك أحد هؤلاء ركعة وجبت عليه الصلاة
 انفاقا (ومقدار) هذه الركعة قدر ما يكبر ويقرأ أم القرآن ويركع ويرفع

(١) انظر المراجع رقم ١٧ ص ١٣

(٢) انظر ص ١٠٥ ج ٥ شرح مسلم

ويسجد سجدة تين . قال النووي : هل يشترط مع التكبيرة أو الركعة إكمال الطهارة ؟ فيه وجهان لأصحابنا . أحدهما أنه لا يشترط^(١) (وقالت) المالكية يشترط في حق المعذور غير الكافر أن يدرك من الوقت زمناً يسع الطهر المحتاج إليه وركعة كاملة . أما الكافر فلا يقدر له الطهر ، لأن إزالة عذره بإسلامه في وسعه (وقال) الحنفيون : يشترط في وجوب الصلاة على من طرأ عليه سبب الوجوب أن يدرك في آخر الوقت زمناً يسع الطهارة وستر العورة وتكبيرة الإحرام . وقد اتفق العلماء على أنه لا يجوز تعمد التأخير إلى هذا الوقت .

(الخامس) الأوقات المنهى عن الصلاة فيها

هي ثمانية أوقات يجمعها خمسة أنواع :

(١) الصلاة بعد صلاة الصبح والاهم : نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس . وعن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس (روى) أبو سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس . ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس » أخرجه أحمد والشيخان^(٢) [٤٤]

وقد اختلف العلماء في الصلاة في هذين الوقتين (فقال) الحنفيون : يكره فيهما التنفل ولو كان له سبب . وبه قال مالك والحسن البصرى وجماعة

(١) انظر ص ١٠٥ ج ٥ شرح مسلم

(٢) انظر ص ٢٩١ ج ٢ - الفتح الرباني . وص ٤١ ج ٢ فتح الباري (لا تتحرى

الصلاة قبل الغروب) وص ١١٢ ج ٦ نووى (الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها) .

من الصحابة . منهم علي وابن مسعود وأبو هريرة . وكان عمر يضرب على الركتين بعد العصر بمحض من الصحابة من غير تكبير (وقال) الشافعي : يجوز أن يصلي في هذين الوقتين ما له سبب . واستدل بصلاته صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد صلاة العصر (وأجاب) الجمهور عنه بأنه من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم (وقالت) الحنبلية : يحرم التطوع مطلقاً ولو له سبب في هذين الوقتين ، لظاهر النهي لإلا ركعتي الطواف (لحديث) جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا بني عبد مناف لا تمنوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار ، أخرجه أحمد والثلاثة وصححه ابن خزيمة والترمذي والحاكم وابن حبان (١) » [٤٥]

ومشهور مذهب الظاهرية المنع من الصلاة مطلقاً ولو فرضاً بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ، لعموم النهي في الأحاديث . ويرده أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر قيس بن عمرو على صلاته ركعتي الفجر بعد صلاة الصبح .

(قال) قيس بن عمرو : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقيمت الصلاة فصليت معه الصبح ثم انصرف فوجدني أصلي فقال : مهلا يا قيس ، أصلاتان معا ؟ قلت يا رسول الله إنى لم أكن ركعت ركعتي الفجر قال : فلا إذا ، أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي . وهذا لفظه (٢) [٤٦]

(١) انظر ص ٥٤ ج ١٢ - الفتح الرباني . وص ٣٦ ج ٢ مجتبى (إباحة الطواف في كل الأوقات) وص ١٨٠ ج ٢ سنن أبي داود (الطواف بعد العصر) ولفظه : لا تمنوا أحداً يطوف ... وص ٩٤ ج ٢ تحفة الأحوذى .

(٢) انظر ص ١٥٧ ج ٧ - المنهل العذب (من فاتته - سنة الفجر - متى يقضيها) وص ٣٢٤ ج ١ تحفة الأحوذى (من تقوته الركعتان قبل الفجر يصلهما بعد صلاة الصبح) (فلا إذا) أى فلا حرج عليك حيث إنهما ركعتا الفجر .

(وقد أجمع) العلماء على جواز قضاء الفرائض في هذين الوقتين لعموم حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » ، أخرجه الشيخان وأبو داود (١) [٤٧]

وحديث « إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها » ، أخرجه مسلم عن أنس (٢) [٤٨]

(وقال) جماعة من السلف : تباح الصلاة مطلقا في جميع الأوقات . وحكى عن داود . وبه جزم ابن حزم (لحديث) : لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار (٣) (وزعموا) أن أحاديث النهي منسوخة بهذا الحديث وحديث أبي هريرة : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح . ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » (٤) ، ورد استدلالهم (١) بأن حديث جبير ابن مطعم خاص بالصلاة في الحرم المكي ودعواهم عامة ، فلا يصلح الاستدلال به عليها . ولا يصلح لنسخ الأحاديث الدالة على النهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة (ب) وحديث أبي هريرة خاص بالمكتوبة صاحبة الوقت . وأحاديث النهي في غير صاحبة الوقت . فلا يصح دعوى نسخها به على فرض تأخره .

(وروى) عن ابن عمر تحريم الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، لظاهر الأحاديث المذكورة ، وإباحتها بعد العصر حتى تصفر الشمس ، (لحديث) علي رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة

(١) انظر ص ٤٧ ج ٢ فتح الباري (من نسي صلاة فليصل إذا ذكر) وص ١٩٣ ج ٥ نووي (قضاء الفائتة) وص ٣٧ ج ٤ - المنهل العذب (من نام عن صلاة أو نسيها) .
 (٢) انظر ص ١٩٣ ج ٥ نووي (٣) تقدم رقم ٤٥ ص ٢٩
 (٤) تقدم أول ص ٢٧ .

بعد العصر إلا والشمس مرتفعة، أخرجه أبو داود^(١) [٤٩]

(٢) **العصر وقت طلوع الشمس واستوائها وغروبها** : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة وقت طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح ، ووقت استوائها وسط السماء - إلا يوم الجمعة - حتى تزول ، ووقت اصفرارها حتى يتم الغروب (قال) عقبه بن عامر : ثلاث ساعات كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن أو نقبر فيهن موتانا : حتى تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس . وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب ، أخرجه الجماعة إلا البخاري^(٢) [٥٠]

وقد اختلف الفقهاء في الصلاة في هذه الأوقات (فقال) الحنفيون : لا تصح في هذه الأوقات صلاة مطلقا مفروضة أو واجبة أو نافلة قضاء أو أداء مستدلين بعموم النهي عن الصلاة في هذه الأوقات ، بناء على أن النهي يقتضى الفساد (واستثنوا) من ذلك عصر اليوم ، لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر^(٣) ، فيصح أدائه وقت الغروب لأنه أداء كما وجب . ويكره تحريما تأخيره إلى هذا الوقت (واستثنوا) أيضا صلاة الجنائز إن حضرت في وقت من هذه الأوقات فإنها تصلى فيها بلا كراهة ، لحديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث لا يؤخرن : الصلاة إذا أتت ، والجنائز إذا حضرت ، والأيم

(١) انظر ص ١٦٨ ج ٧ - المنهل المذب (من رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة) .

(٢) انظر رقم ٤٩٧ ص ٢٨٢ ج ٧ الدين الخالص (وقت صلاة الجنائز) و (تضيف) بناء وضاد مفتوحين فياء مشددة . أى تميل

(٣) تقدم رقم ١٧ ص ١٣ .

إذا وجدت كفتاً ، أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم والترمذى وقال غريب ليس بمتصل (١)

[٥١]

(واستثنوا) أيضا سجدة تلاوة تليت آيتها في وقت من هذه الأوقات ، فإنه يصح تأديتها فيه ، لأنها أدبت كما وجبت . ولكنه يكره تنزيها ، لنقصان الوقت بالنهي عن الصلاة فيه . والأفضل تأخيرها لتؤدى في الوقت المستحب ، لأنها لا تقوت بالتأخير (وقد فرقوا) بين الصبح والعصر حيث قالوا بعدم صحة أداء الصبح وقت الطلوع ، وبصحة أداء العصر وقت الغروب (ويرده) قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » (٢) : فقد سوى بينهما (واستثنى) أبو يوسف أيضا التنفل يوم الجمعة وقت الاستواء لحديث أبي قتادة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة . وقال : « إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة ، أخرجه أبو داود (٣)

[٥٢]

وفيه انقطاع ، لأنه من رواية مجاهد عن أبي الخليل عن أبي قتادة قال أبو داود : وهو مرسل مجاهد أكبر من أبي الخليل ، وهذا لم يسمع من أبي قتادة وفي سنده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وقد ذكر له البيهقي شواهد ضعيفة يقوى بها وبحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة ، أخرجه الشافعى في مسنده (٤)

[٥٣]

(١) انظر رقم ٣٦٤ ص ٢٠٥ ج ٧-الدين الخالص (المبادرة بتجهيز الميت) و(الأيام) بفتح الهذبة وكسر الياء مشددة من لا زوج له ذكرا أو أنثى .

(٢) تقدم رقم ١٧ ص ٢٧ و١٣

(٣) انظر ص ٣٣٩ ج ٦- المنهل العذب (الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال)

(٤) انظر ص ٥٢ ج ١ يدائع المنن (الأوقات المنهى عن الصلاة فيها) .

(وقالت) الحنبلية : لا ينعقد النفل مطلقا في هذه الأوقات الثلاثة حتى ماله سبب كسجود تلاوة وشكر وصلاة كسوف وتحية مسجد ، لعموم أدلة النهى . ولا فرق في ذلك بين مكة وغيرها ولا يوم الجمعة وغيره إلا تحية المسجد يوم الجمعة . فإنهم قالوا بجواز فعلها بلا كراهة وقت الاستواء وحال الخطبة ، لحديث أبي قتادة^(١) (ورد) بأنه يفيد إباحة الصلاة مطلقا وقت الاستواء يوم الجمعة . وهم لا يقولون إلا بإباحة تحية المسجد حينئذ (ويحرم) عندهم أيضا صلاة الجنائز في هذه الأوقات إلا إن خيف عليها التغير ، فتجوز للضرورة ، ويجوز بلا كراهة قضاء الفوائت في هذه الأوقات (لحديث) أنس مرفوعا : « من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها ، أخرجه أحمد ومسلم^(٢) .

[٥٤]

جعلوه مخصصا لأحاديث النهى (وجوزوا) أيضا في هذه الأوقات الصلاة المنذورة ولو تذر أن يوقعا فيها - بأن قال الله على أن أصلي ركعتين عند طلوع الشمس مثلا - لأنها صلاة واجبة فأشبهت الفرائض (وأباحوا) تأدية ركعتي الطواف ولو نفلا في كل وقت ، لحديث خبير بن مطعم^(٣) (وقالت) المالكية : تحرم النوافل ولو لها سبب والمنذورة وسجدة التلاوة وقت الطلوع والغروب لأحاديث النهى ، وكذا تحرم صلاة الجنائز في هذين الوقتين إلا إن خيف تغيرها فتجوز ، وأباحوا الفرائض العينية قضاء أو أداء في هذين الوقتين (وأباحوا) الصلاة مطلقا فرضا أو نفلا وقت الاستواء (قال الزرقاني) في شرح الموطن : قال الجمهور والأئمة الثلاثة بکراهة الصلاة

(١) تقدم رقم ٥٢ ص ٣٢

(٢) ص ٣٠٠ ج ٢ - الفتح الرباني (قضاء الفوائت) وص ١٩٣ ج ٥ نووى .

(٣) تقدم رقم ٤٥ ص ٢٩

عند الاستواء . وقال مالك بالجواز مع روايته هذا الحديث^(١) (قال) ابن عبد البر : فإما أنه لم يصح عنده ، أو رده بالعمل الذي ذكره بقوله : ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار هـ . والثاني أولى أو متعين فإن الحديث صحيح بلاشك إذ رواه ثقات مشاهير . وعلى تقدير أنه مرسل فقد تقوى بحديثي عقبه وعمرو بن عبسة وقد صححهما مسلم هـ^(٢) (أقول) وحيث ثبتت صحة الحديث فهو مذهب مالك ولا وجه للتفرقة بين أجزائه بعمل الناس . فإنه لا كلام لأحمد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . على أن عمل الناس إنما هو في الصلاة وقت الاستواء يوم الجمعة . وقد تقدم ما يدل على استثنائه . ولذا قال الباجي في شرح الموطأ : وفي المبسوط عن ابن وهب . سئل مالك عن الصلاة نصف النهار فقال : أدركت الناس وهم يصلون يوم الجمعة نصف النهار . وقد جاء في بعض الحديث نهى عن ذلك ، فأنا لا أنهى عنه للذي أدركت الناس عليه ، ولا أحبه لأنهى عنه هـ^(٣) وقول مالك لأحبه لأنهى عنه ، محمول على أنه لم يثبت عنده الحديث الدال على إباحة الصلاة وقت الاستواء يوم الجمعة . وقد تقدم ما فيه (وقالت) الشافعية : يكره النقل الذي لا سبب له في هذه الأوقات . أما الفرض مطلقا والنقل الذي له سبب ،

(١) يعنى حديث أبي عبد الله الصنابحي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الشمس تطلع وممها قرن الشيطان ، فإذا ارتفعت فارقتها . ثم إذا استوت قارنها . فإذا زالت فارقتها . فإذا دنت للغروب قارنها ، فإذا غربت فارقتها . ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات . أخرجه مالك وأحمد والنسائي وابن ماجه . انظر ص ٣٩٥ ج ١ زرقانى . وص ٢٨٨ ج ٢ - الفتح الربانى (أوقات النهى) .

(٢) انظر ص ٣٩٥ ج ١ زرقانى (النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر) وحديث عقبه تقدم رقم ٥٠ ص ٣١ . وحديث عمرو يأتى رقم ٥٧ ص ٣٥

(٣) انظر ص ٣٦٢ ج ١ - المنتقى شرح مسلم

فلا يكرهان لحديث : من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلها إذا ذكرها . أخرجه أحمد ومسلم عن أنس^(١) (وأباحوا) أيضا التنفل في الحرم المسكى في هذه الأوقات ، لحديث جبير بن مطعم^(٢) (وأباحوا النفل) أيضا وقت الاستواء يوم الجمعة ، لحديث أبي قتادة^(٣) .

هذا والمعول عليه أن الصلاة مطلقا ممنوعة في هذه الأوقات الثلاثة لإلأداء الصبح وقت الطلوع ، والعصر وقت الغروب والنفل وقت الاستواء يوم الجمعة .

(٣) الصلاة بعد طلوع الفجر : تذكره الصلاة بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح بأكثر من سنته عند الحنفيين وهو المشهور عن أحمد (لحديث) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لاتصلوا بعد الفجر إلا مسجدتين أخرجه أبو داود والترمذي^(٤)

(ولقول) حفصة رضى الله عنها : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين . أخرجه مسلم [٥٥]

(وقال) الحسن البصرى والشافعي : يجوز التنفل مطلقا بلا كراهة بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح ، لما في حديث عمرو بن عبسة قال : قلت يا رسول الله أى الليل أسمع ؟ قال جوف الليل الآخر ، فصل ما شئت ، فإن الصلاة مشهودة مكتوبة حتى تصلى الصبح (الحديث) أخرجه أبو داود^(٥) [٥٦]

(١) تقدم رقم ٥٤ ص ٣٣ (٢) تقدم رقم ٤٥ ص ٢٩ (٣) تقدم رقم ٥٢ ص ٣٢ (٤) انظر ص ١٧٨ ج ٧ - المنهل المذنب . وص ٣٢١ ج ١ تحفة الأحوذى (لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتين)

(٥) انظر ص ٢ ج ٦ نووى (استجاب ركعتي الفجر)
(٦) انظر ص ١٧٢ ج ٧ - المنهل المذنب (من رخص فيهما)

فهو يدل بظاهره على إباحة التطوع بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتيه .
ولكن ينافيه ما في رواية عن عمرو بن عبسة قال : قلت أي الساعات أفضل ؟
قال : جوف الليل الآخر ثم الصلاة مكتوبة مشهودة حتى يطلع الفجر .
فإذا طلع الفجر فلا صلاة إلا الركعتين حتى تصلي الفجر (الحديث)
أخرجه أحمد (١)

[٥٨]

فهو صريح في كراهة التطوع بعد طلوع الفجر بغير ركعتي الفجر ،
ولعله وقع اختصار في رواية أبي داود (وقال) مالك : يجوز ذلك
لمن فاتته صلاة الليل لعذر ، لقول سعيد بن جبير : إن عبد الله بن عباس
رقد ثم استيقظ ثم قال لخادمه انظر ما صنع الناس وهو يومئذ قد ذهب
بصره . فذهب الخادم ثم رجع فقال : قد انصرف الناس من الصبح .
فقام عبد الله بن عباس فأوتر ثم صلى الصبح (وعن هشام) بن عروة عن
أبيه أن عبد الله بن مسعود قال : ما أبالي لو أقيمت صلاة الصبح وأنا أوتر
(وقال) يحيى بن سعيد : كان عبادة بن الصامت يؤم قوما فخرج يوماً إلى
الصبح فأقام المؤذن صلاة الصبح فأسكته عبادة حتى أوتر ثم صلى بهم
الصبح . أخرج هذه الآثار مالك (٢) .

(٤) التنفل بعد الإقامة : التطوع بعد الشروع في إقامة الصلاة غير
مشروع (لحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : وإذا أقيمت

= أي الركعتين بعد العصر - إذا كانت الشمس مرتفعة ، و(أسمع) أي أقرب إلى إجابة
الدعاء وقبول العمل . و (جوف الليل الآخر) أي ثلثه الأخير أقرب للإجابة . فخوف
مبتدأ خبره محذوف . و (مشهودة مكتوبة) أي تحضرها الملائكة وتكتب
ثوابها .

(١) انظر ص ٣٨٥ ج ٤ مسند أحمد .

(٢) انظر ص ٢٣٤ ج ١ زرقاني الموطأ (الوتر بعد الفجر) .

الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، أخرجه أحمد ومسلم والأربعة . وذكره البخارى ترجمة (١)

[٥٩]

« والنفي ، فيه بمعنى النهي ، وهو متوجه إلى الشروع في غير المكتوبة المقامة . أما إتمام ما شرع فيه قبل الإقامة ، فلا يشمل النهي بل يتمه . وإلا لزم إبطاله وهو منهي عنه بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَدِّلُوا آعْمَالَكُمْ ﴾ ويحتمل إبقاء النفي على أصله ، أى فلا صلاة صحيحة أو كاملة . وحمله على نفي الصحة أولى ، لأن نفيها أقرب إلى نفي الحقيقة . لكنه معارض بحديث عبد الله بن سرجس قال : « جاء رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يصلى الصبح فصلى الركعتين ثم دخل مع النبي صلى الله عليه وسلم فى الصلاة فلما انصرف قال يا فلان : أيتهما صلاتك التى صليت وحدك ، أو التى صليت معنا ؟ » أخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه وأبو داود (٢)

[٦٠]

فقد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على الرجل صلاته بعد الإقامة ولم يأمره بإعادة ركعتى الفجر . فدل ذلك على أن المراد نفي الكمال لانفى الصحة .

وحكمة النهي عن التنفل بعد الإقامة ، التفرغ للفرصة من أولها والمحافظة على إكمالها مع الإمام ، وعلى أسباب الاتفاق والبعد عما يؤدى إلى الخلاف على الأئمة والطنن فيهم .

(١) انظر ص ٢٢١ ج ٥ نووى (كراهة الشروع فى نافلة بعد الشروع فى الإقامة) وص ١٥٤ ج ٧ - المنهل المذنب (إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتى الفجر) . وص ٢٢٣ ج ١ - تحفة الأحوذى . وص ١٨١ ج ١ - ابن ماجه (إذا أقيمت الصلاة ..) وص ١٠٢ ج ٢ فتح البارى .

(٢) انظر ص ٢٢٢ ج ٦ نووى . وص ١٣٩ ج ١ مجتبى (من يصلى ركعتى الفجر والإمام فى الصلاة) وص ١٨٢ ج ١ - ابن ماجه . وص ١٥١ ج ٧ - المنهل المذنب (إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتى الفجر) .

هذا . وقد دل الحديث على أنه لا ينبغي لمن حضر حال الإقامة أن يشرع في غير الصلاة المقام لها لافرق بين سنة الصبح وغيرها (وللعلماء) في ذلك أقوال :

(أولاً) قال ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق : يكره لأن المراد بالنفي في الحديث النهي ، وهو محمول على الكراهة . أو أن النفي فيه باق على حقيقته والمراد به نفي الكمال .

(ثانياً) قال ابن عبد البر والظاهرية : لا يجوز صلاة شيء من النوافل إذا أقيمت المكتوبة لافرق بين ركعتي الفجر وغيرها ولو خارج المسجد ، حملاً للنفي في الحديث على نهي التحريم .

(ثالثاً) قال الخنفيون والثوري : لا بأس بصلاة سنة الصبح خارج المسجد أو فيه والإمام في الفريضة إذا تيقن إدراك الركعة الأخيرة مع الإمام . وروى عن ابن مسعود وابن عمر ، وابن عباس والأوزاعي وغيرهم لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة إلا ركعتي الفجر ، أخرجه البيهقي من طريق حجاج بن نصير عن عباد بن كثير وقال : هذه الزيادة لا أصل لها . وحجاج وعباد ضعيفان^(١) [٦١]

(وقال) أبو عثمان الأنصاري : جاء عبد الله بن عباس والإمام في صلاة الغداة ولم يكن صلى الركعتين فصلى الركعتين خلف الإمام ثم دخل معهم (وعن) أبي الدرداء أنه كان يدخل المسجد والناس صفوف في صلاة الفجر فيصلى الركعتين في ناحية المسجد ثم يدخل مع القوم في الصلاة . أخرجهما الطحاوي^(٢) (وقال) أبو موسى : « أقيمت الصلاة فتقدم عبد الله بن مسعود

(١) انظر ص ٤٨٣ ج ٢ بهيقي (كراهية الاشتغال بهما بعدما أقيمت الصلاة) .

(٢) انظر ص ٢١٩ ج ١ شرح معاني الآثار (الرجل يدخل المسجد والإمام في صلاة

الفجر ولم يكن ركع أبركع؟) .

إلى اسطوانة في المسجد فصلى ركعتين ثم دخل يعني في الصلاة، أخرجه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات ^(١) (رابعاً) قال مالك: ركعهما خارج المسجد إذا لم يخف فوات الركعة الأولى مع الإمام وإلا تركهما ودخل معه. لما روى زيد بن أسلم عن ابن عمر أنه جاء والإمام يصلي الصبح ولم يكن صلى الركعتين قبل صلاة الصبح فصلاهما في حجرة حفصة وصلى مع الإمام. أخرجه الطحاوي ^(٢) (قالوا) ويبعد أن يكون حديث عبد الله بن سرجس على إطلاقه ويفعل خلافه هؤلاء الصحابة الأجلاء (وفيه نظر) لأن ظاهر الحديث الإنكار على من دخل في النافلة والإمام في الفريضة. ويؤيد بقاءه على ظاهره، حديث أبي هريرة المذكور ^(٣). فإن فيه النهي عن ابتداء صلاة أخرى بعد إقامة الصلاة الحاضرة. ويؤيده أيضاً (حديث) أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً صلى ركعتي العداة حين أخذ المؤذن يقيم فعمز النبي صلى الله عليه وسلم منكبه وقال: «ألا كان هذا قبل هذا، أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله موثقون ^(٤)»

[٦٢]

«وما ذكروه»، من أن ما ذهبوا إليه فيه الجمع بين الفضيلتين «متعقب»، بأنه يمكن الجمع بين الفضيلتين بصلاة الركعتين بعد الفراغ من الفريضة قبل الشمس أو بعدها (لقول) قيس بن عمرو: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقيمت الصلاة فصليت معه الصبح ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم فوجدني أصلي فقال «مهلاً يا قيس، أصلاتان معاً؟ قلت: يا رسول الله إني لم أكن ركعت ركعتي الفجر قال فلا إذا ^(٥)»، ولحديث أبي هريرة أن

- (١) انظر ص ٧٥ ج ٢ مجمع الزوائد (إذا أقيمت الصلاة هل يصلى غيرها؟).
- (٢) انظر ص ٢٢٠ ج ١ شرح معاني الآثار (٣) تقدم رقم ٥٩ ص ٣٦
- (٤) انظر ص ٧٥ ج ٢ مجمع الزوائد (إذا أقيمت الصلاة هل يصلى غيرها).
- (٥) تقدم رقم ٤٦ ص ٢٩

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس » أخرجه الترمذى وقال : لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وفي سنده قتادة وهو مدلس رواه عن النضر بن أنس بالنعنة (١) .

[٦٣]

(وما ذكروا) من الآثار معارض بالمثل فقد ثبت عن عمر وأبنة وأبي هريرة وغيرهم أنهم كانوا يمنعون الشروع في النافلة بعد إقامة الصلاة (فعن عمر) رضى الله عنه أنه كان إذا رأى رجلا يصلي وهو يسمع الإقامة ضربه (وعن) نافع عن ابن عمر أنه أبصر رجلا يصلي الركعتين والمؤذن يقيم فصبه وقال : أتصلي الصبح أربعا ؟ أخرجهما البيهقى (٢) وعلى تقدير عدم ما يعارضها فهي لا تقوى على معارضة الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم (قال) ابن عبد البر وغيره : الحجة عند التنازع السنة . فمن أدلى بها فقد أفلح . وترك التنفل عند إقامة الصلاة وتداركها بعد قضاء الفرض أقرب إلى اتباع السنة . ويتأيد ذلك من حيث المعنى ، بأن قوله في الأحاديث حى على الصلاة معناه هلموا إلى الصلاة التي يقام لها ، فأسعد الناس بامتثال هذا الأمر من لا يتشاغل عنه بغيره اهـ .

(٥) الصلوة وقت خطبة الجمعة : يمنع التنفل وقت الخطبة ولو لداخل

المسجد عند الحنفيين ومالك . لأن استماع الخطبة فرض والأمر بالمعروف حرام وقتها (لحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذ قلت لصاحبك والإمام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت ، أخرجه الجماعة إلا الترمذى (٣) .

[٦٤]

- (١) انظر ص ٣٢٦ ج ١ تحفة الأحمدي (ما جاء في إعادتهما بعد طلوع الشمس) .
 (٢) انظر ص ٤٨٣ ج ٢ بيهقى (كراهية الاشتغال بهما بعد الإقامة) .
 (٣) انظر رقم ٥٤ ص ٨٣ فتاوى أئمة المسلمين .

فالتنفل أولى . ولا يصلى من الفرض حينئذ إلا صبح اليوم عند المالكية . وله قضاء فائتة يتوقف على تأديتها صحة الجمعة عند الحنفيين (وقالت) الحنبلية : له صلاة التحية وقضاء الفوائت وقت الخطبة (وقالت) الشافعية : لا يصلى إلا تحية المسجد لمن دخل والإمام يخطب . وهذا الذى يشهد له الدليل كما سيأتى فى بحث تحية المسجد إن شاء الله .

(السادس) جاحد الصلاة وتاركها

من أنكر فرضية الصلاة أو استخف بها ولو مع أدائها فهو كافر بالإجماع لإنكاره أو استخفافه بأمر معلوم من الدين بالضرورة (وحكمه) حكم المرتد - إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ، أو لم يخالط المسلمين مدة يبلغ فيها فرضية الصلاة - وعليه يحمل عند الجمهور (حديث) جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ، أخرجه مسلم^(١) » [٦٥]

(وحديث) بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن العهد الذى بيننا وبينهم الصلاة . فمن تركها فقد كفر ، أخرجه أحمد والنسائى والحاكم^(٢) [٦٦]

(ومن تركها) عمداً كسلا مع اعتقاده فرضيتها كما هو حال كثير من الناس . فقد اختلف العلماء فيه (فقال) جمهور السلف والخلف : إنه لا يكفر

(١) انظر ص ٧٠ ج ٢ نووى (إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة . الإيمان) .

(٢) انظر ص ٢٣٢ ج ٢ - الفتح الربانى (حجة من كفر تارك الصلاة) ولفظه : العهد . و ص ٨١ ج ١ مجتبى (الحكم فى تارك الصلاة) .

بل يفسق فإن تاب وإلا قتل حداً بالسيف . وبه قالت المالكية إلا أنهم قالوا يؤخر إلى آخر الوقت الضروري . فإن أداها خلى سبيله وإلا قتل (وقالت) الشافعية : يؤخر إلى آخر وقت العذر ثم يستتاب ندباً أو وجوباً . فإن تاب وصلى خلى سبيله وإلا قتل . ولا يقتل لترك الظهر والعصر حتى تغرب الشمس . ولا لترك المغرب والعشاء حتى يطلع الفجر . ويقتل في الصبح بطلوع الشمس بشرط مطالبته بالأداء في الوقت إذا ضاق ، ويتوعد بالقتل إن أخرها عنه (واستدلوا) على عدم كفره بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾^(١) ومحدث عبادة ابن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن ، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة . ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة ، أخرج مالك وأحمد والنسائي وأبو داود^(٢) »

[٦٧]

(واستدلوا) على قتله بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾^(٣) ومحدث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة . فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، أخرج الشيخان^(٤) »

[٦٨]

(١) النساء آية : ٤٦ (٢) انظر ص ٢٣٤ ج ٢ - الفتح الرباني . وص ٨٠ ج ١ مجتبي (المحافظة على الصلوات الخمس) وص ٤٦ ج ٨ - المهمل المذب (من لم يوتر) .

(٣) التوبة آية : ١٢

(٤) انظر ص ٥٧ ج ١ فتح الباري (فإن تابوا وأقاموا الصلاة ... - الإيمان) وص ٢١٢ ج ١ نووي (الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ... - الإيمان) .

وتأولوا قوله صلى الله عليه وسلم : « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » ، ونحوه ، على معنى أنه مستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهى القتل ، أو أنه محمول على المستحل تركها ، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر ، أو على أن فعله فعل الكفار (وقال) الحنفيون والمزنى : تارك الصلاة كسلا لا يكفر لما تلونا ولما رويناه . ولا يقتل ، (لحديث) ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزانى ، والمفارق لدينه التارك للجماعة » ، أخرجه الشيخان والنسائي (١)

[٦٩]

وجه الدلالة : أنه لم يذكر فيه تارك الصلاة . بل هو فاسق يضرب ضرباً شديداً حتى يسيل دمه ويحيس ويتفقد بالوعظ والزجر والضرب حتى يصلى أو يموت . فإن مات مسلماً ولم يتب لقي الله وهو عليه غضبان محروم من كامل الثواب (روى) ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ترك صلاة لقي الله تعالى وهو عليه غضبان » ، أخرجه البزار والطبراني فى الكبير بسند حسن (٢)

[٧٠]

ويعذب عذاباً أليماً فى واد فى جهنم أشدها حراً وأبعدها قعراً ، فيه آبار يسيل إليها الصديد والقيح . أعدت لتارك الصلاة . قال تعالى : ﴿ فَخَافَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّمْهَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا ﴾ (٣)

(والغى) قال ابن مسعود : نهر فى جهنم بعيد القعر خبيث الطعم . أخرجه

(١) انظر ص ١٦٢ ج ١٢ - فتح البارى (قول الله إن النفس بالنفس - الديات)
وص ١٦٤ ج ١١ نووى (مايباح به دم المسلم - القسامة) وص ١٦٦ ج ٢ مجتبى
(مايجل به دم المسلم)

(٢) انظر ص ٢٩٥ ج ١ مجمع الزوائد (تارك الصلاة)

(٣) سورة مريم آية : ٦٠ .

الحاكم وصححه (١) . والمراد باللقى الاجتماع والملابسة مع الرؤية (وعن) أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو أن صخرة زنة عشرة أواق قذف بها من شفير جهنم ما بلغت قعرها خمسين خريفا . ثم تنتهي إلى غي وأثام . قلت : وما غي وما أثام ؟ قال : بئران في أسفل جهنم يسيل فيهما صديد أهل النار ، وهما اللتان ذكر الله في كتابه : ﴿ أضاعوا الصلاة واتبغوا الشهوات فسوف يلقون غيًّا ﴾ وقوله في الفرقان : ﴿ ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما ﴾ أخرجه الطبري (٢)

[٧١]

(وقال) جماعة من السلف : إن تارك الصلاة كسلا كافر ، وبه قال عبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه وبعض أصحاب الشافعي (وقالت) الحنبلية : من ترك الصلاة كسلا دعاه الإمام أو نائبه إلى فعلها ، فإن امتنع حتى ضاق وقت التي بعدها وجب استنابته ثلاثة أيام كالجاحد لها . فإن تاب وأداها خلى سبيله وإلا ضرب عنقه كفرا ، لما تقدم (ولقول) عبد الله ابن شقيق العقلي : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة » أخرجه الترمذي والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين (٣)

[٧٢]

(قال) الشوكاني : والحق أنه كافر يقتل (أما كفره) فلأن الأحاديث قد صحت أن الشارع سمي تارك الصلاة بذلك الاسم . وجعل الحائل بين الرجل وبين جواز إطلاق هذا الاسم عليه هو الصلاة . فتركها مقتض لجواز الإطلاق .

(١) انظر ص ٣٧٤ ج ٢ مستدرک

(٢) انظر ص ٧٥ ج ١٦ جامع البيان . وقال ابن كثير : حديث غريب ورفعه

منكر . و (شفير جهنم) حرفها

(٣) انظر ص ٣٧٢ ج ١ نيل الأوطار (حجة من كفر تارك الصلاة) .

ولا يلزمنا شيء من المعارضات التي أوردها الأولون . لأننا نقول لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة واستحقاق الشفاعة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع كفراً . فلا ملجئ إلى التأويلات التي وقع الناس في مضيقها .

(وأما) أنه يقتل فلأن حديث : أمرت أن أقاتل الناس ونحوه ، يقضى بوجود القتل لاستلزام المقاتلة له . ولا أوضح من دلالتها على المطلوب . وقد شرط الله - في القرآن - التخلية بالتوبة وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة . فقال ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ فلا يخفى سبيل من لم يقيم الصلاة . وعن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مستكون أمراء فتعرفون وتنكرون . فمن أنكروا فقد برئ . ومن كرهه فقد سلم . ولكن من رضى وتابع . فقالوا ألا نقاتلهم ؟ قال : لا ما صلوا ، أخرجه مسلم ^(١) »

فجعل الصلاة هي المانعة من مقاتلة أمراء الجور (وحديث) لا يحل دم امرئ مسلم ، لا يعارض مفهومه المنطوقات الصحيحة الصريحة . والمراد بقوله في حديث جابر د إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ^(٢) ، كما قال النووي - أن الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة . فإن تركها لم يبق بينه وبين الكفر حائل (واختلف) القائلون بوجود قتل تارك الصلاة . قال الجمهور يضرب عنقه بالسيف . وقيل يضرب بالخشب

(١) انظر ص ٢٤٢ ج ١٢ نووى (وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع) (ولكن) (الإثم) (على من رضى) بالنسك (وتابع) مرتسكبه
(٢) تقدم رقم ٦٥ ص ٤١

٤٦ هل يقتل من ترك صلاة واحدة؟ بعض ما ورد في التنفير من ترك الصلاة

حتى يموت (واختلفوا) أيضا في وجوب الاستنابة . فالهادوية توجبها ، وغيرهم لا يوجبها ، لأنه يقتل حدا . ولا تسقط التوبة الحدود كالزاني والسارق (واختلفوا) هل يجب القتل لترك صلاة واحدة أو أكثر؟ (قال) الجمهور : يقتل لترك صلاة واحدة . والأحاديث قاضية بذلك . والتقييد بالزيادة على واحدة لا دليل عليه . وهكذا حكم تارك ما يتوقف صحة الصلاة عليه من وضوء أو غسل أو استقبال قبلة أو ستر عورة وكل ما كان ركنا أو شرطا اه بتصرف (١) . إذا علمت ذلك عرفت أن ترك الصلاة جريمة كبرى تفضي بمرتكبها إلى الوقوع في مهاوى العطب دنيا وأخرى . وقد ورد في زجر تارك الصلاة أحاديث كثيرة (منها) حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «عرا الإسلام وقواعد الدين ثلاثة عليهن أسس الإسلام . من ترك واحدة منهن فهو بها كافر حلال الدم : شهادة أن لا إله إلا الله ، والصلاة المكتوبة ، وصوم رمضان ، أخرجه أبو يعلى والدليلي بسند حسن وقال الذهبي : حديث صحيح (٢)

[٧٤]

(وحدِيث) عبد الله بن عمرو بن العاصي أذ النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الصلاة يوما فقال : «من حافظ عليها كانت له نورا وبرهانا ونجاة يوم القيامة . ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة . وكان يوم القيامة مع قارون وفرعون وهامان وأبي بن خلف ، أخرجه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط بسند رجاله ثقات (٣)

[٧٥]

(١) انظر ص ٢٧٠ إلى ٣٧٢ ج ١ نيل الأوطار (حجة من كفر تارك الصلاة) .

(٢) انظر رقم ٥٣ ص ٣٩٠ ج ٨ - الدين الخالص (التفریط في رمضان)

(٣) انظر ص ٢٣٢ ج - ٢ الفتح الرباني . وقوله (وكان يوم القيامة مع قارون إلخ)

يدل على أن تركها كفر . لأن هؤلاء المذكورين أشد أهل النار عذابا . وعلى تخليد =

وفيه أنه لا ينتفع المصلي بصلاته إلا إذا كان محافظا عليها ، لأنه إذا اتقى كونها نورا وبرهانا ونجاة مع عدم المحافظة ، اتقى نفعها .

(قالوا جب) على كل مكلف أن يحافظ على تأدية الصلاة في أوقاتها ، ولا يشغله عن أدائها شاغل مهما كان ، لينجو من ورطة دخول النار مع الكفرة ويخلص من عذاب الله عز وجل وغضبه . نسأله سبحانه وتعالى أن يحفظ عباده المؤمنين من المخالفات ويوقفنا جميعا لخالص الطاعات .

(السابع) الأذان والإقامة

الأذان لغة الإعلام . وشرعا إعلام مخصوص للصلاة وقتية أو فائتة بألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص بأن يكون على مكان مرتفع لأذان الجماعة من جهير الصوت مترسلا فيه عالما بالوقت .

وهو مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة . قال تعالى ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوعًا وَلِمْبًا ^(١) ﴾ وقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّى لِّلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ^(٢) ﴾ . (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لِيُؤْذَنَ لَكُمْ خِيَارِكُمْ . وَلِيُؤْمَكُمْ قِرَاؤِكُمْ ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه . وَفِي سَنَدِهِ حُسَيْنُ بْنُ عَيْسَى الْحَنْصِيُّ . فِيهِ مَقَالٌ ^(٣) »

[٧٦]

= تاركها في النار كتمخيد من جعل معهم في العذاب فيكون هذا الحديث - مع صلاحيته للاحتجاج - محصنا لأحاديث خروج الموحدين من النار . وقد يقال مجرد المعية لا يدل على الاستمرار والتأييد ، لصدق المعنى اللغوي بلبثه معهم مدة . لكن مقام البالغة يأبي ذلك (انظر ص ٣٣٨ ج ١ نيل الأوطار) .

(١) سورة المائدة آية : ٥٨ (٢) سورة الجمعة آية : ٩ (٣) انظر ص ٣٠٩

ج ٤ - المنهل العذب (من أحق بالإمامة) وص ١٢٨ ج ١ ابن ماجه (فضل الأذان) .

(وعن) ابن عمر رضى الله عنهما قال : « كان للنبي صلى الله عليه وسلم مؤذنان : بلال وابن أم مكتوم الأعمى ، أخرجه مسلم وأبو داود (١) » [٧٧]

وشرع في السنسة الأولى من الهجرة على الراجح (لقول) ابن عمر رضى الله عنهما : « كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة وليس ينادى بها أحد ، فتكلموا يوماً في ذلك . فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى . وقال بعضهم اتخذوا قرناً مثل قرن اليهود . فقال عمر : ألا تبغثون رجلاً ينادى بالصلاة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا بلال قم فناد بالصلاة ، أخرجه أحمد والشيخان والنسائي والترمذى وقال حسن صحيح (٢) » [٧٨]

ثم الكلام هنا في عشرين فرعاً :

(١) حكم الأذان والوقام : هما من خصائص هذه الأمة ، وسنة مؤكدة على سبيل الكفاية في حق الرجل ولو منفرداً أو مسافراً للفرائض أداء وقضاء . ومنها الجمعة لما تقدم (ولقول) أبي الدرداء : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من ثلاثة في قرية فلا يؤذن ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان (الحديث) أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال صحيح الإسناد (٣) » [٧٩]

(وقال) مالك بن الحويرث : قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ٨٢ ج ٤ نووى (اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد)

(٢) انظر ص ١٣ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٥٣ ج ٢ - فتح الباري (بدء الأذان)

وص ٧٥ ج ٤ نووى . وص ١٠٢ ج ١ مجتبى . وص ١٦٩ ج ١ - تحفة الأحوذى

(٣) انظر ص ٣ ج ٣ - الفتح الرباني (الأمر بالأذان)

أنا وابن عم لي فقال لنا : « إذا سافرتما فأذنا وأقيما . وليؤمكما أكبركما ،
أخرجه النسائي والترمذي وقال حسن صحيح^(١) » [٨٠]

فهما من شعائر الدين يأم تاركهما عند الحنفيين وهو مشهور مذهب الشافعية .
لأن ترك السنة المؤكدة بمنزلة ترك الواجب العملي في الإثم (ولا يطلبان)
لغير الفرائض كصلاة الجنازة والتطوع والعيدين والوتر (لقول) جابر بن
سمرة رضى الله عنه : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة
ولا مرتين بلا أذان ولا إقامة ، أخرجه مسلم^(٢) » [٨١]

(وقالت) المالكية : الأذان سنة مؤكدة على سبيل الكفاية في كل مسجد
وجماعة طلبت غيرها . وفرض كفاية في المصر . والإقامة سنة عين لذكر
بالغ منفرد أو مع نساء أو صبيان يصلى بهم . وسنة كفاية لجماعة الذكور
البالغين . ومندوبة أصبى .

(وقالت) الحنبلية : الأذان فرض كفاية للفرائض المؤداة دون غيرها
لجماعة الرجال في الحضر ويشرع للمسافر والراعى ونحوه .

(وقال) داود . الأذان فرض لصلاة الجماعة وليس شرطا لصحتها .
والسبب في الاختلاف ، جعل الأمر في الأحاديث للوجوب أو الندب فحمله
جماعة على الوجوب عملا بالأصل . ويؤيده مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على
الأذان والإقامة حضرا وسفرا . وحمله آخرون على الندب لأن الغرض من
الأذان الدعاء إلى الاجتماع للصلاة ، ولما روى أنه صلى الله عليه وسلم ترك
الأذان ليلة المزدلفة . وهذا في حق الرجال (وأما النساء) فليس لهن أذان
ولا إقامة ، لأن الأصل في الأذان الإعلام برفع الصوت وهو غير مشروع

(١) انظر ص ١٠٤ ج ١ مجتبى (أذان المنفرد في السفر) وص ١٨١ ج ١ -
تحفة الأحوذى (٢) انظر ص ١٧٦ ج ٦ نووى (صلاة العيدين) .
(م ٤ - ج ٢ - الدين الخالص)

للرأة . ومن لا يشرع له الأذان لا تشرع له الإقامة (وقال) ابن عمر : ليس على النساء أذان ولا إقامة . أخرجه البيهقي بسند صحيح^(١) وقال : ورويناه عن أنس بن مالك موقوفا ومرفوعا . ورفعه ضعيف . وهو قول الحسن وابن المسيب وابن سيرين والنخعي اه وبه قالت الحنبلية .

(وقال) الحنفيون يكره أذان المرأة تحريما ، لأن المؤذن يستحب له رفع الصوت ، وأن يكون على مكان مرتفع مشهرا نفسه . والمرأة منهيّة عن ذلك . والإقامة في حقها كالأذان ، لقول عائشة : كنا نصلى بغير إقامة . أخرجه البيهقي^(٢) (ولا يتأنيه) ما رواه عطاء عن عائشة أنها كانت تؤذن وتقيم وتقوم النساء وتقوم وسطهن . أخرجه البيهقي^(٣) (لا حتال) أنها أذنت وأقامت بلا رفع صوت أو أنها فعلته مرة وتركته لما تقدم . قال البيهقي : هذا إن صح مع الأول فلا يتنافيان ، لجواز فعلها ذلك مرة وتركها أخرى^(٤) .

(وقالت) المالكية : يحرم أذان المرأة ، لأن صوتها عورة ، ويندب لها الإقامة سرا .

(وقالت) الشافعية : يكره أذانها ويستحب لها الإقامة .

(٢) فضل الأذان : فضله عظيم وثوابه جليل وقد ورد في ذلك عدة أحاديث (منها) حديث معاوية رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : د المؤذنون أطول الناس أعناقا يوم القيامة ، أخرجه أحمد ومسلم وابن ماجه والبيهقي^(٥)

[٨٢]

(١) انظر ص ٤٠٨ ج ١ بهيقي (ليس على النساء أذان ولا إقامة)

(٢) (٤ ، ٣ ، ٢) انظر ص ٤٠٨ ج ١ بهيقي (٥) انظر ص ٩٣ ج ٣ - الفتح الرباني (فضل

الأذان . .) وص ٨٩ ج ٤ نووى . وص ١٢٨ ج ١ - ابن ماجه . وص ٤٣٢ ج ١ بهيقي (الترغيب في الأذان) و (أطول الناس أعناقا) أى يعرفون يوم القيامة بطول أعناقهم . فهو على حقيقته . ويحتمل أن يكون كناية عن رفعة شأنهم .

(وحدِيث) عبد الله بن عبد الرحمن أن أبا سعيد الخدري قال له : « إذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه مالك وأحمد والبخاري والنسائي (١)

[٨٣]

(وحدِيث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤذن يغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس ، أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان (٢)

[٨٤]

وعلى الجملة فقد صحت أحاديث كثيرة في بيان فضل الأذان والمؤذنين ، وأنه من أجل الطاعات التي يتنافس فيها المتنافسون .

(٣) أفند الأجرة على الأذان : ينبغي للمؤذن ألا يأخذ أجراً على الأذان (لقول) عثمان بن أبي العاص : قلت يا رسول الله اجعلني إمام قومي قال : أنت إمامهم واقعد بأضعفهم واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً ، أخرجه النسائي وأبو داود وحسنه الترمذي (٣)

[٨٥]

وقال : والعمل على هذا عند أهل العلم . كرهوا أن يأخذ على الأذان أجراً . واستحبوا للمؤذن أن يحتسب في أذانه (وقال يحيى البكاء : سمعت رجلاً قال لابن عمر : إني لأحبك في الله ، فقال له ابن عمر : إني لأبغضك

(١) انظر ص ١٢٨ ج ١ - زرقاني الوطيا (النداء للصلاة) وص ١١ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٥٩ ج ٢ - فتح الباري (رفع الصوت بالنداء) وص ١٠٦ ج ١ - مجتبى
(٢) انظر ص ٨ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٧٣ ج ٤ - المنهل العذب (رفع الصوت بالأذان) وص ١٠٦ ج ١ - مجتبى . وص ١٢٨ ج ١ - ابن ماجه (فضل الأذان) .
(٣) انظر ص ١٠٩ ج ١ - مجتبى (اتخاذ مؤذن لا يأخذ على أذانه أجراً) وص ٢٠٨ ج ٤ - المنهل العذب (أخذ الأجرة على التأذين) وص ١٨٤ ج ١ - تحفة الأحوذى .

في الله . فقال سبحانه الله أحبك في الله ، وتبغضني في الله ؟ قال نعم . إنك لتسأل على أذانك أجرا . أخرجه ابن حبان^(١) (وقال) ابن مسعود : أربع لا يؤخذ عليهن أجر : الأذان ، وقراءة القرآن ، والمقامم (قسمة الغنائم) والقضاء . أخرجه ابن حزم^(٢) .

(وقد اختلف العلماء) في أخذ الأجر على الأذان . فعند الجمهور يكره أخذه (وقال) النعمان : يحرم إن كان الأجر مشروطا لما تقدم . والصحيح عند المالكية جوازه (قال) ابن العربي : الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء ، وجميع الأعمال الدينية . فإن الخليفة يأخذ أجرة على هذا كله . فكذا نائبه^(٣) قاس ابن العربي المؤذن على العامل وهو قياس في مقابلة النص (والأصح) عند الشافعية أنه يجوز للإمام أو نائبه أن يعطى للمؤذن أجرة من بيت المال أو من مال نفسه . ويجوز لأحد الناس أن يعطوه من مالهم (وقالت) الحنبلية : لا يجوز أخذ الأجرة على الأذان إن وجد متبرع به ، وإلا رزق من بيت المال . وللناس أن يجعلوا للمؤذن جملا على الأذان .

(٤) الإمامة أفضل أم الأذان ؟ : الإمامة أفضل عند الحنفيين وبعض المالكية والشافعية وهو المختار عند أحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه تولوها ولم يتولوا الأذان (ولحديث) أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ؛ اللهم أرشد الأمة واغفر للمؤذنين ، أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود وصححه ابن حبان^(٤)

[٨٦]

(٣،٢،١) انظر ص ٤٤ ج ٢ . نيل الأوطار (النهى عن أخذ الأجرة على الأذان)

(٤) انظر ص ٥٧ ج ١ بدائع المنى (الأمر بالأذان وفضله) وص ٨ ج ٣ - الفتح =

وجه الدلالة ما فيه من أن الإمام متكفل بأركان الصلاة وكل أعمالها .
 والمؤذن متكفل بالوقت لحسب وأن الدعاء بالمغفرة يؤذن بالتقصير بخلاف
 الدعاء بالرشاد (وقال) الشافعي وأكثر أصحابه وبعض الحنبلية : الأذان
 أفضل ، لما روينا في فضله ، ولحديث أبي هريرة السابق . فإن الأمانة أعلى
 من الضمان ، والمغفرة أعلى من الرشاد . وإنما لم يؤذن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا خلفاؤه ، لاشتغالهم بالأهم ، ولذا قال عمر . لولا الخلافة لأذنت . هذا .
 والراجح القول الأول فإن الإمام كفيل بأعمال الصلاة وهي المقصودة .
 والأذان ونحوه وسيلة إليها ،

(٥) شروط المؤذان والإقامة : يشترط . كون الأذان باللفظ العربي
 مرتباً موالى بين كلماته عرفاً والجهر به لجماعة بحيث يسمعه واحد منهم .
 وكون المؤذن والمقيم عاقلين مميزين مسلمين . ودخول الوقت في غير الصبح .
 فلا يصح من مجنون وسكران وكافر ولو مرتداً . ويحكم بإسلامه إذا أذن ،
 لإتيانه بالشهادتين . ولا يؤذن لصلاة - غير الصبح - قبل دخول وقتها . فلو
 وقع كله أو بعضه قبل دخول الوقت فهو غير صحيح ، ويمادى الوقت كما
 سيأتي بيانه ، ويشترط عند غير الحنفيين كون المؤذن ذكراً ، فلا يصح أذان
 الأنثى والحشي ، لأنه من مناصب الرجال كالقضاء والإمامة ، وزادت الحنبلية
 كونه عدلاً ولو مستورا . فلا يستد بأذان ظاهر الفسق ، لأنه عليه الصلاة
 والسلام وصف المؤذنين بالأمانة . والفاسق غير أمين .

(تنبيه) علم مما تقدم :

(١) اتفاق الأئمة الأربعة على صحة أذان الصبي المميز ، غير أن المالكية

يشترطون في صحة أذانه أن يعتمد في دخول الوقت على بالغ عدل (وقال)
داود : لا يصح أذانه . وكرهه جماعة من الشافعية .

(ب) اتفق العلماء على جواز أذان الأعمى بلا كراهة إذا كان معه من يعلمه
بدخول الوقت (لقول) عائشة : كان ابن أم مكتوم يؤذن لرسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو أعمى ، أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود^(١) [٨٧]

(فائدة) الأكل أن يكون المؤذن حراً فيصح أذان العبد . فإن أذن لنفسه
لم يلزمه استئذان سيده ، لأن ذلك لا يضر بخدمته . وإن أذن لجماعة لزمه
استئذانه ، لأنه يحتاج إلى مراعاة الأوقات فيضر بخدمة سيده .

(٦) كيفية الأذان : للأذان ثلاث كيفيات مشهورة (الأولى) تثنية
التكبير وترجيع الشهادتين بأن يأتي بكل واحدة منهما مرتين بصوت منخفض
أولاً . ثم يرفع بهما صوته مثني كيفية الأذان . ما عدا لا إله إلا الله فإنه متفق
على إفرادها (روى) عبد الله بن محيرز عن أبي مخذرة أن نبي الله صلى الله
عليه وسلم عليه هذا الأذان : الله أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله
أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله .
ثم يعرد فيقول : أشهد أن لا إله إلا الله مرتين . أشهد أن محمداً رسول الله مرتين .
حتى على الصلاة مرتين . حتى على الفلاح مرتين . الله أكبر . الله أكبر . لا إله
إلا الله ، أخرجه مسلم^(٢) [٨٨]

(١) انظر ص ٨٢ ج ٤ نووى (اتخاذ مؤذنين للمسجد) وص ٢١٦ ج ٤ - المنهل العذب
(الأذان للأعمى) (٢) انظر ص ٨٠ ج ٤ نووى (صفة الأذان) وهو هكذا في أكثر
أصول مسلم بتثنية التكبير في أوله . والذي في غير مسلم تريعه . قال القاضي عياض :
ووقع في بعض طرق الفارسي في صحيح مسلم أربع مرات . وكذلك اختلف في حديث
عبد الله بن زيد في التثنية والترجيع . والمشهور فيه الترييع (وحى) اسم فعل أمر بفتح
الياء المشددة ، أى أقبلوا وهلموا إلى الفوز والنجاة .

واختار هذه الكيفية مالك وأهل المدينة وأبو يوسف .

(الثانية) تربيع التكبير الأول وتثنية باقي الأذان بلا ترجيع (قال) عبد الله بن زيد : لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده ، فقلت يا عبد الله أتبيع الناقوس ؟ فقال : وما تصنع به ؟ فقلت ندعو به إلى الصلاة . قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت له بلى . فقال تقول : الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله . حتى على الصلاة . حتى على الصلاة . حتى على الفلاح . حتى على الفلاح . الله أكبر . الله أكبر . لا إله إلا الله . (الحديث) أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان وابن خزيمة وصححه . وكذا الترمذي مختصراً وقال حسن صحيح (١)

[١٨٩]

واختار هذه الكيفية النجمان والثوري ومحمد بن الحسن . وهى رواية عن أحمد والشافعية .

(الثالثة) تربيع التكبير الأول وترجيع كل من الشهادتين وتثنية باقي الأذان (قال) أبو مخذورة : قلت يا رسول الله علمنى سنة الأذان ، فسبح مقدم رأسى قال : تقول الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . ترفع بها صوتك ثم تقول : أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله . تخفض بها صوتك . ثم ترفع

(١) انظر ص ١٤ ج ٣ - الفتح الربانى . وص ١٢٩ ج ٤ - المنهل العذب (كيف الأذان) وص ١٢٤ ج ١ - ابن ماجه (بدء الأذان) وص ١٦٨ ج ١ - تحفة الأحوذى و (طاف) أى ألم ونزل (بى) طائف حال النوم

صوتك بالشهادة أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن
 محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله . حتى على الصلاة . حتى على
 الصلاة . حتى على الفلاح . حتى على الفلاح . فإن كان صلاة الصبح ، قلت .
 الصلاة خير من النوم . الصلاة خير من النوم . الله أكبر . الله أكبر . لا إله
 إلا الله . أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي . وفي سننه محمد بن عبد الملك بن
 أبي مخذومة غير معروف والحارث بن عبيد ، فيه مقال . لكن رواه النسائي
 والطحاوي من طرق أخرى يقوى بها^(١)

[٩٠]

واختار هذه الكيفية الشافعي وأحمد وكثيرون

وهذه الكيفيات ثابتة بالروايات الصحيحة كما ترى . فمن شاء رجع
 التكبير ومن شاء نأه . ومن شاء رجع في الشهادتين ومن شاء ترك الترجيع .

(٧) التثويب : هو لغة الترجيع في القول مرة بعد أخرى . وشرعاً
 أن يقول في أذان الصبح بعد الحيلتين . الصلاة خير من النوم مرتين ،
 لما في حديث أبي مخذومة المذكور . ولا يشرع التثويب إلا في الصبح
 (لقول عائشة : جاء بلال إلى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بصلاة الصبح
 فوجدته نائماً فقال : الصلاة خير من النوم فأقرت في أذان الصبح ،
 أخرجه الطبراني في الأوسط . وفيه ضالح بن أبي الأخضر مختلف في
 الاحتجاج به^(٢)

[٩١]

(وقال) مجاهد : كنت مع عبد الله بن عمر فتثوب رجل في الظهر

(١) انظر ص ٢٢ ج ٣ - المنع الرباني (صفة الأذان . .) وص ١٣٥ ج ٤ - المنهل
 المذب (كيف الأذان) وص ٣٩٤ ج ١ - يهقي (الترجيع في الأذان) وهو هكذا
 بترجيع التكبير في أوله في رواية أبي داود والبيهقي . وفي رواية أحمد بثنية (فإن كان)
 ما يؤذنه (صلاة الصبح) (٢) انظر ص ٣٣٠ ج ١ مجمع الزوائد (كيف الأذان)

لم يصل ابن عمر في مسجد ثوب فيه في غير الصبح . كيفية الإقامة عند الحنفيين ٥٧

أو العصر ، فقال اخرج بنا فإن هذه بدعة ، أخرج أبو داود (وقال)
الترمذى : وروى عن مجاهد قال : دخلت مع عبد الله بن عمر مسجداً وقد
أذن فيه ونحن نريد أن نصلي فيه فثوب المؤذن فخرج عبد الله بن عمر من
المسجد وقال اخرج بنا من عند هذا المبتدع ولم يصل فيه . وإنما كره عبد الله
ابن عمر التثويب الذي أحدثه الناس بعد^(١) . اه . أى وهو التثويب في غير
الصبح . وذلك لأن كل حدث في الدين مردود على صاحبه غير مقبول منه .
لقوله عليه الصلاة والسلام : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » .
أخرجه الشيخان عن عائشة^(٢)

[٩٢]

(٨) كيفية اوقافه : لها ثلاث كيفيات .

(الأولى) أنها سبع عشرة كلمة (روى) أبو مخذورة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم علمه الأذان تسع عشرة كلمة ، والإقامة سبع عشرة كلمة . ثم
قال : والإقامة الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا
الله ، أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول
الله . حتى على الصلاة حتى على الصلاة . حتى على الفلاح حتى على الفلاح .
قد قامت الصلاة . قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله ،
أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وكذا النسائي والترمذى مختصراً . وقال
الترمذى حسن صحيح^(٣)

[٩٣]

- (١) انظر ص ٢٢٠ ج ٤ - المنهل المنب (التثويب) وص ١٧٧ ج ١ تحفة الأحوذى .
(٢) انظر رقم ٢٣ ص ٣٧ فتاوى أئمة المسلمين (٣) انظر ص ٢٤ ج ٣ - الفتح الرباني
(صفة الأذان والإقامة ...) وص ١٤٢ ج ٤ - المنهل المنب (كيف الأذان) وص
١٢٥ ج ١ - ابن ماجه (الترجيع في الأذان) وص ١٠٣ ج ١ مجتبى (كم الأذان من
كلمة) وص ١٧١ ج ١ تحفة الأحوذى (الترجيع في الأذان) .

واختار هذه الكيفية الحنفيون والثوري وابن المبارك .

(الثانية) أنها عشر كلمات (قال) أنس : د أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ، أخرجه أحمد وابن ماجه والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح^(١) .

[٩٤]

د ويوتر الإقامة ، أى يقول كلمات الإقامة مفردة مرة مرة إلا التكبير أولها وآخرها . فإنه مثنى كما صرح بذلك فى روايات كثيرة . وصورتها أن يقول : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله ، وبها أخذ مالك وعليها عمل أهل المدينة المستفيض . وهو قول للشافعي فى القديم .

(الثالثة) أنها إحدى عشرة كلمة بتكرير قد قامت الصلاة مرتين (قال) أنس : د أمر بلال بشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا قد قامت الصلاة ، أخرجه أحمد والشيخان وأبو داود^(٢) .

[٩٥]

أى فإنه يقولها مرتين كالتكبير أولها وآخرها (وصورتها) أن يقول : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة حتى على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . كما فى حديث عبد الله بن زيد^(٣) .

(١) انظر ص ٢٤ ج ٣ - الفتح الربانى (صفة الأذان والإقامة) وص ١٢٨ ج ١
 ابن ماجه (إفراد الإقامة) وص ١٠٣ ج ١ مجتبى (تثنية الأذان) وص ١٧١ ج ١
 تحفة الأحوذى (إفراد الإقامة) (٢) انظر ص ٢٤ ج ٣ - الفتح الربانى . وص ٥٥
 ج ٢ فتح البارى (الأذان مثنى) وص ٧٧ ج ٤ نووى (الأمر بشفع الأذان . . .)
 وص ١٦٣ ج ٤ - المنهل العذب (ما جاء فى الإقامة) (٣) تقدم رقم ٨٩ ص ٥٥ .

(وبهذه الكيفية) قال الشافعي وأحمد والزهري والأوزاعي . وهو قول للمالكية .

(فتنحصل) أن الإقامة ورد فيها :

(أ) تريبع التكبير مع تثنية جميع كلماتها ما عدا لا إله إلا الله .

(ب) أفراد جميع كلماتها إلا التكبير أولها وآخرها وقد قامت الصلاة فإنها مثناة .

(ج) وردت مفردة أيضاً ما عدا التكبير أولها وآخرها كما عليه عمل أهل المدينة .

(فهذه الوجوه) كلها ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم . فمن فعل أى وجه منها فقد أصاب السنة .

(٩) - من الأذان وال إقامة : هي سبع عشرة :

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) . يسن أن يكون المؤذن والمقيم رجلاً صالحاً ثقة ظاهراً من الحديثين الأصغر والأكبر (لقول) أبي هريرة : « لا يناد بالصلاة إلا متوضئاً ، أخرجه الترمذي والبيهقي مرفوعاً وموقوفاً . وقال الترمذي وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب وهو أصح (١) »

[٩٦]

(٥ ، ٦ ، ٧) . ويسن أن يكون المؤذن مستيقظاً قائماً على مرتفع ارتفاعاً ظاهراً إن احتيج إليه كمنذنة وسطح مسجد أو غيره لما في حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا بلال قم فناد بالصلاة (٢) » ، وكان مؤذنه عليه الصلاة والسلام يؤذنون قياماً (قال ابن المنذر) الإجماع على أن القيام في الأذان من السنة : لأنه أبلغ في الإسماع (وقالت) امرأة من

(١) انظر ص ١٧٨ ج ١ تحفة الأحوذى (كراهة الأذان بغير وضوء) وص ٣٩٧

ج ١ بيهقي (لا يؤذن إلا طاهر) .

(٢) هذا عجز الحديث رقم ٧٨ ص ٤٨ .

بني النجار : • كان يتي من أطول بيت كان حول المسجد فكان بلال يؤذن عليه الفجر فيأتي بسحر فيجلس على البيت ينظر إلى الفجر ، فإذا رآه تخطى ثم قال : اللهم إني أحمدك وأستعينك على قرئش أن يقيموا دينك . ثم يؤذن ، أخرجه أبو داود والبيهقي^(١)

[٩٧]

وفيه : قال أبو برزة الأسلمي : من السنة الأذان في المنارة والإقامة في المسجد .

(هذا) وينبغي ألا يكون مكان الأذان مرتفعاً ارتفاعاً متفاحشاً كما يفعل الآن في المآذن ، لما فيه من السرف وفقد حكمة الأذان التي هي الإعلام فإن صوت المؤذن عليها قل من يسمعه لفحش ارتفاعها (قال) ابن الحاج : من السنة الماضية أن يؤذن المؤذن على المنار . فإن تعذر فعلي سطح المسجد . فإن تعذر فعلي بابه . وكان المنار عند السلف بناء بينونه على سطح المسجد مدوراً وكان قريباً من البيوت خلافاً لما أحدثوه اليوم من تعلية المنار . وذلك يمنع لوجوه :

(الأول) : مخالفة السلف .

(الثاني) : أنه يكشف على حریم المسلمين .

(الثالث) : أن صوته يبعد عن أهل الأرض . ونداؤه إنما هو لهم . وهذا إذا كان المنار تقدم وجوده على بناء الدار . وأما إذا كانت الدور مبنية ثم جاء بعض الناس يريد أن يعمل المنار ، فإنه يمنع من ذلك لأنه يكشف عليهم . اللهم إلا أن يكون بين المنار والبيوت سكك وبعد بحيث إنه إذا طلع المؤذن على المنار ورأى الناس على أسطح بيوتهم لا يميز بين الذكر والأنثى منهم . فهذا جائز على ما قاله علماؤنا اه^(٢) .

(١) انظر ص ١٨٠ ج ٤ - المنهل العذب (الأذان فوق المنارة) وص ٤٢٥ ج ١ البيهقي

(٢) انظر ص ١٠٢ ج ٢ - المدخل (موضع الأذان) .

(٨) ويسن رفع الصوت بالأذان (لحديث) أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « إذا كنت في غنمك أو باديته فأذنت بالصلاة فأرفع صوتك بالنداء . فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة^(١) » ، (ولحديث) أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤذن يغفر له مدى صوته ، ويشهد له كل رطب ويابس^(٢) » ، « يغفر له مدى صوته ، أى أن المؤذن يستكمل مغفرة الله تعالى إذا بذل جهده في رفع الصوت بالأذان . وقيل إن الكلام على التمثيل والتشبيه . والمعنى أن المكان الذى ينتهى إليه صوت المؤذن لو قدر أنه ارتكب ذنوباً لو جسمت تملأ ذلك المكان يغفرها الله له . والغرض من الأذان الإعلام بدخول وقت الصلاة ، فطلب فيه رفع الصوت لتحقيق ثمرته .

(٩) ويسن أن يستقبل بالأذان والإقامة القبلة . لأن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يؤذنون مستقبل القبلة .

(١٠) ويسن عند الحنفيين وإسحاق أن يلتفت برأسه وعنقه و صدره يمينا عند حى على الصلاة ويسارا عند حى على الفلاح ولا يستدير ، وروى عن أحمد ، لقول أبي جحيفة : وأذن بلال فجعلت أتبع فاه هاهنا وهاهنا يقول يمينا وشمالا : حى على الصلاة حى على الفلاح . أخرجه مسلم^(٣) [٩٨] من حديث طويل . ولأبي داود عن أبي جحيفة : رأيت بلالا خرج إلى الأبطح فأذن فلما بلغ حى على الصلاة حى على الفلاح . لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر^(٤) . والاتفات المذكور مقيد بوقت الحيعلتين . ولا يدور

(١) تقدم رقم ٨٣ ص ٥١ . و (مدى صوت المؤذن) أى غاية صوته .

(٢) تقدم رقم ٨٤ ص ٥١

(٣) هذا بعض حديث انظر ص ٢١٩ ج ٤ نووى (ستره المصلى) .

(٤) هذا عجز حديث انظر ص ١٨٢ ج ٤ - المنهل المذنب (المؤذن يستدير فى

عند الحنفيين إلا أن يكون على منارة فيدور (وقال) الشافعي والثوري والأوزاعي: يستحب الالتفات بالعنق في الأذان يمينا وشمالا بلا تحول عن القبلة بصدرة وقدميه ولا دوران سواء أكان المؤذن على الأرض أم على غيرها وروى عن أحمد (وقال) مالك: لا يدور ولا يلتفت يمينا ولا شمالا إلا أن يريد الإسماع. هذا وقد اختلفت الروايات في الاستدارة ففي بعضها أنه كان يستدير وفي بعضها ولم يستدر. ولكنها لم ترو الاستدارة إلا من طريق حجاج بن أرطاة وإدريس الأودي ومحمد العرزمي وهم ضعفاء وقد خالفهم من هو مثلهم أو أمثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون قال في حديثه ولم يستدر. أخرجه أبو داود (قال) الحافظ: ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى بها استدارة الرأس. ومن نفاهما عنى بها استدارة الجسد كله (١)

(وفي كيفية) الالتفات أوجه (الأصح) أنه يلتفت عن يمينه فيقول: حتى على الصلاة. حتى على الصلاة. ثم يلتفت عن يساره فيقول: حتى على الفلاح. حتى على الفلاح.

(الثاني) أنه يلتفت عن يمينه فيقول: حتى على الصلاة ثم يعود إلى القبلة. ثم يلتفت عن يمينه فيقولها ثانية. ثم يلتفت عن يساره فيقول: حتى على الفلاح. ثم يعود إلى القبلة. ثم يلتفت عن يساره فيقولها ثانية.

(الثالث) يقول حتى على الصلاة مرة عن يمينه ومرة عن يساره. ثم يقول حتى على الفلاح كذلك (٢) (وقال) ابن سيرين: يكره الالتفات ويرده الحديث. هذا ولم يرد التفات في الإقامة. ولذا رجح البغوي القول بعدم استجابته فيها، والأصح عند الشافعية استجابته. وقيل لا يلتفت إلا أن يكون المسجد كبير (٣)

(١) انظر ص ٧٨ ج ٢ فتح الباري (هل يتبع المؤذن فاه هاهنا وهاهنا؟).

(٢) انظر ص ١٠٦ ج ٣ شرح المهذب.

(٣) انظر ص ١٠٧ منه.

(١١) ويسن للمؤذن وضع طرف أصبعيه في أذنيه حال الأذان (لقول)
 أبي جحيفة : رأيت بلالا يؤذن ويدور وأتبع فاه ها هنا وها هنا يعني يمينا
 وشمالا وأصبعاه في أذنيه . أخرجه أحمد والترمذي وقال : حسن صحيح
 وعليه العمل عند أهل العلم . يستحبون أن يدخل المؤذن أصبعيه في أذنيه
 في الأذان . وقال الأوزاعي : وفي الإقامة أيضا (١)

[٩٩]

(قال) الحافظ: في ذلك فائدتان : (إحداهما) أنه قد يكون أرفع لصوته
 وفيه حديث ضعيف . أخرجه أبو الشيخ من طريق سعد القرظ عن بلال .

(ثانيتها) أنه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعد أو من كان به صمم
 أنه يؤذن . ثم قال : لم يرد تعيين الأصبع التي يستحب وضعها . وجزم النووي
 بأنها المسبحة . وإطلاق الأصبع مجاز عن الأئمة (٢) .

(١٢) ويسن المبادرة بالأذان في أول الوقت (لقول) جابر بن سمرة :
 كان بلال يؤذن إذا زالت الشمس لا يحرم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله
 عليه وسلم . فإذا خرج أقام حين يراه . أخرجه أحمد وأبو داود
 والنسائي (٣)

[١٠٠]

(١٣ و١٤) ويسن الثاني في الأذان بأن يفصل بين كل كلمتين بسكته .
 والإسراع في الإقامة . بالأ يفصل بين كلماتها (الحديث) جابر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لبلال : يا بلال إذا أذنت فترسل في أذانك . وإذا

(١) انظر ص ٢٤ ج ٣ - الفتح الرباني (صفة الأذان . .) وص ١٧٦ ج ١ - تحفة
 الأحوذى (إدخال الأصبع الأذن عند الأذان)

(٢) انظر ص ٧٨ ج ٢ فتح الباري

(٣) انظر ص ٣٥ ج ٣ - الفتح الرباني (الأذان في أول الوقت) وص ٢١٩ ج ٤
 المهمل المذب (المؤذن ينتظر الإمام) و (لا يحرم) كينصر أى لا يترك شيئاً من
 ألفاظه ، أو لا يؤخره عن أول الوقت .

أقمت فاحدر ، (الحديث) أخرجه البيهقي وابن عدى والترمذى^(١) [١٠١]
 وضعفوه ، لأن في سنده : (١) عبد المنعم صاحب السقاء ضعفه
 الدار قطنى . وقال أبو حاتم منكر الحديث جدا لا يجوز الاحتجاج به .
 (ب) يحيى بن مسلم مجهول . وقال الترمذى : لا نعرفه إلا من حديث
 عبد المنعم وهو إسناد مجهول اهـ (وقد روى من عدة طرق لا تخلو من مطعن
 (ويقويه) قول أبي الزبير مؤذن بيت المقدس : قال لى عمر بن الخطاب :
 إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فاحدر ، أخرجه البيهقي^(٢) (قال) محمد بن
 عبد الرحمن فى شرح الترمذى : الحديث يدل على أن المؤذن يقول كل كلمة من
 كلمات الأذان بنفس واحد . فيقول التكبيرات الأربع فى أول الأذان بأربعة
 أنفاس^(٣) . وهذا ما اختاره أئمة المذاهب .

(قال) الكمال ابن الهمام : قوله و يترسل فى الأذان . هو أن يفصل بين
 كل كلمتين من كلماته بسكته^(٤) (وقال) ابن نجيم : و يترسل فيه ويحدر فيها
 أى يتمهل فى الأذان ويسرع فى الإقامة ، وحده أن يفصل بين كل كلمتى
 الأذان بسكته بخلاف الإقامة للتوارث ، ولحديث الترمذى أنه صلى الله عليه
 وسلم قال لبلال : إذا أذنت فترسل فى أذانك . وإذا أقمت فاحدر . فكان
 سنة . فيكره تركه^(٥) (وقال) ابن عابدين : رأيت لسيدى عبد الغنى رسالة
 فى هذه المسألة سماها تصديق من أخبر بفتح راء الله أكبر ، حاصلها أن
 السنة أن يسكن الراء من الله أكبر الأولى ، أو يصلها بالله أكبر الثانية .

- (١) انظر ص ٤٢٨ ج ١ بهيقي . وص ١٧٥ ج ١ تحفة الأحوذى (الترسل فى الأذان)
 والترسل التهل (فاحدر) بضم الدال وكسرهما ، أى أسرع
 (٢) انظر ص ٤٢٨ ج ١ بهيقي .
 (٣) انظر ص ١٧٥ ج ١ تحفة الأحوذى
 (٤) انظر ص ١٧٠ ج ١ فتح القدير (الأذان)
 (٥) انظر ص ١٥٧ ج ١ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق .

فإن سكنها كفى . وإن وصلها نوى السكون فحرك الراء بالفتحة . فإن ضمها خالف السنة ، لأن طلب الوقف على أكبر الأول صيره كالساكن أصالة فحرك بالفتح (١) (وقال) العلامة الدردير في صغيره : التكبير مجزوم أى ساكن الجمل لا معرب (قال) محشيه الصاوى : نقل البناني عن أبي الحسن وعياض وابن يونس وابن راشد والفاكهاني أن جزم الأذان من الصفات الواجبة (٢) . وفي الرهوني على شرح عبد الباقي قال النخعي : الأذان والتكبير كل ذلك جزم ، وقال غيره : وعوام الناس يضمون الراء من الله أكبر والصواب جزمها ، لأن الأذان سمع موقوفاً ومن أعرب الله أكبر لزمه أن يعرب الصلاة والفلاح بالخفض (٣) (وقال) ابن حجر الهيثمي الشافعي : يسن الوقف على أواخر الكلمات من الأذان لأنه روى موقوفاً ولا ينافيه ما مر من ندب قرن كل تكبيرتين في صوت لأنه يوجد مع الوقف على الراء الأولى بسكته لطيفة جداً (قال) محشيه : « قوله يسن الوقف على أواخر الكلمات ، أى مطلقاً سواء التكبير وغيره » وقوله روى موقوفاً ، أى ورد موقوفاً على أواخر الكلمات . ومبنى العبادات على الاتباع (٤) (وقال) الكردي : وعبرة الإمداد : السنة تسكين راء التكبير الثانية وكذا الأولى (٥) (وقالت) الحنبلية : يسن الوقف على كل كلمة من كلمات الأذان والإقامة (قال) الشيخ منصور الحنبلي : « ولا يعربهما ، أى الأذان والإقامة » بل يقف على كل جملة ، منهما . قال إبراهيم النخعي : شيطان مجزومان كانوا لا يعربونهما : الأذان والإقامة (٦) . ولا دليل على هذه التسوية

(١) انظر ص ٢٨٤ ج ١ رد المختار (الأذان)

(٢) انظر ص ٧٩ ج ١ - بلغة السالك ، لأقرب المسالك (الأذان)

(٣) انظر ص ٣٠٩ ، ٣١٠ ج ١ حاشية الرهوني

(٤) انظر ص ٩٣ ج ٢ موهبة ذي الفضل على شرح مقدمة بافضل (٥) انظر ص ٤٤٢

ج ١ - إعانة الطالبين على فتح المعين . (٦) انظر ص ١٦٥ ج ١ - كشاف القناع .

(وقول) النووي : يستحب للمؤذن أن يقول كل تكبيرتين بنفس واحد .
فيقول في أول الأذان : الله أكبر الله أكبر بنفس واحد ، ثم يقول الله أكبر
الله أكبر بنفس آخر هـ .

(رده) الحافظ في الفتح بأن هذا إنما يتأق في أول الأذان لا في التكبير
الذي في آخره . وعلى ما قاله النووي ينبغي للمؤذن أن يفرد كل تكبيرة
من اللتين في آخره بنفس (١) .

(ولا يستدل) لما قاله النووي بحديث عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : « إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر . فقال أحدهم : الله
أكبر الله أكبر . فإذا قال : أشهد أن لا إله إلا الله . قال : أشهد أن لا إله
إلا الله . فإذا قال : أشهد أن محمداً رسول الله . قال : أشهد أن محمداً رسول الله
ثم قال : حتى على الصلاة ، قال لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : حتى على
الفلاح ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : الله أكبر الله أكبر ، قال :
الله أكبر الله أكبر . ثم قال : لا إله إلا الله ، قال : لا إله إلا الله من قلبه ،
دخل الجنة ، أخرجه مسلم وأبو داود (٢)

لاحتتمال أن التكبير فيه موقوف لا معرب . وذكر الجملة الثانية بعد
الأولى لا يستلزم عدم الوقف عليها . ولم يثبت في الرواية أن الراء في الجملة
الأولى مضمومة . ويؤيده أن سائر جمل الأذان موقوفة بالاتفاق ، لا سيما
أن الأصل الوقف على كل جملة من الكلام فلا يصح الاستدلال — بحديث
عمر المذكور — على أن الجملة الأولى معربة .

(١) انظر ص ٥٦ ج ٢ - فتح الباري (الأذان مشي)

(٢) انظر ص ٨٥ ج ٤ نووي (استحباب القول مثل قول المؤذن ٠٠) وص ١٩٩

ج ٤ - المنهل المذب (ما يقول إذا سمع المؤذن)

حكاية الإقامة . ما يقال بعدها . حكم الفصل بين كلمات الأذان ٦٧

(١٥) ويستحب - عند الحنفيين والشافعي وأحمد - إجابة المقيم بأن يقول السامع كما يقول المقيم إلا في الحيعلتين فيقول بدتهما لاحول ولا قوة إلا بالله . وإلا قد قامت الصلاة فيقول بدلها أقامها الله وأدامها (لحديث) أبي أمامة أن بلالا أخذ في الإقامة فلما أن قال قد قامت الصلاة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أقامها الله وأدامها ، وقال في سائر الإقامة كنعنو حديث عمر في الأذان ، أخرجه أبو داود والبيهقي (١)

[١٠٣]

وقال : وهذا إن صح شاهد لما استحسسه الشافعي رحمه الله من قوله : اللهم أقمها وأدامها واجعلنا من صالحى أهلها عملا .

(وقالت) المالكية : الإقامة لا تحكى . والراجح ، القول الأول ، للحديث المذكور . وهو « وإن كان ضعيفاً ، لأن في سنده محمد بن ثابت وهو ضعيف . وشهر بن حوشب وهو مختلف في عدالته ، وضعفه ، لا يضر فإن الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال باتفاق العلماء .

(١٦) ويستحب لمن سمع الإقامة أن يقول : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صل على محمد وآته سؤله يوم القيامة . فقد كان أبو هريرة يقول له إذا سمع المؤذن يقيم . أخرجه ابن السني [١٠٤]

وهو في حكم المرفوع لأنه لا يقال من قبل الرأى .

(١٧) ويستحب ألا يفصل بين كلمات الأذان بكلام أجنبي أو فعل . فإن حصل فصل يسير بذلك لا يبطل الأذان . وإن طال بطل . كما إذا

(١) انظر ص ٢٠٣ ج ٤ - المنهل العذب (ما يقول إذا سمع الإقامة) وص ٤١١ ج ١

بيهقي . وحديث عمر تقدم رقم ١٠٣ .

سكت أو نام طويلاً أو أغشى عليه أو جن جنونا يقطع الموالاة . ولا يتكلم سامع الأذان والإقامة ولا يشتغل بشيء سوى الإجابة .

(١٠) أذانه المرأة والمحدث : يكره أذان المرأة وإقامتها عند الحنفيين .

وعند غيرهم لا يصح أذان المرأة كما تقدم . ويكرهان من الفاسق والجنب والقاعد لغير عذر من مرض ونحوه (قال) ابن القاسم : قال مالك لم يبلغني أن أحداً أذن قاعداً . وأنكر ذلك إنكاراً شديداً وقال إلا من عذربه فيؤذن لنفسه إن كان مريضاً^(١) (وتكره) إقامة المحدث حدثاً أصغر اتفاقاً (واختلفوا) في أذانه فالصحيح عند الحنفيين أنه لا يكره أذانه . وهو مذهب أحمد وسفيان وابن المبارك ، ورواية عن مالك (وكرهه) الشافعي والحسن البصري وداود وقتادة (قال) البدر العيني . قال صاحب الهداية : وينبغي أن يؤذن ويقيم على طهر ، لأن الأذان والإقامة ذكر شريف فيستحب فيه الطهارة . فإن أذن على غير وضوء جاز ، وبه قال الشافعي وأحمد وعامة أهل العلم . وعن مالك أن الطهارة شرط في الإقامة دون الأذان .

(وقال) عطاء والأوزاعي وبعض الشافعية تشترط فيهما^(٢) اه . والمعتمد عند المالكية صحة إقامة المحدث مع الكراهة . ويؤيد القول بالكراهة فيهما حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال : حق وسمة مسنونة ألا يؤذن الرجل إلا وهو طاهر ، ولا يؤذن إلا وهو قائم . أخرجه البيهقي والدارقطني^(٣) .

وفيه انقطاع . فإن عبد الجبار لم يسمع من أبيه . ولكن له شاهد من حديث ابن عباس بلفظ : يا ابن عباس إن الأذان متصل بالصلاة ، فلا يؤذن

(١) انظر ص ٦٣ ج ١ - مدونة مالك (الأذان والإقامة) (٢) انظر ص ١٤٨

ج ٥ - عمدة القاري (هل يتبع المؤذن فاه ...) (٣) انظر ص ٣٩٧ ج ١ بيهقي (لا يؤذن لإظهار)

أحدمكم إلا وهو طاهر . أخرجه أبو الشيخ ابن حبان^(١) [١٠٥]

(١١) أذانه المنفرد : يستحب الأذان المنفرد سفرا وحضرا ، لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد فإذا كنت في غنمك أو باديتك ، فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء^(٢) . وبه قال الحنفيون وأحمد . وهو الراجح عند الشافعية . وحمله عندهم إذا لم يسمع أذان الجماعة ويريد الصلاة معهم (وقالت) المالكية: يتدب لمن كان في فلاة . ويكره للحاضر .

(١٢) الأذان قبل الوقت : قد اتفق العلماء على أنه لا يؤذن للصلوات قبل وقتها ما عدا الصبح . فإنهم اختلفوا فيها (فقال) النعمان ومحمد والثوري وزيد بن علي : لا يجوز الأذان لها قبل وقتها كبقية الصلوات (لحديث) نافع عن ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادى : ألا إن العبد قد نام . فرجع فنادى : ألا إن العبد قد نام . أخرجه أبو داود والترمذي وفي سننه حماد بن سلمة . ضعفه غير واحد . قال ابن المديني : حديث حماد بن سلمة غير محفوظ ، وأخطأ في رفعه والصواب وقفه^(٣) . [١٠٦]

(وقال) الجمهور : يجوز الأذان قبل الفجر مطلقا في رمضان وغيره خلافا لابن القطان فإنه خصه برمضان (واستدلوا) بحديث ابن عمر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال : « إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى

(١) انظر ص ٢٩٢ ج ١ نصب الراية (الطهارة في الأذان)

(٢) تقدم رقم ٨٣ ص ٥١

(٣) انظر ص ٢١٠ ج ٤ - المنهل المذنب (الأذان قبل دخول الوقت) و (قد نام) أي غلب النوم على عينيه فتمعه من تبين الفجر فوقع الأذان قبله .

يؤذن ابن أم مكتوم ، أخرجه أحمد والخمسة ، زاد البخاري في رواية ، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ، وقال الترمذى : حسن صحيح ^(١) [١٠٧]

(وبحديث) ابن مسعود : أنه صلى الله عليه وسلم قال . لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره فإنه يؤذن أو قال ينادى بليل ، ليرجع قائمكم وينبه نائمكم ، أخرجه السبعة إلا الترمذى ^(٢) [١٠٨]

(وأجابوا) عن حديث ابن عمر بأنه ضعيف كما تقدم وعلى تقدير صحته فيحمل على أن ذلك كان قبل مشروعية الأذان الأول . فإن بلالا كان المؤذن الأول لرسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم اتخذ ابن أم مكتوم مؤذنا معه . فكان بلال يؤذن أولا ، لإرجاع القائم وإيقاظ النائم . فإذا طلع الفجر أذن ابن أم مكتوم (قال) في الموطأ وشرحه (لم تزل صلاة الصبح ينادى لها قبل الفجر) في أول السدس الأخير من الليل (فأما غيرها من الصلوات فإننا لم نرها ينادى لها إلا بعد أن يحل وقتها) لحرمة قبل الوقت في غير الصبح (قال) الكرخي من الحنفية : كان أبو يوسف يقول بقول أبي حنيفة لا يؤذن لها ، يعني قبل الفجر ، حتى أتى المدينة فرجع إلى قول مالك وعلم أنه عملهم

- (١) انظر ص ٣٦٦ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٧١ ج ٢ فتح الباري (الأذان قبل الفجر) وص ٩٧ ج ٤ منه . وص ٢٠٣ ج ٧ نووى (الدخول في الصوم بطلوع الفجر) وص ١٠٥ ج ١ مجتبى (المؤذنان للمسجد الواحد) وص ١٧٩ ج ١ تحفة الأحمدي (الأذان بالليل)
- (٢) انظر ص ٣٥ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٧١ ج ٢ فتح الباري . وص ٢٠٣ ج ٧ نووى . وص ٦٨ ج ١٠ - المنهل العذب (وقت السحور) وص ١٠٥ ج ١ مجتبى (الأذان في غير وقت الصلاة) وص ٢٦٦ ج ١ - ابن ماجه (تأخير السحور) و (السحور) بضم أوله ، تناول طعام السحر . وبفتح اسم لما يؤكل في السحر . و (يرجع) بفتح الياء وكسر الجيم (وينبه) بضم الياء وفتح الباء مشددة أى ليرجع المتجهد إلى النوم ليستريح ويتبته النائم ليستعد لصلاة الصبح .

المصل^(١) (واختلف) القائلون بجواز الأذان قبل الفجر في الوقت الذي يكون فيه (فليل) وقت السحر ورجحه جماعة من أصحاب الشافعي . وهو ظاهر مذهب المالكية . وقيل نصف الليل الأخير ، ورجحه النووي (والظاهر) أنه يكون وقت السحر ، ويؤيده حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال . « إذا أذن بلال فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » قالت : ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا ، أخرجه النسائي والطحاوي^(٢) [١٠٩]

وهل يكتفى بالأذان قبل الفجر للصلاة أم يعاد بعده ؟ (قالت) الشافعية والحنبلية : يكتفى به للصلاة . وعند المالكية قولان أرجحهما عدم الاكتفاء .

(١٣) مطية الأوزار : ويطلب عن سماع الأذان المسنون الإجابة . وهي أن يقول كما قال المؤذن إلا الحيعلتين . فللسامع أن يقولها مثله . وله أن يقول بدل كل واحدة منهما . لا حول ولا قوة إلا بالله ، لحديث عمر السابق^(٣) ولقرول علقمة بن وقاص : « إني عند معاوية إذ أذن مؤذنه فقال معاوية كما قال المؤذن حتى إذا قال : حتى على الصلاة ، قال لا حول ولا قوة إلا بالله فلما قال حتى على الفلاح . قال لا حول ولا قوة إلا بالله . وقال بعد ذلك ما قال المؤذن ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل ذلك ، أخرجه البخاري وأحمد والنسائي وهذا لفظهما^(٤) » [١١٠]

(١) انظر ص ١٣٥ ج ١ زرقاني (النداء للصلاة)

(٢) انظر ص ١٠٥ مجتبى (هل يؤذنان جميعا ؟ ..) وص ٨٢ ج ١ شرح معاني الآثار

(٣) تقدم رقم ١٠٢ ص ٦٦ .

(٤) انظر ص ٦٣ ج ٢ فتح الباري (مايقول إذا سمع المنادي) وص ٣٢ ج ٣ - الفتح

الرباني . وص ١٠٩ ج ١ مجتبى (القول إذا قال المؤذن حتى على الصلاة حتى على الفلاح)

(وعن) أبي سعيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن ، أخرجه الجماعة والشافعي (١) »
[١١١]

هذا وظاهر قوله في الحديث إذا سمعتم اختصاص الإجابة بمن سمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلا في الوقت وعلم أنه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعد أو صمم ، لا تشرع له الإجابة (٢) (والظاهر) أيضاً من قوله فقولوا التعبد بالقول وعدم كفاية إمرار الإجابة على القلب (واختلف) العلماء في ذلك فذهب الجمهور إلى أنه يحكى الأذان كالمؤذن في جميع ألفاظه إلا في الحيعلتين فإنه يقول بدل كل واحدة منهما : لا حول ولا قوة إلا بالله حملا للعام على الخاص جمعا بينهما . وهو رواية عن مالك . وهذا ليس بمتعين طريقا للجمع . بل يمكن الجمع بأن يجب المؤذن تارة في جميع الكلمات على وفق الروايات الثانية . وتارة يجب على حسب الروايات الأولى . وعلى هذا جرى ابن حزم (قال) ابن المنذر : يحتمل أن يكون هذا من الاختلاف المباح . فيقول تارة مثل قول المؤذن حتى في الحيعلتين وتارة يبدلها بالحوقتين (٣) (ومشهور) مذهب المالكية : أن السامع يحكى الأذان لمنتهى الشهادتين ، وما زاد تكره حكايته حتى التكبير الأخير والتهيل ، وقيل يخير في حكايته

(١) انظر ص ١٢٤ ج ١ زرقانى (النداء للصلاة) وص ٣١ ج ٣ - الفتح الربانى
وص ٦١ ج ٢ فتح البارى (مايقول إذاسمع المنادى) وص ٨٤ ج ٤ نووى . وص ١٨٨
ج ٤ - المنهل العذب . وص ١٠٩ ج ١ مجتبى . وص ١٨٣ ج ١ تحفة الأحوذى . وص ١٢٧
ج ١ - ابن ماجه (فقولوا مثل مايقول المؤذن) قال القارى : إلا في قوله : الصلاة خير من النوم
فإنه يقول : صدقت وبررت وبالحق نطقت . وبرر كعلم أو فتح أى صرت ذا بر وخبر
كثير . انظر ص ٢٣٣ ج ١ مرقة المفاتيح (فضل الأذان) ولم تقف على ما يدل على هذا .
قال الصنعانى : وهذا استحسان من قائله وليس فيه سنة تمتد . انظر ص ٢٠٢ ج ١
سبل السلام (٢ و ٣) انظر ص ٦١ ج ٢ فتح البارى .

لظاهر قول عبد الله بن ربيعة السلمي . كان النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فسمع مؤذنا يقول : أشهد أن لا إله إلا الله . قال النبي صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا إله إلا الله . قال : أشهد أن محمداً رسول الله : قال النبي صلى الله عليه وسلم : أشهد أنى محمداً رسول الله . وقال : تجدونه راعى غنم أو عازبا عن أهله (الحديث) أخرجه أحمد والطبراني في الكبير بسند رجاله رجال الصحيح^(١) [١١٢]

ورد بأنه لا دليل فيه على كراهة حكاية ما بعد الشهادتين ، لأن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم حكى كل الأذان كما أمر فعند النساء عن عبد الله بن ربيعة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فسمع صوت رجل يؤذن فقال مثل قوله (الحديث)^(٢) واقتصر الراوى على الإخبار بحكاية الشهادتين ، لا يدل على عدم حكاية غيرهما ، والراجح الذى يشهد له الدليل أنه يطلب حكاية الأذان لآخره إلا أنه يبدل الحيلة في كل مرة بالحوالة .

(قال) العلامة الدسوقي : والحاصل أن الأذان قيل تندب حكايته لآخره إلا أنه يبدل الحيلة بحوالة . ورجحه في المجموع^(٣) وظاهر الأحاديث يدل على وجوب إجابة المؤذن في جميع الحالات ، وبه قال الحنفيون وابن وهب المالكي والظاهرية (وقال) مالك والشافعي وأحمد وجمهور الفقهاء : الأمر في الأحاديث للاستحباب وهو اختيار الطحاوى . قالوا والصارف له عن الوجوب ما في قول أنس بن مالك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير إذا طلع

(١) انظر ص ٢٨ ج ٣ - الفتح الربانى (مايقول عند سماع الأذان) وص ٣٣٥ ج ١

مجمع الزوائد (الأذان في السفر) و (عازب) أى بعيد

(٢) انظر ص ١٠٨ ج ١ مجتبى (أذان الراعى)

(٣) انظر ص ١٦١ ج ١ حاشية كبير الدردير (الأذان) .

الفجر . وكان يستمع الأذان ، فإن سمع أذانا أمسك وإلا أغار . فسمع رجلا يقول : الله أكبر الله أكبر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفطرة ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خرجت من النار . فنظروا فإذا هو راعي معزى ، أخرجه مسلم (١)

وأخرج الطحاوى نحوه عن ابن مسعود وقال : فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمع المنادى ينادى فقال غير ما قال . فدل ذلك على أن قوله . إذا ستمت المنادى فقولوا مثل الذى يقول ، ليس على الإيجاب . وأنه على الاستحباب والندبة إلى الخير وإصابة الفضل كما علم الناس من الدعاء الذى أمرهم به أن يقولوه فى دبر الصلوات وما أشبه ذلك (٢) .

(قال) الحافظ : وتعقب بأنه ليس فى الحديث أنه لم يقل مثل ما قال . فيجوز أن يكون قاله ولم ينقله الراوى اكتفاء بالعادة ، ونقل القول الزائد وبأنه يحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الأمر ، يعنى بإجابة المؤذن (٣) وللجمهور أيضاً أن الأذان الذى هو الأصل ليس بواجب كما عليه الأكثر ، فالإجابة لا تكون واجبة بالطريق الأولى .

(فوائد) :

(الأولى) أيحكى الترجيع أم لا ؟ ظاهر قوله فقولوا مثل ما يقول أنه يحكيه لأن الترجيع بما يقوله . وهذا أظهر وأحوط .

(الثانية) روى سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه

(١) انظر ص ٨٤ ج ٤ - نووى (ترك الإغارة على من سمع فيهم الأذان) و (على

الفطرة) أى على الإسلام

(٢) انظر ص ٨٧ ج ١ - شرح معانى الآثار

(٣) انظر ص ٦٢ ج ٢ - فتح البارى (ما يقول إذا سمع المنادى)

وسلم قال : « من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله رضيت بالله رباً وبمحمد رسولا وبالإسلام ديناً ، غفر له ، أخرجه أحمد ومسلم والأربعة وقال الترمذى : حسن صحيح ^(١) »

وظاهر هذه الرواية يدل على أنه يقول هذا الذكر حال الأذان عقب جماعه الشهادتين . ويحتمل أنه يقول بعد تمام الأذان ، إذ لو قال ذلك حال الأذان لغاتته إجابة المؤذن في بعض كلمات الأذان .

(الثالثة) هل باشر النبي صلى الله عليه وسلم الأذان بنفسه ؟ (قال) علاء الدين الحصني : « وفي الضياء أنه عليه الصلاة والسلام أذن في سفر بنفسه وأقام وصلى الظهر ^(٢) » (وروى) يعلى بن مرة أنه صلى الله عليه وسلم أذن في سفر وهو على راحلته وأقام فتقدم على راحلته فضلى بهم ، أخرجه الترمذى وقال : حديث غريب تفرد به عمر بن الرماح البلخي ^(٣) »

(قال) الحافظ : « وجزم به النووي وقواه . ولكن وجدناه في مسند أحمد من هذا الوجه فأمر بلالا فأذن فعلم أن في رواية الترمذى اختصاراً ، وأن معنى قوله أذن أمر بلالا به ، كما يقال أعطى الخليفة العالم الفلاني كذا ، وإنما باشر العطاء غيره ^(٤) » . لكن قال السندي وفي السراج (قال) عقبه بن عامر ،

(١) انظر ص ٢٩ ج ٣ - الفتح الرباني . ص ٨٦ ج ٤ - نووى . ص ١١٠ ج ١ مجتبي (الدعاء عند الأذان) و ص ١٢٣ ج ١ - ابن ماجه . و ص ١٩٧ ج ٤ - المنهل العذب (ما يقول إذا سمع المؤذن) و ص ١٨٤ ج ١ تحفة الأحوذى (ما يقول إذا أذن المؤذن)

(٢) انظر ص ٢٩٥ ج ١ - الدر المختار

(٣) انظر ص ٣١٧ ج ١ - تحفة الأحوذى (الصلاة على الدابة في الطين) وهذا بعض حديث يأتي تاماً . في بحث (صلاة الفرض على الدابة) إن شاء الله تعالى

(٤) انظر ص ٥٢ ج ٢ فتح الباري (بدء الأذان) .

« كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس أذن بنفسه وأقام وعلى الظهر (وقال) السيوطي في شرح البخاري؛ ظفرت بحديث آخر مرسل « أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن ابن أبي مليكة قال: « دأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة فقال: « حى على الفلاح^(١) ، [١١٦] وهذه رواية لا تقبل التأويل .

(١٤) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : يسن لمن سمع الأذان أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد حكاية الأذان وأن يسأل له الوسيلة « لحديث ، عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إذ سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فإن من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا . ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله . وأرجو أن أكون أنا هو . فمن سأل الله لي الوسيلة حلت له الشفاعة ، أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي^(٢) [١١٧]

ومثل السامع فيما ذكر المؤذن ؛ لدخوله في عموم قوله « من صلى على صلاة » وقوله « فمن سأل الله لي الوسيلة » (قال) النووي : فيه استحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه من متابعة المؤذن . واستحباب سؤال الوسيلة له صلى الله عليه وسلم وأنه يستحب أن يقول السامع كل كلمة بعد فراغ المؤذن منها ولا ينتظر فراغه من كل الأذان^(٣) . والأمر في الحديث

(١) انظر ص ١٢٤ ج ١ زرقاني

(٢) انظر ص ٣٠ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٨٥ ج ٤ نووي (القول مثل قول المؤذن)

وص ١٩١ ج ٤ - المنهل المذنب . وص ١١٠ ج ١ مجتبي (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان)

(٣) انظر ص ٨٧ ج ٤ شرح مسلم

للندب عند الجمهور . وحمله الطحاوى على الوجوب . وظاهر الحديث جواز أفراد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عن السلام بلا كراهة . وبه قال الجمهور ، ولا وجه لمن قال بالكرهية (روى) جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : د من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته ، حلت له شفاعتى يوم القيامة ، أخرجه أحمد والبخارى والأربعة (١) [١١٨]

هذا . وقد ورد في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان (أفضلها) ما في حديث كعب بن عجرة : د قيل : يا رسول الله أما السلام عليك فقد علمناه . فكيف الصلاة عليك ؟ قال قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد . اللهم بارك

(١) انظر ص ٣١ ج ٢ - الفتح الربانى . وص ٦٤ ج ٢ فتح البارى (الدعاء عند النداء) وص ٢٠٤ ج ٤ - المنهل العذب . وص ١١٠ ج ١ مجتبى (الدعاء عند الأذان) وص ١٨٥ ج ١ تحفة الأحوذى . وص ١٢٧ ج ١ - ابن ماجه (ما يقال إذا أذن المؤذن) و (الدعوة) بفتح الدال المراد بها الأذان . سمي بذلك لاشتماله على كلمة التوحيد والدعوة إلى الصلاة . و (التامة) أى التى لا يدخلها تغيير ولا تبديل إلى يوم القيامة (والوسيلة) ما يتوصل به إلى الشيء ويتقرب به . والمراد بها هنا أعلى منزلة في الجنة (والفضيلة) المرتبة الزائدة على سائر مراتب الخلق . ويحتمل أن تكون مرادفة للوسيلة أو مغايرة لها (وقوله مقاماً محموداً) بالنسبة . وفى رواية : المقام المحمود بالتعريف أى الذى يحمده عليه الأولون والآخرون . وهو مقام الشفاعة في فصل القضاء المشار إليه بقوله تعالى : « عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً » والحكمة في سؤال ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم مع تحقق وقوعه ، إظهار شرفه صلى الله عليه وسلم وبيان عظم منزلته عليه الصلاة والسلام (حلت له شفاعتى) أى من قال هذه الكلمات عقب الأذان ، وجبت له شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم واستحقها يوم القيامة وهى تختلف باختلاف المقامات ، والشفاعة طلب الخير للغير .

على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد .
أخرجه السبعة . ولفظ أبي داود قولوا : اللهم صل على محمد وآل محمد كما
صليت على إبراهيم . وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم إنك
حميد مجيد (١)

[١١٩]

(وقال) أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه . د قلنا هذا السلام يا رسول الله
قد علمناه فكيف الصلاة عليك ؟ قال قولوا : اللهم صل على محمد عبدك
ورسولك كما صليت على إبراهيم . وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على إبراهيم ، أخرجه أحمد والبخارى والنسائى (٢)

[١٢٠]

والمطلوب فيها الإمرار من المؤذن والسماع .

(١٥) الرعاء بين الأذان والإقامة : يسن الدعاء بينهما . وهو مجاب
لحديث أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : د الدعاء لا يرد بين
الأذان والإقامة ، أخرجه أحمد والثلاثة وحسنه الترمذى (٣)

[١٢١]

(وعن) أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : د عند أذان المؤذن

(١) انظر ص ٢٣ ج ٤ - الفتح الربانى (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب
التشهد) وص ٣٧٧ ج ٨ - فتح البارى (قوله إن الله وملائكته يصلون على النبي)
وص ١٢٦ ج ٤ - نووى . وص ١٩٠ ج ١ - مجتبى (كيف الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم) وص ١٥١ ج ١ - ابن ماجه . وص ٨٣ ج ٦ - المنهل العذب .

(٢) انظر ص ٢٤ ج ٤ - الفتح الربانى . وص ٣٧٧ ج ٨ - فتح البارى . وص ١٩١

ج ١ - مجتبى

(٣) انظر ص ١٢ ج ٣ - الفتح الربانى . وص ١٨٦ ج ١ - تحفة الأحوذى .
وص ١٨٦ ج ٤ - المنهل العذب (الدعاء بين الأذان والإقامة) ولفظه : لا يرد
الدعاء .

يستجاب الدعاء . فإذا كانت الإقامة لا ترد دعوته ، أخرجه الخطيب وضعفه
السيوطي (١)

[١٢٢]

ويستحب أن يقال بعد أذان المغرب ما في حديث أم سلمة قالت :
علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقول عند أذان المغرب اللهم إن هذا
إقبال ليالك وإدبار نهارك ؛ وأصوات دعائك فاغفر لي ، أخرجه أبو داود
والبيهقي والترمذي ؛ وقال حديث غريب والحاكم وصححه (٢)

[١٢٣]

ولإجابة الدعاء عامة في الأمور الدينية والدينية ما لم يكن يائماً أو قطعة
رحم وللإجابة شروط (منها) ألا يستعجل الداعي الإجابة، لحديث أبي هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يزال يستجاب للعبد
ما لم يدع يائماً أو قطعة رحم ما لم يستعجل . قيل يا رسول الله ما الاستعجال؟
قال : يقول قد دعرت وقد دعوت فلم أر يستجاب لي . فيستحسر عند
ذلك ويدع الدعاء . أخرجه مسلم (٣)

[١٢٤]

ومنها (إقبال) العبد على ربه حال دعائه . وأن يكون موقناً بالإجابة . لكن
تكون على حسب مراد الله تعالى وفي الوقت الذي يريده . لا على حسب
مراد الداعي ، ولا في الوقت الذي يريده ، إذ قد يدعو بما تكون عاقبته
وبالاعليه كما وقع لثعلبة بن حاطب (٤) .

(١) انظر رقم ٥٦٢٩ ص ٣٦٥ ج ٤ - فيض القدير

(٢) انظر ص ٢٠٦ ج ٤ - المنهل المذنب (ما يقول عند أذان المغرب) وص ١٩٩
ج ١ - مستدرک . وص ٤١٠ ج ١ - يهقي (الدعاء بين الأذان والإقامة)

(٣) انظر ص ٥٢ ج ١٧ - نووي (يستجاب للداعي ما لم يعجل - كتاب الذكر)
(فيستحسر) أى ينقطع عن الدعاء

(٤) (قال) أبو أمامة الباهلي : جاء ثعلبة بن حاطب الأنصاري إلى رسول الله =

(١٦) الأرمي باروقام : اتفق العلماء على أنه يجوز إقامة غير المؤذن

= صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ادع الله أن يرزقني مالا قال « ويحك يا ثعلبة قليل تؤدى شكره ، خير من كثير لا تطيقه » : أمالك في رسول الله أسوة حسنة ؟ والذي نفسي بيده لو أردت أن تسير الجبال معي ذهباً وفضة لسارت . ثم أتاه بعد ذلك فقال : يا رسول الله ادع الله أن يرزقني مالا فوالذي بهتك بالحق لئن رزقني الله مالا ، لأعطين كل ذي حق حقه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ارزق ثعلبة مالا . ثلاثاً فاتخذها فتمت كما ينمو الدود . فضاقت عليه المدينة فتتحنى عنها فنزل واديا من أوديتها وهي تنمو كالودود . فكان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر . ويصلي في غنمه سائر الصلوات . ثم كثرت ونمت حتى قباعد بها عن المدينة . فصار لا يشهد إلا الجمعة . ثم كثرت فتمت فتباعد أيضاً حتى كان لا يشهد جمعة ولا جماعة . فكان إذا كان يوم الجمعة خرج يتلقى الناس يسألهم عن الأخبار . فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : ما فعل ثعلبة ؟ قالوا يا رسول الله اتخذ ثعلبة غنماً ما يسمعها واد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ويح ثعلبة . يا ويح ثعلبة . يا ويح ثعلبة . فأنزل الله آية الصدقات . فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني سليم ورجلاً من بني جهينة . وكتب لهما أسنان الصدقة كيف يأخذانها . وقال لهما : مرا على ثعلبة بن حاطب ورجل من بني سليم فخذوا صدقاتهما . فخرجا إلى ثعلبة حتى أتياه فسألاه الصدقة وأقرأاه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال ما هذه إلا جزية ما هذه إلا أخت الجزية انطلقا حتى تفرغا ثم عودا إلى . فانطلقا وسمع بها السلي فنظر إلى خيار أسنان إبله فمز لها للصدقة ثم استقبلها بها . فلما رأياها قالوا ما هذه عليك قال خذاها فإن نفسي بذلك طيبة . ففرا على الناس فأخذوا الصدقة ثم رجعا إلى ثعلبة فقال : أروني كتابك فقرأه ثم قال : ما هذه إلا جزية ما هذه إلا أخت الجزية اذهباً حتى أرى رأيي فأقبلا . فلما رآهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يكلماه قال : يا ويح ثعلبة . يا ويح ثعلبة ، يا ويح ثعلبة . ثم دعا للسلي بخير . فأخبراه بالذي صنع ثعلبة . فأنزل الله تعالى فيه ﴿ ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنسكون من الصالحين ﴾ فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون ﴿ فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون ﴾ وعند رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من أقارب ثعلبة فسمع =

واختلفوا في الأولوية (فقال) الشافعي وأحمد : الأولى أن يكون المؤذن هو المقيم (لقول) زياد بن الحارث الصدائي : « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أؤذن في صلاة الفجر فأذنت . فأراد بلال أن يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أخا صدام قد أذن ومن أذن فهو يقيم » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وقال : إنما نعرفه من حديث الإفريقي وهو ضعيف ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره . قال أحمد لا أكتب حديث الإفريقي ورأيت محمد بن إسماعيل « يعنى البخارى » يقوى أمره ويقول : هو مقارب الحديث . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم (١)

== ذلك فخرج حتى أتاه فقال : يا ويحك يا ثعلبة . لقد أنزل الله فيك كذا وكذا . فخرج ثعلبة حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أن يقبل منه الصدقة . فقال إن الله عز وجل منعني أن أقبل منك صدقتك . فجعل يحشو التراب على رأسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا عملك وقد أمرتك فلم تطعني . فلما أبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقبض صدقته رجع إلى منزله . وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم أتى أبا بكر فقال : أقبل صدقتي فقال أبو بكر : لم يقبلها منك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنا لا أقبلها فقبض أبو بكر ولم يقبلها . فلما ولى عمر أتاه فقال : أقبل صدقتي . فقال لم يقبلها منك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر . فأنا لا أقبلها منك . فلم يقبلها . فلما ولى عثمان أتاه فلم يقبلها منه . وهلك ثعلبة في خلافة عثمان . أخرجه البغوى وابن جرير والطبرانى . وفيه على بن يزيد الألهاني وهو متروك . انظر ص ٢٠٨ ج ٤ - تفسير البغوى . وص ١٣٠ ج ١٠ - جامع البيان . وص ٣١ ج ٧ - مجمع الزوائد - (سورة برادة) وإخبار الله تعالى بموت ثعلبة على النفاق وعدم الإخلاص ، لم تكن توبته صادقة . فلذا لم يقبل النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه منه الزكاة .

(١) انظر ص ٤١ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٦٩ ج ٤ - المنهل المذنب (من أذن فهو يقيم) وص ١٢٦ ج ١ - ابن ماجه (السنة في الأذان) وص ١٧٨ ج ١ - تحفة الأحوذى .

(وقال) الحنفيون وأكثر أهل الكوفة ومالك وأكثر أهل الحجاز وأبو ثور: لا فرق بين أن يقيم المؤذن أو غيره . فإن الأمر واسع (لحديث) عبد الله بن زيد أنه أرى الأذان قال: دجئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال ألقه على بلال فألقيته فأذن . فأراد أن يقيم فقلت: يا رسول الله أنا رأيت أريد أن أقيم . قال: فأقم أنت . فأقام هو وأذن بلال ، أخرجه أبو داود وأحمد واللفظ له وفي سنده محمد بن عمرو الواقفي الأنصاري البصري . وهو ضعيف ضعفه القطان وابن نمير ويحيى بن معين (وقال) ابن عبد البر إسناده أحسن من حديث الإفريقي (١) [١٢٦]

(لكن) الأخذ بحديث الصدائى أولى ، لأن حديث عبد الله بن زيد كان أول ما شرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة ، وحديث الصدائى بعده بلا شك . وقوى حديث الصدائى البخارى والعقبلى وابن الجوزى وحسنه الحازمى (٢) . والظاهر أن إقامة عبد الله بن زيد كانت خصوصية له حيث قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أنا رأيت وأريد أن أقيم . فلا يلحق به غيره .

(١٧) متى تقام الصلوة؟ : يطلب من المؤذن ألا يقيم إلا إذا أراد الإمام الصلاة (لقول) جابر بن سمرة: كان بلال يؤذن ثم يمهل فإذا رأى النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج أقام الصلاة ، أخرجه أبو داود والترمذى ومسلم . وفي رواية له: فلا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم (٣) [١٢٧]

(١) انظر ص ٤١ ج ٣ - الفتح الربانى . وص ١٦٧ ج ٤ - المنهل العذب (الرجل يؤذن ويقيم آخر) .

(٢) انظر ص ١٧٨ ج ١ - تحفة الأحوذى .

(٣) انظر ص ٢١٩ ج ٤ - المنهل العذب (المؤذن ينتظر الإمام) وص ١٧٩ ج ١ =

(ولا منافاة) بين هذا وبين حديث موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر
 « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج بعد النداء إلى المسجد ، فإذا رأى
 أهل المسجد قليلاً جلس حتى يجتمعوا ثم يصلى ، أخرجه البيهقي ^(١) [١٢٨]
 (لأنه) كان يفعل ذلك أحياناً .

(١٨) الخروج من المسجد بعد الأذان : يكره تحريماً - عند الحنفيين
 والشافعي - الخروج من مسجد أذن فيه قبل الصلاة إلا لعذر (لقول)
 أبي الشعثاء : « كنا مع أبي هريرة في المسجد فخرج رجل حين أذن المؤذن
 بالعصر ، فقال أبو هريرة : أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله
 عليه وسلم ، أخرجه مسلم والأربعة وأحمد وزاد : ثم قال أبو هريرة : أمرنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا كنتم في المسجد فنودي بالصلاة ،
 فلا يخرج أحدكم حتى يصلى . ورجاله رجال الصحيح . وقال الترمذي :
 حسن صحيح ^(٢) [١٢٩]

(وقالت) المالكية : يكره الخروج بعد الأذان وقبل الإقامة ويحرم
 بعدها (وقالت) الحنبلية : يحرم الخروج بعد الأذان .
 (عبرة) قال الإمام مالك : بلغني أن رجلاً قدم حاجاً وأنه جلس إلى سعيد
 ابن المسيب وقد أذن المؤذن وأراد أن يخرج من المسجد واستبطأ الصلاة .

= تحفة الأحوذى (الإمام أحق بالإقامة) وص ١٠٢ ج ٥ - نووى (متى يقوم
 الناس للصلاة) .

(١) انظر ص ٢٠ ج ٢ - يهقي (الإمام يخرج فإن رأى جماعة أقام) .

(٢) انظر ص ١٥٧ ج ٥ - نووى (النهى عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن)

وص ٢١٧ ج ٤ - النهل المذب. وص ١١١ ج ١ - مجتبي (التشديد في الخروج من المسجد
 بعد الأذان) وص ١٨١ ج ١ - تحفة الأحوذى . وص ١٢٩ ج ١ - ابن ماجه . وص

٤٣ ج ٣ - الفتح الرباني .

فقال له سعيد : لا تخرج فإنه بلغني أنه من خرج بعد الأذان - خروجا لا يرجع إليه - أصابه أمر سوء . قال فقعد الرجل ثم إنه استبطأ الإقامة . فقال : ما أراه إلا قد حبسني فخرج فركب راحلته فصرع فكسر فبلغ ذلك ابن المسيب فقال : قد ظننت أنه سيصيبه ما يكره .

(قال) ابن رشد : قول ابن المسيب (بلغني) معناه عن النبي صلى الله عليه وسلم إذ لا يقال مثله بالرأى . وهي عقوبة معجلة لمن خرج بعد الأذان من المسجد على أنه لا يعود إليه . لإيثاره تعجيل حوائج ديناه على الصلاة التي أذن لها وحضر وقتها (١)

هذا . والنهي عن الخروج بعد الأذان مقيد عند الحنفيين بما إذا لم يكن صلى وليس بمن تنظم به جماعة أخرى . بأن كان إماما أو مؤذنا تتفرق الناس بغيبته فله الخروج ولو عند الشروع في الإقامة . وكذا لا يكره الخروج بعد الأذان لمن صلى منفرداً في كل الصلوات إلا في الظهر والعشاء فإنه يكره الخروج عند الشروع في الإقامة لاقبله (قال) أبو عمر بن عبد البر : أجمعوا على القول بهذا الحديث لمن لم يصل وكان على طهارة ، وكذا إن كان قد صلى وحده - إلا ما لا يعاد من الصلوات - فلا يحل له الخروج من المسجد بالإجماع إلا أن يخرج للوضوء وينوي الرجوع (٢) وكذا يباح الخروج لعذر آخر كدافعة الأخبثين أو الريج أو حصول رعاف ، وما أحدث في المساجد من البدع كرفع صوت بقراءة أو ذكر على وجه يشوش على المتعبدين ، والتبليغ لغير حاجة ، وفسق الإمام بارتكاب محرم ، ومنه نقر الصلاة وعدم الاطمئنان فيها ؛ لما تقدم عن مجاهد بن جبر قال : كنت مع ابن عمر رضی الله عنهما فتوب رجل ، أي قال الصلاة خير من النوم ، في

(١ و ٢) انظر ص ٢١٨ ج ٤ - المنهل العذب (الخروج من المسجد بعد

الظهر او العصر فقال ابن عمر : اخرج بنا فإن هذه بدعة . أخرجه أبو داود والترمذى (١) .

(١٩) الأذانه والإقامة للفائفة : يستحب الأذان والإقامة للفائفة ، عند الحنفيين وأحمد وهو مشهور مذهب الشافعية (لقول) أبي هريرة ؛ « عرس بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مرجعه من خير فقال : من يحفظ علينا الصلاة ؟ فقال بلال أنا . فناموا حتى طلعت الشمس . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تحولوا عن مكانكم الذى أصابتكم فيه الغفلة يا بلال نمت ؟ فقال : أخذ بنفسى الذى أخذ بأنفاسكم . فأمر بلالا فأذن وأقام » (الحديث) أخرجه البيهقي وقال : والأذان في هذه القصة صحيح ثابت قد رواه غير أبي هريرة . وأخرج الحديث أبو داود مختصراً عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تحولوا عن مكانكم الذى أصابتكم فيه الغفلة . قال : فأمر بلالا فأذن وأقام وصلى » (٢) ، [١٣٠]

(وقال) مالك والأوزاعي والشافعي في الجديد : لا يستحب الأذان للفائفة ، لحديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قفل من غزوة خيبر فسار ليلة حتى إذا أدركنا الكرى عرس وقال لبلال : اكلاً لنا الليل فغلبت بلالا عيناه وهو مستند إلى راحلته . فلم يستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ولا بلال ولا أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولهم استيقاظاً - إلى أن قال - فاقتادوا رواحلهم شيئاً .

(١) تقدم ص ٥٦ (الثوب) .

(٢) انظر ص ٤٠٣ ج ١ بهيقي (الأذان والإقامة للفائفة) وص ٢٧ ج ٤ - المنهل العذب (من نام عن صلاة أو نسيها) و (عرس) من التعريس وهو نزول المسافر آخر الليل للراحة .

ثم توضع النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بلالا فأقام لهم الصلاة وصلى لهم الصبح ، (الحديث) أخرجه مسلم وأبو داود (١)

[١٣١]

ففيه أنه اقتصر على الإقامة للفائتة ولم يؤذن لها ، (ولقول) أبي سعيد الخدرى : « حبسنا يوم الخندق حتى ذهب هوى من الليل فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأقام الظهر فصلاها كما كان يصلى في وقتها ، ثم أقام العصر فصلاها كذلك . ثم أقام المغرب فصلاها كذلك . ثم أقام العشاء فصلاها كذلك ، ، أخرجه أحمد والشافعي والنسائي بسند رجاله رجال الصحيح وصححه ابن السكن (٢)

[١٣٢]

وقالوا الأذان إنما هو إعلام بدخول الوقت ودعاء للناس إلى الجماعة . ووقت القضاء ليس وقت إعلام بدخول الوقت ، ولا دعاء للجماعة . وفي الأذان في غير أوقات الصلاة تخليط على الناس . وإذا اختص بأوقات الصلاة لم يكن مشروعا في الفوائت ، لأنها لا تختص بوقت كالنوافل . وما ورد ، في بعض الروايات من أنه أذن للفائتة ، فهو ، محمول على الإعلام .

(١) انظر ص ١٨١ ج ٥ نووى (قضاء الفائتة . .) وص ٢٠ ج ٤ - المهمل العذب (من نام عن صلاة أو نسيها) والسكري - بفتحين - النعاس (ولا يقال) كيف نام النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة حتى طلعت الشمس مع قوله في حديث عائشة : إن عيني قنمان ولا ينام قلبي . أخرجه البخارى ص ٢٢ ج ٣ فتح البارى (قيام النبي صلى الله عليه وسلم) (لأننا نقول) لا منافاة بينهما . لأن القاب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحديث والألم ونحوهما ولا يدرك طلوع الفجر وغيره مما يتعلق بالعين . وإنما يدرك ذلك بالعين . والعين نائمة وإن كان القلب يقظان . انظر ص ١٨٤ ج ٥ شرح مسلم .

(٢) انظر ص ٣٠٩ ج ٢ - الفتح الربانى (تأخير الصلاة لمذر) وص ٥٥ ج ١ بدائع المنن (قضاء الفوائت) وص ١٠٧ ج ١ - مجتبى (الأذان للفائت من الصلوات) و (هوى) كفى أى زمن طويل .

بالصلاة ، لا الألفاظ المخصوصة في الإعلام بدخول الوقت (والظاهر) الأول لما تقدم عن أبي هريرة من الجمع بين الأذان والإقامة ، وحل الأذان ، فيه على مجرد الإعلام ، خلاف الظاهر ، ، وأما ترك ، الأذان في رواية أبي هريرة الأخيرة ، وفي حديث أبي سعيد ، فلا يستلزم ، عدم حصوله . فيحتمل أنه حصل وتركه الراوى اختصارا . ويؤيده ما جاء في رواية النسائي لحديث أبي سعيد : ثم أذن للمغرب فصلاها في وقتها . وفيه قال أبو عبيدة : وقال عبد الله : « إن المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق فأمر بلالا فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء ، أخرجه النسائي (١) [١٣٣]

(ودعوى) أن الأذان للوقت والدعاء للجماعة « غير مسلمة ، قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوعًا ﴾ (٣) ، ولذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالأذان للفاتنة . وأمر به المنفرد (٤) ، وقولهم ، إن في الأذان للفاتنة تخليطا ، مردود ، بأنه إنما يؤذن لها على وجه لا تخليط فيه .

(وعلى الراجح) إذا تعددت الفاتنة فهل يؤذن لكل ؟ (قال) النعمان وأبو يوسف : يؤذن للأولى ويقم لها وللباقي . ويخير فيه بين الأذان وعدمه (وقالت) الشافعية ومحمد بن الحسن : يؤذن ويقام للأولى ، ويقصر في الباقي على الإقامة .

(١) انظر ص ١٠٧ ج ١ مجتبى (الاجزاء لذلك كله بأذان واحد والإقامة لكل واحدة)

(٢) سورة الجمعة آية : ٩ .

(٣) سورة المائدة آية : ٥٨ .

(٤) تقدم ص ٦٩ (أذان المنفرد) .

(٢٠) برع الأذانه : هي كثيرة المذكور منها هنا تسع :

(١) رفع الصوت بالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعده كما جرت به عادة غالب مؤذني الزمان . فهو بدعة مخالفة لهدى النبي صلى الله عليه وسلم حدثت سنة إحدى وثمانين وسبعمائة وقيل سنة إحدى وتسعين وسبعمائة . وجمع بينهما علاء الدين الحصني (قال) التسليم بعد الأذان حدث في ربيع الآخر سنة إحدى وثمانين وسبعمائة في عشاء ليلة الاثنين ، ثم يوم الجمعة . ثم بعد عشر سنين حدث في الكل إلا المغرب^(١) فينبغي ترك هذه البدعة والاقصا ر على الوارد . فإن كل محدث في الدين مردود على صاحبه لا ثواب فيه بل إذا فعله على أنه قرينة كان آثما ، لأن الله تعالى إنما يعبد بما شرع لا بما ابتدع (وفي الحديث) من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ، أخرجه الشيخان والنسائي وأبو داود وابن ماجه عن عائشة^(٢) - وفي رواية لأحمد ومسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ،^(٣) [١٣٤]

(وعن) جابر رضی الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله . وإن أفضل الهدى هدى محمد ،
وشر الأمور محدثاتها . وكل محدثة بدعة . وكل بدعة ضلالة ، أخرجه
مسلم . وكذا أحمد من حديث عمرو بن ثعلب . وزاد فيه « وكل ضلالة
في النار »^(٤) [١٣٥]

ومنه تعلم أن رفع الصوت بالصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ٢٨٧ ج ١ - الدر المختار (الأذان) .

(٢ و ٣) انظر رقم ٢٢ و ٢٣ ص ٣٧ فتاوى أئمة المسلمين (الفتوى التاسعة) .

(٤) انظر رقم ١٠١ ص ١٦٠ فتاوى أئمة المسلمين (الفتوى ٢٢) .

نصوص الفقهاء على أن الجهر بالصلاة والسلام بعد الأذان بدعة مكروهة ٨٩

من المؤذن بعد الأذان بالكيفية المتعارفة في زماننا بدعة مكروهة (ومن قال) باستحسانها من متأخري المقلدين (فقوله) مردود عليه بهذه الأحاديث الصحيحة، لأن شرط الاستحسان ألا يكون مصادرا لما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه فضلا عن كون المقلد لا يصح منه التحسين. ولذا حذر علماء المذاهب من ارتكاب هذه البدعة ونحوها .

(قال) ابن الحاج : يطلب من إمام المسجد أن ينهى المؤذنين عما أحدثوه من صفة الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم عند الأذان وإن كانت الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم من أكبر العبادات . فينبغي أن يسلك بها مسلكها ، فلا توضع إلا في مواضعها التي جعلت لها . ألا ترى أن قراءة القرآن من أعظم العبادات ومع ذلك لا يجوز للمكلف أن يقرأه في الركوع ولا في السجود ولا في الجلوس في الصلاة ، لأن ذلك لم يرد ، والخير كله في الاتباع . وهي بدعة قريية الحدوث جدا^(١) .

(وقال) ابن حجر الهيثمي : وقد استفتى مشايخنا وغيرهم في الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان على الكيفية التي يفعلها المؤذنون فأفتوا بأن الأصل سنة والكيفية بدعة اه^(٢) .

(وقال) الشعراني : قال شيخنا لم يكن التسليم الذي يفعله المؤذنون في أيامه صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء الراشدين ، بل كان في أيام الروافض بمصر^(٣) .

(وقد سئل) الأستاذ المرحوم الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية بإفادة من مديرية المنوفية في ٢٤ مايو سنة ١٩٠٤ نمرة ٧٦٥ عن ست مسائل

(١) انظر ص ١٠٩ ج ٢ مدخل الشرع الشريف (النهى عما أحدثوه بالليل) .

(٢) انظر ص ١٣١ ج ١ - الفتاوى الكبرى الفقهية (الأذان) .

(٣) انظر ص ٨٠ ج ١ كشف النعمة .

(منها) ما اشتهر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الأذان في الأوقات الخمس إلا المغرب .

(فأجاب) بقوله : أما الأذان فقد جاء في الخانية أنه ليس لغير المكتوبات وأنه خمس عشرة كلمة ، وآخره عندنا لا إله إلا الله . وما يذكر بعده أو قبله كله من المستحدثات المبتدعة ابتدعت للتلحين لا لشيء آخر . ولا يقول أحد بجواز هذا التلحين ولا عبرة بقول من قال إن شيئاً من ذلك بدعة حسنة ، لأن كل بدعة في العبادات على هذا النحو فهي سيئة . ومن ادعى أن ذلك ليس فيه تلحين فهو كاذب (١) .

(وقال) العلامة المقرئ في كتابه الخطط : وأما مصر فلم يزل الأذان بها على مذهب القوم إلى أن استبد السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب بسلطنة ديار مصر سنة سبع وستين وخمسة فأبطل من الأذان قول حتى على خير العمل . وصار يؤذن في مصر والشام بأذان أهل مكة وفيه تريبع التكبير وترجيع الشهادتين إلى أن انتشر مذهب أبي حنيفة رضى الله عنه في مصر . فصار يؤذن بأذان أهل الكوفة إلا أنه في ليلة الجمعة إذا فرغ المؤذنون من التأذين ، سلموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شيء أحدثه صلاح الدين عبد الله بن عبد الله البرلسي بعد سنة ستين وسبعائة .

وفي شعبان سنة إحدى وتسعين وسبعائة في عهد الملك الصالح المنصور أمير حاج ، سمع بعض الفقراء الحلاطين سلام المؤذنين على رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة ، وقد استحسّن ذلك طائفة من إخوانه .

(١) هذه بعض فتوى منقولة من دفتار دار إفتاء الديار المصرية رقم ٣١١ جزء ثالث بتاريخ ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٢٢ هـ . انظرها تامة ص ٢٥٧ ج ٤ - الدين الخالص (بدع الجمعة) وهامش ص ٨٥ فتاوى أئمة المسلمين (طبعة ثالثة) .

فقال لهم : أتحبون أن يكون هذا السلام في كل أذان ؟ قالوا نعم فبات وأصبح متواجداً يزعم أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه وأنه أمره أن يذهب إلى المحتسب ويبلغه عنه أن يأمر المؤذنين بالسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل أذان . ففضى إلى محتسب القاهرة نجم الدين محمد الطنبدي - وكان شيخاً جهوراً لا سيء السيرة متهاقناً على الدرهم لا يحتشم من أخذ البرطيل والرشوة ولا يراعى في مؤمن إلا^(١) ولا ذمة - وقال له : رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرك أن تتقدم لسائر المؤذنين بأن يزيدوا في كل أذان الصلاة والسلام عليك يا رسول الله ، كما يفعل في ليالي الجمع فأعجب الجاهل هذا القول . وجعل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأمر بعد وفاته إلا بما يوافق ما شرعه الله على لسانه في حياته وقد نهى الله تعالى عن الزيادة فيما شرعه حيث يقول : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَلَمَ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ ﴾^(٢) ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دِينَاكُمْ وَمُحَدَّثَاتُ الْأُمُورِ^(٣) .

فأمر بذلك في شعبان من السنة المذكورة . وعمت هذه البدعة واستمرت في مصر والشام . وصارت العامة وأهل الجهالة ترى أن ذلك من جملة الأذان الذي لا يحل تركه . وأدى ذلك إلى أن زاد بعض أهل الإلحاد في الأذان ببعض القرى السلام بعد الأذان على شخص من المعتقدين الذين ماتوا . فإننا لله وإنا إليه راجعون^(٤) . اهـ .

(١) إلا بكسر الهمزة وشد اللام منونا أى عهداً .

(٢) سورة الشورى آية : ٢١ .

(٣) هذا بعض الحديث رقم ١٣ ص ٢٢ فتاوى أئمة المسلمين (الفتوى ٣)

(٤) انظر ص ١٧٢ ج ٢ - الخطط طبعة بولاق (ذكر الأذان بمصر)

٩٢ زجر من اعتقد ما ليس بسنة سنة . التلحين في الأذان . الأذان السلطاني

(وقال) العلامة ابن حجر : لم نر في شيء من الأحاديث ولا في كلام أئمتنا التعرض للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الأذان ولا إلى محمد رسول الله بعده فحينئذ كل واحد من هذين ليس بسنة في محله المذكور فمن أتى بواحد منهما في ذلك معتقداً سنينته في ذلك المحل ، ينهى ويمنع منه ، لأنه تشريع بغير دليل . ومن شرع بغير دليل يزجر ويمنع اهـ (١) .

(٢) ومنه يتبين لك أن من البدع المذمومة قول كثير من المؤذنين عقب أذان الفجر : ورضى الله تبارك وتعالى عنك يا شيخ العرب ونحوه من الألفاظ بأعلى صوت . ومع ذلك لا تجد منكرأ عليهم بل لو نهى شخص عن ذلك رموه يالسنة حداد . فإننا لله وإنا إليه راجعون .

(٣) ومن البدع المذمومة . التلحين في الأذان والتغني فيه بما يؤدي إلى تغيير الحروف والحركات والسكنات والنقص والزيادة محافظة على توقيع النغمات . فهذا لا يحل في الأذان كما لا يحل في قراءة القرآن . ولا يحل سماعه ، لأن فيه تشبهاً بفعل الفسقة حال فسقهم ، وفيه خروج عن المعروف شرعاً في الأذان .

(٤) ومنها ، أذان الجماعة المسمى بالأذان السلطاني ، فإنه مذموم ومكروه اتفاقاً ، لما فيه من التلحين والتغني وإخراج كلمات الأذان عن وضعها العربي وكيفية الشرعية بصورة قبيحة تقشعر منها الجلود وتنفطر لها القلوب وأول من أحدثه هشام بن عبد الملك (٢) .

(١) انظر ص ١٣١ ج ١ - الفتاوى الكبرى الفقهية

(٢) أمر بإبطال هذا الأذان يوم الجمعة ٣ من رجب سنة ١٣٥٥ هـ ١٢٠٥ من

أكتوبر سنة ١٩٣٤ م . وفي العاشر من رجب المذكور والتاسع عشر من أكتوبر -

أمر بدم رفع الصوت والتصفيق في المسجد حال دخوله للصلاة احتراماً للساجد ، وحفظاً

لها بما لم تبين له .

(٥) ومنها : الإتيان بالسيادة في الشهادة للرسول صلى الله عليه وسلم بالرسالة من الأذان والإقامة ، لأنه لم يثبت أن أحدا ممن أذن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين قال في الأذان أو الإقامة : أشهد أن سيدنا محمدا رسول الله ، ولو كانت السيادة هنا مشروعة ما تركها أحد منهم . وما أقر على تركها . وما ترك مع قيام المقتضى فتركه سنة وفعله بدعة .

(٦) ومنها : ما يقع من الجهلة من تقبيل ظفري الإبهامين ومسح العينين بهما عند قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله معتقدين أن فاعله لا يرمد .

قال الشيخ إسماعيل العجلوني : مسح العينين بباطن الأمتي السبابتين بعد تقبيلهما عند سماع قول المؤذن : أشهد أن محمدا رسول الله مع قوله أشهد أن محمدا عبده ورسوله ، رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً . رواه الديلمي عن أبي بكر أنه لما سمع قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله قاله . وقبل باطن الأمتين السبابتين ومسح عينيه فقال صلى الله عليه وسلم : من فعل فعل خليلي فقد حلت له شفاعتي . قال في المقاصد : لا يصح . وكذا لا يصح ما رواه أبو العباس بن أبي بكر الرداد اليماني المتصوف في كتابه موجبات الرحمة وعزائم المغفرة ، يستند فيه مجاهيل مع انقطاعه عن الخضر عليه الصلاة والسلام أنه قال : من قال حين يسمع المؤذن يقول أشهد أن محمدا رسول الله : مرحبا بحبيبي وقره عيني محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم . ثم يقبل إبهاميه ويجعلهما على عينيه

= (روى) نافع أن عمر بينا هو في المسجد عشاء إذ سمع ضحك رجل فأرسل إليه . فقال من أنت ؟ فقال أنا رجل من ثقف . فقال أمن أهل البلد أنت ؟ فقال بل من أهل الطائف فتوعده فقال : لو كنت من أهل البلد لنتك بك . إن مسجدنا هذا لا رفع فيه الأصوات .

لم يعم ولم يرمد أبدا . ونقل غير ذلك ثم قال : ولم يصح في المرفوع من كل هذا شيء اه (١) .

(٧) وكذا : قولهم بعد الأذان بصوت مرتفع : اللهم صل أفضل صلاة على أسعد مخلوقاتك .

(٨) ومن البدع المكروهة جهر بعضهم بقراءة شيء من القرآن بعد الأذان وهو تشويش منهي عنه (قال) أبو سعيد الخدرى : « اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر وقال : ألا إن كلكم مناج ربه فلا يؤذون بعضهم بعضا ، ولا يرفع بعضهم على بعض في القراءة ، . أخرجه أبو داود (٢) .

[١٣٧] (وقال) علاء الدين الحصنى : ويحرم في المسجد رفع الصوت بذكر إلا للتفقهة (٣) (وقال) في مختصر خليل وشروحه : يكره رفع الصوت بقرآن أو ذكر في المسجد خشية التشويش على المصلين أو الذاكرين . فإن شوش حرم اتفاقا (٤) (وقال) ابن العماد الشافعى : تحرم القراءة على وجه يشوش على نحو مصلا اه (٥) .

(٩) ومن البدع المكروهة : التسييح والاستخفاف وغيرهما مما يأتى به غالب المؤذنين قبل أذان الصبح ، لمخالفته الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه لم يفعل في عهده ولا في عهد خلفائه والسلف الصالح (قال) ابن الحاج : يطلب من إمام المسجد أن ينهى المؤذنين عما أحدثوه من التسييح بالليل وإن كان ذكر الله تعالى حسنا سرا وعلنا ،

(١) انظر ص ٢٠٦ ج ٢ - كشف الحفاء

(٢) انظر رقم ١٧ - ص ٢٥ فتاوى أئمة المسلمين .

(٣) انظر ص ٤٨٨ ج ١ - الدر المختار (رفع الصوت بالذكر) .

(٤) انظر ص ٧٤ ج ٤ - المسوق على كبير الدردير .

(٥) انظر ص ٥ - ابن العماد .

لكن في المواضع التي تركها الشارع صلوات الله عليه وسلامه ولم يعين فيها شيئاً معلوماً وقد رتب الشارع صلوات الله عليه وسلامه للصبح أذاناً قبل طلوع الفجر وأذاناً عند طلوعه^(١) ثم قال ومع ذلك ترتب عليه مفسد (ومنها) ارتكاب نهيه عليه الصلاة والسلام بقوله : « لا يجهر بضعكم على بعض بالقرآن »^(٢)

[١٣٨]

(فإذا نهي) صلى الله عليه وسلم عن الجهر بالقرآن وتلاوته من أكبر العبادات . وما ذلك إلا لما يدخل من التشويش على من في المسجد ممن يتعبد إذا جهر به « فما بالك » بما يفعلونه فيه من هذه الطرق التي يملونها في التسبيح وما يفعلونه فيه مما يشبه الغناء في وقت ، والنوح في وقت . وندب الأطلال^(٣) في وقت ، وينشدون فيه القصائد وفي المسجد من المتجهدين ما هو معلوم . فلا يبقى أحد منهم إلا وقد وصل له من التشويش ما لا يخفى فيه . فيتفرق أمرهم وتشوش خواطرهم . ولو قدرنا أن المسجد ليس فيه أحد لمنع أيضاً ، لأنه بصدد أن يأتي الناس إليه . فإين هذا ما روى عن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى حين كان في المسجد آخر الليل يتهدج ثم دخل عمر بن عبد العزيز ، وكان إذ ذاك خليفة . وكان حسن الصوت فجهر بالقراءة . فلما سمعه سعيد بن المسيب قال للخادمة : اذهب إلى هذا المصلي فقل له إما أن تخفض من صوتك وإما أن تخرج من المسجد . ثم أقبل على صلاته . فجاء الخادم فوجد المصلي عمر بن عبد العزيز فرجع ولم يقل له شيئاً . فلما سلم سعيد بن المسيب قال للخادمة .

(١) انظر ص ١٠٨ ج ٢ مدخل

(٢) هذا عجيب حديث أخرجه مالك وأحمد عن فروة بن عمرو . انظر هامش رقم ٧

ص ١٦ فتاوى أئمة المسلمين .

(٣) جمع طلة - بفتح وشد اللام - والمراد بها العجوز والبديهة .

ألم أقل لك تنهى هذا المصلى عما يفعل؟ فقال هو الخليفة عمر بن عبد العزيز . قال اذهب إليه وقل له ما أخبرتك به . فذهب إليه فقال له : إن سعيداً يقول لك : إما أن تخفض من صوتك وإما أن تخرج من المسجد . فخفف في صلاته . فلما سلم منها أخذ نعليه وخرج من المسجد^(١) .

ولا يخفى عليك تحريفهم لأسماء الله تعالى ، وهو من الإلحاد في الدين . وتهويشهم على من كان نائماً إلى غير ذلك . ومع هذا يعطون أجراً من مال الوقف لمن يقوم بهذه التهويشات . فإننا لله وإنا إليه راجعون .

(قال) أبو الفضل الألوسى في تفسير آية ﴿ إِنَّمَا يَنْعَمُ اللَّهُ عَلَى مَن يَشَاءُ ﴾ : يطلب صيانة المساجد مما لم ين له في نظر الشارع كحديث الدنيا . ومن ذلك الغناء على ما ذنها كما هو معتاد الناس اليوم . لا سيما بالآيات التي غالبها هجر من القول . وقد روى عنه عليه الصلاة والسلام : « الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهيمة الحشيش »^(٢) ، وهذا في الحديث المباح فما ظنك بالمحرم مطلقاً أو المرفوع فوق المآذن^(٣) (وقال) الحافظ ابن حجر : ما أحدث من التسبيح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليس من الأذان لا لغة ولا شرعاً^(٤) (وقال) في الإقتناع وشرحه : وما سوى التأذين قبل الفجر من التسبيح والنشيد ورفع الصيرت بالدعاء ونحو ذلك في المآذن أو غيرها ؛ ليس بمسنون . وما أحد من العلماء قال

(١) انظر ص ١١١ ج ٢ - مدخل الشرع الشريف (النهي عما أحدثوه بالليل) .

(٢) كذا في الكشف وهو كذب وذكره القارى في الموضوعات . وقال العلامة المعجلوني : والمشهور على الألسنة . الكلام المباح في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب انظر ص ٣٥٤ ج ١ - كشف الحفاء .

(٣) انظر ص ٢٨٤ ج ٣ روح المعاني

(٤) انظر ص ٩٢ ج ٢ - فتح البارى (ما يقول إذا سمع المنادى)

لأنه يستحب بل هو من جملة البدع المكروهة ، لأنه لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ولا عهد أصحابه . وليس له أصل فيما كان على عهدهم يرد إليه فليس لأحد أن يأمر به ولا ينكر على من تركه ، ولا يعلق استحقاق الرزق به لأنه إعانة على بدعة . ولا يلزم فعله ولو شرطه الواقف لمخالفته السنة (وقال) عبد الرحمن بن الجوزي في كتاب تلبس إبليس : قدرأيت من يقوم بليل كثيراً على المنارة فيعظ ويذكر ويقرأ سورة من القرآن بصوت مرتفع فيمنع الناس من نومهم ويخلط على المهتدين قراءتهم وكل ذلك من المنكرات^(١) .

(الثامن) شروط الصلاة

هي جمع شرط . وهو لغة العلامة . وشرعاً ما يتوقف عليه الشيء ولم يكن داخل فيه ، وهي قسمان : شروط فرضية ، وشروط صحة .

(١) فشروط الفرضية ستة : (الأول) الإسلام . فلا تفترض على كافر افتراض أداء على الصحيح عند الحنفيين ، والشافعي وأحمد ، لأنه غير مخاطب بأداء الشرائع كالصلاة والصوم لأن الإيمان شرط فيه . ولا يجوز أمر الكافر بالأداء بشرط تقديم الإيمان لأنه أصل فلا يكون تبعاً ، وعليه فلا يعذب على تركها عذاباً زائداً على عذاب الكافر عند الحنفيين .

(وقال) الشافعي وأحمد : يعذب على تركها وإن لم يطالب بأدائها في الدنيا (وقالت) المالكية : الإسلام شرط صحة بناء على المعتمد عندهم من أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة . وأما على القول بأنهم غير مخاطبين بها ،

(١) انظر ص ١٦٨ ج ١ كشف القناع (الأذان) .

٩٨ الكافر إذا أسلم لا يكلف قضاء الفروع. من أسلم يثاب على ما قدم من خير

فالإسلام شرط. وجوب وصحة معاً (واتفق) العلماء على أن الكافر إذا أسلم لا يكلف قضاء ما فاتته من الصلوات وغيرها من أعمال الإسلام ، لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (١) ، (ولحديث) عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الإسلام يجب ما قبله ، أخرجه أحمد والطبراني . وكذا مسلم بلفظ : « أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله ، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها ، وأن الحج يهدم ما كان قبله ؟ » (٢) [١٣٩]

فن أسلم فقد محيت عنه جميع الخطايا ، وكان بإسلامه كيوم ولدته أمه .

وأما الطاعات التي أسلفها قبل إسلامه ، فلا يقطعها الإسلام لحديث حكيم ابن حزام أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « رأيت أموراً كنت أتحنث بها في الجاهلية هل لي فيها من شيء ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمت على ما أسلفت من خير . أخرجه مسلم (٣) [١٤٠]

(وقال) المازري : الكافر لا يصح منه التقرب ، فلا يثاب على العمل

- (١) سورة الأتفال آية : ٣٨ .
(٢) انظر رقم ٣٦٣ ص ١٢٧ ج ١ - كشف الحفاء . وص ١٣٨ ج ٢ نووى (الإسلام يهدم ما قبله ..) وانظر تمام الحديث بهامش ص ٣٧١ ج ٧ - الدين الخالص . ولا يتأنيه ما في حديث ابن مسعود رضى الله عنه : قال : قال رجل . يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ؟ قال : من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية . ومن أساء في الإسلام أوخذ بالأول والآخر . أخرجه الشيخان . انظر ص ٢١٦ ج ١٢ - فتح الباري (استتابة المرتدين) وص ١٣٦ ج ٢ - نووى (هل يؤاخذ بأعمال الجاهلية) « فإن المراد » بالإساءة في قوله ومن أساء « الكفر بعد الإيمان » أو من دخل في الإسلام منافقاً . لا مطلق الإساءة ، للإجماع على أن من أسلم لا يؤاخذ بما عمل في الجاهلية .
(٣) انظر ص ١٤٠ ج ٢ - نووى (عمل الكافر إذا أسلم) و (أتحنث) أتعبد .

الصالح الصادر منه في شركه ، لأن من شرط المتقرب أن يكون عارفاً بمن تقرب إليه . والكافر ليس كذلك . وتابعه القاضي عياض واستضعف ذلك النووي فقال : الصواب الذي عليه المحققون بل نقل بعضهم الإجماع فيه أن الكافر إذا فعل أفعالا جميلة كالصدقة وصلة الرحم ثم أسلم ومات على الإسلام يكتب له ثواب ذلك (١) (الثاني) العقل ، فلا تلزم الصلاة المجنون لعدم تكليفه وهو شرط وجوب وصحة عند المالكية .

(الثالث) النقاء من دم الحيض والنفاس ، فلا تلزم الحائض ولا النفساء إذا كان كل من الحيض والنفاس مستغرقا للوقت أو لآخره . وهو عند المالكية شرط وجوب وصحة (الرابع) بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا تلزم من نشأ في جهة لم تبلغه فيها الدعوة ، وهو شرط وجوب وصحة عند المالكية (الخامس) القدرة على تأديتها فلا تلزم العاجز عن تأديتها ولو بالإيماء ، ويتحقق العجز عند الشافعية بفقد الحواس ، فالقدرة عندهم تكون بسلامة الحواس ولو السمع والبصر . وعند المالكية تكون بعدم الإكراه على تركها فلا تجب على مكروه حال إكراهه بقتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صفع (٢) لذي مروءة بملا ، لقوله صلى الله عليه وسلم «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ، أخرجه الطبراني عن ثوبان وفيه يزيد بن ربيعة الرحبي ، وهو ضعيف وأنكره أحمد (٣) [١٤١]

والذي لا يجب على المكروه عندهم إنما هو فعلها بهيئتها الظاهرة . وإلا

(١) انظر ص ٧٤ ج ١ - فتح الباري (حسن إسلام المرء) .

(٢) الصفع بفتح فسكون ، الضرب بالكف مبسوطة .

(٣) انظر رقم ٤٤٦١ ص ٣٤ ج ٤ فيض القدير . وفيه : ونقل الحلال عن أحمد :

من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف الكتاب والسنة . وقال ابن نصر : هذا الحديث ليس له سند يحتج بمثله .

فتى تمكن من الطهارة ، وجب عليه فعل ما يقدر عليه من نية وإحرام وقرائة وإيماء . فهو كالمرضى العاجز يجب عليه فعل ما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما عجز عن فعله (السادس) البلوغ ، فلا تلزم الصغير لعدم تكليفه ولكن يجب على ولى أمره أبا أو جدا أو وصيا من جهة القاضى ذكرا أو أنثى أن يأمره بها تمام سبع سنين ويضربه عليها تمام عشر ، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (عبد الله بن عمرو) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : دمروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر . وفرقوا بينهم فى المضاجع ، . أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم بسند حسن ورمز السيوطى لصحته (١)

[١٤٢]

والأمر فى الحديث للوجوب عند الجمهور القائلين بأن الأمر بالأمر بالشىء ليس أمراً به . فكون الصبي غير مكلف فى هذه الحالة لا يمنع من وجوب الأمر على الولى .

(وقالت) المالكية : الأمر للندب لأن الأمر بالأمر بالشىء أمر بذلك الشىء فالصبي عندهم مأمور بالصلاة ندبا وتكتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات . والضرب يكون بيد لا بنحو جريدة ولا يتجاوز الثلاث .

(١) انظر ص ٨٣ ج ٣ - الفتح الربانى . وص ١٢١ ج ٤ - المنهل العذب (مق يؤمر الغلام بالصلاة) والتريق بينهم فى المضاجع ، يكون لعشر سنين إذا جعل معطوفاً على قوله واضربوهم ، ولسبع سنين إذا جعل معطوفاً على قوله مروهم . ويؤيد هذا قول أبى رافع : وجدنا صحيفة فى قراب سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته فيها مكتوب : بسم الله الرحمن الرحيم فرقوا بين مضاجع الغلمان والجوارى والإخوة والأخوات لسبع سنين واضربوا أبناءكم على الصلاة إذا بلغوا تسع سنين . أخرجه البزار وفيه غسان ابن عبيد الله عن يوسف بن نافع . قال الهيثمى : ولم أجد من ذكرهما . انظر ص ٢٩٤ ج ١ - جمع الزوائد (أمر الصبي بالصلاة) .

(قال) النووى : قال الشافعى فى المختصر : على الآباء والأمهات أن يؤدبوا أولادهم ويعلموهم الطهارة والصلاة ويضربوهم على ذلك إذا عقلوا . قال أصحابنا : ويأمره الولى بحضور الصلوات فى جماعات . وبالسراى وسائر الوظائف الدينية . ويعرفه تحريم الزنا واللواط والخمر والكذب والغيبة وشبهها (١) .

(ب) يشترط لصحة الصلاة خمسة شروط : (الأول) طهارة بدن المصلى من الحدث لإجماعا . (الثانى) طهارة ثوبه ومكانه وبدنه من الخبث كما تقدم (٢) . (الثالث) العلم بدخول الوقت . وهو شرط وجوب وصحة (الرابع) ستر العورة . وهو شرط عند القدرة عليه اتفاقا وكذا عند الذكر على الراجح عند المالكية . فلو كشف عورته مع القدرة على سترها ، لا تصح صلاته ولو كان منفردا فى مكان مظلم للإجماع على أنه فرض فى الصلاة ، ولقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (٣) ، فإن المراد بالزينة محلها وهو التوب . وبالمسجد الصلاة . أى البسوا ما يوارى عورتكم عند كل صلاة ، ولحديث أبى قتادة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ، ولا من جارية بلغت الحيض حتى تحتمر ، أخرجه الطبرانى فى الصغير والأوسط وقال : تفرد به إسحق بن إسماعيل بن عبد الأعلى الأيلى . قال الهيثمى : ولم أجد من ترجمه وبقية رجاله موثقون (٤) »

(ويشترط) فى الساتر أن يكون كشيفا . فلا يجزىء الساتر الرقيق الذى

(١) انظر ص ١١ ج ٣ - شرح المهذب .

(٢) انظر ص ٢٦٨ ج ١ - الدين الخالص (أقسام الوضوء) وص ٣٨٧ منه

(تطهير محل النجاسة) .

(٣) سورة الأعراف آية : ٣١ .

(٤) انظر ص ٥٢ ج ٢ - مجمع الزوائد (ما تلبس المرأة فى الصلاة) .

يصف لون البشرة ، ولا يضر التصاق الكثيف بالعورة بحيث يحدد جرمها (وكذا يجب) سترها خارج الصلاة (لقول) معاوية بن حيدة : قلت يارسول الله : عوراتنا ما نأقي منها وما نذر ؟ قال : « احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك . قلت : فإذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ قال إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها . قلت فإذا كان أحدنا خاليا ؟ قال : فالله أحق أن يستحيا منه ، أخرجه أحمد والأربعة ، وحسنه الترمذى وصححه الحاكم (١) . [١٤٤]

ومفهوم قوله إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك : يدل على أنه يجوز لهما منه النظر إلى ذلك منه . وقياسه أنه يجوز له النظر إلى عورة نفسه وعورتيهما . ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى . ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة . وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز التعرى في الخلاء مطلقاً . وقد استدل البخارى على جوازه في الغسل (بحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بينا أيوب يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب فجعل يحثى في ثوبه فناداه ربه ياأيوب ألم أكن أغنيتك عما ترى ؟ قال بلى وعزتك ولكن لاغنى بي عن بركتك ، أخرجه البخارى (٢) . [١٤٥]

(١) انظر ص ٨٧ ج ٣ - الفتح الرباني (وجوب ستر العورة) وص ٤٠ ج ٤ سنن أبي داود (ما جاء في التعرى) و (ما نأقي) أى مايجوز النظر إليه منها وما لايجوز (أو ما ملكت يمينك) من الإماء ملكا شرعيا، كسبايا حرب الكفار . أما من بيعت لفقر، أو سرت أو اغتصبت فلايجوز شراؤها ولا التمتع بها إلا بعقد شرعى . و(في بعض) أى من بعض كما في رواية : كأصل وفرع ، أو المراد الجنس مع جنسه كالرجال والإناث (فلا يرينها) بفتحات ثم نون التوكيد مشددة أو محققة أى اجتهد في حفظها ما استطعت و (يستحيا) مبنى للمفعل .

(٢) انظر ص ٢٦٧ ج ١ - فتح البارى (من اغتسل عريانا وحده) والحشية :

الأخذ باليد .

(وقال) ابن بطال : إن الله تعالى عاتب أيوب على جمع الجراد . ولم يعاتبه على الاغتسال عريانا فدل على جوازه ^(١) (وقد ورد) في التحذير من كشف العورة أحاديث (منها) حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل . ولا المرأة إلى عورة المرأة . ولا يفضى الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد . ولا تقضى المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد ، أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وحسنه ^(٢) [١٤٦]

(وقول) جرهد : مر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى بردة وقد انكشفت فخذي فقال : غط فخذك فإن الفخذ عورة ، أخرجه أحمد والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه . وذكره البخاري معلقا بلفظ : الفخذ عورة ^(٣) [١٤٧]

ثم الكلام في ثلاثة فروع :

(١) مر العورة : اختلف العلماء في القدر الواجب ستره من الرجل والمرأة خارج الصلاة وداخلها (قال) الحنفيون وعطاء : عورة الذكر وإن كان صغيراً بلغ سبعاً أو رقيقاً - في الصلاة وخارجها - من تحت السرة إلى ما تحت الركبة وهو قول للشافعي فالسرة ليست من العورة بخلاف الركبة .

(١) انظر ص ٢٦٧ ج ١ فتح الباري .

(٢) انظر ص ٨٧ ج ٣ - الفتح الرباني (ستر العورة) وص ٣٠ ج ٤ نووي (تحريم النظر إلى العورات - الحيض) وص ٤١ ج ٤ سنن أبي داود (التعمير - الحمام) (ولا يفضى ..) من أفضيت إلى الشيء وصلت إليه . والمراد هنا نوم شخص مع آخر في لحاف واحد ليس بينهما ما يمنع تماس جسديهما .

(٣) انظر ص ٨٤ ج ٣ - الفتح الرباني (حد العورة) وص ٣٢٥ ج ١ فتح الباري (ما يذكر في الفخذ - ستر العورة) و (جرهد) بفتح فسكون ففتح كجعفر

(لقول) عمير بن إسحاق : دكنت أمشي مع الحسن بن علي في بعض طرق المدينة فلقينا أبو هريرة فقال : أرني أقبل منك حيث رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقبل . فقال بقميصه فقبل سرته ، أخرجه أحمد والبيهقي وفي عمير مقال (١)

[١٤٨]

(وعن) عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : وإذا زوج أحدكم عبده أمته أو أجيده ، فلا تنظر الأمة إلى شيء من عورته فإن ما تحت السرة إلى الركبة من العورة ، أخرجه أحمد والدارقطني والبيهقي (٢)

[١٤٩]

(قالوا) : والفاية داخلة وإلى بمعنى مع ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ (٣) .

(وعورة) الأمة ولو مكاتبه أو مبعوضة كعورة الرجل مع زيادة البطن والظهر على الصحيح . وما سوى ذلك من جسدها ليس بعورة ، لما روى أنس عن عمر أنه ضرب أمة متقنعة وقال : اكشفي رأسك لا تشبهي بالحرائر أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح (٤)

(وعورة) الحرة - ولو صغيرة بلغت سبعا - داخل الصلاة وخارجها جميع بدنها حتى شعرها النازل من الرأس في الأصح ، ما عدا الوجه والكفين . لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (٥) . (قال) ابن عباس

(١) انظر ص ٨٦ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٢٣٢ ج ٢ - بيهقي (فقال) أي فعل

(٢) انظر ص ٨٣ ج ٣ - الفتح الرباني (حد العورة) وص ٨٥ - الدارقطني . وص ٢٢٩ ج ٢ - بيهقي . وهذا عجز حديث وصدرة : مروا صيانتكم بالصلاة لسبع .

(٣) سورة المائدة آية ٦ :

(٤) انظر ص ٣٠٠ ج ١ - نصب الراية

(٥) سورة النور آية : ٣١ .

وعائشة رضى الله عنهم : هو الوجه والكفان . ولا فرق في ذلك بين باطن الكف وظاهره (لحديث) خالد بن دريك عن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها ثم قال : « ما هذا يا أسماء ؟ إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه ، أخرجه البيهقي وأبو داود ، وقال : هذا مرسل . خالد بن دريك لم يدرك عائشة (١) [١٥٠]

(وقال) البيهقي : مع المرسل قول من مضى من الصحابة في بيان ما أباح الله من الزينة الظاهرة . فصار القول بذلك قويا اه . فالقدمان عورة داخل الصلاة وخارجها في الأصح . وقيل لئنهما عورة خارج الصلاة فقط . والراجح الأول (لحديث) أم سلمة « أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم أتصلي المرأة في درع وخمار وعليها إزار ؟ فقال : إذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها ، أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي (٢) [١٥١]

هذا ، وعورة كل من الرجل والمرأة في الخلوة ما بين السرة والركبة . واعلم أن العورة عند الحنفيين غليظة وهي القبل والدبر وما حولهما . وخفيفة وهي ما عدا ذلك . ولا بد من دوام ستر العورة من ابتداء الدخول في الصلاة إلى الفراغ منها . فلو انكشف ربع عضو من العورة في أثناء الصلاة زمننا يؤدي فيه ركن بلا صنعه « كأن انكشف بنحو ريح ، بطلت الصلاة ، لأن للربع حكم الكل . أما إذا انكشف ذلك أو

(١) انظر ص ٦٢ ج ٤ - سنن أبي داود (ما تبدى المرأة من زينتها - اللباس)

وص ٢٢٦ ج ٢ يهقي (عورة المرأة الحرة)

(٢) انظر ص ٢٧ ج ٥ - المنهل العذب (في كم تصلى المرأة) وص ٢٥٠ ج ١

مستدرک . وص ٢٣٣ ج ٢ يهقي

أقل منه بصنعه فإنها تفسد ولو كان زمن الانكشاف أقل من أداء الركن .

هذا . وشعر المرأة والبطن والفخذ والقبل والدبر والأثيان والآلية كل واحد مما ذكر عضو بانفراده .

(وقالت) الممالكية ، عورة الرجل التي يجب سترها خارج الصلاة ما بين السرة والركبة بالنسبة للرجل والمحرم والأمة . ومثله الأمة . وكذلك الحرمة مع امرأة مثلها . وأما الحرمة مع محرما فجميع بدنها ما عدا الأطراف وهي الرأس واليدين والرجلان . وأما مع أجنبي فجميع بدنها ما عدا الوجه والكفين وأما هما فليسا بعورة . ويجب عليها سترهما لخوف الفتنة على المشهور . وأما بالنسبة للصلاة فهي ما بين السرة والركبة أيضا إلا أنها مغلظة ومخففة .

فالمغلظة للرجل السوءتان وهما القبل والأثيان وحلقة الدبر . والمخففة ما زاد على ذلك ما بين السرة والركبة . وما حاذى ذلك من الخلف والمخففة من الأمة كالرجل . أما المغلظة منها فهي الأليتان وما بينهما والفرج والعانة . والمغلظة للحرمة جميع بدنها ما عدا الأطراف والصدر وما حاذاه من الظهر . والمخففة لها هي الصدر وما حاذاه من الظهر والنرايين والعنق والرأس ومن الركبة إلى آخر القدم . فمن صلى مكشوف العورة المغلظة كلا أو بعضا مع القدرة على الستر ولو بشراء أو استعارة أو قبول إعارة ، بطلت صلاته إن كان قادرا ذاكرا . وأعادها وجوبا أبدا ولو بعد خروج الوقت .

وأما المخففة من الرجل فإن انكشف منها الأليتان أو العانة كلا أو بعضا ، فصلاته صحيحة مع الكراهة . وندب إعادتها في الوقت . أما إذا انكشف الفخذان كلا أو بعضا ، فيكره ذلك ولا إعادة عليه . وأما الأمة فتعيد أبدا بالنسبة لكشف الأييتين والعانة والقبل والدبر . وتعيد في الوقت إن

انكشف فخذها كلا أو بعضا . ولا تعيد فيما عدا ما بين السرة والركبة .
(وأما الحرة) فإن صلت مكشوفة الرأس أو العنق أو الكتف أو الذراع أو النهد أو الصدر أو ما حاذاه من الظهر أو الركبة أو الساق إلى آخر القدم ظهر آلا بطنا ، فتعيد في الوقت ندبا . وإن صلت مكشوفة السرة أو الركبة أعادت أبدا ، ويندب لكل من الرجل والمرأة في غير الصلاة ، ستر العورة المغلظة بخلوة ولو بظلام .

(وقالت) الشافعية : عورة الرجل في الصلاة وخارجها مع الرجال ومع النساء المحارم ، ما بين السرة والركبة . ومع النساء الأجانب جميع بدنه . وفي الخلوة السوءتان . وعورة الأمة في الصلاة وخارجها مع النساء ومع الرجال المحارم وفي الخلوة ما بين سرتها وركبتها ، ومع الرجال الأجانب جمع بدنها . وعورة الحرة في الصلاة جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين . ومع النساء والرجال المحارم وفي الخلوة ما بين السرة والركبة . ومع الرجال الأجانب جميع بدنها . ووافقهم الحنبلية إلا أنهم يرون أن الكفين عورة من الحرة (ومما تقدم) يعلم أن السرة والركبة ليستا من العورة بالنسبة للرجل عند المالكية والشافعية والحنبلية (لقول) عبد الله بن عمرو : صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فرجع من رجع وعقب من عقب . فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم مسرعا قد حمزه النفس قد حسر عن ركبتيه فقال : «أبشروا هذا ربكم قد فتح باباً من أبواب السماء يباهى بكم يقول : انظروا إلى عبادي قد صلوا فريضة وهم ينتظرون أخرى ، أخرجه ابن ماجه بسند صحيح رجاله ثقات (١)

[١٥٢]

(١) انظر ص ١٣٨ ج ١- ابن ماجه (لزوم المساجد وانتظار الصلاة) و (عقب) من التعقيب ، أى أقام في مصلاه بعد ما فرغ من الصلاة ، و (حمزه) بفتح الحاء والقاء من باب ضرب ، أعجله .

(وعن) ابن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجييره ، فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة ، أخرجه أبو داود^(١) » [١٥٣]

(وعن) أبي أيوب رضی الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما فوق الركبتين من العورة . وما أسفل من السرة من العورة ، أخرجه البيهقي^(٢) » [١٥٤]

والسبب في اختلافهم في عورة المرأة ، الاحتمال في المستثنى في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (فمنهم) من فهم منه الوجه والكفين والقدمين (ومنهم) من فهم منه الوجه والكفين فقط (ومنهم) من فهم أن جميع بدن المرأة عورة ما عدا ما يبدو منه قهراً عند هبوب ريح مثلاً أو ما تدعو الحاجة إلى النظر إليه كشهادة ومعالجة طيب (وقالت) الظاهرية وابن أبي ذئب . عورة الرجل في الصلاة القبل والدبر ، وهو رواية عن أحمد (لحديث) أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا خيبر ثم حسر الإزار عن فخذيه حتى إني لأنظر إلى بياض فخذ النبي صلى الله عليه وسلم . أخرجه البخاري^(٣) » [١٥٥]

لكنه معارض بما تقدم عن جرهد^(٤) (وبحديث) على كرم الله وجهه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى

(١) انظر ص ٦٤ ج ٤ - سنن أبي داود (في قوله : غير أولى الإربة - لباس النساء) و (خادمه) أى أمته .

(٢) انظر ص ٢٢٩ ج ٢ بهيقي .

(٣) انظر ص ٣٢٦ ج ١ - فتح الباري (ما يذكر في الفخذ) .

(٤) تقدم رقم ١٤٧ ص ١٠٣ .

فخذ حى ولا ميت ، أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي وفيه حبيب بن ثابت لم يسمع من عاصم بن ضمرة^(١) [١٥٦]

(لقول) محمد بن جحش : « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر وفخذاه مكشوفتان فقال : يا معمر غط فخذيك ، فإن الفخذين عورة ، أخرجه أحمد والبخارى فى تاريخه وعلقه فى الصحيح . ورجاله رجال الصحيح إلا أبا كثير^(٢) [١٥٧]

وأيضاً فإن حديث جرهد وعلى أمر من النبى صلى الله عليه وسلم للأمة . وحديث أنس ونحوه فعل منه صلى الله عليه وسلم . وإذا تعارض الأمر والفعل قدم الأمر ، لاحتفال أن يكون الفعل خاصاً به صلى الله عليه وسلم^(٣) (وقالت) الظاهرية عورة الحرة ، الأمة جميع بدنهما ما عدا الوجه والكفين . فسووا بين الحرة والأمة (ويرده) ما تقدم عن عمر وغيره من التفرقة بينهما

(ب) العجز عن السائر : من لم يجد ما يستر به عورته ولو بإعارة ، صلى عرياناً وصحت صلاته والأفضل عند الحنفيين وأحمد أن يصلى قاعداً ماداً رجليه إلى القبلة مضمومتين مومياً بالركوع والسجود (روى) أن قوماً انكسرت مراكبهم فخرجوا عراة فقال ابن عمر يصلون جلوساً يومئذون إيماناً برؤسهم . أخرجه الخلال^(٤) ويليه فى الفضل صلاته قائماً مومياً بالركوع

(١) انظر رقم ٤٢٧ ص ٢٤٤ ج ٧ - الدين الخالص (كيفية غسل الميت)

(٢) انظر ص ٨٤ ج ٣ - الفتح الربانى (حد العورة) وص ٣٢٥ ج ١ - فتح البارى (ما يذكر فى الفخذ) .

(٣) قال القرطبي . حديث أنس وما معه إنما ورد فى قضايا معينة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يتطرق إلى حديث جرهد وما معه لأنه يعطى حكماً كلياً وشرعاً عاماً فكان العمل به أولى . ولقد قال البخارى . وحديث جرهد أحوط . انظر ص ٣٢٧ ج ١ - فتح البارى .

(٤) انظر ص ٦٣٤ ج ١ - معنى ابن قدامة (صلاة العراة) .

والسجود . ودونهما صلانه قائما يركع ويسجد . ولو كان عريانا ووعده صاحبه أن يعطيه الثوب إذا صلى ، لزمه انتظاره ما لم يخف فوت الوقت على الراجح عند الحنفيين . ومن وجد ثوبا ربه طاهر ولم يجد ما يطهره به لزمه الصلاة فيه فلا تصح صلته عريانا خلافا للشافعية . وكذا إن كان كله نجسا ، أو طهر أقل من ربه عند المالكية والحنبلية ولا يعيد . وعند الحنفيين يخير بين الصلاة فيه والصلاة عريانا والأفضل الصلاة فيه ، لما فيه من الإتيان بالركوع والسجود مع ستر العورة .

(ح) «مراة في ثوب غير مملول : تحرم الصلاة في ثوب غير خالص الحل . لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفيه درهم حرام ، لم يقبل الله له صلاة ما دام عليه ، أخرجه أحمد بسند ضعيف جدا وقال : هذا الحديث ليس بشيء » (١) [١٥٨]

وإذا صلى في ثوب مغصوب (قال) أحمد في المشهور عنه : لا تصح الصلاة فيه . أخذنا بظاهر الحديث ، بخلاف ما لو صلى بعمامة مغصوبة أو بخاتم من ذهب ، فإن الصلاة تصح لأنه لا يتوقف عليهما صحتها بخلاف الثوب .

(وقال) الحنفيون ومالك والشافعي وكثيرون : تصح الصلاة في الثوب المغصوب مع الحرمة . وهو رواية عن أحمد . لأن التحريم لا يختص بالصلاة . والنهي عن المغصوب لا يعود إليها فلم يمنع صحتها . كما لو غسل ثوبه من النجاسة بماء مغصوب ، فإنه يطهر اتفاقا (وأجابوا) عن حديث ابن عمر بأنه ضعيف لا يحتاج به ، وعلى فرض صحته ، فنمى القبول لا يستلزم نفى الصحة ؛ لأنه قد يراد به نفى الكمال والفضيلة (واختلفوا) أيضا في صلاة الرجل في الثوب الحرير

(فقال) الجمهور : يحرم عليه وتجزئه صلاته (وقال) مالك : يعيد في الوقت ومحل هذا إذا وجد ما يستر عورته من غير الحرير . فإن لم يجد إلا هو صلى فيه وجوباً عند الأكثر (وقال) أحمد في المشهور عنه : لا يجوز له ذلك . ولو صلى فيه لا تصح صلاته . ولو لم يجد إلا هو صلى عارياً .

(الخامس) من شروط صحة الصلاة استقبال القبلة ، وهو شرط بالكتاب والسنة والإجماع . قال الله تعالى : ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾^(١) ، والمراد بالمسجد الحرام الكعبة . (وعن) أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للسبئية صلاته : إذا قت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة ، (الحديث) أخرجه الشيخان وأبو داود^(٢)

[١٥٩]

(وقد اتفق) المسلمون على أن التوجه نحو الكعبة حال الصلاة فرض عند القدرة والأمن ، وعلى أن من كان قريباً منها بحيث يمكنه رؤيتها يجب عليه استقبال عيناها . واختلفوا فيمن كان بعيداً عنها . فالمشهور عند الشافعية أنه يلزم استقبال عيناها أيضاً ، لظاهر قوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ إلا أنه يكفي في هذه الحالة الظن بخلاف القرب فلا بد فيه من اليقون . (وقال) الحنفيون ومالك وأحمد وكثيرون ؛ يجب في هذه الحالة استقبال الجهة لا العين وهو قول للشافعية (لحديث) أبي هريرة أن النبي

(١) سورة البقرة : آية ١٤٤ . وأولها ﴿ قد نرى قلبك وجهك في السماء ﴾ .

(٢) انظر ص ٢٩ ج ١١ فتح الباري (من رد فقال عليك السلام - الاستئذان) وص ١٠٧ ج ٤ نووي (واجبات الصلاة) وص ٢٩٩ ج ٥ - المنهل العذب (صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود) (الحديث) يأتي تاماً في (ترتيب الأركان) إن شاء الله تعالى .

صلى الله عليه وسلم قال : « ما بين المشرق والمغرب قبلة ، أخرج ابن ماجه والترمذى ، وقال حسن صحيح ^(١) » [١٦٠]

ولأنه لو كان الفرض استقبال العين لما صحت صلاة أهل الصف الطويل على خط مستو . فإنه لا يمكن أن يتوجه إلى الكعبة كل من بالصف الطويل مع اتفاقهم على صحة صلاة الكل « ولا ينافيه ، قوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ . « فإنه » على تقدير مضاف ، أى فولوا وجوهكم جهة شطر المسجد الحرام . أو يراد بالشرط الجهة جمعاً بين الأدلة ، وهذا هو الظاهر . فإن في استقبال عين الكعبة في هذه الحالة حرجاً ومشقة ﴿ وَمَا جَمَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ فقبلة غير المشاهد ولو بمكة جهة الكعبة ، وهى التى إذا توجه إليها الإنسان يكون مسامتا للكعبة أو لهوائها تحقيقاً أو تقريباً . فلا يضر انحراف لاتزول به المقابلة بالكعبة بأن يبقى شيء من سطح الوجه مقابلاً لها أو لهوائها .

هذا . وتعرف القبلة في هذه الحالة في الأمصار والقرى :

(١) بالأدلة التى نصبها الصحابة والتابعون فى المساجد . ولا يجوز الاجتهاد مع وجودها . فإن لم تكن لزمه السؤال عن يعلمها من أهل ذلك الموضع ولو واحداً فاسقاً إن صدقه عند الحنفيين (وقالت) الشافعية : يجب عليه أن يسأل ثقة ولو عبداً أو امرأة ولا يكفى سؤال الصبي والفاسق وإن صدقهما (وقالت) الحنبلية يلزمه السؤال ولو بقرع الأبواب ويكفى إخبار

(١) انظر ص ١٦٤ ج ١ - ابن ماجه (القبلة) وص ٢٧٩ ج ١ - تحفة الأحوذى وهذا بالنسبة لأهل المدينة ومن كانت قبلته على سمتها .

عدل الرواية كالأثني والعبد (وقالت) المالكية : يلزمه التحرى ولا يسأل إلا إذا خفيت عليه علامات القبلة ، فيلزمه سؤال عدل مكلف عارف بالأدلة ولو أثنى أو عبدا .

(ب) وتعرف أيضاً بالشمس والنجم القطبي والفجر والشفق وغير ذلك (فالشمس) يستدل بها على القبلة في كل جهة بحسبها : فإن مطلعها يعين جهة الشرق ؛ ومغربها يعين جهة الغرب . ومتى عرف المشرق أو المغرب عرف الشمال أو الجنوب . وبهذا يتيسر لأهل كل جهة معرفة قبلتهم . فمن كان في مصر فقبلته الجنوب الشرقي ، لأن الكعبة بالنسبة لمصر واقعة بين الشرق والجنوب وهي للشرق أقرب .

(والنجم القطبي) نجم صغير في بنات نعش الصغرى لا يبرح مكانه . وهو أقوى الأدلة . ففى مصر يجعله المصلى خلف أذنه اليسرى قليلا وكذا فى أسبوط وفوه ورشيد ودمياط والإسكندرية وتونس والأندلس (أسبانيا) ونحوها . وفى العراق وما وراء نهر دجلة والفرات ، يجعله المصلى خلف أذنه اليمنى . وفى المدينة المنورة والقدس وغزة وبعلبك وطرسوس ونحوها ، يجعله مائلا إلى نحو الكتف الأيسر . وفى الجزيرة وأرمينية والموصل ونحوها يجعله المصلى على فقرات ظهره : وفى بغداد والكوفة وخوارزم والرى يبلاد العجم ونحوها يجعله المصلى على خده الأيمن . وفى البصرة وأصبهان وفارس ونحوها ، يجعله فوق أذنه اليمنى . وفى الطائف وعرقات والمزدلفة ومنى ، يجعله على كتفه الأيمن . وفى اليمن يجعله أمامه مما يلي جانبه الأيسر . وفى الشام يجعله وراءه مما يلي جانبه الأيسر . وفى نجران يجعله وراء ظهره .

(ج) وتعرف بيت الإبرة المسمى (بالبوصلة) متى كان منضباً وغير ذلك .

(أما المحاريب) المجوفة جهة القبلة فى كثير من المساجد ، فإنها وإن

كانت تدل على القبلة ، فلا ينبغي اتخاذها ، لأنها من البدع المنهى عنها .
 (قال) السيوطي في رسالته «إعلام الأريب» . بحدوث بدعة المحاريب ، :
 إن قوماً خضى عليهم كون المحراب في المساجد بدعة وظنوا أنه كان في مسجد
 النبي صلى الله عليه وسلم في زمنه . ولم يكن في زمانه قط محراب
 ولا في زمن الخلفاء فمن بعدهم إلى آخر المائة الأولى . وقد ورد الحديث
 بالنهاي عن اتخاذه وأنه من شأن الكنائس وأن اتخاذه في المساجد
 من أشراط الساعة .

(روى) عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «اتقوا
 هذه المذابح يعني المحاريب ، أخرجه البيهقي (١)» [١٦١]

(قال) السيوطي : هذا حديث ثابت صحيح . ولهذا احتج به البيهقي مشيراً
 إلى كراهة اتخاذ المحاريب . وهو من كبار الحفاظ ومن كبار أئمة الشافعية
 الحاملين للفقهِ والأصول والحديث .

(وعن) ابن مسعود أنه كره الصلاة في المحراب وقال : «إنما كانت
 للكنائس ، فلا تشبهوا بأهل الكتاب يعني أنه كره الصلاة في الطاق ، أخرجه
 البزار بسند رجاله موثقون (٢)» .

(وقال) ابن أبي شيبة : ثنا وكيع ثنا إسرائيل عن موسى الجني قال :
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تزال هذه الأمة أو قال أمتي بخير
 ما لم يتخذوا في مساجدكم مذابح كمذابح النصارى ، قال السيوطي : هذا مرسل
 صحيح الإسناد» [١٦٢]

والمرسل حجة عند الأئمة الثلاثة مطلقاً . وكذا عند الإمام الشافعي إذا
 اعتضد بمرسل آخر أو مسند ضعيف أو قول صحابي أو فتوى أكثر أهل

(١) انظر ص ٤٣٩ ج ٢ - بهيقي (كيفية بناء المساجد)

(٢) انظر ص ١٥ ج ٢ - مجمع الزوائد (الصلاة في المحراب)

العلم بمقتضاه . وقد عضده قول ابن مسعود وأحاديث أخر مرفوعة وموقوفة وفتوى جماعة من الصابئة والتابعين بمقتضاه (قال) أبو ذر : إن من أشرط الساعة أن تتخذ المذابح في المساجد . أخرجه ابن أبي شيبة ، وهو في حكم المرفوع ، لأنه لا مدخل للرأى فيه .

(وقال) عبيد بن أبي الجعد : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقولون : إن من أشرط الساعة أن تتخذ المذابح في المساجد . يعنى الطاقات . أخرجه ابن أبي شيبة . وهو بمنزلة عدة أحاديث مرفوعة .

(وقال) ابن مسعود : اتقوا هذه المحاريب . أخرجه ابن أبي شيبة وأخرج عبد الرزاق عن الثورى عن منصور بن المعتمر والأعمش عن إبراهيم النخعى أنه كان يكره أن يصلى فى طاق الإمام . قال الثورى : ونحن نكره ذلك . وأخرج عن الحسن أنه اعترل الطاق أن يصلى فيه (١) .

(فائدة) روى الطبرانى فى الأوسط عن جابر بن أسامة الجهنى قال : لقيت النبى صلى الله عليه وسلم فى أصحابه بالسوق فقلت : أين يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالوا يريد أن يخط لقومك مسجدا ، فأبيت وقد خط لهم مسجداً وغرز فى قبلته خشبة فأقامها قبله (٢) اهـ كلام السيوطى ملخصا (٣) (وقال) القضاعى : أول من أحدث ذلك عمر بن عبد العزيز وهو عامل للوليد بن عبد الملك على المدينة حينما جدد المسجد وزاد فيه اهـ (وقال) الألوسى :

(١) انظر ص ٢٣٩ ج ٤ - المحلى لابن حزم . وفيه . وتكره المحاريب فى المساجد وروينا عن طى بن أبى طالب أنه كان يكره المحراب فى المسجد . وهو قول محمد بن جرير الطبرى وغيره .

(٢) (قال الهيثمى) وفيه معاوية بن عبد الله بن حبيب ولم أجد من ترجمه . انظر ص ١٥ ج ٢ - مجمع الزوائد (علامة القبلة) .

(٣) انظر رقم ٥٢١ مجاميع بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة رسائل للسيوطى .

الصلاة في المحاريب المشهورة في المساجد قد كرهها جماعة من الأئمة : وهي من البدع التي لم تكن في العصر الأول^(١) (وقال) السهمودي في تاريخ المدينة: أسند يحيى عن عبد المهيمن بن عباس عن أبيه قال : مات عثمان وليس في المسجد شرفات ولا محراب . فأول من أحدث المحراب والشرفات عمر ابن عبد العزيز اه (وقال) الثووي : إذا صلى في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم فمحراب الرسول في حقه كالكعبة ، فمن يعاينه يعتمده . ولا يجوز العدول عنه بالاجتهاد بحال . ويعنى بمحراب الرسول مصلاه وموقفه ، لأنه لم يكن هذا المحراب المعروف موجوداً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم . وإنما أحدثت المحاريب بعده اه^(٢) .

(وقال) العلامة البجرمي ، والمحراب لغة صدر المجلس سمي المحراب المعهود بذلك ، لأن المصلي يحارب فيه الشيطان . ولم يكن في زمانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده إلى آخر المائة الأولى محراب ، وإنما حدثت المحاريب في أول المائة الثانية ، مع ورود النهي عن اتخاذها لأنها بدعة ولأنها من بناء الكنائس اه^(٣) . ثم الكلام في ثلاثة فروع :

(أ) اتجاه القبلة : قد علمت أن القبلة تختلف باختلاف البقاع . فإن فقدت الأدلة واشتبهت على مرید الصلاة ولم يجد بحضرتة من يسأله ، اجتهد وصلى . وليس له الاجتهاد قبل السؤال . ولا يلزمه طلب من يسأله خلافاً للحنبلية كما تقدم^(٤) . والأصل في ذلك قول عامر بن ربيعة : دكنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة ، فلم ندر أين القبلة ؟ فضلى كل رجل منا على حياله . فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ٥٧١ ج ١ — روح المعاني (فنادته الملائكة وهو قائم يصلى في المحراب)

(٢) انظر ص ٢٠٣ ج ٣ — شرح المذهب

(٣) انظر ص ١٦٤ ج ١ — حاشية البجرمي على شرح المنهج (التوجه شرط)

(٤) تقدم ص ١١٢ .

فنزلت ﴿ فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَنَّمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ . أخرجه ابن ماجه والترمذى وقال :
حديث ليس لإسناده بذلك لا نعرفه إلا من حديث أشعث السمان وأشعث
يضعف في الحديث^(١)
[١٦٣]

ويؤيده قول معاذ بن جبل : « صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم في يوم
غيم في سفر إلى غير القبلة فلما قضى الصلاة تجلت الشمس فقلنا يارسول الله
صلينا إلى غير القبلة فقال : قد رفعت صلاتكم بحقها إلى الله عز وجل ،
أخرجه الطبراني في الأوسط . وفيه شمر بن يقظان . ذكره ابن
حبان في الثقات^(٢)
[١٦٤]

ولو سأل قوما فلم يخبروه حتى صلى بالتحري ثم أخبروه بعد فراغه أنه
لم يصل إلى القبلة فلا إعادة عليه . فإن اجتهد في القبلة وأخطأ ففى ذلك
خلاف (قال) الحنفيون وأحمد : إن تبين خطؤه بعد الفراغ من الصلاة
لم يعدها ، لأن الطاعة على حسب الطاقة لما ذكر . وإن علم بالخطأ في أثناء
الصلاة استدار إلى القبلة وبني على ما مضى من صلاته . وهو قول للشافعي
(لقول) ابن عمر رضى الله عنهما : « بينما الناس بقاء في صلاة الصبح
إذ جاءهم آت فقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن
وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها . وكانت وجوههم إلى الشام
فاستداروا إلى الكعبة ، أخرجه الشيخان^(٣)
[١٦٥]

(١) انظر ص ١٦٥ ج ١ - ابن ماجه (من يصل لغير القبلة وهو لا يعلم) وص ٢٨٠
ج ١ - تحفة الأحوذى (الرجل يصل لغير القبلة في النوم) .
(٢) انظر ص ١٥ ج ٢ - مجمع الزوائد (الاجتهاد في القبلة) .
(٣) انظر ص ٣٤٣ ج ١ فتح البارى (ماجاه في القبلة) وص ١٠ ج ٥ نووى
(بحويل القبلة . .) و (بقاء) بضم القاف يقصر ويمد ، مصروف وغير مصروف موضع
على نحو ميلين جنوب المدينة (فاستقبلوها) روى بكسر الباء وفتحها والكسر أصح .

(وعن) أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس فزلات : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَابُ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ، قَوْلٌ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ فرأى رجل من بنى سلة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى : ألا إن القبلة قد حولت . فالوا كما هم نحو البيت ، أخرجه مسلم وأبو داود^(١) [١٦٦]

ومثل هذا لا يخفى على النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان ماضى من صلاتهم بعد تحويل القبلة إلى الكعبة صحيحا ، ولأن المجتهد أتى بما أمر به فخرج عن العهدة كالمصيب ، ولأنه صلى إلى غير الكعبة للعذر فلم تجب عليه الإعادة كالحائض يصلى إلى غيرها إذا تعذر عليه استقبالها . ولأنه شرط عجز عنه فأشبهه سائر الشروط .

(وقالت) المالكية : إن تبين خطؤه في أثناء الصلاة يقيناً أو ظناً ، قطعها البصير المنحرف كثيراً بأن كان مستدبراً للقبلة أو مشرقاً عنها أو مغرباً وابتدأها بإقامة ، وإن كان الانحراف من البصير يسيراً أو كان من أعمى مطلقاً ، تحول إلى القبلة وأتم صلاته ، وإن تبين الخطأ بعد تمام الصلاة أعاد البصير المنحرف كثيراً بوقت : ولا إعادة على غيره .

(ومشهور) مذهب الشافعية أنه إن تبين خطؤه في أثناء الصلاة بأن كان مستدبراً لها أو منحرفاً يميناً أو يسرة استأنفها ، وكذا إذا تبين له الخطأ بعد الفراغ منها ، لأنه بان له الخطأ في شرط من شروط الصلاة ، فلزمه الإعادة ، كالو بان له أنه صلى قبل الوقت أو بغير طهارة ، بخلاف ظن الخطأ فإنه لا يؤثر في صحة الصلاة .

(١) انظر ص ١١ ج ٥ نووى . وص ١٧٨ ج ٥ - المنهل العذب (من صلى لغير

القبلة ثم علم) .

(ب) سقوط الاستقبال : يسقط الاستقبال في ثلاث حالات :

(الأولى) صلاة شدة الخوف من عذر أو سبع أو لص ، سواء أخاف على نفسه أم دابته ، وسواء أ كانت الصلاة فرضاً أم نفلاً ، فليس الاستقبال بشرط حينئذ ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ ^(١) ، ولقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ^(٢) ، ولحديث نافع عن ابن عمر « أنه كان إذا سئل عن صلاة الخوف وصفها ثم قال : فإن كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجلاً قياماً على أقدامهم أو ركباناً مستقبلي القبلة أو غير مستقبلها قال نافع : لا أرى ابن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أخرجه مالك والبخاري وابن خزيمة والبيهقي ^(٣) [١٦٧]

(الثانية) يجوز للمسافر التنفل على راحته حيث توجهت (لقول) ابن عمر : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يسبح على الراحة قبل أى وجه توجه . ويوتر عليها غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة ، أخرجه البخاري وأبو داود ^(٤) . [١٦٨]

(وقال) جابر : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وهو على راحته النوافل في كل جهة ، ولكنه يخفض السجود من الركعة ويومئ بإيماء ، أخرجه أحمد ^(٥) [١٦٩]

هذا . وجواز تطوع المسافر على الراحة يجمع عليه ، غير أنه يلزم التوجه

(١) سورة البقرة : آية ٢٣٩ .

(٢) سورة التناين : آية ١٦ .

(٣) انظر ص ١٣٩ ج ٨ فتح الباري (فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً) .

(٤) انظر ص ٣٨٩ ج ٢ فتح الباري (ينزل للمكتوبة) وص ٨٢ ج ٧ - المنهل

العذب (التطوع على الراحة)

(٥) انظر ص ١٢٣ ج ٣ - الفتح الرباني .

إلى القبلة حال التحريمة عند الشافعي وابن حبيب المالكي ، وروى عن أحمد ولا يلزم عند غيرهم ، وسواء في ذلك قصر السفر وطويله عند الأكثر (وعن) مالك : لا يجوز ذلك إلا في سفر القصر .

(وقال) الحنفيون : لا يشترط السفر بل تجوز صلاة النافلة خارج العمران - في محل يجوز للمسافر القصر فيه ولو مقياً خرج لحاجة - على الراحلة مومياً بالركوع والسجود فرادى لا جماعة إلا على دابة واحدة على الصحيح (لقول) عامر بن ربيعة : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو على الراحلة يسبح يومئ برأسه قبل أى وجه توجه ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة ، أخرجه البخارى ^(١) [١٧٠]

(وعن) أنى يوسف : جواز النافلة على الراحلة في المصر أيضا . وبه قال أبو سعيد الاصطخرى الشافعي والظاهرية مستدلين بالأحاديث المطلقة التي لم يصرح فيها بذكر السفر ، وبما روى منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يصلون على رحالهم ودوابهم حيثما توجهت . ذكره ابن حزم وقال . وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين عموماً في الحضر والسفر اه ^(٢) وهو مبنى على عدم حمل المطلق على المقيد . لكن الجمهور يقولون بحمل الروايات المطلقة على المقيدة بالسفر (وظاهر) الأحاديث أن جواز التنفل على الراحلة إلى الجهة التي قصدتها ، مختص بالراكب . وهو مذهب الحنفيين وأحد والظاهرية .

(وقال) الشافعي والأوزاعي : يجوز للشاشي التنفل إلى الجهة التي يقصدها قياساً على الراكب بجامع التيسير للتطوع ، إلا أنه قيل لا يعفى له

(١) انظر ص ٣٨٩ ج ٢ فتح الباري (ينزل للمكتوبة) .

(٢) انظر ص ٥٨ ج ٣ - المحلى (مسألة ٢٩٧) .

عدم الاستقبال في الركوع والسجود وعدم إتمامهما ، وأنه لا يمشى إلا في قيامه وتشهده . وهل يمشى حال الاعتدال من الركوع؟ قولان . ولا يمشى في الجلوس بين السجدين . ودلت الأحاديث أيضا على جواز الوتر على الراحلة في السفر . وهو مذهب الجمهور ومالك والشافعي وأحمد (وقال) الحنفيون : لا يجوز الوتر على الدابة كالفرض إلا لعذر (لما روى) نافع أن ابن عمر كان يصلي على راحلته ويوتر بالأرض ، ويزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك كان يفعل ، أخرجه الطحاوي (١)

(وروى) سعيد بن جبير أن ابن عمر كان يصلي على راحلته تطوعا ، فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض . أخرجه أحمد والطحاوي بسند جيد (٢) .

(وأجابوا) عن إبتار النبي صلى الله عليه وسلم على الدابة ، بأن ذلك كان قبل إحكام أمر الوتر وتأكيده . فلما أحكم وأكد أمره ، كان يصليه على الأرض ، أو أن إبتاره صلى الله عليه وسلم على الدابة كان من خصوصياته . لكن ما استدلوا به لا يستلزم عدم جواز الوتر على الدابة . وما أجابوا به عن حديث ابن عمر مردود بأنه تفرقة لم يدل عليها دليل صريح . وبأن الأصل عدم الخصوصية ، لاسيما وأن ابن عمر كان يوتر على الدابة وأنكر على من كان يوتر على الأرض (قال) سعيد بن يسار : كنت مع ابن عمر بطريق مكة فلما خشيت الصبح نزلت فأوترت . فقال ابن عمر : أليس لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة؟ قلت بلى . قال : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير ، أخرجه مالك والشيخان والبيهقي (٣)

(١) انظر ص ٢٤٩ ج ١ - شرح معاني الآثار

(٢) انظر ص ٣١٣ ج ٤ - الفتح الرباني .

(٣) انظر ص ٣٣٣ ج ٢ - فتح الباري (الوتر على الدابة) وص ٢١٠ ج ٥ نووي

(صلاة النافلة على الدابة) وص ٢٠٥ ج ٢ بيهقي .

(وقال) جرير بن حازم : قلت لنافع أكان ابن عمر يوتر على الراحلة ؟ قال وهل للوتر فضيلة على سائر التطوع ؟ إى والله لقد كان يوتر عليها . أخرجه البيهقي (١)

(فالراجع) جواز الوتر على الدابة .

(ودلت) الأحاديث أيضا على أن المكتوبة لاتصح إلى غير القبلة ، ولا على الدابة . وهو يجمع عليه إلا حال العذر . وهى :

(الثالثة) لاتجوز صلاة الفرض على الدابة إلا لعذر يتعذر معه النزول كخوف مرض أو زيادته وخوف عدو وسبع ونفار دابة لا يقدر على ركوبها إلا بمعين ، وكثرة طين ووحل وفوات رفقة . فيجوز حينئذ عند الحنفيين أن يصلى على الدابة بإيماء للسجود أخفض من الركوع . وقلته حيث توجهت دابته . ولا تضر نجاسة السرج والركابين والدابة . وكالفرض فيما ذكر صلاة الجنائز والواجب كقضاء نفل أفسده ومنذورة ، وسجدة التلاوة إذا تلا آيتها أو سمعها على الأرض . فلا تجوز على الدابة لغير ضرورة ، لأنها وجبت كاملة فلا تتأدى بما هو ناقص . وكذا يسقط الاستقبال عن العاجز عنه لمرض وإن وجد من يوجهه إلى القبلة عند النهمان .

(وقال) الصحابان : يلزمه التوجه إن وجد موجهها ولو بأجر مثله إذا كان له مال . ولو خاف إنسان أن يراه العدو إن قام أو قعد صلى مضطجعا بالإيماء . وكذا الراكب الهارب من العدو يصلى على دابته ولا إعادة على من ذكر ، لأن الطاعة بحسب الطاقة .

(وقالت) المالكية : لا يصح فرض على الدابة ولو كان مستقبل القبلة إلا فى حرب جائز لا يمكن النزول فيه عن الدابة ، أو خوف من نحو سبع إن نزل عن دابته . ويعيد الخائف فى الوقت إن أمن ، أو كان راكبا

في طين رقيق لا يمكنه النزول فيه . فله أن يصلي على الدابة لإيماء . سواء
أكان مسافرا أم حاضرا ، أو كان به مرض لا يطيق النزول معه وأمكنه
أن يؤديها على الدابة كما يؤديها على الأرض . فإن أمكنه أن يؤديها على الأرض
كاملة الأركان ، وجب عليه أن يؤديها على الأرض . ويجب عليه استقبال
القبلة في هذه الأحوال كلها متى أمكنه ذلك وإلا صلى حيثما أتجه .

(وقالت) الشافعية : لا تجوز صلاة الفرض على الدابة إلا إذا أمكنه
استقبال القبلة والقيام والركوع والسجود والدابة واقفة . فإن كانت سائرة
لم تصح على الصحيح . وقيل تصح كالسفينة فإنها تصح فيها الفريضة بالإجماع .
ولو كان في ركب وخاف لو نزل للفريضة انقطع عنهم ولحقه الضرر يصلي
الفريضة على الدابة حسب قدرته . وتلزمه إعادتها لأنه عذر نادر .

وتجوز عند أحد وإسحاق صلاة الفريضة على الدابة إذا لم يجد موضعا
يؤديها فيه نازلا ورواه العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي رحمه الله (١) .

(وحكى) النووي الإجماع على عدم جواز صلاة الفريضة على الدابة
من غير ضرورة . والأصل في ذلك حديث يعلى بن مرة د أن النبي صلى الله عليه
وسلم انتهى إلى مضيق هو وأصحابه والسماء من فوقهم والبلدة من أسفل منهم
وحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأقام ، فتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
على راحلته ، فصلى بهم يومئذ لإيماء يجعل السجود أخفض من الركوع ،
أخرجه أحمد والدارقطني والبيهقي وقال في إسناده ضعف ، والترمذي وقال
غريب . تفرد به عمر بن الرماح . والعمل على هذا عند أهل العلم . وبه
يقول أحمد وإسحاق (٢)

[١٧٣]

(١) انظر ص ٣١٧ ج ١ تحفة الأحوذى

(٢) انظر ص ١٢٦ ج ٣ - الفتح الرباني (صلاة الفرض على الراحلة لمعذر) =

(وأما حديث) النعمان بن المنذر عن عطاء بن أبي رباح أنه سأل عائشة هل رخص للنساء أن يصلين على الدواب؟ قالت لم يرخص لهن في ذلك في شدة ولا رخاء. قال محمد بن شعيب هذا في المكتوبة. أخرجه أبو داود والبيهقي والدارقطني وقال: تفرد به النعمان بن المنذر (١)

[١٧٤]

والمراد، بالشدة فيه العذر الذي لا حرج معه في الصلاة على الأرض. أما العذر الشديد فيباح معه أداء الفريضة على الراحلة للرجال والنساء إجماعاً، لعموم ما تقدم من الأدلة.

(ج) الصلاة في السفينة والقاطرة والطائرة ونحوها (فإن كانت) واقفة أو مستقرة على الأرض، صحت الصلاة فيها وإن أمكنه الخروج منها اتفاقاً، لأنها إذا استقرت كان حكمها حكم الأرض. ولا بد من الركوع والسجود والتوجه إلى القبلة في كل الصلاة. ويلزم أيضاً القيام في الفرض للقادر عليه.

(وإن كانت) سائرة فإن لم يمكنه الخروج إلى الشط وصلّى قائماً بركوع وسجود، أو قاعداً لعجزه عن القيام - بأن كان يعلم أنه يدور رأسه لو قام - صحت صلاته اتفاقاً (وإن كان) قادراً على القيام أو على الخروج إلى الشط فصلّى فيها قاعداً بركوع وسجود صحت صلاته عند النعمان (لقول) ابن سيرين: صلى بنا أنس رضي الله عنه في السفينة قعوداً، ولو شئنا لخرجنا إلى الجدة (٢).

= وص ١٤٦ - الدارقطني. وص ٧ ج ٢ يهقي (الزول للمكتوبة) وص ٣١٧ ج ١ تحفة الأحمدي وفيه: أنه صلى الله عليه وسلم أذن في سفر وهو على راحلته وأقام كما تقدم رقم ١١٥ ص ٧٥ (هل أذن النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه؟) والمراد بالسواء المطر. وبالباء بكسر الباء وشد اللام الوحل

(١) انظر ص ٨٦ ج ٧ - المنهل المذنب (الفريضة على الراحلة من عذر) وص ٧٧

ج ٢ يهقي.

(٢) الجدة بضم الجيم، شاطئ النهر. وكذا الجدة، وبه سمي ثغر مكة «جدة»

(وقال) مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد : لا تصح الصلاة في السفينة من قعود إلا لمن تعذر عليه الخروج وعجز عن القيام (لحديث) عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صل قائماً . فإن لم تستطع فقاعدا . فإن لم تستطع فعلى جنب ، أخرجه البخاري والنسائي وزاد : فإن لم تستطع فستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » (١) [١٧٥]

وهذا مستطوع القيام (وقال) ابن عمر : « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في السفينة قال : صل قائماً إلا أن تخاف الفرق ، أخرجه الدارقطني والحاكم وقال صحيح الإسناد على شرط مسلم » (٢) [١٧٦]

وهذا هو الراجح لقوة أدلته . هذا . وإذا دارت السفينة ونحوها في أثناء الصلاة استدار إلى القبلة حيث دارت إن أمكنه ، لأنه قادر على تحصيل هذا الشرط بغير مشقة . فيلزمه تحصيله اتفاقاً . فإن عجز عن الاستقبال صلى إلى جهة قدرته ولا إعادة عليه عند الأئمة الثلاثة (وقالت) الشافعية إن هبت الريح وحولت السفينة فتحول صدره عن القبلة ، وجب رده إلى القبلة ويبني على صلاته ، بخلاف ما لو كان في البر وحول إنسان صدره عن القبلة قهراً فإنها تبطل صلاته . والفرق أن هذا في البر نادر وفي البحر غالب ، وربما تحولت في ساعة واحدة مراراً (٣) . وما تقدم من التفصيل والبيان يجري في الصلاة في القاطرة والطائرة وما قيل ، من أنه لا تصح الصلاة في الطائرة ، لأنه يشترط في السجود أن يكون على الأرض أو متصل بها « غير صحيح ، لأن هذا بالنسبة لمن وقف במקان وسجد على مرتفع أمامه

(١) انظر ص ٣٩٦ ج ٢ فتح الباري (إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب) .

(٢) انظر ص ١٥٢ - الدارقطني . وص ٢٧٥ ج ١ مستدرک

(٣) انظر ص ٢٤٢ ج ٣ شرح المهذب

(قال) العلامة الدسوقي : وأما السجود على غير المتصل بالأرض كسرير معلق ، فلا خلاف في عدم صحته ، أى والحال أنه غير واقف في ذلك السرير . وإلا صحت كالصلاة في المعمل (١) .

(التاسع) أركان الصلاة

هى جمع ركن وهو لغة الجانب القوى ، ومنه قوله تعالى حكاية عن سيدنا لوط عليه الصلاة والسلام : ﴿ أَوْ آوَى إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾ (٢) ، واصطلاحا ما تتوقف عليه صحة الماهية وكان جزءا ذاتيا لها . وللصلاة أركان المذكور منها هنا ستة عشر :

(١) النية : هى لغة العزم . وشرعا العزم على الشيء مقترنا بفعله . وصحت في الصوم مع عدم المقارنة للضرورة . فإنه يشق على الصائم مراقبة الفجر .

وهى ركن في الصلاة عند المالكية والشافعية ، وشرط عند الحنفيين وأحمد ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (٣) ، فإن الإخلاص هو النية ، لأنه عمل من أعمال القلب ؛ والحديث : « إنما الأعمال بالنيات . أخرجه الشيخان عن عمر (٤) » [١٧٧]

أى صحتها بالنية . وقد أجمع العلماء على أنها فرض في الصلاة وغيرها من مقاصد العبادات . ولا بد من التعيين في الفرض اتفاقا . كأن ينوى ظهرا أو عصرا وكذا الواجب عند الحنفيين كوتر وعيد وركعتي الطواف (وعند

(١) انظر ص ٢٠٠ ج ١ حاشية الدسوقي على كبير الدردير (مكروهات الصلاة)

(٢) سورة هود : آية ٨٠ .

(٣) سورة البينة : آية ٥ .

(٤) انظر رقم ٢٩ ص ١٠٦ ج ٨ - الدين الخالص (شروط صحة الزكاة)

الشافعية) لا بد من تعيين الفرض بنية الفرضية ، وقصد الفعل وتعيين الصلاة ، بأن يقصد إيقاع صلاة فرض الظهر مثلا . ولا بد أن يكون ذلك مقارنا لجزء من تكبيرة الإحرام (وعند) الحنفيين يشترط لصحة النية أن تكون سابقة تكبيرة الإحرام بلا فاصل أجنبي من الصلاة كالأكل والشرب والكلام . أما غير الأجنبي من الصلاة كالوضوء والمشي لها ، فلا يضر الفصل به (وعند) المالكية والحنبلية : يصح تقدم النية على التحريمة بزمن يسير عرفا .

(ويكفي) مطلق النية في صلاة النفل ولو راتبة أو تراويح عند الحنفيين إلا أن الأحوط في صلاة التراويح أن ينوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل

(وقالت) المالكية : يلزم التعمين في السنة المؤكدة كالوتر والعيد والكسوف والاستسقاء . وكذا في الرغبة ، وهي صلاة الفجر ، ويكفي مطلق النية في المندوبات كالرواتب والضحي والتراويح والتهدد .

(وقالت) الشافعية : إن كانت النافلة لها وقت معين كالرواتب والضحي ، أو لها سبب كصلاة الاستسقاء والكسوف ، فلا بد من قصدتها وتعيينها بأن ينوى سنة الظهر القبليّة أو البعدية . ولا بد من مقارنة ذلك لجزء من التحريمة . أما النفل المطلق فيكفي فيه مطلق قصد الصلاة حال النطق بأى جزء من أجزاء التحريمة .

(وقالت) الحنبليّة : يشترط التعمين في الرواتب وصلاة التراويح . ويكفي في النفل المطلق نية مطلق الصلاة .

هذا . ولا يشترط نية الفرضية في الفرض عند غير الشافعية . ولا نية النافلة في النفل ، ولا نية عدد الركعات ، ولا الأداء والقضاء اتفاقا . ولا يضر الغلط في عدد الركعات عند الحنفيين ومالك فنوى الظهر مثلا خمس ركعات ، فإن كان متعمدا بطلت صلاته عند غير الحنفيين وكذا عند

إن لم يقعد على رأس الاربعة ثم يسلم . وإن قعد وسلم صحت صلاته ولغت نية الخامسة . وإن كان غالطا وصلها أربعا صحت عند الحنفيين ومالك .

هذا . ويشترط أيضا في حق المأموم أن ينوى الاقتداء بأن ينوى متابعة الإمام في أول الصلاة . فلو أحرم شخص بالصلاة منفردا ثم وجد إماما فنوى الاقتداء به لا تصح صلاته عند الحنفيين ومالك .

(وقالت) الشافعية : إذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة صحت إلا في صلاة الجمعة ، وما جمعت جمع تقديم للطر . فإنه لا بد أن ينوى الاقتداء فيهما أول صلاته . وإلا فلا تصح .

(وقالت) الحنبلية : يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوى الاقتداء بالإمام أول الصلاة إلا إذا كان مسبوقا ، فله أن يقتدى بعد سلام إمامه بمسبوق مثله في غير الجمعة . وكذا إذا اقتدى مقيم بمسافر يقصر الصلاة . فله أن يقتدى بمقيم مثله بعد فراغ الإمام .

(وأما) نية الإمام الإمامة فشرط في كل صلاة عند الحنبلية وتكون في أول الصلاة إلا في صورتين السابقتين .

(وقال) الحنفيرن : نية الإمام الإمامة شرط لحصول الثواب له ، ولا يلزمه نيتها إلا إذا كان إماما للنساء ، فإنه يشترط لصحة اقتدائهن به أن ينوى إمامتهن (وقالت) المالكية : يشترط نية الإمامة في كل صلاة تتوقف صحتها على الجماعة وهي : الجمعة ، والمغرب والعشاء المجموعتان جمع تقديم ليلة المطر ، وصلاة الخوف . وصلاة الاستخلاف . فلو ترك نية الإمامة في الأوليين بطلتا . وإن تركها في صلاة الخوف بطلت على الطائفة الأولى لمفارقتها في غير محل المفارقة . وصحت في حق الإمام والطائفة الثانية . والخليفة إن نوى الإمامة صحت له وللمأمومين . وإن لم ينوها صحت صلاته وبطلت صلاة المأمومين .

(وقالت) الشافعية : يجب على الإمام أن ينوى الإمامة في أربع مسائل :

(١) الجمعة (ب) الصلاة المجموعة للطرح جمع تقديم ، فإنه يلزمه أن ينوى الإمامة في الثانية منهما دون الأولى ، لأنها وقعت في وقتها .

(ج) الصلاة المعادة في الوقت فلا بد للإمام فيها من نية الإمامة .

(د) الصلاة التي نذر أن يصلبها جماعة ، فيلزمه أن ينوى فيها الجماعة . فإن لم ينوها صحت ، ولا يزال آثماً حتى يبيدها جماعة ناوياً الإمامة .

هذا ما قاله الفقهاء . والثابت بالدليل أن شرط النية ، علمه بقلبه أى صلاة يصلى . هذا . والنية محلها القلب . ولم يرد التلفظ بها عن أحد ممن يقتدى بهم ، ولا عبرة باللسان وإن خالف القلب (قال) ابن المهام : قال بعض الحفاظ : لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف ، أنه كان يقول عند الافتتاح : أصلى كذا ، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول أنه كان صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة كبر . وهذه بدعة اه^(١) (وقال) ابن نجيم : وزاد في شرح المنية أنه لم ينقل عن الأئمة أيضاً اه^(٢) (وقال) الشيخ منصور الحنبلي : والتلفظ بالنية في الوضوء والغسل وسائر العبادات بدعة . ويكره الجهر بها وتكريرها . قال الشيخ تقي الدين : اتفق الأئمة على أنه لا يشرع الجهر بها وتكريرها ، بل من اعتاده ينبغي تأديبه . والجاهر بها مستحق للتعزير بعد تعريفه لاسيما إذا آذى به أو كرره . والجهر بها منهي عنه عند الشافعي وسائر أئمة المسلمين . وفاعله مسيء . ويجب نهيهِ ويعزل عن الإمامة إن لم ينته^(٣) (وقال) العلامة أبو بكر العامري : ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم منظوقاً ولا مفهوماً أنه تلفظ

(١) انظر ص ١٨٦ ج ١ فتح القدير (شروط الصلاة) .

(٢) انظر ص ٢٧٨ ج ١ - البحر الرائق .

(٣) انظر ص ٦٣ ج ١ - كشف القناع (الوضوء) .

بالنية ولا بالمنوى ولا دخل في الصلاة بغير التكبير . وأما ما اعتاده الناس أمام التكبير من الشغل بالأشياء التي تشترط نيتها كقصد فعل الصلاة وتعيينها ومفروضها فلا بأس به . ولا كلام أنه إن تكلم بلسانه من غير نية لم يجزه . وإن نوى بقلبه وتكلم بالتكبير فقط كما هو المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ، أجزأه . وبعض الناس يزيد في التحريم ألفاظاً . فيذكر النية واستقبال القبلة وعدد الركعات في تطويل وتهويل أحدثه ، لم يرد به كتاب ولا سنة ولا أثر عمن تصح به القدوة ، وما أحدث ، أيضاً وعم العمل به حتى توهم كثير من الناس أنه سنة أو واجب ، ما اعتاده ، المأمومون بأجمعهم من التكبير لتكبير إمامهم . ثم يعودون ينظمون الألفاظ ويكررونها لإحرام أنفسهم حتى يطول الفصل وتفترته فضيلة إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام وما أحسن تلك التكبيرة الزائدة لو كانت عقب إحرامهم وأدركوا بها الفضيلة اه بتصرف (١) .

(وقال) ابن الحاج : لا يجهر إمام ولا مأموم ولا فذ بالنية ، فإنه لم يرو أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء ولا الصحابة رضوان الله عليهم ، جهروا بها فكان بدعة (٢) .

(وقال) ابن القيم : كان صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة قال : الله أكبر ولم يقل شيئاً قبلها ولا تلفظ بالنية ألبتة ، ولا قال أصلى لله صلاة كذا مستقبل القبلة أربع ركعات إماماً أو مأموماً أداء أو قضاء ولا فرض الوقت . وهذه عشر بدع . لم ينقل عنه أحد قط بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا مسند ولا مرسل ، لفظة واحدة منها ألبتة بل ولا عن أحد من أصحابه ولا استحسنته

(١) انظر ص ٣٠٩ ج ٢ - بهجة المحافل (صلاة سلف الصالحين) .

(٢) انظر ص ١٠٣ ج ٢ مدخل (دخوله في الصلاة) .

أحد من التابعين ولا الأئمة الأربعة وإنما غر بعض المتأخرين قول الشافعي رضي الله عنه في الصلاة : إنها ليست كالصيام ولا يدخل فيها إلا بذكر . فظن أن الذكر تلفظ المصلي بالنية . وإنما أراد الشافعي رحمه الله بالذكر تكبيرة الإحرام ليس إلا . وكيف يستحب الشافعي أمراً لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة ولا أحد من خلفائه وأصحابه . وهذا هديهم وسيرتهم . ولا هدى أكل من هديهم . ولا سنة إلا ما تلقوه عن صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم ^(١) .

(٢) التعميم : هي ركن عند الجمهور . وشرط صحة في غير جنازة للقادر عليها - وليست ركناً على الصحيح - عند الحنفيين ، وإنما اشترط لها ، ما اشترط للصلاة من الطهارة وستر العورة والاستقبال وغيرها ، لا اتصالها ، بالقيام الذي هو ركن . وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة وإجماع الأمة . قال الله تعالى : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾ ^(٢) ، أجمع العلماء على أن المراد به التكبيرة الإحرام ، لأن الأمر للوجوب وغيرها ليس بواجب .

(وعن) علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مفتاح الصلاة الطهورُ وتحريمها التكبير وتجليها التسليم ، أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه والترمذي وقال : هذا أصح شيء في هذا الباب وأحسن ^(٣)

[١٧٨]

(١) انظر ص ٥١ ج ١ - زاد المعاد (هديه صلى الله عليه وسلم في الصلاة) .

(٢) سورة المدثر : آية ٣ (٣) انظر رقم ١٣٩ ص ٦٨ ج ١ - بدائع المن (صفة الصلاة) وص ١٥٩ ج ٣ - الفتح الرباني (افتتاح الصلاة) وص ٢١١ ج ١ - المنهل المذنب (فرض الوضوء) وص ٥ ج ٥ منه (تحريم الصلاة وتجليها) وص ٦٠ ج ١ - ابن ماجه (مفتاح الصلاة الطهور) وص ١٣٢ ج ١ - مستدرک . وص ١٢ =

وبقوله (وتحريمها التكبير) استدل الجمهور على أن افتتاح الصلاة إنما يكون بالتكبير دون غيره من الأذكار (ويتعين) فيه لفظ الله أكبر عند مالك وأحمد وأكثر السلف ، لأن أُل في التكبير للعهد . والمعهود هو التكبير الذي نقلته الأمة خلفاً عن سلف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقوله في كل صلاة ولم يقل غيره ولا مرة واحدة (ولحديث) رفاة بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنه لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتروأً فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ، (الحديث) أخرجه أبو داود (١) .

[١٧٩]

(وقال) الشافعي : يتعين أحد اللفظين الله أكبر أو الله الأكبر ، لأن المعرف في معنى المنكر . فاللام لم تخرجه عن موضوعه . بل هي زيادة في اللفظ غير مخلّة بالمعنى (وقال) أبو يوسف : يتعين ألفاظ التكبير وهي الله الكبير ، والله أكبر . والله الأكبر ، والله كبير ، والله الكبير كرمات ويخفف لدخول ذلك كله تحت قوله : وتحريمها التكبير (وقال) النعمان ومحمد : يصح الشروع في الصلاة بكل ذكر خالص دال على تعظيم الله تعالى لقوله : ﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾ (٢) ، المراد ذكر اسم الرب لافتتاح الصلاة لأنه عطف صلى على ذكر بالفاء الدال على التعقيب بلا فاعل . والذكر الذي تعقبه الصلاة بلا فاصل هو التحريمة . وإطلاق الآية قالاً : يصح الشروع بما ذكر . فلو شرع بغير التكبير ، بأن قال الله أجل أو أعظم ، أو الرحمن

= ج ١ تحفة الأحوذى . والمعنى أن الطهور أول شيء يبدأ به من أعمال الصلاة لكونه شرطاً من شروط صحتها (والطهور) بضم الطاء اسم للفعل وهو التطهر بالماء أو التراب . ويحتمل أن يكون بفتح الطاء اسماً لما يتطهر به

(١) انظر ص ٣٠٣ ج ٥ - المنهل المذنب (صلاة من لا يقيم صلته في الركوع)

(٢) سورة الأعلى : آية ١٥ .

أكبر أو تبارك الله أو سبح أو هلل ، صح مع الكراهة التحريمية ، لحديث « وتحرى التكبير ، ونحوه . وهو حديث آحاد يفيد الوجوب . ولمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الافتتاح بالله أكبر .

(وجملة القول) أن الثابت بالنص عندهم الافتتاح بذكر خالص يدل على التعظيم . ولفظ التكبير ثبت بدليل ظني يفيد الوجوب . فيكره تحريماً الافتتاح بغيره لمن يحسنه . وخرج بالذكر الخالص غيره . فلا يصح الشروع في الصلاة بنحو اللهم اغفر لي ، لأنه مشوب بالدعاء ، ولا بالتعوذ والحوقة ، لأنهما في معنى الدعاء . ولا بالبسمة لأنها للتبرك .

هذا . ويشترط لصحة التحريم تسعة شروط :

(١) أن تكون متصلة بالنية حقيقة أو حكماً كما لو وجد فاصل غير أجنبي من الصلاة كالوضوء على ما تقدم بيانه في النية .

(٢) الإتيان بها قائماً أو منحنياً قليلاً فيما يلزم فيه القيام . فإن أتى بها منحنياً قليلاً لا يضر ، خلافاً للمالكية حيث قالوا يبطلانها إذا أتى بها غير المسبوق منحنياً ولو قليلاً . أما المسبوق إذا ابتدأ التكبير من قيام حال الانحناء بلا فصل فصلاته صحيحة . ويعتد بالركعة على القول الراجح . وإن ابتدأ التكبير حال الانحناء صحت صلاته ولا يعتد بالركعة .

وإن أتى بالتحريم منحنياً وهو إلى الركوع أقرب ، لا تصح صلاته خلافاً للحنبلية حيث قالوا تصح ما لم يكن راعياً أو قاعداً . فإن أتى بها من قعود أو ابتدأها قائماً وأتمها راعياً انعقدت نفلاً واستأنف الفرض .

(٣) النطق بها بحيث يسمع نفسه إن أمكن (وقالت) المالكية : لا يشترط إسماع نفسه ولو لم يكن مانع كصم ووضوء . ولا يلزم الأخرس ولا الأمي تحريك اللسان بها . بل يكفيها مجرد النية عند المالكية والحنبلية وهو

الصحيح عند الحنفيين وكذا إن كان الحرس أصليا عند الشافعية . وإن كان طارئا فلا بد عندهم من تحريك لسانه وشفتيه بالتكبير .

(٤) أن تكون بجملة عربية صحيحة إن كان قادرا عليها عند الأئمة الثلاثة وهو المشهور عند الحنفيين . لكن قال العلامة ابن عابدين : ولو كبر بالفارسية أو بأى لسان - سواء أكان يحسن العربية أم لا - جاز بالاتفاق (١) .

(٥) ألا يمد همزا فيها ولا باء أكبر . فإن فعل بطلت صلاته عند الجمهور وعند المالكية لا يضر مد الهمزة إلا إذا قصد الاستفهام ، ولا مد باء أكبر إلا إذا قصد به جمع كبر بفتحتين وهو الطبل له وجه واحد .

(٦) عدم حذف الهاء من لفظ الجلالة .

(٧) ألا يأتي بـ أو متحركة بين الكلمتين بأن يقول الله وأكبر ، أما زيادة واو ساكنة ناشئة من إشباع الهاء فلا يضر خلافا للحنبلية (وقالت) الشافعية : يعتفر للعامى زيادة واو متحركة أو ساكنة ولو بلا عذر .

(٨) ألا يشرع فيها المأموم قبل فراغ إمامه منها عند الجمهور (لحديث) أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **د** إنما جعل الإمام ليؤتم به . فإذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر ، (الحديث) أخرجه أحمد وأبو داود (٢) [١٨٠] (وقالت) المالكية : يشترط أن يبدأ التحريمه بعد بدء الإمام وألا يحتما قبله .

(٩) الموالاته فى النطق بين لفظى التحريمه عند من يرى تعيين لفظ الله أكبر بحيث لا يفصل بين لفظى الله وأكبر بكلام طويل أو قصير أو سكوت طويل عرفا عند المالكية (وقالت) الشافعية : يضر

(١) انظر ص ٣٥٨ ج ١ - ردالمحتار . (٢) انظر ص ١٩٧ ج ٣ - الفتح الربانى (قراءة المأموم وإنضاته) (ص ٣٣٠ ج ٤ - المنهل المذب (الإمام يصلى من قعود) .

الفصل بسكوت زائد على سكتة التنفس والعي . وبكلام أجنبي أو بذكر ليس وصفاً لله ولو قصيراً . أما الفصل بوصف للفظ الجلالة ، فلا يضر إن لم يزد على كلمتين ، كأن يقول : الله الرحمن الرحيم أكبر . ولا يضر الفصل بأداة التعريف .

(فائدة) :

يسن للمأموم والمنفرد الاقتصار في التكبير على ما يسمع نفسه فقط .
ويسن للإمام رفع صوته به بقدر ما يسمع المأمومين . ويكره له الجهر
أزيد من ذلك .

(ومن البدع) السيئة ما يفعله كثير ممن استحکم عليهم تلبس إبليس من
الجهر بالتكبير والتهويش على المصلين . فقد عدلوا في ذلك عن المشروع
وجانبوا المنقول عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وصاروا يرفعون
أصواتهم بالتكبير ويردد أحدهم التحريمه ويلتوى حتى كأنه يحاول أمراً
فادحاً ، أو يتسوغ أجاجاً مالخاً . ويكرر التكبير حتى تفوته الفاتحة بل
الركعة بل الصلاة جملة . فيقع في الخيبة والحرمان ، ويبلغ الشيطان منه
مراده ويؤذى من حوله بالجهر بالتكبير وترديده . ويظن أنه لا يسمع نفسه
إلا بذلك فيتضاعف وزره . وقد بلغ الشيطان منهم أن أغواهم وأخرجهم
عن سلوك طريق نبيهم صلى الله عليه وسلم . فصاروا من المنتطعين الغالين في
الدين الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . ومنشأ
هذا إما ضعف في العقل أو جهل بالسنة . وفيه اقتدى الجاهلون بالمهملين .

(قال) عماد الدين يحيى العامري : قال السيد الجليل أحمد بن عطاء
الروذباري (١) : كنت أستقصي في أمر الطهارة حتى ضاق صدري ليلة لكثرة

(١) الروذباري ، بضم الراء وفتح الذال المعجمة والباء الموحدة ، نسبة إلى

روذبار ، مدينة بالشام ١٠

ماصبت من الماء ولم يسكن قلبي . فقلت : يارب عفوك عفوك . فسمعت هاتفاً يقول : العفو في العلم . فزال عني ذلك . ونعم لقد صدق « فلو تأمل ، الموسوسون أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وتعرفوها ، وعلوا تيسيره وأنه لم ينقل عنه أنه تردد في التكبير ولا تلفظ بقول أصلي ولا غيره سوى التكبير « رأوا ، ما هم فيه من ضلال وخروج عن حد الاعتدال . وقد أوجب الله علينا اتباعه صلى الله عليه وسلم في الأفعال والأقوال . قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(١) ، وقال : ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾^(٢) ، وأخبر تعالى أن الشيطان واقف لنا بالمرصاد ، يمنع عن الطاعات ، ويرغب في المخالفات : ﴿ قَالَ فِيمَا أُغْوِيَنِّي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ • ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ﴾^(٣) ، وقد أمرنا الله تعالى بالرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع فقال : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾^(٤) ، وقال : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^(٥) ، وقال : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾^(٦) ، فقد حتم الله على الخلق اتباعه

(١) سورة آل عمران : آية ٣١ . (٢) سورة الأنعام : آية ١٥٣ .

(٣) سورة الأعراف : آية ١٦ ، ١٧ .

(٤) سورة النساء : آية ٥٩ وأولها ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ .

(٥) سورة النساء : آية ٦٥ .

(٦) سورة الحشر : آية ٧ .

صلى الله عليه وسلم في أحكام الشريعة وإن لم تكن على هوى الأنفس .
ففي الحديث « لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به » ذكره
النووي في كتاب الحجّة بسند صحيح^(١) [١٨١]

(وقال) السيد الجنيد بن محمد البغدادي : الطرق كلها مسدودة إلا على
من اقتفى أثر النبي صلى الله عليه وسلم . إذا علمت أيها الموسوس ما ذكر ،
ثبت عندك أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وصلاة أصحابه والسلف
الصالح ، كانت خالية عن مثل ما استحدثه جهلك أو سوء رأى من اقتديت به .
فتخل عنه وتحل بهدى النبي صلى الله عليه وسلم فإنه ليس بعد الحق إلا
الضلال . ولا خير في صلاة اشتملت على بدعة أو ترك فيها سنة . قال تعالى :
﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ
الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾^(٢) . هذا ، وقد علمت أن هذه الوسواس من
تليس إبليس . وطريق دفعها أن يذكر الله تعالى ويتعوذ بالله من الشيطان
ويتفل عن يساره ثلاثا .

(قال) عثمان بن أبي العاص رضى الله عنه : يا رسول الله إن الشيطان قد
حال بيني وبين صلاتي وقرآتي يلبسها على . فقال صلى الله عليه وسلم : ذاك
شيطان يقال له خنزب فإذا أحسسته فتعوذ بالله منه واتفل عن يسارك ثلاثا ،
ففعلت ذلك فأذهب الله عني ، أخرجه أحمد ومسلم^(٣) [١٨٢]

(١) وأخرجه الحاكم وغيره عن ابن عمرو . انظر رقم ٤٦ ص ٧٣ فتاوى أئمة المسلمين
(٢) سورة الأحزاب : آية ٢١ ٥١ ملخصا من ص ٣١١-٣١٥ ج ٢ - بهجة المحافل
(٣) انظر ص ١٣٩ ج ٤ - الفتح الرباني (وسوسة الشيطان للصلى) وص ١٨٩
ج ١٤ - نووي (التعموذ من شيطان الوسوسة في الصلاة) و (يلبسها) بفتح فسكون
فكسر : أى يخلطها على ويشككنى . و (خنزب) بثلاث الحاء وسكون النون وفتح
الزاي ، لقب للشيطان ، والخنزب في الأصل قطعة لحم منتنة .

(وقال) أبو زميل: قلت لابن عباس ما شيء أجده في صدري؟ قال: ما هو؟ قلت والله لا أتكلم به. فقال لي شيء من شك؟ إذا وجدت في نفسك شيئا فقل: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ أخرجه أبو داود^(١) (وقال) النووي: يستحب قول لا إله إلا الله لمن ابتلى بالوسوسة في الوضوء والصلاة وأشباههما، فإن الشيطان إذا سمع الذكر خنس. ويؤيده حديث الحارث الأشعري: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات. أن يعمل بها ويأمر بني إسرائيل أن يعملوا بها»، (الحديث) وفيه: وأمركم بذكر الله كثيرا، فإن مثل ذلك كمثل رجل طلبه العدو سراعا في أثره، فأتى حصنا حصينا فتحصن فيه. وإن العبد أحصن ما يكون من الشيطان إذا كان في ذكر الله، أخرجه أحمد والنسائي والترمذي. وقال: حسن غريب صحيح^(٢) [١٨٢]

ومما يدفع الوسواس، قراءة المعوذتين. فإن لهما تأثيرا عجيبا في دفع شر الشيطان والتحصن منه.

(قال) أبو سعيد الخدري رضى الله عنه: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ من الجان وعين الإنسان حتى نزلت المعوذتان. فأخذ بهما وترك ما سواهما، أخرجه الترمذي وحسنه^(٣) [١٨٤]

ومما يدفع الوسواس. قراءة آية الكرسي. ففي حديث أبي هريرة: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي. فإنه لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح (الحديث) أخرجه البخاري مطولا^(٤) [١٨٥]

(١) انظره تماما ص ٣٢٩ ج ٤ - سنن أبي داود (رد الوسوسة - أبواب النوم) و (أبو زميل) بالتصنيف. سماك بن الوليد (٢) انظر ص ١٣٠ ج ٤ - مسند أحمد. و ص ٣٧ ج ٤ - تحفة الأحوذى (مثل الصلاة والصيام والصدقة) ويأتي الحديث تماما بهامش ص ٢٢٥ ج ٣ - الدين الخالص (الالتفات في الصلاة) إن شاء الله تعالى. (٣) انظر ص ١٦٥ ج ٣ - تحفة الأحوذى (الرقية بالمعوذتين) (٤) انظر ص ٢١٢ ج ٦ =

(٣) القيام : هو ركن في الفرض للقادر عليه إجماعاً ، لقوله تعالى : ﴿وقوموا لله قانتين﴾^(١) أى مطيعين . والمراد القيام في الصلاة بإجماع المفسرين (ولقول) عمران بن حصين رضى الله عنه : « كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال : صل قائماً . فإن لم تستطع فقاعداً . فإن لم تستطع فملى جنب ، أخرجه البخارى والنسائى وزاد : فإن لم تستطع فستلقياً » لا يكلف الله نفساً إلا وسعها^(٢) ، وهو ركن أيضاً عند الحنفيين في الواجب وما ألحق به كسنة الفجر للقادر عليه وعلى الركوع والسجود .

وحده أن يقف منتصباً بحيث لو مد يديه لا ينال ركبتيه . وهو فرض من التحريم إلى الركوع عند الجمهور (وقالت) المالكية : هو فرض في صلاة الفرض للتحريم وقراءة الفاتحة والهوى للركوع . وسنة حال قراءة السورة ، فلو استند حال قراءتها إلى ما لو أزيل لسقط ، لا تبطل . لكنه إذا جلس وقت قراءتها بطلت صلاته ، لإخلاله بهيئة الصلاة .

هذا . ومن قدر على القيام دون الركوع والسجود ، لزمه القيام عند الجمهور .

(وقال) الحنفيون : يخيّر بين القيام والقعود وهو أفضل . ومن ضعف عن القيام ، لزمه القيام معتمداً على نحو عصا ، عند الحنفيين وأحمد وجماعة من الشافعية (لحديث) أم قيس بنت محسن أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أسن وحمل اللحم اتخذ عموداً في مصلاه يعتمد عليه . أخرجه أبو داود .

== فتح البارى صفة (إبليس وجنوده - بدء الخلق) وسيأتى تاماً إن شاء الله تعالى في بحث (الدعاء والاستغفار بعد الصلاة) .

(١) سورة البقرة عجز آية : ٢٣٨ وأولها : « حافظوا على الصلوات » .

(٢) تقدم رقم ١٧٥ ص ١٢٥ (الصلاة في السفينة) .

وفي مسنده عبد الرحمن بن صخر . قال في التقريب مجبول (١) [١٨٦]

ولا يلزمه القيام مستنداً عند المالكية والقاضي حسين الشافعي بل يستحب . وإن كان الاعتقاد لغير عذر ، فالصلاة صحيحة مع الكراهة عند الحنفيين (وقالت) المالكية وجمهور الشافعية والحنبلية : تبطل الصلاة لو كان الاستناد إلى ما لو أزيل لسقط المصلى وهذا كله في المكتوبة . وأما التطوع فيجوز الاعتقاد فيه بلا كراهة عند الجمهور . وحكى عن ابن سيرين كراهته . وهو قول للحنفيين .

(فائدة) اختص النبي صلى الله عليه وسلم بجواز صلاة الفرض قاعداً بلا عذر (٢) . وبأن تطوعه قاعداً بلا عذر كتطوعه قائماً في الأجر (لقول) ابن عمرو رضي الله عنهما : « حدثت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة ، فأتيته فوجدته يصلي جالساً فوضعت يدي على رأسه فقال : مالك يا عبد الله بن عمرو ؟ قلت : حدثت يا رسول الله أنك قلت : صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة وأنت تصلي قاعداً . قال : أجل ، ولكني لست كأحد منكم ، أخرجته مسلم وأبو داود والنسائي (٣)

[١٨٧]

(١) انظر ص ٥٣ ج ٦ - المنهل العذب (الرجل يعتمد في الصلاة على عصا) .

(٢) ذكره المناوي في شرح الخصائص (٢) انظر ص ١٤ ج ٦ - نووي (جواز النافلة قائماً وقاعداً) وص ٥٦ ج ٦ - المنهل العذب (صلاة القاعد) وص ٢٤٥ ج ١ - مجتبي (فضل صلاة القائم على القاعد) (فوضت يدي ..) أي بعد فراغه صلى الله عليه وسلم من الصلاة . قال القاري : وإنما وضعها ليتوجه إليه ؛ وكأنه كان هناك مانع من أن يحضر بين يديه . ومثل هذا لا يسمى خلاف الأدب عند العرب ؛ لعدم تكلفهم وكال تألفهم اه وفي رواية أبي داود : فوضت يدي على رأسي . فمله تعجبا وليتقت إليه . و (أجل) كنتم وزنا ومعنى .

قعود العاجز عن القيام في الصلاة كقيامه . فرض القراءة عند الحنفيين ١٤١

وهو محمول على صلاة النفل قاعدا مع القدرة على القيام . أما صلاة الفرض قاعدا مع القدرة على القيام ، فلا تصح . ويكون آثما . وإن استحلته كفر وجرى عليه أحكام المرتدين . وإذا صلى الفرض أو النفل قاعدا لعجزه عن القيام ، فتوابه كثواب القائم (لحديث) أبي موسى رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا مرض العبد أو سافر ، كتب الله له ما كان يعمله وهو صحيح مقيم ، أخرجه البخارى (١) »

[١٨٨]

(٤) افرمة : هى فرض على من قدر عليها بالعريية إماما ومنفردا اتفاقا ، وفي أحكامها تفصيل عند الأئمة (قال) الحنفيون : هى فرض على غير أمى وأخرس ومأموم فى ركعتين غير معيبتين من الفرض . وفى كل ركعات النفل والوتر . وفرضها عند النعمان آية ولو قصيرة مركبة من كلمتين كآية « ثم نظر ، ، أما المركبة من كلمة « كدهامتان (٢) ، فالأصح أنها لا تكفى .

(وقال) أبو يوسف ومحمد : فرضها ثلاث آيات قصار أو آية طويلة تعدلها . والمفروض عندهم مطلق القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها ، لقوله تعالى : ﴿ فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ (٣) . (ولحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة إلا بقراءة ، أخرجه أبو الحسن رزين بن معاوية (٤) »

[١٨٩]

(ولحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للسبى صلته :

(١) انظر ص ٨٣ ج ٦ - فتح البارى (يكتب للمسافر ما كان يعمل فى الإقامة - الجهاد)

(٢) تثنية مدهامة ؛ من الدهمة وهى السواد ؛ أى خضراوان تضربان إلى السواد

لكثرة بساينهما (٣) المراد القراءة فى الصلاة ؛ لأنها المكلف بها

(٤) انظر ص ١٤٤ ج ٢ - تيسير الوصول (القراءة) ذكره رواية فى حديث أبي هريرة

« إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، (١) (وقالت) الحنبلية : تفترض القراءة على غير مأوم في كل ركعات الفرض والنفل . وهو الصحيح عند المالكية (لقول) جابر رضي الله عنه : « من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا أن يكون وراء الإمام ، أخرجه الترمذى وقال حسن صحيح (٢) قال أحمد : فهذا صحابي تأول قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أن هذا إذا كان وحده . واختار أحمد مع هذا القراءة خلف الإمام (٣) (وقالت) الشافعية : تفترض القراءة على كل مصل في كل ركعة ، لقوله صلى الله عليه وسلم للساء صلواته - من حديث أبي هريرة - : « ثم افعلك ذلك في صلواتك كلها (٤) ، وفي رواية لأحمد والبيهقي « ثم افعلك في كل ركعة ، (وعن) مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلوا كما رأيتموني أصلي ، أخرجه البخارى (٥) »

[١٩٠]

وقد كان صلى الله عليه وسلم يقرأ الفاتحة في كل ركعة (قال) أبو قتادة رضي الله عنه : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة ويسمعنا الآية أحياناً ، ويقرأ في الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب ، أخرجه مسلم (٦) »

[١٩١]

هذا . وتتعين الفاتحة للقادر عليها عند مالك والشافعى وأحمد والجمهور لحديث عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ

(١) تقدم رقم ١٥٩ ص ١١١ (استقبال القبلة) (٢) انظر ص ٢٦١ ج ١ - تحفة الأحوذى (ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر بالقراءة) (٣) انظر ص ٢٥٧ منه

(٤) تقدم رقم ١٥٩ ص ١١١

(٥) هذا بعض حديث بص ٧٦ ج ٢ - فتح البارى (الأذان للمسافرين)

(٦) انظر ص ١٧٢ ج ٤ - نووى (القراءة في الظهر والعصر)

بفاتحة الكتاب ، أخرجه أحمد والشيخان والنسائي (١)

[١٩٢]

وجه الدلالة أن النفي في قوله : لا صلاة . متوجه إلى ذات الصلاة . لأن المراد الصلاة الشرعية . وهي تنتفي بفقد جزء منها كما تنتفي بانتفاء الكل . ويحتمل توجه النفي إلى صحة الصلاة أو إجزائها - لا إلى كمالها - لأن نفيهما أقرب إلى نفي الحقيقة ، ولأن نفيهما يستوجب نفي الكمال من غير عكس ، (ولحديث) عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب ، أخرجه الدارقطني وقال إسناده صحيح (٢) »

[١٩٣]

(وأجابوا) عن أدلة الحنفيين بأنها مجملة بينتها الأحاديث المفصلة .

(وقال) الحنفيون : قراءة الفاتحة واجبة ، لأن هذه الأحاديث منها ما هو قطعى الثبوت ظنى الدلالة كحديث عبادة بن الصامت الأول . والباقي ظنى الثبوت فتفيد الوجوب لا الفرضية .

ويشترط في القراءة أن تكون صحيحة شرعاً مسموعة للقارىء . حيث لا مانع عند الجمهور . ويكفى عند المالكية أن يحرك بها لسانه . والأولى أن يسمع بها نفسه مراعاة للخلاف . هذا . ومن عجز عن القراءة كأبى وأخرس ، لا تكون ركناً في حقه اتفاقاً ، واختلفوا فيما يطلب منه .

(قال) الحنفيون : يقف ساكتاً ولا يجب عليه الذكر بل يندب . وعلى الأئمة أن يجتهد في تعلم القراءة .

(وقالت) المالكية : يلزمه الاقتداء بمن يحسن القراءة إن أمكنه .

(١) انظر ص ١٩٣ ج ٣ - الفتح الربانى ٠ وص ١٦٣ ج ٢ - فتح البارى (وجوب القراءة للامام والمأموم) وص ١٠٠ ج ٤ - نووى ٠ وص ١٤٥ ج ١ - مجتبى (الإيجاب قراءة الفاتحة في الصلاة) (٢) انظر ص ١٢٢ - الدارقطني ٠

ولما سقطت القراءة عنه . فيكون فرضه الذكر عند محمد بن سحنون . ومعتمد المذهب أنه لا يجب عليه تسييح ولا تحميد . بل يندب له أن يفصل بين التحريمة والركوع بذكر الله تعالى (وقالت) الحنبلية : من عجز عن الفاتحة ، لزمه قراءة قدرها في عدد الحروف والآيات من غيرها . فإن لم يحسن إلا آية من الفاتحة أو من غيرها ، كررها بقدرها . وإن كان يحسن آية منها وآية من غيرها ؛ كرر آيتها بقدرها دون الأخرى . فإن لم يحسن شيئاً من القرآن ، لزمه أن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ؛ لما في حديث رفاعة بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للسوء صلاته : فإن كان معك قرآن فاقرأ . وإلا فاحمد الله وكبره وهله ثم اركع ، أخرجه أبو داود (١)

[١٩٤]

(وقال) عبد الله بن أبي أوفى : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلنى ما يجزئني منه . فقال قل : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله . قال يا رسول الله هذا لله فإلى ؟ قال قل : اللهم ارحمني وارزقني وعافني واهدني . فلما قام ؛ قال هكذا بيده . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما هذا فقد ملأ يده من الخير ، أخرجه النسائي وأبو داود والدارقطني والحاكم (٢)

[١٩٥]

(١) انظر ص ٣٠٦ ج ٥ - المنهل العذب (صلاة من لا يقيم صابه في الركوع والسجود) .

(٢) انظر ص ١٤٦ ج ١- مجتبي (مايجزى من القراءة لمن لا يحسن القرآن) و ص ٢٦٥ ج ٥ المنهل العذب (ما يجزى الأحمى والأعجمى من القراءة) و ص ١١٨ الدارقطني (قال) أى أشار (بيده) ضاماً لها لبيان أنه حفظ ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم . ويؤيده قوله : عند الدارقطني - بعد ولا حول ولا قوة إلا بالله - قال : فضم عليها بيده وقال : هذا لربى فإلى ؟ قال قل اللهم اغفر لى وارحمنى واهدنى وارزقنى وعافنى . فضم بيده الأخرى وقام

فإن لم يحسن إلا بعض هذا الذكر كرره بقدره في الحروف والجل .
 فإن لم يحسن شيئاً من الذكر وقف بقدر الفاتحة كالأخرس . ولا يلزمه
 الاقتداء بالقارىء بل يستحب خروجاً من خلاف من أوجهه .
 وكذا قالت الشافعية إلا أنهم اختلفوا في الذكر . فقال بعضهم : يجب
 أن يقول : سبحان الله والحمد لله الخ ما في الحديث . ولا يزيد عليه . والصحيح
 أنه لا يتعين شيء من الذكر . بل يجزئه التهليل والتسبيح والتكبير وغيرها .
 ويجب سبعة أنواع من الذكر . ويشترط ألا ينقص ما أتى به عن حروف
 الفاتحة . هذا (واختلف) فيمن عجز عن القراءة بالعربية في الصلاة ، هل يقرأ
 بغير العربية ؟ (قال) الجمهور : لا يجوز القراءة بغير العربية ولو في غير
 الصلاة ، وإن قرأ فيها بطلت ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام ،
 لم يقرءوا القرآن بغير العربية ولو خارج الصلاة . وغير العربي لا يكون
 قرآناً ، وقد قال الله تعالى : ﴿ قَرَأْنَا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ أَعَلَّمْتُمُ يَقْتُونُ ﴾^(١)
 وقال تعالى : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ • عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ •
 بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾^(٢) . (وقال) أبو يوسف ومحمد : لا يجوز القراءة بغير
 العربية إلا لمن عجز عنها . (وقال) النعمان : يجوز القراءة بغير العربية حتى لمن
 يحسنها ، لقول الله تعالى : ﴿ وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرْكُمْ بِهِ وَمَن
 بَلَغَ ﴾^(٣) ، قال : ولا يُنذَرُ كل قوم إلا بلسانهم . (وأجيب) بأن الإنذار
 يحصل بنقل معناه . ولا يتوقف على قراءته بغير لفظه المنزل (قال) النووي :
 مذهبا أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب ، سواء أمكنه العربية

(١) سورة الزمر : آية ٢٨

(٢) سورة الشعراء : آية ١٩٣ - ١٩٥ .

(٣) سورة الأنعام من آية : ١٩ وأولها : ﴿ قل أي شيء أكبر شهادة ﴾ أي

لأنذركم بهذا القرآن ومن سبيلنا من بعدى فكأنى أنذرته وبلغته .

أم عجز عنها ، وسواء أكان في الصلاة أم في غيرها . فإن أتى بترجمته في صلاة لم تصح صلاته وإن لم يحسن القراءة . وبه قال الجمهور منهم مالك وأحمد وداود (١)

(ثم قال) ، وإذا علم ، أن الترجمة ليست قرآنا ، وقد ثبت أنه لاتصح صلاة إلا بقرآن ، حصل ، أن الصلاة لاتصح بالترجمة . والصلاة مبناها على التعبد والاتباع لا على الرأي والاختراع ، وإذا نظرنا ، في أصل الصلاة وأعدادها واختصاصها بأوقاتها وما اشتملت عليه من عدد ركعاتها وإعادة ركوعها في كل ركعة وتكرار سجودها إلى غير ذلك من أفعالها ، وأن مدارها على الاتباع ولم يفارقها جملة وتفصيلا ، لوجدنا هـ ذاء ، يسد باب القياس . حتى لو قال قائل : مقصود الصلاة الخضوع فيقوم السجود مقام الركوع ، لم يقبل ذلك منه ، لأن كان السجود أبلغ في الخضوع . ثم عجبت من قولهم : إن الترجمة لا يكون لها حكم القرآن في تحريمها على الجنب ، ويقولون لها حكمه في صحة الصلاة التي مبناها على التعبد والاتباع ، وهذا بخلاف تكبيرة الإحرام التي قلنا يأتي بها العاجز عن العربية بلسانه ، لأن مقصودها المعنى مع اللفظ . وهذا بخلافه هـ بتصريف (٢) .

(٥) الركوع : هو لغة مطلق الانحناء والميل . وشرعا الانحناء بالظهر والرأس جميعاً في الصلاة وهو فرض في كل صلاة - غير الجنائز - للقادر عليه بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ (٣) ، أي في الصلاة . (وعن) أبي هريرة في حديث للمسيء صلواته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ،

(١) انظر ص ٣٧٩ ج ٣ - شرح المذهب (٢) انظر ص ٣٨١ منه

(٣) سورة الحج : آية ٧٧ .

أخرجه السبعة (١) (وأقله) بالنسبة للقائم - عند الحنفيين والشافعي وأحمد والجمهور - انحناؤه بالرأس بحيث لو مد يديه لمس ركبتيه إذا كان معتدل الخلفية لا طويل اليدين ولا قصيرهما . وبالنسبة لغير الوسط الانحناء بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه لو كان وسطا .

(وقالت) المالكية : أقله أن ينحني حتى تقرب راحته من ركبتيه إن كان متوسط اليدين ، بحيث لو وضعهما لكاتتا على رأس الفخذين مما يلي الركبتين (وأكمله) عند الكل : يكون بتسوية الرأس والعجز والاعتماد بيديه على ركبتيه وتفريج أصابعه وبسط ظهره (لقول) أبي حميد الساعدي رضى الله عنه : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع اعتدل ولم يصب رأسه ولم يقنعه ووضع يديه على ركبتيه ، أخرجه النسائي (٢) [١٩٦]

« وأقله ، بالنسبة للقاعد - عند الحنفيين - يحصل بطأطأة الرأس مع انحناء الظهر . وأكمله أن تحاذى جهته قدام ركبتيه (وعند) الشافعية وأحمد : أقله للقاعد مقابلة وجهه ما أمام ركبتيه . وأكمله عند الشافعية أن تحاذى جهته موضع سجوده بحيث تكون قريباً منه . وعند أحمد أن تتم مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه .

(٦) العبود : هو فرض بالكتاب والسنة وإجماع الأمة . وتكريره

(١) انظر ص ١٥٥ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٤١ ج ١ - مجتبي (فرض التكبيرة الأولى) وص ٢٤٩ ج ١ - تحفة الأحوذى (وصف الصلاة) وتقدم بقى المراجع رقم ١٥٩ ص ١١١ (استقبال القبلة) .

(٢) انظر ص ١٥٩ ج ١ - مجتبي (الاعتدال في الركوع) و (لم يصب رأسه ..) أى لا يميل بها إلى أسفل ، ولا يرفنها أعلى من ظهره . فالتصويب انحناء الرأس إلى أسفل (ويقنع) من أقنع إذا رفع رأسه حتى تسكون أعلى من ظهره .

في كل ركعة فرض بالسنة والإجماع ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
 ازْكُوا وَأَسْجُدُوا ﴾ (وعن) أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال للشيء صلواته : ثم اسجد حتى تظمن ساجدا . ثم ارفع حتى تظمن جالسا .
 ثم اسجد حتى تظمن ساجدا (الحديث) أخرجه أحمد والخمسة (١) .

وهو لغة الخضوع . ويتحقق عند النعمان وابن القاسم المالكي بوضع
 الجبهة أو الأنف على الأرض أو على متصل بهما بشرط أن يكون ثابتاً
 لا يلين بالضغط كالخصير والبساط ، بخلاف القطن المندوف والتبن والأرز
 ونحوها مما لا تستقر الجبهة عليه . فإنه لا يصح السجود عليه . وتمامه يكون
 بالإتيان بالواجب فيه . وهو وضع جميع الكفين والركبتين والقدمين والجبهة
 والأنف في مكان السجود . فإن اقتصر على أحدهما بلا عذر صح السجود
 مع الكراهة . ولو لعذر فلا كراهة (لحديث) العباس بن عبد المطلب
 رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سجد العبد سجد
 معه سبعة آراب : وجهه وكفاه وركبناه وقدماه ، أخرجه أحمد ومسلم
 والأربعة (٢) »

وهو خبر بمعنى الأمر . أي فليسجد معه سبعة أعضاء . والمراد بالوجه
 الجبهة والأنف ، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال : أمرت أن أسجد على سبع ولا أكفت الشعر ولا الثياب

(١) انظر المراجع ص ١١١ و ١٤٧ .

(٢) انظر ص ٢٨٥ ج ٣ - الفتح الرباني (أعضاء السجود .) وص ٢٠٧ ج ٤ -

نووي . وص ٢٤٣ ج ٥ - المنهل المذبذب . وص ١٦٥ ج ١ مجتي . وص ٢٢٢ ج ١ -

تحفة الأحمدي (السجود على سبعة أعضاء) وص ١٤٩ ج ١ - ابن ماجه (السجود)

و (آراب) بالمد جمع إرب بكسر فسكون : العضو .

[١٩٨] الجبهة والأنف واليدين (الحديث) أخرجه مسلم^(١) (وقال) أبو يوسف ومحمد: يتحقق السجود بوضع الجبهة. ويجب عليها وعلى الأنف. فلو اقتصر في سجوده عليها بلا عذر صح مع الكراهة. وإن اقتصر على الأنف بلا عذر بالجبهة لا يصح لما تقدم، ولأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقتصار على الأنف، وإجماع الصحابة على أنه لا يجزئ السجود على الأنف فقط. نقله ابن المنذر. (ويشترط) لصحة السجود عند الحنفيين عدم ارتفاع مكان الجبهة عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع إلا لعذر كالزحام.

(وقالت) المالكية: فرض السجود يتحقق بوضع جزء من الجبهة. ويندب السجود على أنفه: ويعيد الصلاة من تركه في الوقت مراعاة للقول بوجوبه. فلو سجد على أنفه دون جبهته لم يكف. وإن عجز عن السجود على الجبهة ففرضه الإيماء له. ويسن السجود على اليدين والركبتين وأطراف أصابع القدمين (ويندب) إلصاق جميع الجبهة بالأرض وتمكينها (ويشترط) عندهم ألا يكون موضع السجود مرتفعاً عن الأرض ارتفاعاً كثيراً ككرسي متصل بها. فإن سجد عليه بطلت صلاته على المعتمد. أما السجود على أرض مرتفعة فمكروه فقط.

(وقالت) الشافعية: فرض السجود يتحقق بوضع كل عضو من الأعضاء السبعة، ويندب السجود على الأنف لقول جابر بن عبد الله: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد في أعلى جبهته على قصاص الشعر. أخرجه الدارقطني وقال: تفرد به عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب، وليس بالقوي^(٢) [١٩٩] وجه الدلالة أن من سجد على أعلى الجبهة لا يسجد على الأنف.

(١) انظر ص ٢٠٧ ج ٤ - نووي

(٢) انظر ص ١٢٣ - الدارقطني. و(قصاص الشعر) بثلاث القاف منتهى منبته فوق الجبهة

(ويشترط) عندهم: كون السجود على بطون الكفين والركبتين وبطون أصابع القدمين. ورفع العجيزة على الرأس والكتفين حال السجود. فلو رفع رأسه على عجيزته بطلت صلاته، وكذا إن تساوى على الأصح إلا لعذر كالحبل فلا يلزم الحبل رفع عجيزتها إذا خافت الضرر.

(وقال) أحمد والأوزاعي وإسحاق وابن حبيب المالكي. يفترض السجود على اليدين والركبتين والقدمين والجهة والأنف. فلو سجد على أحدهما لم يجزه، لحديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي لا يصيب أنفه الأرض فقال: لا صلاة لمن لا يصيب أنفه الأرض. أخرجه ابن أبي شيبة، وكذا الدارقطني بلفظ: لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما يصيب الجبين وقال: الصواب أنه مرسل عن عكرمة ورواته ثقات^(١)

هذا: والراجع القول بوجوب السجود على كل من الجهة والأنف (وعند) الحنبلية: يشترط لصحة السجود ألا يكون موضع الجهة مرتفعاً عن موضع القدمين ارتفاعاً يخرج المصلّي عن هيئة الصلاة.

هذا وظاهر الأدلة أنه لا يجب كشف شيء من أعضاء السجود، لأن مسهاً يحصل بوضعها دون كشفها. وهو متفق عليه في الركبتين والقدمين وأما اليدين فقال الجمهور: لا يجب كشفهما، لقول عبد الله بن عبد الرحمن: جاءنا النبي صلى الله عليه وسلم وصلى بنا في مسجد بني عبد الأشهل، فرأيتُه واضعاً يديه في ثوبه إذا سجد. أخرجه أحمد وابن ماجه^(٢).

وعن الشافعي قول بوجوب كشفهما.

(١) انظر ص ١٣٣ - الدارقطني (٢) انظر ص ٢٨٨ ج ٣ - الفتح الرباني (سجود المصلّي على ثوبه لحاجة) وص ١٦٦ ج ١ - ابن ماجه (السجود على الثياب في الحر والبرد)

(وقالت) الحنبلية : يكره سترهما .

وأما الجبهة فقد قال بوجوب كشفها داود والشافعية وأحمد في رواية . فلا يجوز السجود على كور العمامة ، لحديث صالح بن حيوان السبائي أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسجد إلى جنبه وقد اعتم على جبهته فحسر عن جبهته . أخرجه البيهقي وأبو داود في المراسيل . وصالح لا يحتج به^(١) [٢٠٢]

(وقال) مالك والحنفيون والأوزاعي وإسحاق والجمهور : لا يجب كشف الجبهة وهو رواية عن أحمد لكن يكره سترها . واستدلوا على عدم وجوب كشفها بحديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته . أخرجه أبو نعيم في الحلية . ورواه الطبراني عن ابن أبي أوفى . وابن عدى عن جابر . لكن كل طرده ضعيفة . بل قال أبو حاتم : هو حديث باطل^(٢) . [٢٠٣]

(وقال) البيهقي : وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من السجود على كور العمامة فلا يثبت شيء من ذلك^(٣) . وعلى تقدير ثبوته يحمل على حالة العذر ، وما تقدم يحمل على غير العذر .

هذا . ويشترط في السجود ألا يضع جبهته على كفه . فإن وضعها عليه بطلت صلاته ، خلافا للحنفيين حيث قالوا بكرهته فقط .

(فائدة) يجوز لعذر - عند الحنفيين ومالك وأحمد - سجود المصلي على ثوبه المتصل به وغيره ، وعلى كور العمامة لعذر بلا كراهة . ويكره عند عدمه .

(قال) أنس بن مالك : كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر

(١) انظر ص ١٠٥ ج ٢ - بيهقي (الكشف عن الجبهة في السجود)

(٢) انظر ص ٣٨٤ ج ١ - نصب الراية

(٣) انظر ص ١٠٦ ج ٢ بيهقي (من بسط ثوبا فسجد عليه)

فإذا لم يستطع أحدنا أن يركن وجهه من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه ،
أخرجه أحمد والأربعة^(١) . [٢٠٤]

(وقال) الحسن البصري : « كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسجدون
وأيديهم في ثيابهم . ويسجد الرجل على عمامته ، أخرجه البيهقي^(٢) .

(وعن) ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب
واحد متوشحاً به يتقى بفضوله حر الأرض وبردها . أخرجه أحمد وأبو يعلى
والطبراني في الأوسط والكبير بسند رجاله رجال الصحيح^(٣) [٢٠٥]
فقى هذه الأحاديث دلالة على أن الأفضل السجود على الأرض ، وأنه
يجوز على الثياب ونحوها سيما عند الضرورة . وبه قال الجمهور .

(وقالت) الشافعية : لا يجوز للمصلي السجود على طرف ثوبه المتحرك
بحركته ، ولا على كور عمامته ، ولا على متصل بالجهة . فإن سجد عليه عامداً
علماً بالتحريم بطلت صلاته (لقول) خباب : « شكونا إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا ، أخرجه
البيهقي^(٤) [٢٠٦]

(وقال) عياض بن عبد الله : « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً
يسجد على كور عمامته فأوماً بيده ارفع عمامتك وأوماً إلى جهته ، أخرجه
ابن أبي شيبة والبيهقي^(٥) [٢٠٧]

(١) انظر ص ٢٨٨ ج ٢ — الفتح الرباني (سجود المصلي على ثوبه . . .) وص ٤٩
ج ٥ — المنهل العذب . وص ١٦٧ ج ١ — مجتبى . وص ١٦٦ ج ١ — ابن ماجه .
(٢) انظر ص ١٠٦ ج ٢ بيهقي (٣) انظر ص ٢٨٧ ج ٢ — الفتح الرباني .
(٤ ، ٥) انظر ص ١٠٥ ج ٢ — بيهقي (الكشف عن الجبهة في السجود) (فلم
يشكنا) بضم فسكون فكسر ؛ أي لم يجئنا إلى ما طلبناه ولم يزل شكوانا . يقال أشكيت
الرجل إذا أزلت شكايته (وكور العمامة) بفتح فسكون دورها .

الراجع صحة السجود على متصل بالجهة . ما يتحقق به الرفع من الركوع ١٥٣

(وأما) إن سجد عليه ساهيا أو جاهلا فيلزمه إعادة تلك السجدة ولا تبطل الصلاة .

(وأجاب) الجمهور عن حديث خباب بأنه ليس نصا في منع السجود على الحائل المتصل إذ يجوز أن يكون المراد من قوله ، فلم يشكنا ، أن ذلك كان لأجل تأخير الصلاة حتى يذهب حر الشمس . لا لأجل السجود على الحائل إذ لو كان كذلك لأذن لهم بالسجود على الحائل المنفصل . فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الخثرة^(١) وعلى الفروة المدبوغة .

(وقال) المغيرة بن شعبه ؛ « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصيرة والفروة المدبوغة ، أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي^(٢) [٢٠٨] »
وقد ورد في هذا عدة أحاديث (وحديث عياض) بن عبد الله لم يثبت مرفوعا ، وعلى فرض ثبوته فيحمل على عدم العذر من حر أو برد . وتحمل الأحاديث الدالة على جواز السجود على الحائل المتصل على العذر . والراجع القول الأول لقوة أدلته .

(٧ - ١١) الرفع من الركوع ، والاعتدال ، والرفع من السجود ،

والجلوس بين السجدين ، والطمأنينة في الأركان :

هذه الخمسة قال بفرضيتها مالك وأبو يوسف والشافعي وأحمد والجمهور .
(أما) الرفع من الركوع ، فيتحقق عند المالكية بالخروج عن حالة الركوع (والاعتدال) ركن مستقل للفصل بين الأركان . فيجب حال التحريمة وبعد الركوع وبعد السجود وحال السلام (والطمأنينة) ركن مستقل

(١) الخثرة ، كثرفة ، الحصيرة الصغيرة

(٢) انظر ص ١١١ ج ٣ — الفتح الرباني (الصلاة على الحصير ٥٠) وص ٤٨

ج ٥ — المنهل العذب . وص ٤٢٠ ج ٢ — يهقي (الصلاة في الجلد المدبوغ)

أيضاً في جميع أركان الصلاة . وتحصل باستقرار الأعضاء زمناً ما زيادة على ما يحصل به الفرض من الاعتدال والانحناء .

(وعند) الشافعية : يتحقق الرفع بالعود إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يركع من قيام أو قعود مع طمأنينة فاصلة بين رفعه من الركوع ونزوله للسجود . وهذا هو الاعتدال عندهم .

(وأما) الرفع من السجود الأول ، فهو عندهم الجلوس بين السجدين . ويتحقق بالجلوس مستويًا مع طمأنينة بحيث يستقر كل عضو في موضعه . فلو لم يستولم تصح صلاته وإن كان إلى الجلوس أقرب . ويشترط عندهم ألا يقصد بالرفع من الركوع أو السجود غيره . فلورفع من أحدهما للفرع أو نحوه ، وجب عليه أن يعود إلى الحالة التي كان عليها من ركوع أو سجود ثم يعيد الاعتدال ، وإلا بطلت صلاته . (ويتحقق) الرفع من الركوع عند الحنبلية بمفارقة القدر المجزئ في الركوع بحيث لاتصل يده إلى ركبتيه (والاعتدال) بعده يتحقق بالاستواء قائماً بحيث يرجع كل عضو إلى موضعه (والرفع) من السجود يتحقق بمفارقة جهته الأرض (والاعتدال) فيه يتحقق بالجلوس مستويًا بحيث يرجع كل عضو إلى موضعه . ودليل فرضية ما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم المسمى صلاته : ثم اركع حتى تطمئن راعياً . ثم ارفع حتى تعتدل قائماً . ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً . ثم ارفع حتى تطمئن جالساً . ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم اعمل ذلك في صلاتك كلها (١) .

(وحديث) أبي مسعود البدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود ، أخرجه الأربعة والبيهقي وقال إسناده صحيح وقال الترمذى حسن صحيح . وفي رواية أبي داود

(١) انظر المرجع هامش ص ١١١ (استقبال القبلة) وص ١٤٧ (الركوع) .

لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود^(١) [٢٠٩]
 (وحدِيث) رفاعة بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء
 صلاته : إذا أردت أن تصلى فتوضأ فأحسن وضوءك ثم استقبل القبلة ثم كبر
 ثم اقرأ ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تطمئن قائماً ثم اسجد حتى
 تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً
 ثم قم فإذا أتممت صلاتك على هذا فقد أتممتها وما انتقصت من هذا من شيء
 فإنما انتقصته من صلاتك ، أخرجه أحمد وهذا لفظه وأبو داود والترمذي
 وحسنه^(٢) [٢١٠]

(وعن) أبي عبد الله الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى
 رجلاً لا يتم ركوعه وينقر في سجوده وهو يصلى . فقال : لو مات هذا على
 حاله هذه ، مات على غير ملة محمد صلى الله عليه وسلم ، (الحديث) أخرجه
 الطبراني في الكبير وأبو يعلى بسند حسن وابن خزيمة في صحيحه^(٣) [٢١١]
 (وقال) زيد بن وهب : رأى حذيفة رجلاً لا يتم الركوع والسجود فقال :
 ما صليت ، ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمداً صلى الله عليه
 وسلم ، أخرجه أحمد والبخاري وهذا لفظه^(٤) .

(١) انظر ص ١٥٨ ج ١ - مجتبى (إقامة الصلابة في الركوع) وص ٢٩٨ ج ٥ -
 المنهل المذنب (صلاة من لا يقيم صلته في الركوع ..) وص ٢٢٦ ج ١ - تحفة الأحوذى .
 وص ٨٨ ج ٢ - يهيق (الطمانينة في الركوع) و (صلبه) أى ظهره كما في رواية
 أبي داود

(٢) انظر ص ١٥٦ ج ٣ - الفتح الرباني (حديث المسوء في صلاته) وص ٣٠٣
 ج ٥ - المنهل المذنب (صلاة من لا يقيم صلته في الركوع) وص ٢٤٧ ج ١ - تحفة
 الأحوذى (وصف الصلاة) .

(٣) انظر ص ١٢١ ج ٢ - مجمع الزوائد (من لا يتم صلاته) .

(٤) انظر ص ٢٦٠ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٨٦ ج ٢ - فتح الباري (إذا لم
 يتم الركوع) و (الفطرة) بكسر فسكون ، الملة والدين .

والأحاديث والآثار في ذلك كثيرة . وفيها الوعيد الشديد لمن لا يتم ركوعه وسجوده وفيها عظام وعبر لمن ألقى السمع وهو شهيد . فليتنبه الغافل وليعتبر المضلل فهي تدل على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع منهما ، وعلى أن الإخلال بشيء منها يبطل الصلاة .

(وقال) النعمان ومحمد : الرفع من الركوع والاعتدال والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيها وفي الأركان ، من واجبات الصلاة لا من فرائضها (والواجب) في الرفع من الركوع القدر الذي يتحقق به معنى الرفع ، وما زاد عليه إلى أن يستوى قائماً هو الاعتدال (أما) الرفع من السجود بحيث يكون إلى القعود أقرب فهو فرض . وما زاد على ذلك إلى أن يستوى جالساً ، فهو واجب بمقتضى الدليل وقيل إنه سنة (والطمأنينة) تسكين الجوارح حتى تطمئن المفاصل ويستقر كل عضو في مقره ، وأدناها قدر تسبيحة . ودليل وجوب ما ذكر ، قول النبي صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته : « فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك وما انتقصت من هذا شيئاً فإنما انتقصته من صلاتك » ، أخرجه السبعة من حديث أبي هريرة (١) .

(وجه) الاستدلال أنه صلى الله عليه وسلم وصفها بالنقص . والباطلة إنما توصف بالانعدام ، وأيضاً قد سماها صلاة . والباطلة ليست صلاة . يدل على هذا ما في حديث رفاعة بن رافع من قوله : وكان هذا أهون عليهم من الأول أنه من انتقص من ذلك شيئاً انتقص من صلاته ولم تذهب كلها . أخرجه الترمذي (٢) .

(ولإنما أمر) صلى الله عليه وسلم للمسيء بإعادة الصلاة ، ليوقعها على غير

(١) انظر المراجع بهامش ص ١١١ ، ١٤٧ .

(٢) انظر ص ٢٤٨ ج ١ - تحفة الأحوذى (وصف الصلاة) .

كراهة لا للفساد ، ويحمل ، قوله صلى الله عليه وسلم له : فإنك لم تصل على الصلاة ، الخالية من الإثم ، ويصح حمل قول أبي يوسف بفرضية ما ذكر على الفرض العملي . وهو الواجب . فيرتفع الخلاف بين الحنفيين .

(وقال) الجمهور : المراد بالصلاة في قوله : فإنما انتقصته من صلاتك ، الصلاة المطلوب تأديتها ، لا الصلاة التي تلبس بها وترك شيئاً من أركانها فإن ظاهر ، قول النبي صلى الله عليه وسلم للشيء صلاته : فإنك لم تصل . فساد ، تلك الصلاة . فإن النفي أصل للنفي الحقيقية ، ولا مقتضى للعدول عنه . فالراجح ما ذهب إليه الجمهور .

(فائدة) ذكر كثير من الشافعية أن كلا من الاعتدال والجلوس بين السجدين ، ركن قصير تفسد الصلاة بإطالته . ولا دليل على ذلك بل يردّه الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام من إطالتهما كباقي أركان الصلاة .

(قال) أنس رضى الله عنه : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع اتصب قائماً حتى يقول الناس قد نسي . وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول الناس قد نسي . أخرجه أحمد والشيخان (١)

[٢١٢]
ولذا صحح النووي في التحقيق أن الاعتدال ركن طويل (قال) الشوكاني: والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين ، وقد ذهب بعض الشافعية إلى بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين محتجاً بأن طولها ينفي المواولة ، وما أدري ما يكون

(١) انظر ص ٢٦٩ ج ٣ - الفتح الرباني (وجوب الرفع من الركوع ٠٠٠) وص ٢٠٤ ج ٢ - فتح الباري (المكث بين السجدين) (قد نسي) أى نسي الهوى إلى السجود أو أنه في صلاة .

جوابه عن حديث الباب ؟ وعن حديث البراء أنه قال : كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى فركع وإذا رفع رأسه من الركوع وإذا سجد وإذا رفع رأسه من السجود وبين السجدين قريبا من السواء . أخرجه أحمد والشيخان (١)

(قال) ابن دقيق العيد : هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل وحديث أنس أصرح في الدلالة على ذلك بل هو نص فيه . فلا ينبغي العدول عنه لدليل ضعيف ، وهو قولهم لم يسن فيه تكرير التسيجات كالركوع والسجود . ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد اه (على) أنه قد ثبتت مشروعية أذكار في الاعتدال أكثر من التسييح المشروع في الركوع والسجود كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

(وأما) القول بأن طولها ينفي الموالاة ، فباطل ، لأن معنى الموالاة ألا يتخلل فصل طويل بين الأركان مما ليس فيها . وما ورد به الشرع من أذكارها لا يعقل نفي كونه منها (وقد) ترك الناس هذه السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة محدثهم وفقههم ومجتهدهم ومقلدهم فليت شعري ما الذي عولوا عليه في ذلك ؟ والله المستعان اه (٢) .

(١٢) الفعور الأوفير : هو ما يكون آخر الصلاة وإن لم يتقدمه أول ، وهو شرط للخروج من الصلاة عند الحنفيين والصحيح أنه ليس ركنا أصليا عندهم ، أدم توقف الماهية عليه شرعا . فإن من حلف لا يصلي ، يحثت بمجرد الرفع من السجود الثاني في الركعة الثانية . ويشترط تأخيره عن

(١) انظر ص ٢٥٦ ج ٣ - الفتح الرباني (مقدار الركوع ٠٠٠) وص ١٩٦ ج ٢ - فتح الباري (الطمانينة حين يرفع رأسه من الركوع) .
(٢) انظر ص ١٩٣ ج ٢ - نيل الأوطار (الجلاسة بين السجدين) .

الأركان ، فيعاد لسجدة صليبة تذكرها أو تلاوية لا لسهوية ، فإنها ترفع التشهد لا القعود

(ويلزم) أن يكون قدر أدنى قراءة التشهد إلى عبده ورسوله وهو فرض بالإجماع وقد روى الشيخان وغيرهما من طرق عديدة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلواته : فإذا رفعت رأسك من آخر سجدة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلواتك . ذكره ابن نجيم وقال : قد وردت أدلة كثيرة بلغت مبلغ التواتر على أن القعدة الأخيرة فرض (١) .

(وقالت) المسالكية : إنه فرض بقدر السلام المفروض .

(وقالت) الشافعية : هو فرض بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والتسليمة الأولى ، لأنه محل للفرائض الثلاثة المذكورة . فهو كالقيام للفاخرة .

(وقالت) الحنبلية : هو فرض بقدر التشهد والتسليمتين ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وداوم عليه وقال : صلوا كما رأيتموني أصلي (٢) .

(١٣) الفقه الأئمة : هو ركن - عند الشافعي وأحمد والحسن البصري - لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وداوم عليه وأمر به (قال) ابن مسعود رضى الله عنه : دكنا نقول في الصلاة قبل أن يفرض التشهد . السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا تقولوا هكذا ، فإن الله هو السلام . ولكن قولوا : التحيات والصلوات والطيبات ، (الحديث) أخرجه النسائي والدارقطني ، وقال : هذا إسناد صحيح ، وقال ابن عبد البر تفرد ابن عيينة بقوله : قبل أن يفرض (٣)

[٢١٤]

(١) انظر ص ٢٩٤ ج ١ - البحر الرائق (صفة الصلاة)

(٢) تقدم رقم ١٩٠ ص ١٤٢ (القراءة) .

(٣) انظر ص ١٨٧ ج ١ - مجتبى (إيجاب التشهد) ص ١٣٣ - الدارقطني .

(وقال) أيضا : دكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلننا التشهد كما يعلننا السورة من القرآن . ويقرل تعلموا فإنه لا صلاة إلا بتشهد ، أخرجه الطبراني في الأوسط . وفي سننه صفدى بن سنان ، ضعفه ابن معين . ورواه البزار برجال موثقين . وفي بعضهم خلاف لا يضر (١) [٢١٥]

(وقال) الحنفيون : إنه واجب لا فرض (روى) ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله عز وجل هو السلام فإذا قعد أحدكم فليقل التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، (الحديث) أخرجه أحمد والنسائي بسند جيد (٢) [٢١٦]

وهو ستة عند المالكية كالتشهد الأول . لأنه لم يذكر في حديث المسئء صلاته (وأجابوا) عن الأمر به في أحاديث التشهد ، بأنه محمول على الندب لما ذكر . وعن قول ابن مسعود - قبل أن يفرض التشهد - بأن المراد بالفرض فيه التقدير

(ورد) بأن عدم ذكره في حديث المسئء صلاته ، لا يدل على عدم وجوبه لاحتمال أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكره له لأنه لم يره تركه حتى يعلمه إياه . وبأن حمل الفرض على التقدير خلاف الظاهر من اللفظ . لوروده في مقام بيان حقيقة شرعية لا لغوية .

هذا ، وأقل التشهد عند الشافعية والحنبلية : التحيات لله . سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .

(ويشترط) في صحته عندهم كونه بالعربية للقادر عليها . وإسماع نفسه

(١) انظر ص ١٤٠ ج ٢ مجمع الزوائد (التشهد والجلوس . . .)

(٢) انظر ص ٤ ج ٤ - الفتوح الرباني . وص ١٨٨ ج ١ مجتبى (كيف التشهد)

حيث لا مانع . والموا الالة بين كلماته ، وترتيبها ، فإن لم يرتبها وتغير المعنى لعدم الترتيب ، بطلت صلاته إن كان عامداً ، وإلا فلا .

(قال) ابن قدامة : ولا يجوز لمن قدر على العربية التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بغيرها كالتكبير . فإن عجز عن العربية تشهد بلسانه (وقال) القاضي : لا يتشهد . وحكمه كالأخرس . ومن قدر على تعلم التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، لزمه ذلك . فإن صلى قبل تعلمه مع إمكانه لم تصح صلاته . وإن خاف فبرت الوقت أو عجز عن التعلم : أتى بما يمكنه وأجزأه للضرورة . وإن لم يحسن شيئاً سقط . والسنة ترتيب التشهد وتقديمه على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن أتى به منكساً من غير تغيير للمعنى ولا لإخلال بشيء من الواجب فيه ، فالأصح أنه لا يصح ، لإخلاله بالترتيب في ذكر ورد الشرع به مرتباً فلم يصح كالأذان . وقيل يجوز ، لأن المقصود المعنى وقد حصل اه (١) .

(وأكمله) عند الشافعية تشهد ابن عباس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن . وكان يقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ، أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه والترمذى ، وقال : حسن صحيح غريب والشافعية (٢) »

[٢١٧]

(١) انظر ص ٥٨٦ معنى

(٢) انظر ص ٨ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١١٨ ج ٤ نووى (التشهد في الصلاة) وص ٨١ ج ٦ - المنهل العذب . وص ١٥١ ج ١ - ابن ماجه . وص ٢٣٩ ج ١ - تحفة الأحوذى . وص ٨٩ ج ١ بدائع المنن (التحيات) جمع تحية . وهي في الأصل الدعاء بطول الحياة . والمراد بها هنا كل عبادة قولية وأنواع = (م ١١ - ج ٢ - الدين الخالص)

وقال : رويت أحاديث في التشهد مختلفة . وكان هذا أحب إلى ، لأنه

التعظيم وصفاته . وجمعها لأن كل واحد من الملوك يحيا بتعجبة مخصوصة . فقبل هنا جميع تحياتهم لله تعالى وهو المستحق لها حقيقة . و (المباركات) جمع مباركة ، أى كثيرة الخير (الصلوات الطيبات) بمحذف حرف العطف اختصارا . و « الصلوات » العبادات البدنية . وقيل المراد بها الرحمة ، أى أن العبادات البدنية مستحقة لله تعالى . والرحمات هو المتفضل بها دون سواه . و « الطيبات » العبادات المالية ، أو كل قول وعمل ووصف صالح خالص لله تعالى . ولذا كاز طيبا . « وأما » قوله (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) « فهو » حكاية سلام الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم ردا لما أنبئ به النبي صلى الله عليه وسلم على ربه جل شأنه ليلة الإسراء .

هذا . والسلام معناه الأمان من سلم الله عليه أى أعطاه الأمان وسلمه من الآفات . وقيل السلام اسم من أحماته تعالى ، أى السلام حافظ لك من الآفات . والمراد بالرحمة الإحسان منه تعالى . والبركة النماء والزيادة من الخير . وجمع البركة دون السلام والرحمة ؛ لأنهما مصدران . ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سهما من هذه التحية الإلهية لإخوانه الأنبياء والملائكة والصالحين من الإنس والجن لأن قوله (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) يعمهم ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابن مسعود « فإنكم إذا قلتم ذلك أصاب كل عبد صالح في السماء والأرض » فينبى للمصلى أن يستحضر بذلك جميع الأنبياء والملائكة والمؤمنين . ليتوافق لفظه وقصده . (قال) الحسكيم الترمذى : من أراد أن يحظى بهذا السلام الذى يسلمه الخلق في الصلاة فليكن عبدا صالحا ، وإلا حرم هذا الفضل العظيم . انظر ص ٢١٣ ج ٢ - فتح البارى والمراد بقوله (السلام علينا) الحاضرون من الإمام والمأموم . والملائكة . و« الصالحون » القائمون بحقوق الله تعالى وحقوق العباد . هذا . والحديث أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه بتعريف السلام فيهما . ورواه الشافعى والترمذى بالتنكير فيهما كرواية لأحمد . وفي رواية الدارقطنى بتعريف الأول وتنكير الثانى . وأخرجه الطبرانى بالعكس ولا خلاف في جواز الأمرين وأن التعريف أفضل .

هذا . وقد علمنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نقرده بالذكر لشرفه ومزيد حقه علينا ، وأن نخص أنفسنا بعده بالسلام للاهتمام . ثم نعمه على الصالحين إرشادا إلى أنه ينبغى التعميم في الدعاء (أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) أى =

أكملها . وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس فقال : لما رأيته واسعاً وسمعته عن ابن عباس صحيحاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح^(١) (وقال) النووي : تشهد ابن عباس أفضل لزيادة لفظ المباركات فيه . وهي موافقة لقوله تعالى : ﴿ تَحِيَّاتٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ ﴾^(٢) ولأنه أكمده بقوله : يعلمنا الله تشهد كما يعلمنا السورة من القرآن^(٣) .

هذا . ويصح التشهد عند الحنفيين بالعربية وغيرها ولو مع القدرة عليها . (وأكملة) عندهم وعند الحنبلية تشهد ابن مسعود قال : كنا إذا جلسنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة قلنا : السلام على الله قبل عباده السلام على فلان وفلان . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام . ولكن إذا جلس أحدكم فليقل : التحيات لله والصلوات والطيبات . السلام عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . فإنكم إذا قلتم ذلك أصاب كل عبد صالح في السماء والأرض ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدع به ، أخرجه السبعة^(٤)

[٢١٨]

= أقر بلساني وأتيقن بجناني بأنه لا يستحق العبادة غير الله سبحانه وتعالى ، كما أقر أن سيدنا محمداً عبد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ٢١٤ ج ٢ - فتح الباري (التشهد في الآخرة)

(٢) من آية : ٦١ سورة النور

(٣) انظر ص ١١٥ ج ٤ - شرح مسلم (التشهد في الصلاة)

(٤) انظر ص ٦٦ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٢١٨ ج ٢ - فتح الباري (ما يتخير

من الدعاء بعد التشهد ٠٠) وص ١١٥ ج ٤ - نووي (التشهد في الصلاة) وص ٧٠

ج ٦ - المنهل العذب . وص ١٨٧ ج ١ مجتبى (إيجاب التشهد) وص ٢٣٨ ج ١ - تحفة =

واختار جمهور الفقهاء العمل بهذه الرواية لوجوه منها ، اتفاق السبعة

== الأحدثى . وص ١٥٠ ج ١ - ابن ماجه . و «قبل عباده» أى قبل السلام عليهم .
 فقبل ظرف . وفى رواية : قبل - بكسر ففتح - منصوب على نزع الخافض ، أى السلام
 على الله من قبل عباده . ويؤيد هذا ما فى رواية لأحمد : قلنا السلام على الله من عباده
 كأنهم رأوا السلام من قبيل الحمد . فجزوا ثبوته لله تعالى . لكن لما كان السلام بمعنى
 السلامة من الآفات والنقائص والله هو الذى يسلم منها من يشاء ، فلا يدعى بالسلامة له
 ولذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا تقولوا السلام على الله فإن السلام اسم من أسمائه
 تعالى . ومعناه السليم من الشريك والنقائص ، أو المسلم على عباده المؤمنين فى الجنة ،
 أو المؤمن عباده من المخاوف والمهلك . و «فلان وفلان» يعنى جبريل وميكائيل .
 وفى رواية لأحمد وغيره : السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان . وفى
 رواية لابن ماجه : السلام على فلان وفلان يعنون الملائكة «السلام علينا» هكذا أكثر
 الروايات فى حديث ابن مسعود بتعريف السلام فى الموضمين . وقد بالغ الحافظ فى
 الفتح فقال : لم يقع فى شيء من طرق حديث ابن مسعود بخذف اللام اهـ لكن قال
 فى التلخيص : ووقع فى رواية للنسائى : سلام علينا بالتنكير - وفى رواية للطبرانى :
 سلام عليك اهـ . وأل فى السلام للعهد الذهبى أى السلام - الذى وجه إلى الرسل
 والأنبياء عليك أيها النبي . والسلام - الذى وجه إلى الأمم السالفة - علينا وعلى عباد الله
 الصالحين - ويحتمل أن تكون أن للجنس ، أى حقيقة السلام - الذى يعرفه كل واحد
 عليك - أيها النبي وعلينا وعلى عباد الله الصالحين «وأشهد أن محمدا عبده ورسوله»
 قدم العمودية على الرسالة ، لأنها أسبق وأبقى وأشرف الصفات . فإنها الرضا بما يفعله
 الرب تعالى وتبقى فى الآخرة دون الرسالة «قال» عطاء : بينا النبي صلى الله عليه وسلم
 يعلم التشهد إذ قال رجل : وأشهد أن محمدا رسوله وعبده . فقال صلى الله عليه وسلم :
 لقد كنت عبدا قبل أن أكون رسولا . قل عبده ورسوله . أخرجه عبد الرزاق
 مرسل بسند رجاله ثقات «انظر ص ٢١٤ ج ٢ - فتح البارى» و «قال» ابن
 عبد الملك المالكي : روى أنه صلى الله عليه وسلم لما عرج به أنثى على الله تعالى بهذه الكلمات ،
 يعنى التحيات لله الخ فقال الله تعالى : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . فقال
 صلى الله عليه وسلم : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . فقال جبريل : أشهد أن لا
 إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (انظر ص ٧٤ ج ٦ - المنهل العذب) .
 ولم أعر على قوله فى كتب التفسير والحديث التى تحت يدي .

وغيرهم على تخريجها ، ولذا قال الترمذى وغيره : حديث ابن مسعود أصح حديث فى التشهد . وقال مسلم : أجمع الناس على تشهد ابن مسعود ، لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضا . وغيره قد اختلف أصحابه (ومنها) أن الصديق رضى الله عنه علمه الناس على المنبر (واختار) مالك تشهد عمر (روى) عبد الرحمن بن عبد القارى أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول : قولوا : التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . أخرجه مالك والشافعى موقوفاً وابن مردويه مرفوعاً (١)

[٢١٩]

وإنما اختاره مالك ، لأنه يجرى بجرى الخبر المتواتر . فقد علمه عمر الناس على المنبر بحضور الصحابة وأئمة المسلمين ولم ينكره عليه أحد ولا خالفه فيه .

(وروى) القاسم بن محمد أن عائشة رضى الله عنها كانت تقول إذا تشهدت : التحيات الطيبات الصلوات الزاكيات لله . أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله . السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . السلام عليكم . أخرجه مالك وصححه النووى فى المجموع (٢)

[٢٢٠]

هذا ، ويموز العمل بكل من هذه الروايات اتفاقاً . والخلاف إنما هو

(١) انظر ص ١٦٧ ج ١ - زرقانى (التشهد فى الصلاة) وص ٩٠ ج ١ بدائع المنن . و (الزاكيات) أى صالح الأعمال لله . وهذه زيادة فى تشهد عمر كما ذكر فيه لفظ لله ثلاث مرات وفى غيره مرة . وزيد فى تشهد ابن عباس المباركات ، وفى تشهد ابن مسعود واو العطف .

(٢) انظر ص ١٧٠ ج ١ زرقانى وقال (السلام عليكم) للخروج من الصلاة .

في المختار والأفضل (قال) ابن قدامة : وبأى تشهد تشهد مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم جاز . قال أحمد : تشهد عبد الله أعجب إلى وإن تشهد بغيره فهو جائز ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما عليه الصحابة مختلفا دل على جواز الجميع كالقراءات المختلفة . وهذا يدل على أنه إذا سقط لفظة هي ساقطة في بعض الشهادات المروية صح تشهده . وعليه يكون أقل ما يجزى من التشهد التحيات لله السلام عليك أيها النبي إلخ (١) .

(وقال) النووي : فهذه الأحاديث الواردة في التشهد كلها صحيحة . وأشدّها صحة باتفاق المحدثين حديث ابن مسعود ثم حديث ابن عباس ، قال الشافعي : وبأيها تشهد أجزأه . وقد أجمع العلماء على جواز كل واحد منها . اهـ (٢)

(فائدتان) الأولى : قد ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود ما يدل على أنه يقال في التشهد حال حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، السلام عليك أيها النبي ، وبعد انتقاله يقال ، السلام على النبي ، (قال) أبو معمر : سمعت ابن مسعود يقول : علني رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفي بين كفيه التشهد كما يعلني السورة من القرآن : التحيات لله ، والصلوات والطيبات . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وهو بين ظهرانينا فلما قبض قلنا السلام على النبي ، أخرجه أحمد والبخاري (٣) [٢٢١]

(قال) السبكي في شرح المنهاج بعد ذكر هذه الرواية : إن صح هذا دل

(١) انظر ص ٥٨٩ ج ١ - مغني .

(٢) انظر ص ٤٥٧ ج ٣ - شرح المهذب .

(٣) انظر ص ٥ ج ٤ - فتح الرباني . وص ٤٤ ج ١١ - فتح الباري (الأخذ باليد -

الاستئذان) و (بين ظهرانينا) بفتح الظاء والنون وسكون الياء أصله ظهرنا والتثنية باعتبار التقدم منه والتأخر .

على أن السلام بالخطاب بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم غير واجب . فيقال السلام على النبي .

(قال) الحافظ : قلت قد صح بلاريب ووجدت له متابعا قويا (قال) عطاء : إن الصحابة كانوا يقولون والنبي صلى الله عليه وسلم حي : السلام عليك أيها النبي . فلما مات قالوا : السلام على النبي . أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح^(١) والمعمول به ما تقدم في روايات التشهد لا فرق بين زمان حياته ومماته . ولا نعلم أحدا من الأئمة قال بالترفة .

(الثانية) قال الرافعي في كتاب الأذان : المنقول أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده : وأنى رسول الله . ولا دليل عليه بل المنقول خلافه (قال) الحافظ : ألفاظ التشهد متواترة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول : أشهد أن محمدا رسول الله ، أو عبده ورسوله هـ . نعم ورد عنه أنه كان يقول في غير التشهد : وأنى رسول الله .

(١٤) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يوم التشهد : هي ركن عند الشافعي وإسحاق وروى عن أحمد . واختاره ابن العربي المالكي ، لما في حديث فضالة بن عبيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه والثناء عليه . ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وصححه الحاكم والترمذي^(٢) [٢٢٢]

(وعن) أبي معود الأنصاري رضى الله عنه أن بشير بن سعد قال

(١) انظر ص ٢١٣ ج ٢ - فتح الباري (التشهد في الآخرة) .

(٢) انظر ص ٢٢ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٤٦ ج ٨ - المنهل العذب (الدعاء)

وص ١٤٧ ج ٢ - بهقي (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد) وص ٢٦٨ ج ١ - مستدرک .

للنبي صلى الله عليه وسلم : أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك ؟
قال : قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم .
وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين
إنك حميد مجيد . والسلام كما علمتم . أخرجه أحمد ومسلم والنسائي
والترمذى وصححه (١)
[٢٢٣]

وهذا يدل على أن فرض الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة ،
كان معروفا عندهم (قال ابن قدامة) وظاهر مذهب أحمد وجوبها . فإن
أبا زرعة الدمشقي نقل عنه أنه قال : كنت أتهيب ذلك ثم تبينت فإذا الصلاة
واجبة اه (٢) (وقال) الخنفيون ومالك والجمهور : إنها سنة لا واجبة ، (لحديث)
أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا فرغ أحدكم
من التشهد الآخر فليتعوذ بالله من أربع : من عذاب جهنم ، ومن عذاب
القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن شر المسيح الدجال ، أخرجه أحمد
ومسلم والنسائي وابن ماجه وأبو داود (٣)
[٢٢٤]

أمر بالاستعاذة عقب التشهد ولم يذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ولو كانت ركنا لذكرها ، ولأن الوجوب إنما يكون بدليل شرعى .

(١) انظر ص ٢١ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٢٤ ج ٤ - نووى (الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد التشهد) وص ١٨٩ ج ١ مجتبى (الأمر بالصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم) و (أمرنا الله أن نصلى عليك) أى بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (علمتم) بفتح العين وكسر اللام وروى بضم
العين وتشديد اللام ، أى علمتموه ، وهو قولهم : السلام عليك أيها النبي فى التشهد
(٢) انظر ص ٥٧٤ ج ١ - معنى .

(٣) انظر ص ٢٩ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٨٧ ج ٥ نووى . وص ٩٧ ج ٦ -
المنهل العذب (ما يقول بعد التشهد) وص ١٩٣ ج ١ - مجتبى (التعموذ فى الصلاة)
وص ١٥٢ ج ١ - ابن ماجه .

ولم يرد: وحديث فضالة لا يدل على وجوبها لأنه صلى الله عليه وسلم أمر فيه بالدعاء في آخر الصلاة وهو غير واجب اتفاقاً. والأمر في حديث أبي مسعود ونحوه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إنما ورد لتعليم الكيفية وهو لا يفيد الوجوب كما في حديث: «إذا قام أحدكم من الليل فليصل ركعتين خفيفتين، أخرجه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة (١) [٢٢٥]

(قال) المروزي قيل لأبي عبد الله إن ابن راهويه يقول: لو أن رجلاً نكح الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد بطلت صلاته. قال: ما أجتريه أن أقول هذا. وقال في موضع: هذا شذوذاه (٢) (وقال) العلامة يحيى بن أبي بكر العامري: وقد تتبعت دليل الوجوب فلم يظهر لي كل الظهور. وجميع روايات التشهد خالية عن ذكرها اه (٣). فهذا هو الراجح لقوة أدلته (وقال) الشوكاني: نحن لا نذكر أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من أجل الطاعات التي يتقرب بها الخلق إلى الخالق: وإنما النزاع في إثبات واجب من واجبات الصلاة بلا دليل يقتضيه اه (٤)

(فائدة) لاخلاف في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في العمر مرة للأمر بها في قوله تعالى: ﴿بِأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٥)، وهو للوجوب عند الأكثر، بل ذكر بعضهم الإجماع عليه. (وقال) الطحاوي: تجب كلما ذكر صلى الله عليه وسلم. واختاره الحلبي من الشافعية، لحديث: رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل على

(١) انظر ص ٢٦٨ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٢٥٢ ج ٧ - المنهل العذب (افتتاح صلاة الليل بركعتين)

(٢) انظر ص ٥٨٣ ج ١ - معق . (٣) انظر ص ٣٣٢ ج ٢ - بهجة المحافل

(٤) انظر ص ٢٢٤ ج ٢ - نيل الأوطار (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(٥) سورة الأحزاب آية: ٥٦ .

أخرجه الترمذى والحاكم عن أبي هريرة (١)
 (وقيل) تجب في كل مجلس مرة وإن تكرر ذكر النبي صلى الله عليه
 وسلم والاحتياط الصلاة عند كل ذكر (٢)

هذا وتصح الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بأى صيغة والأفضل
 أن تكون بصيغة من الصيغ الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فإنها أكثر ثوابا من غيرها وهي كثيرة (أفضلها) ما في حديث كعب بن عجرة
 قال : قلنا يارسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك ؟
 قال : فقولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم
 إنك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم
 إنك حميد مجيد . أخرجه السبعة (٣)

وفي لفظ لأبي داود : قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على إبراهيم (٤) وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم إنك

(١) انظر ص ٥٤٩ ج ١ - مستدرک . (٢) انظر ص ٢٣٣ ج ١٤ - تفسير القرطبي
 (٣) انظر ص ٢٣ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١١٨ ج ١١ - فتح الباري (الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم - الدعوات) وص ١٢٦ ج ٤ - نووى . وص ٨٣ ج ٦ -
 المهمل المذب (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد) وص ١٩٠ ج ١ -
 مجتبى . وص ١٥١ ج ١ - ابن ماجه (وقد علمنا كيف نسلم عليك) يعنى بما تقدم في
 أحاديث التشهد . وهو السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . وهو يدل على تأخر
 مشروعية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عن التشهد . وصلاة الله على نبيه نفاؤه
 عليه وتعظيمه في الدنيا بإعلام ذكره ، وفي الآخرة بإجزال ثوابه وقبول شفاعته
 و (آل إبراهيم) إسماعيل وإسحاق وأولادها ، وقد حثهم الملائكة بقولهم ﴿رحمت الله
 وبركاته عليكم أهل البيت﴾ و (البركة) الزيادة من الخير والكرامة . و (حميد) فعيل من
 الحمد ، وهو من حصل له من صفات الحمد أكملها ، ومجيد من المجد وهو من كمل في العظمة
 والشرف . (٤) (كما صليت على إبراهيم) لا يقال الأصل في التشبيه أن يكون الشبه أقل =

أقل ما يكفي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد. هل يؤتى فيها بالسيادة؟ ١٧١

حميد مجيد . وفي رواية له ولأحمد : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم . إنك حميد مجيد .

(ومنها) ما تقدم في حديث أبي مسعود الأنصاري^(١) (قال) الفووي: ينبغي أن يجمع ما في الأحاديث الصحيحة فيقول : اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم . وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين . إنك حميد مجيد .

وأقل الصلاة : اللهم صل على محمد . فلو قال : صلى الله على محمد فالصحيح أنه يجزئه . وكذا لو قال : اللهم صل على النبي أو على أحمد أجزاء^(٢) وفيما ذكر نظر . بل الأفضل أن يؤتى بكل رواية على حدتها في أوقات مختلفة كما كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه .

(فائدتان) الأولى . اختلف العلماء في الإتيان بالسيادة حال الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والأذان ونحوهما (فقالت) المالكية وكثيرون يؤتى بها في غير الصيغ الواردة عنه صلى الله عليه وسلم تأديبا . وأما الصيغ

= من المشبه به وهاهنا ليس كذلك ، لأننا نقول التشبيه هنا في أصل الصلاة لافي قدرها على حد ﴿ كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ﴾ أو نقول : المشبه الصلاة على آل محمد . فالعنى وصل على آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فهو من عطف الجمل . وخص سيدنا إبراهيم بالذكر دون سائر الأنبياء لأنه أفضلهم بمد نبينا صلى الله عليه وسلم . وقد ورد أنه لما مر به النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء قال له : أقرئ أمتك مني السلام . فأمرنا بالثناء عليه في كل صلاة مجازاة له على إحسانه

(١) تقدم رقم ٢٢٣ ص ١٦٧ .

(٢) انظر ص ٤٦٦ ج ٣ شرح المذهب .

الواردة كالأذان والإقامة والتشهد فيقتصر فيها على ما ورد وقوفا على ما حده الشارع . واتباعا للفظه وفرارا من الزيادة على ما ورد ، لسكونه خرج مخرج التعليم .

(وقال) الحنفيون والحنبليون : تكره السيادة في الأذان والإقامة والتشهد والأفضل تركها في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند الحنبلين ومحقق الحنفيين والشافعية .

(قال) الشهاب في شرح الشفاء : إن اتباع الآثار الواردة أرجح ولم تنقل السيادة عن الصحابة والتابعين ولم ترو إلا في حديث ضعيف عن ابن مسعود . ولو كان مندوبا لما حقى عليهم . وهذا يقرب من مسألة أصولية وهي أن الأدب أحسن أم الاتباع ؟ ورجح الثاني بل قيل إنه الأدب .

(وقال) بعضهم : لا بأس بالسيادة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ، لما تقرر أنه سيد ولد آدم (قال) الحصني : وندبت السيادة لأن زيادة الإخبار بالواقع عين سلوك الأدب ، فهو أفضل من تركه . ذكره الرملي الشافعي وغيره . وما قيل ، لا تسودوني في الصلاة ، فكذب ، وقولهم لا تسيدوني بالياء لحن أيضاً . والصواب بالواو اه (١) .

والمشهور عند الشافعية أنه يستحب الإتيان بها في الصبح الواردة وغيرها ، لأنه ، صلى الله عليه وسلم لما جاء وأبو بكر يوم الناس فتأخر أمره أن يثبت مكانه فلم يثبت . ثم سأله بعد الفراغ من الصلاة عن ذلك فقال : ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبدي له أنه إنما فعله تأدبا رضى الله عنه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك (وهو مردود) بأن الإتيان بها في الصبح الواردة زيادة على ما شرعه وبينه صلى الله عليه وسلم ، والزيادة في الوارد تؤدي إلى رد العمل وعدم قبوله .

حكم أفراد كل من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم عن الآخر ١٧٣

(روت) عائشة رضی الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ، أخرجه أحمد ومسلم (١) .

(وأما) قصة أبي بكر رضی الله عنه ، فهي في خصوص الإمامة فلا تصلح
دليلاً على جواز الزيادة فيما شرعه وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(فما يفعله) بعض الناس من زيادة لفظ سيدنا في الأذان ونحوه (مخالف)
لهديه صلى الله عليه وسلم وهدى الخلفاء الراشدين وأصحابه الكرام .

(الثانية) اختلف في حكم أفراد الصلاة عن السلام عليه صلى الله عليه
وسلم وعكسه فقيل بكرأته . والأولى الجمع بينهما خروجاً من هذا الخلاف
(قال) الشهاب الألوسي : والأمر بالصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه
وسلم من خواص هذه الأمة فلم تؤمر أمة غيرها بالصلاة والسلام على
نبيها اه (٢) . والصلاة على سائر الأنبياء مشروعة .

(روى) ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صليتم
على فصولوا على أنبياء الله ، فإن الله بعثهم كما بعثني ، أخرجه الطبراني بسند
ضعيف (٣) .

[٢٢٨]

والضعيف يعمل به في مثل هذا كما لا يخفى .
« وأما ، ما حكى عن مالك من أنه لا يصلى على غير نبيتنا صلى الله عليه
وسلم من الأنبياء ، فأوله ، أصحابه بأن معناه إن لم نتعبد بالصلاة عليهم كما
تعبدنا بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم . ذكره الألوسي في تفسيره (وقال)
وقد صرح بعض أجلة الشافعية بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
في صلاته وذكر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى على نفسه خارجاً كما هو

(١) تقدم رقم ١٣٤ ص ٨٨ (بدع الأذان) .

(٢) انظر ص ٩٩ ج ٧ - روح المعاني

(٣) انظر ص ٢٠٥ ج ٤ - فيض القدير للساوي

ظاهر أحاديث كقوله صلى الله عليه وسلم - حين ضلقت ناقته وتكلم منافق فيها - إن رجلا من المنافقين شمت أن ضلقت ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقوله - حين عرض على المسلمين ردا ما أخذه من أبي العاص زوج ابنته زينب قبل إسلامه - وإن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سألتني (الحديث) فذكر الصلاة والتسليم على نفسه بعد ذكره (واحتمال) أن ذلك في الحديثين من الراوى بعيد جدا (١) .

(١٥) السلام : السلام للخروج من الصلاة ركن عند مالك والشافعي وأحمد والجمهور (الحديث) مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم (٢) (والحديث) صلوا كما رأيتموني أصلي (٣) . وقد واظب صلى الله عليه وسلم على الخروج من الصلاة بالسلام .

(وشرطه) عند المالكية والحنبلية أن يكون معرفا بالألف واللام مرتبا بلفظ الجمع . فلو قال سلام عليكم أو عليكم السلام ، أو السلام عليك ، لا يجزى .

(وقالت) المالكية : أم في لغة حمير كأل . فيغتفر لمن عجز منهم - دون غيرهم - عن الإتيان بأل أن يقول : أم سلام عليكم . واللحن عندهم في السلام كاللحن في الإحرام . وهو أنه إن عرف الصواب وتعمد اللحن بطلت صلاته . وإن لم يعرفه فصلاته صحيحة على المعتمد . وعند الشافعية لا يشترط الترتيب في السلام ، فلو قال عليكم السلام صح مع الكراهة . والمفروض عندهم وعند المالكية تسليمة واحدة لكل مصل .

(وعن) ابن سيرين والأوزاعي أن المشروع تسليمة واحدة (الحديث)

(١) انظر ص ٩٨ ج ٧ - روح المعاني (٢) تقدم رقم ١٧٨ ص ١٣١ (التحرية)

(٣) تقدم رقم ١٩٠ ص ١٤٢ (الترارة) .

عائشة رضی الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم في الصلاة تسليمية واحدة تلقاء وجهه ، أخرجه الترمذی وابن ماجه والحاكم وقال صحيح علی شرط الشيخین (١)

(ورد) بأن فی سنده زهير بن محمد . وهو وإن كان من رجال الصحيحین لکن له مناکیر وهذا الحديث منها . قال أبو حاتم : هو حديث منكر وأصله الوقف علی عائشة . وقال الترمذی : لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه . وقال النووی : إنه غير ثابت عند أهل النقل . وقال فی الخلاصة : هو حديث ضعيف ولا يقبل تصحيح الحاكم له ، وليس فی الاقتصار علی تسليمية واحدة شيء ثابت اهـ

(وقال) ابن عبد البر : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم تسليمية واحدة من حديث سعد بن أبي وقاص ، ومن حديث عائشة . ومن حديث أنس إلا أنها معلولة ولا يصححها أهل العلم بالحديث اهـ . ولذا ذهب الجمهور إلى مشروعية التسليمتين لسلك مصل لما سيأتى .

(ومشهور) مذهب الحنبلية أن التسليمتين فرض في الفرض لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما . وقيل المفروض عندهم تسليمية واحدة . وصححه ابن قدامة قال : وليس نص أحمد بصريح في وجوب التسليمتين إنما قال : التسليمتان أصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيجوز أن يذهب إليه في المشروعية لا الإيجاب كما ذهب إلى ذلك غيره . وقد دل عليه قوله في رواية : وأعجب إلى التسليمتان ، ولأن عائشة وسلمة بن الأكوع وسهل بن سعد قد زووا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمية

(١) انظر ص ٢٤٢ ج ١ تحفة الأحمدي . وص ١٥٣ ج ١ - ابن ماجه (من يسلم تسليمية واحدة) وص ٢٣٠ ج ١ - مستدرک .

واحدة ، وكان المهاجرون يسلمون تسليمة واحدة . وفيما ذكرناه جمع بين الأخبار وأقوال الصحابة في أن يكون المشروع والمسنون تسليمتين ، والواجب واحدة . ويدل على هذا قول ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة (١)

(أما) النافلة وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة والشكر فلا خلاف عندهم في أن المفروض فيها تسليمة واحدة (وعلى) القول بأن التسليمتين فرض في الفرض فهما من الصلاة كسائر الأركان ، فلا يقوم المسبوق قبلهما .

(وقال) الحنفيون وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب وإسحاق بن راهويه : لا يتعين السلام للخروج من الصلاة بل يكفي الخروج بكل فعل اختياري منافي للصلاة . بعد تمام فرضها (لحديث) عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قضى الإمام الصلاة وقعد فأحدث قبل أن يتكلم فقد تمت صلاته ومن كان خلفه من أتم الصلاة ، أخرجه أحمد وأبو داود ، وكذا الترمذي بلفظ : إذا أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته . وقال : ليس إسناده بذلك القوي (٢)

[٢٣٠]

أى لأن فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفریقی .

(قال) النووي : إنه ضعيف بانفاق الحفاظ (ورد) بأنه قد وثقه غير واحد منهم زكريا الساجي وأحمد بن صالح المصري وقال فيه ابن معين ويعقوب بن سفيان : ليس به بأس . ذكره الشوكاني (٣) .

(١) انظر ص ٥٩٤ ج ١ - مفتي

(٢) انظر ص ٣ ج ٥ - المنهل المذنب (الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر

الركعة) .

(٣) انظر ص ٣٤٥ ج ٢ - نيل الأوطار (كون السلام فرضاً) .

(وأجاب) الجمهور عنه بأنه ضعيف ، لأن في سنده عبد الرحمن بن رافع
وعبد الرحمن بن زياد ، وفيهما مقال (قال) البيهقي في المعرفة : عبد الرحمن
ابن زياد قد ضعفه أهل العلم بالحديث ، وإن صح ذلك فإنما كان قبل فرض
التسليم (قال) عطاء بن أبي رباح : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
قعد في آخر صلاته ففضى التشهد أقبل على الناس بوجهه ، وذلك قبل أن
ينزل التسليم (١)

هذا . والواجب عند الحنفيين السلام مرتين ، لمواظبة النبي صلى الله
عليه وسلم عليهما (وأقله) السلام دون عليكم ، أو سلام عليكم ، أو عليكم
السلام (وأكمله) - عند الحنفيين والشافعي وأحمد والجمهور - السلام عليكم
ورحمة الله يميناً وشمالاً (لحديث) ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده : السلام
عليكم ورحمة الله . السلام عليكم ورحمة الله . أخرجه أحمد والطحاوى
والأربعة ، وقال الترمذى حسن صحيح (١)

دل على مشروعية التسليمتين لكل مصل إماماً وغيره . وعلى أن السنة
الالتفات في السلام الأول إلى اليمين وفي الثاني إلى اليسار (قال) النووي :
ولو سلم التسليمتين عن يمينه أو عن يساره أو تلقاه وجهه أو الأولى عن
يساره والثانية عن يمينه صحت صلاته وحصلت التسليمتان ولكن فاتته
الفضيلة في كليتهما اهـ (٢)

(١) انظر ص ٤ ج ٥ - المنهل المذنب .

(٢) انظر ص ٣٨ ج ٤ - الفتح الرباني (كيفية السلام) و ص ١٥٨ ج ١ - شرح

معاني الآثار . و ص ١٠٩ ج ٦ - المنهل المذنب . و ص ١٩٤ ج ١ - مجتبى (كيف السلام
عن اليمين) و ص ٢٤٢ ج ١ - تحفة الأحوذى . و ص ١٥٣ ج ١ - ابن ماجه .

(٣) انظر ص ٨٣ ج ٥ - شرح مسلم .

(ومشهور) مذهب مالك أن الإمام والمنفرد يسلم تسليمة واحدة يقصد بها الخروج من الصلاة (وقال) المازري: روى عن مالك أن الإمام والنفذ يسلم كل تسليمتين . ولا يسلم المأموم حتى يفرغ الإمام منهما . وروى مطرف في الواضحة عن مالك أن المنفرد يسلم تسليمتين عن يمينه ويساره . وبه كان يأخذ مالك في خاصته اه (١) . والمأموم يسلم واحدة عن يمينه يتحلل بها من صلاته وأخرى يرد بها على إمامه (لقول) سمرة بن جندب رضى الله عنه : « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نرد على الإمام وأن نتحاب وأن يسلم بعضنا على بعض ، أخرجه أبو داود والحاكم وقال: صحيح الإسناد وسعيد بن بشير إمام أهل الشام في عصره اه . لكن قال ابن حبان : كان ردىء الحفظ فاحش الخطأ يروى عن قتادة مالا يتابع عليه . وضعفه ابن معين والنسائي وابن المديني وغيرهم (٢)

[٢٢٢]

(ومشهور) المذهب أن المأموم يسلم ثلاثة يرد بها على من على يساره ، لقول سمرة : وأن يسلم بعضنا على بعض ، ولقول نافع : كان ابن عمر يسلم عن يمينه ثم يرد على الإمام . ثم إن كان على يساره أحدرد عليه . رواه ابن القاسم عن مالك . وبه تعلم رد قول ابن العربي : التسليمة الثالثة أحذروها فإنها بدعة لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة رضى الله عنهم . وحديث سمرة وإن كان ضعيفاً ، يقويها فعل ابن عمر لأنه لا يفعل مثل هذا إلا بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر ص ١١١ ج ٦ - المنهل المذنب (السلام) .

(٢) انظر ص ١١٩ منه (الرد على الإمام) وص ٢٧٠ ج ١ - مستدرک (وأن يسلم بعضنا .) أى فى الصلاة . فى رواية البزار « وأن نسلم على أئمتنا وأن يسلم بعضنا على بعض فى الصلاة » ويدخل فيه سلام كل من الإمام والمأموم على غيره . وخص السلام بالذكر لأنه سبب المحبة .

ما يقصد بالسلام . النهى عن قلب اليد وقت السلام .زيادة وبركاته فيه ١٧٩

والراجع القول بالاختصار على التسليمتين لكل مصلى لقوة أدلته .

هذا . وحديث سمرة يدل على أنه يطلب من المصلى أن ينوى بسلامه القوم والحفظة عن الجانبين الأيمن والأيسر وهو مندوب عند الحنفيين والشافعية .

(وقالت) المالكية وبعض الحنبلية : ينوى بالأولى الخروج من الصلاة وبالثانية السلام على الحفظة والمأمومين إن كان إماماً ، والرد على الإمام والسلام على القوم والحفظة إن كان مأموماً . ولا يقلب يديه وقت السلام (لقول) جابر بن سمرة : « كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم فسلم أحدنا أشار بيده من عن يمينه ومن عن يساره ، فلما صلى قال : ما بال أحدكم يومئذ بيده كأنها أذنان خيل شمس وإنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من عن يمينه وشماله ، أخرجه مسلم وأبو داود^(١) »

[٢٣٣]

(ب) فائدة (ج) يندب -- عند بعض الحنفيين والحنبلين والشافعيين -- زيادة وبركاته في التسليمة الأولى (لقول) وائل بن حجر رضى الله عنه : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله ، أخرجه أبو داود بسند صحيح^(٢) »

[٢٣٤]

(قال) الحافظ في التلخيص : وقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركاته . وهى عند ابن ماجه أيضاً وعند أبى داود فى حديث وائل بن حجر . فالعجب من ابن الصلاح فى قوله : إن هذه الزيادة ليست فى

(١) انظر ص ١٥٣ ج ٤ - نووى (السكون فى الصلاة والنهى عن الإشارة باليد)
وص ١١٧ ج ٦ - المنهل العذب (السلام) و (شمس) بضم فسكون جمع شمس بفتح
فضم وهى النفور من الدواب . و (من عن يمينه) من اسم موصول أى أشار بيده إلى
من عن يمينه .. ومن الثانية بدل من أخيه . (٢) انظر ص ١١٦ ج ٦ - المنهل العذب

شئ من كتب الحديث اه^(١) (ومنه) تعلم و بطلان ، ما قاله بعضهم من أن زيادتها بدعة و ورد ، ما قاله بعض المالكية من أنه يندب عدم زيادة و رحمة الله وبركاته ، لثبوت الحديث بها . ولذا قال العلامة النفر اوى : والذي يظهر أنه لا بأس بزيادة ورحمة الله وبركاته ، خلافا لمن كرهها^(٢) .

(١٦) ترتيب الأركان : هو ركن عند المالكية والشافعية والحنبلية بأن يقدم القيام على الركوع والركوع على الاعتدال . وهو على السجود . وهكذا على حسب ترتيبها في حديث أنى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلته : إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر . ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن . ثم اركع حتى تطمئن راكعاً . ثم ارفع حتى تعتدل قائماً . ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً . ثم ارفع حتى تطمئن جالساً . ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً . ثم اعمل ذلك في صلاتك كلها ، أخرجه السبعة وقال الترمذى : حسن صحيح^(٣) .

(وقال) الحنفيون : الترتيب شرط فيما لا يتكرر كالقيام والركوع والقعود الأخير . فلو ركع ثم قام لم يعتد بذلك الركوع ؛ فإن ركع ثانياً صححت صلاته لوجود الترتيب المفروض ولزومه سجود السهو لتقديمه الركوع على القيام . ولو سجد ثم ركع ، فإن سجد ثانياً صححت صلاته وإلا فلا .

(١) انظر ص ٥٢٣ ج ٣ - التلخيص الحبير مع شرح المهذب . وروى ابن ماجه عن أبى الأحوص عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وروى أبو داود عن علقمة بن وائل عن أبيه قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وعن شماله : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

انظر ص ٧٦ - ج ١ - الفتاوى الأمينية .

(٢) انظر ص ٢٢٤ ج ١ - الفواكه الدواني .

(٣) انظر المراجع بهامش ص ١١١ و ١٤٧ .

ولو تذكر بعد القعود الأخير سجدة صلوية أو تلاوية : سجدها وأعاد القعود وسجد للسهو . ولو تذكر ركوعاً قضاءً مع ما بعده من السجود ، ولو تذكر قياماً أو قراءةً صلى ركعة ، أما ما يتكرر ، في كل ركعة كالسجود أو في كل الصلاة كالركعات ، فإن الترتيب ، فيه واجب لا فرض . فلو نسى سجدة من الركعة الأولى مثلاً قضاها ولو بعد السلام قبل الكلام . ثم يتشهد إلى عبده ورسوله ثم يسجد للسهو ثم يتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ثم يسلم . وكذا الترتيب بين القراءة والركوع واجب في الأوليين من الفرض إن لم يقرأ فيهما . فإن ركع فيهما بلا قراءة صح الركوع ، لأنه لا يشترط فيه أن يكون مسبقاً بقراءة في كل ركعة .

أما لو قرأ في الأوليين صار الترتيب فرضاً . حتى لو تذكر السورة راعياً فعاد وقرأها . لزم إعادة الركوع . لأن السورة التحقت بما قبلها وصارت القراءة كلها فرضاً . فلزم تأخير الركوع عنها .

ومنه يعلم أن هذا الترتيب واجب قبل تحقق القراءة فرض بعدها . كقراءة السورة فإنها قبل قراءتها تسمى واجبا وبعدها تسمى فرضاً . وفرضيته حيثئذ عارضة كما إذا ضاق وقت القراءة بأن لم يقرأ في الأوليين .

(تنبيه) علم أن أركان الصلاة أفعال وأقوال (فالأفعال) أحد عشر فعلاً . وهي : النية ، والقيام في الفرض للقادر عليه ، والركوع ، والرفع منه . والاعتدال ، والسجود في كل ركعة مرتين ، والرفع منه . والجلوس بين السجدين ، والقعود الأخير ، وتعديل الأركان ، أى الطمأنينة فيها ، والترتيب

(والأقوال) خمسة وهي : التحريمة . والقراءة . والتشهد الأخير . والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ، والسلام . وأن منها ما هو متفق على فرضيته ومنها ما هو مختلف فيه .

وهاك جدولاً يتجلى لك منه حكم كل منها عند الأئمة الأربعة :

حكمه عند				المطلوب
أحمد	الشافعي	مالك	النعمان	
شرط	ركن	ركن	شرط	١ النية
ركن	د	د	د	٢ التحريمة
د	د	د	ركن	٣ القيام
د	د	د	د	٤ القراءة
د	د	د	د	٥ الركوع
د	د	د	واجب	٦ الرفع منه
د	د	د	د	٧ الاعتدال
د	د	د	ركن	٨ السجود مرتين
د	د	د	واجب	٩ الرفع منه
د	د	د	د	١٠ الجلوس بين السجدين
د	د	د	د	١١ الطمأنينة في الأركان
د	د	د	شرط	١٢ القعود الأخير
د	د	سنة	واجب	١٣ التشهد الأخير
ركن أو سنة	د	د	سنة	١٤ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده
ركن	د	ركن	واجب	١٥ السلام
د	د	د	فرض وواجب على ما تقدم بيانه	١٦ الترتيب

(العاشر) واجبات الصلاة

هى جمع واجب . وهو لغة اللازم أو الثابت . وشرعا عند المالكية والشافعية المطلوب طلبا جازما بدليل قطعى أو ظنى . فلا فرق عندهم بين الفرض وبين الواجب إلا فى الحج كما سيأتى إن شاء الله تعالى (وعند) الحنفيين الواجب ما ثبت بدليل ظنى الثبوت أو الدلالة . كقراءة الفاتحة فى الصلاة . وحكمه عندهم أنه لا يكفر منكره ولا تفسد العبادة بتركه عمدا بل يكون آثما وعليه إعادتها للخروج من الإثم . ويجبر فى الصلاة بسجود السهو إن ترك سهوا (وعند) الحنبلية : الواجب ما تبطل الصلاة بتركه عمدا لاجهلا أو سهوا . ويجبر حينئذ بسجود السهو .

(١) فواجباتها عند الحنفيين كثيرة . المذكور منها هنا أربعة عشر :

(١) قراءة الفاتحة : هى واجبة بتمامها عند النعمان فى كل ركعات النفل والوتر . وفى الأوليين من الفرض : لحديث عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب (١) . وهو قطعى الثبوت ظنى الدلالة . فيفيد الوجوب كما تقدم . فلا تبطل الصلاة بتركها عمدا أو سهوا : بل يجب سجود السهو إذا تركها سهوا وإعادة الصلاة إذا تركها عمدا أو سهوا ولم يسجد .

(وقال) أبو يوسف ومحمد : الواجب قراءة أكثرها لأن للأكثر حكم الكل (وقال) الجمهور : قراءة الفاتحة فرض كما تقدم .

(٢) ويجب عند الحنفيين أن يضم إلى الفاتحة سورة ولو قصيرة أو ثلاث آيات قصار أو ما يماثلها من آية كآية الكرسي (لقول) أبي سعيد

الحدري رضى الله عنه : أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر . أخرجه أبو داود بسند صحيح رجاله ثقات (١)

[٢٣٥]

(ولحديث) عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا . أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن حبان (٢)

[٢٣٦]

(وعنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين معها . أخرجه الطبراني في الأوسط . وفي سننه الحسن بن يحيى الحشني ضعفه النسائي والدارقطني ووثقه ابن عدى وابن معين (٣)

[٢٣٧]

ولأنه المعتاد من فعل النبي صلى الله عليه وسلم كما تضافرت عليه الأحاديث الصحيحة . وقد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي ، (٤) ، وهذه أخبار آحاد فلا تفيد الفرضية بل الوجوب ، وبه قال بعض أصحاب مالك . ومحل وجوب ما ذكر إذا اتسع الوقت . فإن خاف فوته لو قرأ الفاتحة والسورة أو قرأ الفاتحة ، اكتفى بآية واحدة في كل ركعة من الصلاة عند الحنفيين (وقال) الجمهور : الأمر بقراءة ما بعد الفاتحة محمول على السنة لحديث عطاء بن أبي رباح أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : في كل الصلاة يقرأ ، فما أسمعنا النبي صلى الله عليه وسلم أسمعناكم . وما أخفى عنا أخفينا عنكم . وإن لم يزد على أم القرآن أجزاء . وإن زدت فهو خير .

(١) انظر ص ٢٤٢ ج ٥ - المنهل العذب (من ترك القراءة في صلاته) .

(٢) انظر ص ١٩٤ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٠١ ج ٤ - نووى (قراءة

الفاتحة) وص ٢٥١ ج ٥ - المنهل العذب (من ترك القراءة ...) .

(٣) انظر ص ١١٥ ج ٢ - مجمع الزوائد (القراءة في الصلاة) .

(٤) تقدم رقم ١٩٠ ص ١٤٢ .

[٢٣٨]

أخرجه الشيخان^(١)

«فهو، ظاهر في عدم وجوب ما زاد على الفاتحة (وقالوا) المراد بقوله في حديث عبادة فصاعدا ، دفع ، توهم حصر الحكم على الفاتحة . ولكنه بعيد (قال) الشوكاني بعد ذكر أدلة وجوب السورة : وهذه الأحاديث لا تقصر عن الدلالة على وجوب قرآن مع الفاتحة . وإليه ذهب عمر وابنه عبد الله وعثمان بن أبي العاص ، والظاهر ما ذهبوا إليه اه^(٢) .

(أما السورة) في الركعة الثالثة والرابعة من الفرض فليست سنة عند الحنفيين وأحمد والجمهور (لقول) أبي قتادة : «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ، ويسمعنا الآية أحيانا . ويقرأ في الركعتين الأخيرين بفاتحة الكتاب ، أخرجه أحمد ومسلم^(٣) .

[٢٣٩]

وإن قرأ فيهما فهو مباح عند الحنبلية . وخلاف الأولى عند الحنفيين .

(وقال) الشافعي في الجديد : تستحب السورة بعد الفاتحة فيما بعد الأوليين (لحديث) أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي الأخيرين قدر خمس عشرة آية . وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية ، وفي الأخيرين قدر نصف ذلك ،

(١) انظر ص ١٧١ ج ٢ - فتح الباري (القراءة في الفجر) وص ١٠٥ ج ٤ - نووي (وجوب قراءة الفاتحة) .

(٢) انظر ص ٢٣٥ ج ٢ - نيل الأوطار (إنجاب قرآن مع الفاتحة) .

(٣) انظر ص ٢٠٧ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٧٢ ج ٤ - نووي (القراءة في الظهر والعصر) .

أخرجه أحمد ومسلم (١)

[٢٤٠]

فإنه يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الآخرين بأزيد من الفاتحة ، لأنها سبع آيات فقط (وقال) أبو عبد الله الصنابحي : قدمت المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصليت وراءه المغرب فقرأ في الركعتين الأوليين بأمر القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الثالثة فدنوت منه حتى إن نياي تكاد تمس نيايه فسمعتُه قرأ بأمر الكتاب وبهذه الآية ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ . أخرجه مالك (٢) (وقال) مالك : تكره السورة في غير الأولين لأن عمر كتب إلى شريح أن اقرأ في الركعتين الأوليين بأمر الكتاب وسورة ، وفي الآخرين بأمر الكتاب . ذكره ابن قدامة (٣) . ولما لك الجواب عن حديث أبي سعيد بأنه من باب التقدير والتخمين وليس نصاً في قراءة زائد على الفاتحة في الآخرين : لاحتمال انه صلى الله عليه وسلم كان يبالي في ترتيلها حتى يخيل لمن خلفه أنه قرأ زائداً عليها (قال الأبي) فقد جاء أنه صلى الله عليه وسلم كان يطول السورة حتى تكون أطول من أطول منها اه ويجاب عن قراءة أبي بكر آية ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ بأنه قرأها بقصد الدعاء لا التلاوة .

هذا . والظاهر ما ذهب إليه الأولون من عدم كراهة قراءة ما زاد على الفاتحة في الآخرين . بل هو مباح عملاً بالحديثين ، بحمل حديث أبي قتادة على الكثير من أحواله صلى الله عليه وسلم . ويحمل حديث أبي سعيد على النادر القليل .

(١) انظر ص ٢٠٨ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٧٢ ج ٤ نووي .

(٢) انظر ص ١٥٠ ج ١ - زرقاني (القراءة في المغرب والعشاء) .

(٣) انظر ص ٦١٨ ج ١ - مغنى (ما يقرأ بعد الفاتحة) .

هذا ويجوز قراءة سورتين بعد الفاتحة « لقول ، أنس رضى الله عنه
 « كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء ، فكان كلما افتتح سورة
 يقرأ بها لهم في الصلاة - مما يقرأ به - افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ
 منها . ثم يقرأ سورة أخرى معها . فكان يصنع ذلك في كل ركعة . فلما أتاهم
 النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر . فقال : وما يملك على لزوم هذه
 السورة في كل ركعة ؟ قال : إني أحبها : قال : حبك لإياها أدخلك الجنة ،
 أخرجه البزار والبيهقي والطبراني والترمذى ، وقال حسن غريب . وأخرجه
 البخارى مطولا (١)

[٢٤١]

(ولقول) عبد الله بن شقيق : « قلت لعائشة رضى الله عنها : هل كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين السور في ركعة ؛ قالت من المفصل ،
 أخرجه أحمد والبيهقي بسند جيد (٢)

[٢٤٢]

(ولقول) ابن مسعود : « لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقرن بينهما فذكر عشرين سورة من المفصل : سورتين في كل
 ركعة ، أخرجه الشيخان والنسائي (٣)

[٢٤٣]

ولإطلاق هذه الأحاديث قال الحنفيون والثوري والشافعي وأحمد

(١) انظر ص ٦١ ج ٢ - بيهقي (إعادة سورة في كل ركعة) وص ١٧٤ ج ٢ -
 فتح الباري (الجمع بين السورتين في ركعة) و(الرجل) كاثوم بن هدم « بكسرفسكون»
 من بنى عمرو بن عوف . و (افتتح إلخ) أى كان يقرأ بعد الفاتحة في كل ركعة قل هو
 الله أحد ثم سورة أخرى ، وليس المراد أنه ترك الفاتحة مفتتحا بقل هو الله أحد .

(٢) انظر ص ٢١١ ج ٣ - الفتح الرباني (قراءة سورتين . . . في ركعة .)
 وص ٦٠ ج ٢ - بيهقي . و (المفصل) السبع الأخير من القرآن .

(٣) انظر ص ١٧٥ ج ٢ - فتح الباري (الجمع بين السورتين في ركعة . .)

في رواية بجواز الجمع بين السورتين في كل ركعة في الفرض وغيره .

(وقالت) المالكية : باستحبابه في النفل وكرهته في الفرض ، وهو رواية عن أحمد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقتصر في الفرض على سورة ، وأمر معاذاً أن يقرأ في صلاته كذلك (وأجيب) بأن الأحاديث السابقة مطلقة في الفرض وغيره . واقتضاه صلى الله عليه وسلم على سورة في الركعة في أكثر أحواله لا ينافي مشروعية الجمع بين السورتين في ركعة . فالراجح الأول ويؤيده قول نافع : ربما أمنا ابن عمر بالسورتين والثلاث في الفريضة . أخرجه أحمد والبيهقي بسند رجاله رجال الصحيح^(١) .

(فائدة) يجوز بلا كراهة عند أحمد قراءة سورة في ركعة وإعادتها في الثانية وهو مشهور مذهب الحنفيين (لما روى) معاذ بن عبد الله أن رجلاً من جهينة أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض في الركعتين كليهما . فلا أدري أنسى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم قرأ ذلك عمداً؟ أخرجه أبو داود بسند رجاله رجال الصحيح^(٢) [٢٤٤]

(وظاهر) كلام الشافعية أنه خلاف الأولى (وقالت) المالكية وبعض الحنفيين إنه مكروه تنزيهاً . وإنما فـهـله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز .

(٣) **تبيين الأوليين للفراصة** : (قال) الحنفيون وزيد بن علي : يجب قراءة الفاتحة في الأوليين من المكتوبة . ولا تتعين في الآخرين ، بل إن شاء قرأ وإن شاء سبح بقدرها أو ثلاث تسيحات أو سكنت على الصحيح .

(١) انظر ص ٢١٢ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٦٠ ج ٢ - بهيقي (الجمع بين سورتين في ركعة) .

(٢) انظر ص ٢٣٩ ج ٥ - المنهل العذب (الرجل يميدسورة واحدة في الركعتين) .

وقال بعض الحنفيين : القراءة فيما بعد الأولين واجبة . وعلى كل فلو قرأ في الآخرين فقط أو في إحدى الأولين ساهيا ، لزمه سجود السهو ، وإن فعل ذلك عامدا ثم ولزمه إعادة الصلاة (وقالت) الأئمة الثلاثة : القراءة فرض في كل ركعات الصلاة على ما تقدم بيانه في بحث القراءة .

(٤) ويجب عند الحنفيين تقديم السجدة الثانية على ما بعدها وهو فرض عند غيرهم على ما تقدم بيانه في بحث الترتيب .

(٥ ، ٦ ، ٧) ويجب - عند النعمان ، محمد بن الحسن - الرفع من الركوع ، والجلوس بين السجدين والطمانينة فيهما وفي الأركان حتى تسكن مفاصله وقال أبو يوسف وباقي الأئمة ما ذكر فرض على ما تقدم في بحث الأركان .

(٨) ويجب - عند الحنفيين وأحمد - القعود الأول^(١) ولو في نفل على غير مأوم قام إمامه عنه سهوا ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وداوم على فعله وأمر به ولم يكن فرضا (لحديث) ابن بجمينة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فقام في الركعتين فسبحوا فمضى . فلما فرغ من صلاته سجد سجدين ثم سلم ، أخرجه النسائي^(٢) ، [٢٤٥]

سبحوا له فلم يرجع . فلو كان فرضا لرجع .

(وقالت) المالكية والشافعية وجمهور العلماء : إنه سنة يجبر بسجود السهو مطلقا عند الشافعية ، وإن ترك سهوا عند المالكية لأن النبي صلى الله عليه وسلم تركه ولم يرجع إليه وقد سبح له الصحابة فمضى في عملاته حتى فرغ .

(١) المراد بالأول غير الأخير ، ليشمل ما إذا صلى أكثر من أربع في النفل بتسليم واحدة ، وما إذا قعد في الفرض أكثر من قعودين كالمسبوق بثلاث في الرباعية .
(٢) انظر ص ١٧٦ ج ١ - مجتبي (ترك التشهد الأول) و (ابن بجمينة) عبد الله بن مالك . وبجمينة والدته على المشهور .

وتابعه الصحابة ، ولم ينكر عليهم متابعتهم في الترك . بل جبره بسجود السهو ، ولا خلاف في الواقع لأن من قال بوجوبه يرى أن الواجب كالسنة المؤكدة التي قال بها الجمهور .

(٩) فراءة القشور : هو واجب عند الحنفيين في كل قعود ، وعند الحنبلية في القعود الأول لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه ، وسنة عند المالكية في كل قعود . وعند الشافعية في القعود غير الأخير يجبر بسجود السهو مطلقا ، لما تقدم في القعود الأول ، وركن عندهم وعند الحنبلية في القعود الأخير ، لما تقدم في التشهد الأخير . وتقدم بيان ألفاظ التشهد .

(١٠) ويجب التسليمتان عند الحنفيين وهما فرض في المشهور عن أحمد وتقدم بيانه في بحث السلام .

(١١) يجب على الإمام عند الحنفيين الجهر بقدر ما يسمع المأمومين فيما جهر فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو صلاة الصبح والجمعة والأوليان من المغرب والعشاء ، وصلاة العيدين والتراويح والوتر في رمضان ، للمواظبة على ذلك . أما المنفرد والمتنفل ليلا فيخير بين الإسرار والجهر وهو أفضل (١) (لحديث) أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليلة فإذا هو بأبي بكر يصلي يخفض من صوته ، ومر بعمر بن الخطاب وهو يصلي رافعا صوته .

(١) يباح له الجهر ما لم يهوش على نائم أو مصلا آخر ، وإلا حرم الجهر إجماعا لحديث فروة بن عمرو البياضي أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال : إن الصلوة يناجي ربه عز وجل فلينظر ما يناجيه ولا يجهر بمضكم على بعض بالقرآن أخرجه مالك وأحمد بسند صحيح (انظر ص ٢٠٢ ج ٣ - الفتح الرباني) .

فلما اجتمعا عند النبي صلى الله عليه وسلم قال: يا أبا بكر مررت بك وأنت تصلي تخفض صوتك. قال: أسمعت من ناجيت يارسول الله. وقال لعمر مررت بك وأنت تصلي رافعاً صوتك. فقال يارسول الله أو قظ الوسنان وأطرد الشيطان فقال النبي صلى الله عليه وسلم: يا أبا بكر ارفع من صوتك شيئاً. وقال لعمر اخفض من صوتك شيئاً، أخرجه أبو داود والبيهقي والحاكم (١) [٢٤٦]

(وأقل) الجهر عندهم لإسماع من ليس بقربه، فلو أسمع رجلاً أو رجلين لا يكفي (وأعلاه) في حق الإمام لإسماع الكل. والأولى ألا يجهد نفسه بالجهر فإن سماع بعض القوم يكفي. ولا يستحب للمرأة الجهر بالقراءة في الصلاة الجهرية دفعا للفتنة وإن كان الأصح أن صوتها ليس بعورة.

(١٢) ويجب عند الحنفيين الإسرار على كل مصل في محل الإسرار. وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والأخريان من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء ونقل النهار. وهو واجب على الإمام اتفاقاً وعلى المنفرد في الأصح، لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك،

(وأقل) السر لإسماع نفسه أو من بقربه. أما مجرد حركة اللسان ولو مع تصحيح الحروف فلا يكفي على الأصح.

(وقالت) المالكية والشافعية والحنبلية: يسن الجهر بالقراءة للإمام والمنفرد في صلاة الصبح والجمعة وأولي المغرب والعشاء، ولا فرق في ذلك بين القضاء والأداء.

(وعن) أحمد أن المنفرد يخير بين الجهر وعده، فيما ذكر. وكذا من فاته بعض الصلاة فقام ليقضيه.

(١) انظر ص ٢٥٨ ج ٧ - المنهل المذنب (رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل).
(والوسنان) النائم نوماً خفيفاً.

ويسن الإسرار لكل مصل فيما عدا ذلك من الفرائض الخمس ، لأن ذلك هو المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده إلى اليوم ، فإن جهر في موضع الإسرار أو أسر في موضع الجهر فقد ترك السنة . ومن نسي فجهر في موضع الإسرار ثم تذكر بني على قراءته ولا شيء عليه مطلقا عند الشافعية والحنبلية . وكذا عند المالكية إن جهر بآيتين فقط ، وإن جهر بأكثر وتذكر قبل أدنى الركوع أعاد القراءة على الوجه المسنون وسجد للسهو . وإن أسر في موضع الجهر مضى في قراءته عند الشافعية والحنبلية مطلقا . (وقالت) المالكية بالتفصيل السابق فيما إذا جهر في موضع الإسرار . (وقال) بعض الحنبلية يعود إليها جاهراً لياق بها على الوجه المستحب .

أما الجهر والإسرار في النوافل ، فذهبت الشافعية والحنبلية إلى أنه يسن الجهر في صلاة العيد وخسوف القمر والاستسقاء والتروايح ووتر رمضان . وكذا ركعتا الطواف ليلاً أو وقت الصبح عند الشافعية ، ويسن الإسرار في غير ما ذكر إلا النفل المطلق ليلاً فيتوسط فيه بين الجهر والإسرار عند الشافعية .

وقالت) المالكية : يتدب الجهر في النوافل الليلية والسر في النوافل النهارية إلا ماله خطبة كالعيد والاستسقاء فيندب الجهر فيه .

هذا . وعند المالكية أقل جهر الرجل لإسماع من يليه ولا حد لأكثره ، وأقل سره حركة اللسان . وأعلاه لإسماع نفسه . وجهر المرأة لإسماع نفسها . وسرها حركة لسانها على المعتمد . وعند الشافعية والحنبلية : أقل الجهر لإسماع من يليه ولو واحداً . وأقل السر لإسماع نفسه حيث لا مانع . ولا تجهر المرأة بحضرة أجنبي .

(١٣) يجب عند النعمان القنوت في ثالثة الوتر قبل الركوع في كل السنة .

المذاهب في حكم قنوت الوتر - ما يخرج به من الصلاة . حكم تكبير الانتقال ١٩٣

(لحديث) أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع . أخرجه ابن ماجه . وعند النسائي : كان يوتر بثلاث ويقنت قبل الركوع^(١)

[٢٤٧] (وقال) الصحابان وأحمد : القنوت في الوتر ستة . ورجحه ابن الهمام . وليس فيه دعاء معين (فقد) روى فيه أدعية مختلفة يأتي بعضها في مبحث الوتر إن شاء الله تعالى (وقالت) الشافعية : يسن القنوت في وتر النصف الثاني من رمضان ، وهشور مذهب مالك عدم مشروعية القنوت في الوتر كما يأتي بيانه .

(١٤) يجب عند الحنفيين الخروج من الصلاة بفعل اختياري منافي لها بعد تمام فرضها على الصحيح . وقيل إنه فرض عند النعمان (وقالت) الأئمة الثلاثة : يفرض الخروج منها بالسلام على ما تقدم بيانه في بحث السلام .

(ب) واجبات الصلاة عند الحنبلية ثمانية : -

(١) تكبيرات الانتقال : هي واجبة عند الظاهرية . ورواية عن أحمد (لقول) أبي هريرة : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله من حمده حين يرفع صابه من الركعة . ثم يقول وهو قائم : ربنا لك الحمد قبل أن يسجد ، ثم يكبر حين يهوى ساجداً ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يهوى ساجداً ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من اللتين بعد الجلوس ، أخرجه أحمد والشيخان^(٢)

(١) انظر ص ١٨٦ ج ١ - ابن ماجه (القنوت قبل الركوع وبعده) . وص ٢٤٨ ج ١ - مجتبى (ذكر اختلاف ألفاظ . . . خبر أبي) .

(٢) انظر ص ٢٤٧ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٨٤ ج ٢ - فتح الباري (التكبير إذا قام من السجود) ، وص ٩٧ ج ٤ - نووي (التكبير في كل خفض ورفع . . .)

(١٣٢ - ج ٢ - الدين الخالص)

(ولقول) ابن مسعود رضى الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود . وأبو بكر وعمر ، أخرجه الترمذى ، وقال حسن صحيح (١) »
[٢٤٩]

ويجب عندهم أن يكون التكبير بين الانتقال إلى الركن والانهاء منه . فلو ابتدأ التكبير قبل انتقاله كأن يكبر للركوع أو السجود قبل هويته إليه أو كمل التكبير بعد انتهائه لم يجزه ، لأنه لم يأت به في محله ، فأشبهه من تعمد قراءته راكعاً ، أو أخذ في قراءة التشهد قبل قعوده .

(قال) الشيخ منصور الحنبلى : وهذا قياس المذهب . ويحتمل أن يعنى عن ذلك لأن التجرز يعسر ، والسهو به يكثُر ، ففي الإبطال به والسجود له مشقة اه (٢) . واستثنوا تكبيرة مأموم أدرك إمامه راكعاً فقالوا : إنها سنة للاجتراء عنها بتكبيرة الإحرام .

(وقال) النووى في شرح حديث أنى هريرة (٣) هذا دليل على مقارنة التكبير لهذه الحركات وبسطه عليها . فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع ويمده حتى يصل حد الراكعين . ثم يشرع في تسبيح الركوع . ويبدأ في قوله سمع الله لمن حمده حين يشرع في الرفع من الركوع ويمده حتى ينتصب قائماً . ثم يشرع في ذكر الاعتدال وهو ربنا لك الحمد إلى آخره . ويبدأ بالتكبير حين يشرع في الهوى إلى السجود ويمده حتى يضع جبهته على الأرض ، ثم يشرع في تسبيح السجود . ويشرع في التكبير للقيام من التشهد الأول حين يشرع في الانتقال ويمده حتى ينتصب قائماً اه (٤) .

- (١) انظر ص ٢١٨ ج ١ - تحفة الأحوذى (التكبير عند الركوع والسجود) .
(٢) انظر ص ٢٥٦ ج ١ - كشف القناع (واجبات الصلاة) .
(٣) تقدم رقم ٢٤٨ ص ١٩٣ .
(٤) انظر ص ٩٩ ج ٤ - شرح مسلم .

(وقال) الصنعاني : ظاهر قوله يكبر حين كذا وحين كذا ، أن التكبير يقارن هذه الحركات . فيسرع في التكبير عند ابتدائه الركن . وأما القول بأنه يمد التكبير حتى يتم الحركة فلا وجه له . بل يأتي باللفظ من غير زيادة على أدائه ولا نقصان منه^(١) وعلى تسليم ما قاله النووي في مد التكبير إلى انتهاء حركات الانتقال ، فينبغي للمصلي أن يسرع بحركات الانتقال ويراعى عدم مد لفظ الجلالة أزيد من حركتين فإنه مد طبيعي (وقد) اتفق القراء على أنه لا يجوز مده أزيد من حركتين خلافا لما يفعله بعضهم من مبالغتهم في هذا المد إلى نحو ست حركات أو أكثر . (وقالت) المالكية : لا يكبر للقيام من اثنتين حتى يستقل قائماً لأنه كفتش صلاة جديدة . لكن الحديث يرده .

(وقال) الحنفيون ومالك والشافعي والجمهور : تكبير الانتقال سنة وهو رواية عن أحمد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلمه المسوء صلاته ، ولو كان واجباً ماترك بيانه ، لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

هذا . وحكمة مشروعية التكبير في كل خفض ورفع أن المصلي مأمور بنية الصلاة مقرونة بالتكبير . ومن حقه استصحاب النية إلى آخر الصلاة . فأمر بتجديد العهد في أثنائها بالتكبير الذي هو شعار النية

(وحكى) الطحاوي أن بني أمية كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع . وما هذه بأول سنة تركوها .

(٢ ، ٣) قال أحمد وإسحاق بن راهويه : التسيح في الركوع والسجود واجب على الذاكر العالم ، فإن تركه عمداً بطلت صلته وإن سهواً أو جهلاً لا تبطل ويجبر بسجود السهو (وقال) داود الظاهري : إنه واجب مطلقاً .

فلا يجبر بالسجود لو نسيه . وأشار الخطابي في معالم السنن إلى اختياره ،
(لقول) عقبه بن عامر رضي الله عنه : لما نزلت ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾
قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم : « اجعلوها في ركوعكم » ، فلما نزلت : ﴿ سَبِّحْ
أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ قال : « اجعلوها في سجودكم » . أخرجه أحمد وأبو داود
وابن ماجه وابن حبان والدارمي والحاكم بسند جيد^(١) [٢٥٠]

(ولحديث) عون بن عبد الله عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات : سبحان ربي العظيم ، وذلك
أدناه ، وإذا سجد فليقل : سبحان ربي الأعلى ثلاثا . وذلك أدناه . أخرجه
الأربعة إلا النسائي . وقال أبو داود : هذا مرسل . عون لم يدرك عبد الله .
وقال الترمذي : ليس إسناده بمتصل^(٢) [٢٥١]

(والواجب) تسييحة واحدة عند أحمد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم
أمر بالتسييح في حديث عقبه ولم يذكر عددا . فدل على أنه يجزئ أدناه ؛
وأدنى الكمال ثلاث لقوله في حديث ابن مسعود (وذلك أدناه) ذكره
ابن قدامة^(٣) (وقال) الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم ، يستحبون أن
لا ينقص الرجل في الركوع والسجود عن ثلاث تسييحات أ هـ .

(١) انظر ص ٢٦١ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٣١٤ ج ٥ - المنهل المذنب (مايقول
الرجل في ركوعه وسجوده) وص ١٤٩ ج ١ - ابن ماجه (التسييح في الركوع والسجود)
و (اجملوها في ركوعكم إلخ) أى قولوا في الركوع سبحان ربي العظيم وفي السجود
سبحان ربي الأعلى

(٢) انظر ص ٣٣٤ ج ٥ - المنهل المذنب (مقدار الركوع والسجود) وص ١٤٩
ج ١ - ابن ماجه . وص ٢٢٤ ج ١ - تحفة الأهودى (التسييح في الركوع والسجود)
و (عون بن عبد الله) ثقة أخرجه له مسلم .

(٣) انظر ص ٥٤٦ ج ١ منفى .

(وقال) أبو مطيع البلخي الحنفي : يفترض التسبيح ثلاثاً . وقال في الحلية : الأمر به والمواظبة عليه متظافران على الوجوب . فينبغي لزوم سجود السهو أو الإعادة لو تركه ساهياً أو عامداً . ووافقه العلامة الحلبي في شرح المنية . ذكره ابن عابدين . وقال : والحاصل أن في تثليث التسبيح في الركوع والسجود ثلاثة أقوال عندنا . أرجحها من حيث الدليل الوجوب تخريجا على القواعد المذهبية . فينبغي اعتمادها هـ^(١) . (وقال) الجمهور : التسبيح في الركوع والسجود سنة وليس بواجب . وهو مشهور مذهب الحنفيين ورواية عن أحمد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسبى صلاته ، ولو كان واجبا لذكره له . فإن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فدل ذلك على أن الأمر الوارد بالتسبيح في الركوع والسجود للاستحباب .

(وأجاب) الأولون بأنه إنما يلزم ذلك إن لم يكن للصلاة واجب لم يذكر في حديث الأعرابي وليس كذلك . بل تعيين الفاتحة وضم السورة أو ثلاث آيات ليس مما علمه الأعرابي بل ثبت بدليل آخر فلم لا يكون هذا كذلك ؟ ذكره ابن عابدين^(٢)

هذا . والحكمة في تخصيص الركوع بالعظيم والسجود بالأعلى ، أن السجود لما كان غاية في التواضع لما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الأعضاء على موطن الأقدام ، كان أفضل من الركوع . فحسن تخصيصه بما فيه صيغة أفعال التفضيل وهو الأعلى .

(فائدة) لا بأس بزيادة وبجمده في تسبيح الركوع والسجود . (روى) حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم

١٩٨ هل يزداد: وبجمده في تسبيح الركوع والسجود؟ أقل التسبيح فيهما وأكمله

وبجمده ثلاثا . وفي سجوده سبحان ربى الأعلى وبجمده ثلاثا . أخرجه الدارقطنى
وفيه محمد بن أبى ليلى ضعيف (١) .

[٢٥٢]

(وقال) ابن مسعود: من السنة أن يقول الرجل فى ركوعه : سبحان ربى العظيم
وبجمده . وفى سجوده : سبحان ربى الأعلى وبجمده . أخرجه الدارقطنى وفى
سنده السرى بن إسماعيل وهو ضعيف (٢) . (وقال) عقبه بن عامر رضى الله
عنه : كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا ركع قال : سبحان ربى العظيم وبجمده
ثلاثا . وإذا سجد قال : سبحان ربى الأعلى وبجمده ثلاثا . أخرجه أبو داود .
وقال : وهذه الزيادة نخاف أن لا تكون محفوظة (٣) .

[٢٥٣]

وهذه الروايات وإن كانت ضعيفة ، فلا مانع من الأخذ بها لأنه يقوى
بعضها بعضاً (وعن) أحمد أنه قال : أما أنا فلا أقول وبجمده . وحكاها ابن المنذر
عن الشافعى والحنفيين .

(تتميم) قوله فى حديث ابن مسعود (٤) (وذلك أدناه) أى أدنى التمام .
فن نقص عن ثلاث لا يكون آتيا بالسنة ، وقيل هو أدنى ما يجزىء فى الركوع
والسجود . والجمهور على الأول فأقل ما يجزىء عندهم قدر تسبيحة واحدة كاملة ،
وأقل الكمال ثلاث .

(قال) الإمام أحمد فى رسالته : جاء عن الحسن البصرى أنه قال : التسبيح
التمام سبع . والوسط خمس . وأدناه ثلاث (٥) . وأعله عشر تسبيحات
(لقول) أنس بن مالك : ما صليت وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه
وسلم أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفتى ، يعنى عمر

(١) ، ٢) انظر ص ١٣٠ - الدارقطنى .

(٣) انظر ص ٣١٦ ج ٥ - المنهل العذب (ما يقول الرجل فى ركوعه وسجوده)

(٤) تقدم رقم ٢٥١ ص ١٩٦ . (٥) انظر ص ٥٤٦ ج ١ - مفتى .

ابن عبد العزيز ، قال فخرنا في ركوعه عشر تسيّحات ، وفي سجوده عشر تسيّحات ، أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود (١) . [٢٥٤]

(قال) الشوكاني : فيه حجة لمن قال : إن كمال التسيّح عشر تسيّحات . والأصح أن المنفرد يزيد في التسيّح ما أراد . وكلما زاد كان أولى . والأحاديث الصحيحة في تطويله صلى الله عليه وسلم ناطقة بهذا . وكذا الإمام إذا كان المؤتمرون لا يتأذون بالتطويل (٢) . والمختار أن أعلى السكّال لا ينضب بعدد . بل يكون التسيّح في الركوع والسجود على حسب طول القراءة وقصرها ، لأن السنة تقارب الأركان .

هذا . ولم يثبت من طريق صحيح اقتصاره صلى الله عليه وسلم على ثلاث تسيّحات في الركوع والسجود ، وأما ، حديث السعدي (عبد الله) عن أبيه أو عمه قال : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته فكان يتمكن في ركوعه وسجوده قدر ما يقول سبحان الله وبحمده ثلاثاً ، أخرجه أحمد وأبو داود (٣) [٢٥٥]

(١) انظر ص ٢٥٥ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٣٣٧ ج ٥ - المنهل العذب (مقدار الركوع والسجود) و (فخرنا إلخ) أى قدرنا في ركوع عمر بن عبد العزيز عشر تسيّحات ، وهو بيان لوجه شبه صلاته بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) انظر ص ٢٧٨ ج ٢ نيل الأوطار (الذكر في الركوع والسجود) .

(٣) انظر ص ٢٥٥ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٣٢٣ ج ٥ - المنهل العذب (مقدار الركوع والسجود) وقد ورد في هذا أحاديث فيها مقال (منها) حديث أبي بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم . كان يسبح في ركوعه : سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وفي سجوده : سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً . أخرجه الطبراني في الكبير والبراز وقال : لا نعلمه روى عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد (وحديث) جبير بن مطعم رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه : سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ، وفي =

د فلم يثبت ، لأن السعدى مجهول العين والحال .

(قال) الحافظ في التكريب : لا يعرف ولم يسم اه . وأبوه أو عمه ليس من مشاهير الصحابة الملازمين لرسول الله صلى الله عليه وسلم كملازمة أنس والبراء بن عازب وابن عمر وغيرهم ممن ذكروا صفة صلاته صلى الله عليه وسلم وقد قالوا : كان ركوعه وسجوده نحواً من قيامه . ومحال أن يكون مقدار ذلك ثلاث تسيحات .

(وعلى) فرض ثبوت الحديث ، فلعله صلى الله عليه وسلم خفف مرة لعارض فشده عم السعدى أو أبوه فأخبر به (إذا علمت) هذا تعلم أن صلاة غالب أهل الزمان غير صحيحة . فإنهم لا يطمثون ولا مقدار تسيحة في أركان الصلاة كما هو مشاهد . ولذا قال الإمام أحمد رحمه الله مخاطباً ابنه عبد الله : وأمر يا عبد الله الإمام أن يهتم بصلاته ويتمكن - ليتمكنوا - يعني الماء ومين ، - إذا ركع وسجد . فإني صليت يوماً فإتمكنت من ثلاث تسيحات في الركوع ، ولا ثلاث في السجود . وذلك لعجلته لم يمكن ولم يتمكن وعجل فأعجل ، فأعلمه أن الإمام إذا أحسن الصلاة كان له أجر صلاته وأجر من يصلي خلفه .

(وجاء) الحديث عن الحسن البصرى أنه قال : التسيح التام سبع والوسط خمس وأدناه ثلاث تسيحات . فلا ينبغي له أن يعجل بالتسيح ولا يسرع فيه ولا يبادر ولكن يتم من كلامه وتؤدة وتمكن . فإنه إذا عجل بالتسيح وبادر به لم يدرك من خلفه التسيح وصاروا مبادرين إذا بادر وسابقوه ففسدت صلاتهم . وكان عليه مثل وزرهم جميعاً . وإذا لم يبادر الإمام وتمكن

= سجوده سبحانه ربى الأعلى ثلاثاً . أخرجه الطبرانى والبخارى وقال : لا يروى عن جبير إلا بهذا الإسناد ، وفيه عبد العزيز بن عبد الله . صالح ليس بالقوى . انظر ص ١٢٨ ج ٢ - مجمع الزوائد (مايقول في ركوعه وسجوده) .

وأتم كلامه وتسيحه أدرك من خلفه ولم يبادروا . فيكون الإمام قد تضمن ما عليه وليس عليه إثم ولا وزر (١) .

الذكر في الركوع والسجود : قد ورد في ذلك أحاديث غير ما تقدم (منها) حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده : « سبح قدوس رب الملائكة والروح ، أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود (٢) .

[٢٥٦]

(وحدِيث) عرف بن مالك الأشجيني قال : « دقت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فقام فقرأ سورة البقرة ، لا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل ، ولا يمر بآية عذاب إلا وقف فتعوذ . ثم ركع بقدر قيامه يقول في ركوعه : سبحان ذى الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة . ثم سجد بقدر قيامه . ثم قال في سجوده مثل ذلك (الحديث) أخرجه أبو داود وكذا النسائي مختصراً (٣) .

[٢٥٧]

(ومنها) حديث عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثُر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم وبمحمدك ، اللهم اغفر لي ، أخرجه السبعة إلا الترمذي (٤) .

[٢٥٨]

(١) انظر ص ١١ كتاب الصلاة؛ للإمام أحمد .

(٢) انظر ص ٢٦٢ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٢٠٤ ج ٤ - نووى (ما يقال في الركوع والسجود) وص ١٦٠ ج ١ - مجتبى (الذكر في الركوع) وص ٣١٨ ج ٥ - المنهل العذب . و (سبح) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف ، أى أنت سبح (قدوس) أى مبرأ من النقائص والشريك مطهر من كل ما لا يليق بالإلهية (والروح) هو جبريل ، وقيل ملك عظيم

(٣) انظر ص ٣١٩ ج ٥ - المنهل العذب . وص ١٦١ ج ١ - مجتبى (الذكر في الركوع) (٤) انظر ص ٢٦٣ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٩١ ج ٢ - فتح الباري (الدعاء في الركوع) وص ٢٠١ ج ٤ - نووى . وص ٣٢٥ ج ٥ - المنهل العذب وص ١٦٠ ج ١ - مجتبى (الذكر في الركوع) وص ١٤٩ ج ١ - ابن ماجه (التسيب في الركوع والسجود) .

(وحدِيث) أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول فى سجوده :
 « اللهم اغفر لى ذنبى كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره » ، أخرجه
 مسلم وأبو داود^(١) [٢٥٩]

(وحدِيث) عائشة قالت : فقدت النبى صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلمسته
 فى المسجد فإذا هو ساجد وقدماه منصوبتان وهو يقول : « أعوذ برضاك
 من سخطك ، وأعوذ بمغفالتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك .
 لا أحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك . أخرجه مسلم وأبو داود
 والنسائى^(٢) [٢٦]

(وقالت) فقدت النبى صلى الله عليه وسلم من مضجعه فلمسته بيدي فوقعت
 عليه وهو ساجد وهو يقول : « رب أعط نفسى تقواها ، زكها أنت خير من
 زكها ، أنت وليها ومولاها . أخرجه أحمد بسند رجاله ثقات^(٣) [٢٦١]
 (وقال) جابر رضى الله عنه : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا

(١) انظر ص ٢٠١ ج ٤ - نووى . وص ٣٢٦ ج ٥ - المنهل العذب (الدعاء فى
 الركوع والسجود) . و (دقه وجله) بكسر أولهما وبضم الجيم أيضاً . أى صغيره وكبيره
 (وأوله وآخره) أى ما تقدم من ذنبه وما تأخر .

(٢) انظر ص ٢٠٣ ج ٤ - نووى . وص ٣٢٦ ج ٥ - المنهل العذب . وص ١٦٥
 ج ١ - مجتبى (الدعاء فى السجود) و (أعوذ برضاك ..) أى أتحصن بفعل يوجب رضاك
 من فعل يوجب سخطك . والمراد أسألك التوفيق لفعل الطاعات الموجبة لرضاك وأسألك
 الحفظ من المعاصى الموجبة لسخطك . وأتحصن بعفوك من عقوبتك الناشئة من غضبك .
 واستعاذ صلى الله عليه وسلم بصفات الرحمة . لأن رحمة الله تعالى سبقت غضبه (وأعوذ
 بك منك) أى أتحصن برحمتك من عذابك (لا أحصى ثناء .) أى لا أحصى نعمك
 وإحسانك والثناء بها عليك لكثرة ما أنت مستحق لأن يثنى عليك ثناء كالثناء القدى
 أثنيته على ذاتك .

(٣) انظر ص ٢٩٢ ج ٣ - الفتح الربانى (الدعاء فى السجود)

ركع قال : اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت وعليك توكلت . أنت ربي خشع سمعي وبصري ولحمي ودمي وعظمي وعصبي لله رب العالمين . أخرجه النسائي (١)

[٢٦٢]

(وقال) على رضى الله عنه : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد قال : اللهم لك سجدت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت . سجد وجهي للذي خلقه وصوره فأحسن صورته وشق سمعه وبصره . تبارك الله أحسن الخالقين . (الحديث) . أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود (٢)

[٢٦٣]

(٤ و ٥) التسميع والتعقيب : قال أحمد : يجب على الإمام والمنفرد أن يقول حال رفعه من الركوع : سمع الله لمن حمده . وعلى كل مصل أن يقول : ربنا ولك الحمد . يأتي به المأموم في رفعه ، وغيره في اعتداله .

أما وجوب اقتصار المأموم على التحميد ، فلحديث ، أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده . فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد . فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه . . أخرجه الخمسة وقال الترمذي : حسن صحيح (٣)

[٢٦٤]

(وأما) وجوب التسميع والتحميد على كل من الإمام والمنفرد ، فلحديث ، بريدة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا بريدة إذا رفعت

(١) انظر ص ١٦١ ج ١ - مجتبى (نوع آخر)

(٢) انظر ص ٢٩١ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٦٩ ج ١ - مجتبى . وص ١٦٧ ج ٥ - المنهل العذب (ما تستفتح به الصلاة من الدعاء)

(٣) انظر ص ١٩٢ ج ٢ فتح الباري (فضل اللهم ربنا لك الحمد) وص ١٢٨ ج ٤ - نووى (التسميع والتحميد) وص ٢٨٩ ج ٤ - المنهل العذب (ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع) وص ١٦٢ ج ١ - مجتبى (قوله ربنا ولك الحمد) وص ٢٢٧ ج ٢ تحفة الأحمدي .

رأسك من الركوع فقل : سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ، ملء
السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد . أخرجه الدارقطني
بسند ضعيف^(١)

[٢٦٥]

وهو عام يشمل الإمام والمنفرد . وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقول ذلك (روى) عبد الله بن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان إذا رفع رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده . اللهم ربنا لك الحمد ،
ملء السموات وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد . أخرجه الشيخان
وأبو داود وابن ماجه^(٢)

[٢٦٦]

ولأن ما شرع من القراءة والذكر وغيرهما في حق الإمام فهو مشروع
في حق المنفرد (وقال) النعمان ومالك : يسن للإمام التسميع ، وللمؤتم
التحميد . وللمنفرد الجمع بينهما . أما اقتصار الإمام على التسميع والمأموم
على التحميد ، فلحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به . فإذا كبر فكبروا . وإذا ركع فاركعوا .
وإذا قال سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد ، (الحديث)
أخرجه الخمسة إلا الترمذى^(٣)

[٢٦٧]

فقد جعل التسميع للإمام والتحميد للمؤتم . وأما جمع المنفرد بينهما ،
فلحديث بريدة السابق ونحوه (وقال) الثوري والأوزاعي وأبو يوسف

(١) انظر ص ٢٧٨ ج ٢ - نيل الأوطار (ما يقول في رفعه من الركوع وبعد انتصابه)

(٢) انظر ص ١٩٢ ج ٤ - نووى (ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع) وص ٢٨٥

ج ٥ - المنهل العذب . وص ١٤٨ ج ١ - ابن ماجه

(٣) انظر ص ١٣٣ ج ٤ - نووى (اتمام المأموم بالإمام) وص ٣٣٠ ج ٤ -

المنهل العذب (الإمام يصلى من قعود) .

ومحمد : يقتصر المؤتم على التحميد لما تقدم ويسن للإمام والمنفرد الجمع بينهما لما تقدم ، ولحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ربنا ولك الحمد (الحديث) (١) (وأجابوا) عن حديثي أبي هريرة السابقين (٢) بأن المقصود منهما بيان أن المؤتم يأتي بالتحميد بعد تسميع الإمام يجمع بينهما كما صرح به أبو هريرة وابن أبي أوفى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم

(وقالت) الشافعية وعطاء : يسن الجمع بين التسميع والتحميد لكل مصل لظاهر حديث بريدة السابق (٣) . ولأنه ذكر يستحب للإمام فيستحب لغيره كالتهيؤ في الركوع وغيره ، ولأن الصلاة مبنية على أن لا يفتر عن الذكر في شيء منها ، فإن لم يقل بالذكرين في الرفع والاعتدال بقي أحد الحالين خاليا عن الذكر . قاله النووي (٤) .

(فائدة) كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر في كل رفع وخفض حتى في الرفع من الركوع . وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه جد حريص على حضور الصلاة لأولها خلف النبي صلى الله عليه وسلم فتأخر يوما عن صلاة العصر حتى ظن أنها فاتته . فجاء المسجد فوجد النبي صلى الله عليه وسلم راکها فحمد الله تعالى لإدراكه الركوع مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فنزل جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم راکع فأوحى إليه أن قل : سمع الله لمن حمده ، فقأها حال الرفع من الركوع فقال أبو بكر : اللهم ربنا لك الحمد .
ذكر الوعد وال : قد ورد في هذا عدة أحاديث غير ما تقدم (منها)

(١) تقدم رقم ٢٤٨ . ص ١٩٣ (تسكير الانتقال)

(٢) تقدم رقم ٢٦٤ ص ٢٠٣ ورقم ٢٦٧ ص ٢٠٤ .

(٣) تقدم رقم ٢٦٥ ص ٢٠٣

(٤) انظر ص ٤٢٠ ج ٣ - شرح المذهب .

حديث رفاعة بن رافع الزرقى قال : كنا نصلى يوماً وراء النبي صلى الله عليه وسلم . فلما رفع رأسه من الركعة وقال : سمع الله لمن حمده ، قال رجل وراءه : ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه . فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من المتكلم : قال الرجل أنا . قال لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يتندرونها أيهم يكتبها أول . أخرجه مالك وأحمد والبخاري وأبو داود (١) [٢٦٨]

(وحديث) أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : « سمع الله لمن حمده . اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد . أحق ما قال العبد — وكلنا لك عبد — لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجرد منك الجرد . » أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود (٢) [٢٦٩]

(١) انظر ص ٢٧٣ ج ٣ - الفتح الربانى . وص ١٩٤ ج ٣ - فتح البارى (فضل اللهم ربنا لك الحمد) وص ١٧٩ ج ٥ - المنهل العذب (ما تستفتح به الصلاة من الدعاء)

(٢) انظر ص ٢٧٤ ج ٣ - الفتح الربانى ، وص ١٩٤ ج ٤ - نووى (ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع) وص ١٦٣ ج ١ - محبتي (ما يقول فى قيامه ذلك) وص ٢٨٧ ج ٥ - المنهل العذب . و (سمع الله إلخ) يعنى قبل الله حمد من حمده وجزاه عليه . و (اللهم .) أى يا الله يا ربنا الثناء الجميل ثابت لك . و (ملء السموات) بالنصب صفة لمصدر محذوف ؛ أى أحمدك حمداً لوجسم الملائمات والارض . ويصح رفعه على أنه صفة للحمد . و (أحق ما قال العبد) بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، أى أنت أحق من غيرك بما قاله العبد من الثناء والمجد ، أو هو مبتدأ خبره جملة لا مانع لما أعطيت ، أى أثبت قول قاله العبد : لا مانع لما أعطيت إلخ لما فيه من التفويض إلى الله تعالى والاعتراف بوحديته ، وأن الحول والقوة والخير وغيره منه تعالى دون غيره . و (الجرد) بفتح الجيم على الصحيح: النفى . ويطلق على العظمة والحظ . أى لا ينفع صاحب النفى من عذابتك غناه وإنما ينفعه العمل الصالح . وضبط بكسر الجيم بمعنى الاجتهاد : أى لا ينفع صاحب الاجتهاد منك اجتهاده . وإنما ينفعه التوفيق والرحمة والقبول .

﴿ فائدة ﴾ قال النووي : ثبت في الأحاديث الصحيحة ربنا لك الحمد . وربنا ولك الحمد بالواو . واللهم ربنا ولك الحمد . واللهم ربنا لك الحمد وكلها في الصحيح . قال الشافعي : كله جائز (١) (وقال) ابن القيم : لم يأت في حديث صحيح الجمع بين لفظ اللهم وبين الواو (ورد) بأنه قد ثبت الجمع بينهما في حديث أنس بلفظ : وإذا قال سمع الله لمن حمده . فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد ، أخرجه البخاري (٢) .

(٦) الدعاء بين السجدين : المشهور عن أحمد أنه يجب على المصلي أن يقول بين السجدين : رب اغفر لي . وبه قال إسحاق وداود ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله (روى) حذيفة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين : رب اغفر لي . رب اغفر لي ، أخرجه النسائي وابن ماجه . (٣)

[٢٧٠] (وعن) ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين : اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني ، أخرجه الترمذي وأبو داود إلا أنه قال فيه « وعافني ، مكان « واجبرني ، وأخرجه ابن ماجه بلفظ : كان يقول بين السجدين في صلاة الليل : رب اغفر لي واجبرني وارزقني وارفعني (٤)

[٢٧١]

(١) انظر ص ٤١٨ ج ٢ - شرح المذهب .
 (٢) انظر ص ٣٩٤ ج ٢ - فتح الباري (صلاة القاعد) وهو عجز حديث أوله : إنما جعل الإمام . (ولك الحمد) معطوف على محذوف ، أى ربنا استجب لنا ، أو ربنا حمدناك ولك الحمد . ويحتمل أن تكون الواو زائدة أو للحال :
 (٣) انظر ص ١٧٢ ج ١ - مجتبى (الدعاء بين السجدين) وص ١٥٠ ج ١ - ابن ماجه .
 (٤) انظر ص ٢٣٦ ج ١ - تحفة الأحمدي . وص ٢٩٢ ج ٥ - المنهل العذب .
 وص ١٥٠ ج ١ - ابن ماجه .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي »^(١) ،
والأمر للوجوب (وقال) الحنفيون ومالك والشافعي والجمهور : الدعاء بين
السجدين مستحب وروى عن أحمد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه
المسيء صلواته . ولو كان واجباً لبينه ، لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة
هذا . وتكريره مستحب . وأدناه ثلاث . والكمال فيه كالكمال في
تسبيح الركوع والسجود .

(٧، ٨) الشهر الأول والجلوس له : هما واجبان عند أحمد لغير
مأموم قام إمامه عنه سهواً . وتقدم بيانهما في الواجبات عند الحنفيين .
(تنبيه) قد علم أن الحنفيين وأحمد يفرقون بين الواجب والفرض في الصلاة .
وأنهم قالوا : إن للصلاة واجبات . وخالفهم في ذلك المالكية والشافعية .

وهاك جدولاً يتجلى لك منه حكم ما لم يذكر منها في جدول الأركان
عند الأئمة الأربعة :

حكمه عند				المطلوب
الشافعي	مالك	أحمد	النعمان	
ركن	ركن	ركن	واجب	١ قراءة الفاتحة للقادر
سنة خفيفة	سنة	سنة	د	٢ د السورة بعد الفاتحة
ركن لكل	ركن غير مأوم	ركن في الشكل	د	٣ تعيين أولي الفرض للقراءة
مصل	ركن	ركن	د	٤ تقديم السجدة الثانية على ما بعدها
سنة	سنة	واجب	د	٥ القعود الأول
سنة في الأول	سنة في الكل	واجب في الأول	واجب في	٦ قراءة التشهد
وفرض في الأخير		وفرض في الأخير	كل قعود	٧ الجهر في محله
سنة عند الثلاثة للإمام والمنفرد		سنة عند الثلاثة للإمام والمنفرد	واجب على الإمام	٨ الإسرار في محله
د	د	د	واجب على كل مصل	٩ القنوت في الوتر
سنة في النصف الثاني من رمضان	غير مشروع	سنة	واجب وسنة عند صاحبه	١٠ تكبير الانتقال
سنة خفيفة	سنة	واجب الاتكبية مأوم أدرك الإمام راكعا	سنة	١١ التسبيح في الركوع
د	مندوب	واجب في المشهور مرة	سنة	١٢ د د السجود
سنة خفيفة	سنة للإمام	واجب على الإمام والمنفرد	سنة للإمام والمنفرد	١٣ التسميع
مصل	المنفرد	المنفرد	سنة للمؤتم والافردي كل مصل عدما	١٤ التحميد
سنة خفيفة	مندوب المقتدى	مندوب المقتدى	سنة	١٥ الدعاء بين السجدين
مصل	المنفرد	كل مصل	سنة	
سنة خفيفة	مندوب	واجب		

(الحادى عشر) سنن الصلاة

السنة جمع سنة . وهى لغة الطريقة ، وشرعا الطريقة المسلوكة فى الدين بقول أو فعل من غير لزوم ولا إنكار على تاركها وليست خصوصية . وهى قسمان (مؤكدة) وهى ما واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم بلا إنكار على تاركها (وغير مؤكدة) وهى ما تركها النبي صلى الله عليه وسلم أحيانا .

هذا . وسنن الصلاة قسمان : داخل فيها وخارج عنها . فالسنن الداخلة فيها كثيرة : المذكور منها هنا ثلاث وثلاثون :

(١) يسن رفع اليدين لافتتاح الصلاة عند الأئمة الأربعة والجمهور . واختلفوا فى كيفيته ووقته (فقال) أكثر الحنفيين : يرفع الرجل يديه محاذيا بإبهاميه شحمتى أذنيه ، ثم يتدىء التكبير مع إرسال اليدين ويتمه مع إتمامه لحديث وائل بن حجر أنه أبصر النبي صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الصلاة رفع يديه حتى كانتا بجبال منكبيه ، وحاذى بإبهاميه أذنيه ثم كبر . أخرجه أبو داود والبيهقى (١) .

[٢٧٢]

والمراد بالمحاذاة أن يمس بإبهاميه شحمتى أذنيه (وعن) أبى يوسف أنه يرفع مع التكبير . واختاره غير واحد من الحنفيين . وهو المشهور عن مالك والشافعى وأحمد (لحديث) وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير . أخرجه البيهقى وأبو داود (٢) .

[٢٧٣]

(وروى) أنه يكبر ثم يرفع (روى) مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذى بهما أذنيه . أخرجه مسلم والبيهقى وقال : ورواية من دلت روايته على الرفع مع التكبير أثبت وأكثر

(١) انظر ص ١٢٦ ج ٥ - المنهل المذب (رفع اليدين) وص ٢٥ ج ٢ - يهقى .

(٢) انظر ص ٢٦ منه (رفع اليدين فى الافتتاح) وص ١٢٦ ج ٥ - المنهل المذب

فهي أولى بالاتباع^(١)

[٢٧٤]

ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأنه صلى الله عليه وسلم فعل كل ذلك .
(وقال) أحمد وإسحاق : يرفع الرجل يديه حال الإحرام مبسوطة مضمومة
الأصابع ، مستقبل القبلة يبطونها إلى حذو منكبيه (لحديث) أبي هريرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً . أخرجه أحمد
والترمذي بسند لا مطعن فيه^(٢)

[٢٧٥]

(ولقول) ابن عمر رضی الله عنهما ، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه . (الحديث) أخرجه
الجماعة^(٣)

[٢٧٦]

(وقال) الشافعي : يرفع يديه حال التكبير إلى حذو منكبيه ناشراً أصابعه
مفرقة مستقبلاً يبطون يديه القبلة ، لما تقدم (ولحديث) ابن عمر أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استفتح أحدكم الصلاة فليرفع يديه ، وليستقبل
بباطنهما القبلة فإن الله أمامه ، أخرجه الطبراني في الأوسط ، وفي سننه

(١) انظر ص ٩٤ ج ٤ - نووي (رفع اليدين حذو المنكبين) وص ٢٧ ج ٢ - يهقي
(الابتداء بالتكبير قبل الرفع) .

(٢) انظر ص ١٦٦ ج ٣ - الفتح الرباني (رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام)
وص ٢٠٠ ج ١ - تحفة الأحوذى (نشر الأصابع عند التكبير) . و (مدا)
مصدر منصوب بفعل مقدر أى يمدها مداً . ويحتمل أن يكون منصوباً برفع لأن
الرفع بمعنى المد . وأن يكون منصوباً على الحال ، أى رفع يديه حال كونه ماداً
لهما إلى الرأس .

(٣) انظر ص ١٤٢ ج ١ - زرقاني (افتتاح الصلاة) وص ١٦٦ ج ٢ - الفتح
الرباني . وص ١٤٨ ج ٢ - فتح الباري (رفع اليدين في التكبيرة الأولى) وص ٩٣
ج ٤ - نووي . وص ١١٨ ج ٥ - المنهل العذب . وص ١٤٠ ج ١ - مجتبى وص ١٤٦
ج ١ - ابن ماجه .

[٢٧٧]

عمير بن عمران . وهو ضعيف^(١)

(وقال) الجمهور : المستحب حال الرفع مد الأصابع مضمومة (وقال) الغزالي : لا يتكاف ضمّاً ولا تفريقاً ، بل يتركهما على حالهما .

(وقال) مالك : يرفع يديه حال التكبير إلى منكبيه جاعلاً بطونهما إلى الأرض وظهورهما إلى السماء (ويجمع) بين أحاديث الرفع إلى الأذنين وأحاديث الرفع إلى المنكبين بأنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه بحيث تحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه ، ولإبهاماه شحمتى أذنيه وراحته منكبيه . أو أنه صلى الله عليه وسلم فعل هذا تارة وذلك تارة . وصحح الرافعي أنه يتبدىء الرفع مع ابتداء التكبير . ولاحد لهما في الانتهاء والشكل واسع . والخلاف إنما هو في الأكل . وأصل السنة يحصل بأي كيفية وردت لصحة الروايات بكل .

(وقال) داود والأوزاعي وابن خزيمة والنيسابوري وأحمد بن سيار : يجب رفع اليدين للتحريمة (وقال) الحافظ : ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة أنه يأتهم تاركه^(٢) . ولادليل على الوجوب وعلى بطلان الصلاة بالترك .

هذا . والمرأة ترفع يديها حذاء منكبيها على الصحيح عنه الحنفيين لما رواه الخلال بإسناده إلى أم الدرداء وحفصة بنت سيرين أنهما كانتا ترفعان أيديهما . وبه قال الأئمة الثلاثة إلا أن رفعها يكون دون رفع الرجل .

(وعن أحمد) لا يشرع الرفع في حقها لأنه في معنى التجافي ، وهو غير مشروع لها .

والحكمة في شرع رفع اليدين عند الإحرام تعظيم الله تعالى والإشارة

(١) انظر ص ١٠٢ ج ٢ - مجمع الزوائد (رفع اليدين في الصلاة) .

(٢) انظر ص ١٤٩ ج ٢ - فتح الباري قبل (رفع اليدين إذا كبر) .

إلى استعظام ما دخل فيه وإلى نبذ الدنيا وراهه ، والإقبال بكليته على صلاته ومناجاة ربه ليطابق فعله قوله : الله أكبر (روى) البيهقي عن الشافعي رضي الله عنه أنه صلى بجانب محمد بن الحسن فرفع الشافعي يديه للركوع والرفع منه فقال له محمد : لم رفعت يديك ؟ قال إعظاما لجلال الله تعالى واتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء لثواب الله تعالى (١) ،

(٢٠٢) ويسن - عند الشافعي وأحمد وإسحاق - رفع اليدين عند الركوع والرفع منه كحال الإحرام (لقول) ابن عمر رضي الله عنهما : ، كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ، ثم كبر وهما كذلك فيركع . ثم إذا أراد أن يرفع صلبه رفعهما حتى تكبرنا حذو منكبيه ، ثم قال سمع الله لمن حمده . ولا يرفع يديه في السجود . ويرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع حتى تنقضي صلاته ، أخرجه أبو داود والدارقطني (٢)

[٢٧٨]

(٤) ويسن عند الشافعية رفع اليدين عند القيام من ثنتين .

(روى) نافع أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه . وإذا ركع رفع يديه . وإذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه . وإذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم . أخرجه البخاري (٣)

[٢٧٩]

(وروى) علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويصنع

(١) انظر ص ٣٠٩ ج ٣ - شرح المهذب .

(٢) انظر ص ١٢٢ ج ٥ - المنهل العذب (رفع اليدين) وص ١٠٧ - الدارقطني

(٣) انظر ص ١٥١ ج ٢ - فتح الباري (رفع اليدين إذا قام من الركعتين) .

مثل ذلك إذا قضى قراءته وأراد أن يركع ويصنعه إذا رفع رأسه من الركوع . ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد . وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبر . أخرجه أحمد والأربعة وقال أبو داود : وفي حديث أبي حميد الساعدي حين وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم : إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة وصححه أحمد والترمذي (١)

[٢٨٠]

(وقال) صاحب التهذيب : لم يذكر الشافعي رفع اليدين إذا قام من ركعتين . ومذهبه اتباع السنة وقد ثبت ذلك . وقد روى جماعة من الصحابة رفع اليدين في هذه المواضع الأربعة . منهم علي وابن عمر وأبو هريرة وأبو حميد بحضرة أصحابه وصدوقه كلهم (أما قول) الشيخ أبي حامد في التعليق : انعقد الإجماع على أنه لا يرفع في هذه المواضع « فاستدلاله ، بالإجماع على نسخ الحديث « مردود ، غير مقبول ولم ينعقد الإجماع على ذلك اه بتصرف (٢) .

(واختلفت) الرواية عن مالك : فروى ابن القاسم عنه عدم الرفع عند الركوع والرفع منه والقيام من اثنتين . وبه قال الحنفيون والثوري وغيرهم (لحديث) البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود . أخرجه أبو داود والدارقطني والطحاوي والبيهقي . وفي سننه يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف (٣)

[٢٨١]

(١) انظر ص ١٦٤ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٤٩ ج ٥ - المنهل المذنب . وص ١٤٧ ج ١ - ابن ماجه (رفع يديه إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع) ولا مفهوم لقوله : المكتوبة إذ النافلة كذلك . ولعله قيد بالمكتوبة نظرا لما رآه (وهو قاعد) أي لا يرفع يديه حال الرفع من السجود ولا الهوى إليه . والمراد بالسجدين الركعتان ، كما في الروايات الأخرى .

(٢) انظر ص ٤٤٨ ج ٣ - شرح المذهب (٣) انظر ص ١٥٥ ج ٥ - المنهل المذنب =

ولذا اتفق الحفاظ على أن قوله « ثم لا يعود » مدرج في الحديث من يزيد ابن أبي زياد . وقد رواه بدونه شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ .

(وقال) أحمد : لا يصح هذا الحديث ، حديث واه .

(وقال) البزار : قوله في الحديث : ثم لا يعود . لا يصح .

(وقال) ابن حزم : إن صح قوله لا يعود دل على أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز . فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره .

(وقال) ابن مسعود : « صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند الاستفتاح . أخرجه ابن عدى والدارقطنى والبيهقى وقالوا : تفرد به محمد بن جابر - وكان ضعيفا - عن حماد . وحسنه الترمذى وصححه ابن حزم^(١) »

[٢٨٢]

وتضعيف محمد بن جابر ممنوع (قال) ابن عدى : كان إسحاق بن أبي إسرائيل يفضل محمد بن جابر على جماعة هم أفضل منه وأوثق . وقد روى عنه من الكبار : أيوب وابن عوف وهشام بن حسان والثوري وشعبة وابن عينة وغيرهم . ولولا أنه في المحل الرفيع لم يرو عنه هؤلاء (ومما) يؤيد مذهب الحنفيين قول سليمان بن الشاذكونى : سمعت سفيان بن عيينة يقول : اجتمع أبو حنيفة والأوزاعى فى دار الحناطين بمكة ، فقال الأوزاعى لأبى حنيفة : ما بالك لا ترفعون عند الركوع والرفع منه ؟ قال أبو حنيفة : لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء . فقال الأوزاعى : كيف لم يصح وقد حدثنى الزهرى عن سالم عن أبيه عن رسول الله صلى الله

= (من لم يذكر الرفع عند الركوع) و ص ١١٠ - الدارقطنى . و ص ١٣٢ ج ١ - شرح معانى الآثار . و ص ٧٦ ج ٢ - بيهقى (من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح) .
(١) انظر ص ١١١ - الدارقطنى . و ص ٧٩ ج ٢ - بيهقى (من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح) .

عليه وسلم أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه . فقال أبو حنيفة : حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعود لشيء من ذلك . فقال الأوزاعي . أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه وتقول : حدثنا حماد عن إبراهيم . فقال أبو حنيفة : كان حماد أفتقه من الزهري . وكان إبراهيم أفتقه من سالم . وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه وإن كانت لابن عمر صحبة وله فضل صحبته ، فالأسود له فضل كبير . وعبد الله عبد الله . فسكت الأوزاعي . أخرجه الحارثي في مسنده وقال : سليمان الشاذكوني واه مع حفظه إلا أن القصة مشهورة^(١) .

(قال) ابن المهام : واعلم أن الآثار عن الصحابة والطرق عنه صلى الله عليه وسلم كثيرة جدا والكلام فيها واسع . والقدر المتحقق بعد ذلك ثبوت كل من الأمرين عنه صلى الله عليه وسلم : الرفع عند الركوع وعدمه . ويترجح ما صرنا إليه بأنه قد علم أنه كانت أقوال مباحة في الصلاة وأفعال من جنس هذا الرفع وقد نسخت . فلا يبعد أن يكون هو أيضا مشمولاً بالنسخ . وتماه فيه^(٢) .

(أقول) الحق أن ما استدلوأ به على عدم الرفع في غير التحريم لا تعارض بينه وبين الأحاديث المثبتة للرفع للركوع والرفع منه لأنها متضمنة للزيادة التي لا منافاة بينها وبين المزيد ، وهي مقبولة بالإجماع

(١) ذكره الكمال بن المهام وقال : فرجح - أبو حنيفة - بفقهِ الراوى كما رجح الأوزاعي بملو الإسناد . وهو المذهب المنصور عندنا . انظر ص ٢١٩ ج ١ - فتح القدير (صفة الصلاة) .

(٢) انظر ص ٢١٩ منه .

لا سيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق على إخراجها الجماعة . ولا دليل على نسخ الرفع عند الركوع والرفع منه^(١) فالراجح أنه سنة لقوة أدلته (ومنها) حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة يرفع يديه وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع . وكان لا يفعل ذلك في السجود . فما زالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى . أخرجه البيهقي^(٢) (قال) ابن المديني : هذا الحديث حجة على الخلق . كل من سمعه فعليه أن يعمل به لأنه ليس في إسناده شيء . وآخر ما روى عن مالك الرفع في المواطن الثلاثة (قال) ابن عبد الحكم : لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع في غير تكبيرة الإحرام إلا ابن القاسم . والذي نأخذ به الرفع ، لحديث ابن عمر . وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك . ولم يحك الترمذي عن مالك غيره . وقد رواه أيضا عنه أشهب وأبو مصعب وابن مهدي ومحمد بن الحسن وعبد الله بن يوسف وابن نافع وغيرهم . قال ابن عبد البر : هو الصواب^(٣) (وقال) البخاري في جزء رفع اليدين : من زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة لأنه لم يثبت عن أحد منهم تركه ولا أسانيد أصح من أسانيد الرفع^(٤) .

(٥) ويسن - عند الحنفيين والشافعي وأحمد والجمهور - وضع اليدين على اليسرى حال القيام في الصلاة ولو حكما كقعود العاجز والقعود في النفل .

(١) أما ما روى عن ابن عباس أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ، ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك . وما روى نحوه عن ابن الزبير « فقد ذكرهما » ابن الجوزي في التحقيق وقال : وهذا الحديثان لا يعرفان أصلا . وإنما المحفوظ عن ابن عباس وابن الزبير خلاف ذلك (انظر ص ٣٩٢ ج ١ - نصب الراية) (٢) انظر ص ٦٩ ج ٢ - بيهقي (رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه) وص ٤٠٩ ج ١ - نصب الراية .

(٣) انظر ص ١٤٣ ج ١ - زرقاني .

(٤) انظر ص ١٤٤ منه (افتتاح الصلاة)

وهو سنة قيام طويل - وما يقوم مقامه - فيه ذكر مسنون فيضع حال الثناء والقراءة والقنوت وبين تكبيرات الجنازة (لقول) وائل بن حجر : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان قائماً في الصلاة قبض يمينه على شماله ، أخرجه النسائي (١) »

[٢٨٣]

(واختلفوا) في كيفية القبض وموضعه (فقال) الحنفيون والثوري وإسحاق أبو إسحاق المروزي الشافعي : يسن القبض بخصر وإبهام اليمنى على رسغ اليسرى واضعاً باطن كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى ، ماداً باقي الأصابع على ساعده . ويضعهما الرجل تحت سرتة

(قال) الحجاج بن حسان : سألت أبا مجلز ، لاحق بن حميد ، كيف يضع ؟ قال يضع باطن كف يمينه على ظاهر كف شماله ويجعلهما أسفل عن السرة . أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة (وأما) المرأة فتضع يديها على صدرها ، لأنه أستر لها .

(ومشهور) مذهب أحمد أنه يسن قبض اليمين على كوع الشمال وجعلهما تحت السرة (لقول) على رضى الله عنه : إن من السنة في الصلاة وضع الكف على الكف تحت السرة . أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي . وفي سننه عبد الرحمن ابن إسحاق عن زياد بن زيد وفيهما مقال (٢)

[٢٨٤]

(وعن) أحمد أنه يضعهما فوق السرة (لقول) وائل بن حجر : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره ، أخرجه ابن خزيمة وصححه (٣) »

[٢٨٥]

- (١) انظر ص ١٤١ ج ١ - مجتبى (وضع اليمين على الشمال في الصلاة) .
- (٢) انظر ص ١٧١ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٦٣ ج ٥ - المنهل المذنب (وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) وص ٣١ ج ٣ - بهقي . و (الكوع) طرف الزند الذى يلي الإبهام وما يلي الخنصر يقال له « الكرسوع » .
- (٣) انظر ص ٢٠٤ ج ٢ نيل الأوطار (وضع اليمين على الشمال) .

(ولقول) طاوس : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد بينهما على صدره وهو في الصلاة ، أخرجه أبو داود (١)

[٢٨٦]

وهو وإن كان مرسلا ، فهو حجة عند أكثر الأئمة مطلقا وعند الشافعي إذا ورد ما يقويه . وقد ورد (روى) قبيصة بن هلب عن أبيه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤمنا فيأخذ شماله يمينه ، أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه (٢)

[٢٨٧]

(وعن) أحمد أيضا أنه مخير في ذلك ، لأن الكل مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم . والأمر فيه واسع (وقالت) الشافعية : يسن للرجل والمرأة وضع بطن كف اليمنى على ظهر كف اليسرى تحت صدره وفوق سرتة باسطة أصابع اليمنى على راسغ اليسرى أو على ساعدها لما تقدم عن وائل عند ابن خزيمة وعن طاوس (٣) (ولقول) جرير بن عبد الحميد : رأيت عليا رضى الله عنه يمسك شماله يمينه على الراسغ فوق السرة ، أخرجه أبو داود (٤) . وهو وإن كان من فعل على فهو حجة لأن مثل هذا لا يكون من قبل الرأى . وعلى الجملة فقد صح أن الوضع هو السنة دون الإرسال . وثبت أن محله الصدر أو فوق السرة أو تحتها .

هذا . والحكمة في هذا الوضع إظهار التضرع والخشوع للواحد المعبود

(١) انظر ص ١٦٦ ج ٥ - المنهل المذنب (وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة)
 (٢) انظر ص ١٧٢ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٤٠ ج ١ - ابن ماجه . وص ٢١٣ ج ١ - تحفة الأحوذى (وضع اليمين على الشمال في الصلاة) و (هلب) - بضم فسكون - صحابي . وقيل اسمه يزيد بن قنافة الطائى وهلب لقب .

(٣) تقديما رقم ٢٨٥ و ٢٨٦

(٤) انظر ص ١٦٤ ج ٥ - المنهل المذنب (وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) و (الراسغ) بضم الراء وسكون السين ، المفصل بين الساعد والسكف

والبعد عن العيث (روى) أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتمد يمينه على يساره يتواضع بذلك لله عز وجل . أخرجه أبو يوسف ومحمد بن الحسن في الآثار وابن خسر (١)

[٢٨٨]

(واختلف) على مالك فروى ابن القاسم عنه أنه لا بأس به في النافلة وأنه مكروه في الفريضة . لكن الأحاديث الصحيحة الكثيرة المتقدمة عامة تشمل الفرض والنفل . ولا دليل على التفرقة . ولذا روى عنه مطرف وابن الماجشون وأشهب وغيرهم أنه لا بأس به في الفريضة والنافلة .

(وقال) ابن عبد البر : لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف . وهو قول جمهور الصحابة والتابعين . وذكره مالك في الموطأ ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره (٢) ٥١ . يشير إلى حديث ، أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد قال : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة . قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه مالك وأحمد والبخاري ، وصححه النووي (٣)

[٢٨٩]

(وعلى الجملة) فالأحاديث مثبتة لهذه السنة قولاً وفعلاً وتقريراً ، وليس عند من نفاها دليل على أنه صلى الله عليه وسلم سدل يديه أو أمر به . ولم يرو عن صحابي قط القول به ، إلا رواية ضعيفة عن ابن الزبير . ورواية القبض عنه أصح .

(١) انظر رقم ٣٣٢ ص ٦٧ آثار أبي يوسف

(٢) انظر ص ٢٨٦ ج ١ - زرقاني (وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة)

(٣) انظر ص ٢٨٦ منه . وص ١٧٢ ج ٢ - الفتح الرباني . وص ١٥٢ ج ٢

فتح الباري (وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) و « ينمى » كرمى ، أي يرفع .

(قال) زرعة بن عبد الرحمن : سمعت ابن الزبير يقول : صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة . أخرجه أبو داود (١) .

(قال) ابن عبد البر : لم يزل مالك يقبض حتى لقي الله عز وجل اه وما روى ، عن مالك من الإرسال وصار إليه بعض أصحابه «فسببه» أن الخليفة المنصور ضربه على يديه فشلت فلم يستطع ضمها إلى الأخرى لا في الصلاة ولا في غيرها . فرآه الناس يرسل فقالوا : آخر الأمرين من فعل مالك الإرسال ولم يتفظنوا للسبب (ومنه تعلم) أن الثابت الصحيح عن مالك القول بسنية قبض اليدين في الصلاة مطلقا .

(فائدة) قال الحنفيون : توضع اليمنى على اليسرى بمجرد الفراغ من التكبير بلا إرسال . وهو الأصح عند الشافعية لما فيه من قلة الحركة في الصلاة (وقالت) الحنبلية : يسن إرسال اليدين عقب الإحرام من غير ذكر لعدم وروده . ثم يقبض لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يرسل يديه إذا كبر وإذا أراد أن يقرأ وضع يده اليمنى على اليسرى . (وأجاب) الأولون بأنه على فرض ثبوته ، فالمراد بالإرسال فيه إرسال اليدين إلى الصدر ، لا أنه كان يرسلهما ثم يستأنف رفعهما . أفاده الحافظ في التلخيص .

(٦) ويسن - عند جمهور العلماء - لكل مصل أن يأتي بدعاء الاستفتاح سراً بعد تكبيرة الإحرام بأى صيغة وردت (والمختار) عند الحنفيين وأحمد أن يكون بما في حديث عائشة رضی الله عنها قالت : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبمحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك . أخرجه أبو داود وقال : هذا الحديث ليس بالمشهور والدارقطني وقال : ليس بالقوى . وأخرجه من عدة طرق

(١) انظر ص ١٥٨ ج ٥ - المنهل المذنب (وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) .

موقوفاً على عمر ، وقال هو الصواب . وأخرجه الترمذى من طريق حارثة ابن أبى الرجال عن عمرة عن عائشة وقال : لانعرفه إلا من هذا الوجه . وحارثة قد تكلم فيه من قبل حفظه (١)

[٢٩٠]

فالحديث روى من عدة طرق مرفوعاً وفي بعضها مقال ، لكن لكثرتها يقوى بعضها بعضاً ، وروى موقوفاً على عمر ، وهو فى حكم المرفوع ، لأن مثله لا يقال من قبل الرأى ، فالحديث قوى والعمل به صحيح . وقد أخرج مسلم فى صحيحه أن عمر كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك (وروى) سعيد بن منصور عن أبى بكر الصديق أنه كان يستفتح به . وكذا رواه الدارقطنى عن عثمان وابن المنذر عن ابن مسعود (٢) ، واختيار ، هؤلاء وجهر عمر به أحياناً بمحض من الصحابة ليتعلمه الناس مع أن السنة إخفاؤه . يدل ، على أنه الأفضل وأنه الذى كان النبى صلى الله عليه وسلم يداوم عليه غالباً (٣) .

وهو سنة عند الحنفيين حتى فى صلاة الجنائز وللأموم ، لكن المسبوق لا يأتى به حال جهر الإمام . بل يأتى به إذا قام لقضاء ما سبق به . وإذا أدرك الإمام فى الركوع أو السجود أو القعود ، فإن غلب على ظنه أنه لو أتى به أدرك الإمام فيما هو فيه ، أتى به قائماً . وإلا لا يأتى به .

(١) انظر ص ١٨٨ ج ٤ - المنهل المذنب (الاستفتاح بسبحانك) وص ١١٢ - الدارقطنى . وص ٢٠٣ ج ١ - تحفة الأحرذى (ما يقول عند افتتاح الصلاة) و (سبحانك . .) . أى أعتقد أنك يا الله مزه عن كل نقص وأحمدك بحمدك . فالواو عاطفة لازائدة . (وتبارك اسمك) أى تكاثر برك وإحسانك (وتعالى جدك) أى علت عظمتك وارتفع سلطانك وغناك عما سواك .

(٢) انظر ص ٢١١ ج ٢ - نيل الأوطار .

(٣) انظر ص ٢١٢ منه (الاستفتاح) .

(ويستحب) عند الشافعية الاستفتاح بما في حديث علي رضي الله عنه :
 « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة كبر ثم قال : وجهت
 وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين ،
 إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك
 أمرت ، وأنا أول المسلمين . اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ، أنت
 ربي وأنا عبدك ، ظلمت نفسي ، واعترفت بذنبي ، فاغفر ذنوبي جميعا ،
 إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها
 إلا أنت ، واصرف عني سيئها لا يصرف سيئها إلا أنت ، لييك وسعديك
 والخير كله في يديك ، والشر ليس إليك ، أنا بك وإليك ، تباركت
 وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك ، (الحديث) أخرجه الشافعي وأحمد
 ومسلم والنسائي وأبو داود (١)

[٢٩١]

(١) انظر ص ٧٢ ج ١ - بدائع المنن . ص ١٨١ ج ٣ - الفتح الرباني . ص ٥٧
 ج ٦ - نووي (صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ودعاؤه بالليل) ص ١٤٢ ج ١ - محبتي
 (الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة) ص ١٦٧ ج ٥ - المنهل المذنب (ما تستفتح به
 الصلاة) . و (وجهت وجهي) أي توجهت بذاتي وأخلصت في عبادتي لله تعالى . فالمراد
 بالوجه الذات . ويحتمل أن يراد به القلب ، أي وجهت قلبي لعبادة الله تعالى . فينبغي
 للصلي أن يتحلى بالحضور والإخلاص ولا سيما حال تلاوة هذا الدعاء ، وإلا كان كاذبا
 وأقبح الكذب ما يكون والإنسان واقف بين يدي مولاه الذي يعلم سره ونجواه
 و (فطر السموات والأرض) أي خلقهما على غير مثال سابق . وقدم السموات لشرفها
 وخلوها من المفسدين ، وجمعها لما بينها من التفاوت . وأفرد الأرض وإن كانت سبعا
 لانطباقها ولأنها من جنس واحد . و (حنيفا مسلما) أي مائلا عن كل دين باطل متقادا
 للدين الحق مطيما لأمره تعالى ، محتببا نبيه (ومحياي ومماتي) أي حياتي وموتي مخلوقان
 لله تعالى ، أو ما أعمل في حياتي من الطاعات ، وما أموت عليه من الإيمان ، خالص للملك
 السموات والأرضين وما فيهما (وأنا أول المسلمين) هكذا عند أبي داود ورواية لأحمد =

(واختار) أبو يوسف وبعض الشافعية الجمع بين ما في حديثي عائشة وعلي يبدأ بأيهما شاء (لحديث) جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استفتح الصلاة قال : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك . وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً إلى الله رب العالمين . أخرجه البيهقي ^(١) [٢٩٢]

هذا وينبغي أن يقول في دعاء التوجه ، وأنا من المسلمين ، وله أن يقول وأنا أول المسلمين بقصد التلاوة أو على معنى وأنا أول المتقادين إلى الخير ، وقد ثبت عند مسلم وأحمد والنسائي الروايتان (وروى) عن مالك استحباب الجمع بين ما في حديثي عائشة وعلي وحديث أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر في الصلاة سكت بين التكبير والقراءة فقلت له : بأبي أنت وأمي ، أ رأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ، أخبرني ما تقول ؟ قال : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي كما نوثب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد ، أخرجه السبعة إلا الترمذي ^(٢) [٢٩٣]

= ومسلم . وفي رواية لها وللنسائي « وأنا من المسلمين » ويستوى فيها الرجل والمرأة (أنت الملك) أى التصرف في جميع المخلوقات . و (ظم النفس) يكون بالتقصير في الطاعات واقتراف السيئات ، قاله النبي صلى الله عليه وسلم تواضعا منه وتعلما لنا واعترافا لله تعالى بالقدرة التامة والإرادة الشاملة . و (لييك وسعديك) أى أجيئك إجابة بمد إجابة ، وأسعد بطاعتك وإجابتي لدعوتك سعادة بمد سعادة (والخير كله في يديك) أى في تصرفك يجرى بقضائك ولا يدرك من غيرك « لا معطى لما منمت » (والشر ليس إليك) أى لا يتقرب به إليك أو لا يضاف إليك تأدبا (أنا بك وإليك) أى أستعين بك والتجئ إليك أو بك وجدت وإليك ينتهى أمرى وبك أحيأ وأموت وإليك الصير .

(قال) الزرقاني : وعن مالك استحباب قول المصلي قبل القراءة وبعد تكبيرة الإحرام : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك . وجهت وجهي الآية . اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب . ونقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس . واغسلي من خطاياي بالماء والثلج والبرد اه بتصرف (١) .

(ومنه) تعلم أن ما اشتهر عن المالكية من أن دعاء الاستفتاح مكروه لادليل له . فها هو ذا الإمام مالك يستحبه ويفعله .

(فائدة) اتفق العلماء على أن الاستفتاح لا يشرع إلا في الركعة الأولى (لقول) أبي هريرة : . كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نهض في الركعة الثانية افتتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت ، أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه (٢) . [٢٩٤]

ولأن الاستفتاح لمجموع الصلاة فلا يتكرر .

(٧) ويسن - عند الحنفيين والشافعي وأحمد والجمهور - التعوذ في الصلاة قبل القراءة ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (٣) . (وقال) ابن المنذر : جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول قبل القراءة : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

(وقالت) المالكية يكره في الفرض دون النفل (لقول) أنس رضي الله عنه : . وصلت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر

= وص ١٥٦ ج ٢ فتح الباري (مايقول بعد التكبير) وص ٩٦ ج ٥ - نووي . وص ١٩٣ ج ٥ - المنهل المذنب (السكنة عند الافتتاح) وص ١٤٢ ج ١ - مجتبي (الدعاء بين التكبيرة والقراءة) وص ١٢٩ ج ١ - ابن ماجه (افتتاح الصلاة)

(١) انظر ص ٢١٧ ج ١ - شرح خليل .

(٢) انظر ص ٣٠٣ ج ٢ - نيل الأوطار (افتتاح الثانية بالقراءة .)

(٣) سورة النحل : آية ٩٨ .

وعثمان فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، (الحديث) أخرجه أحمد ومسلم والأربعة إلا النسائي (١) . [٢٩٥]

ولكنه لا دليل فيه على هذه التفرقة . فإن افتتاح القراءة بالحمد لله ، لا ينافي الإتيان بالاستعاذة قبلها ، لما تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ قبل القراءة (واختلف) القائلون باستحباب التعوذ في محله وصيغته والجهر به وتكريره في الركعات (فحله) قبل القراءة عند الحنفيين والشافعي وأحمد وأكثر الفقهاء والمحدثين ، لما تقدم .

(ولقول) جبير بن مطعم : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في التطوع : الله أكبر كبيراً ثلاث مرار والحمد لله كثيراً ثلاث مرار وسبحان الله بكرة وأصيلاً ثلاث مرار . اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه ونفته ونفخه . قلت يا رسول الله : ما همزه ونفته ونفخه ؟ قال : أما همزه فالموتة التي تأخذ ابن آدم . وأما نفخه الكبر ونفته الشعر ، أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان (٢)

(١) انظر ص ١٨٦ ج ٣ - الفتح الرباني . ص ١١١ ج ٤ - نووي (حجة من لا يجهر بالبسلة) وص ١٩٦ ج ٥ - المنهل العذب . وص ٢٠٥ ج ١ - تحفة الأحوذى (افتتاح القراءة بالحمد لله .) وص ١٤٠ ج ١ - ابن ماجه .

(٢) انظر ص ١٧٨ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٧٤ ج ٥ - المنهل العذب (ما استفتح به الصلاة) وص ١٣٩ ج ١ - ابن ماجه (الاستعاذة في الصلاة) و (الهمز) بفتح فسكون في الأصل المصر . يقال همزت الشيء في كفي أي عصرتة . وهمز الإنسان اغتيابه وسمى به المجنون لأنه سببه . و (الموتة) بضم الميم وسكون الواو . والمراد بها نوع من الجنون والصرع . وكان الكبر من نفخ الشيطان ، لأن التكبير يتعاطم لاسمها إذا مدح بسبب وسوسة الشيطان . و (النفث) في الأصل قذف النفس مع شيء من الريق وكان الشعر من نفث الشيطان ، لأنه يحمل الشعراء على المدح والتم في غير موضعها . وهذا أمر يبنى للماقل البمد عنه كالشئ ينفثه من فيه . ويصح أن يراد بالنفث الشعر كما في قوله تعالى ﴿ ومن شر النفثات في المقدر ﴾ .

(وقال) أبو هريرة وابن سيرين والنخعي : يتعوذ بعد القراءة أخذاً بظاهر الآية (والراجح) الأول لصراحة أدلته ، ومعنى قوله تعالى ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ أردت قراءته جمعاً بين الأدلة .

(وصيغته) عند الجمهور : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ . وعن أحمد أنه يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم ، لقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾^(١) وهذا كله واسع ، وكيفما استعاذ فهو حسن .

(ويسن) الإسرار به عند الحنفيين وأحمد والجمهور . وهو الراجح عند الشافعية (ويستحب) لكل مصلى تكريره في كل ركعة عند الشافعية وهو رواية عن أحمد ، لعموم الآية .

(وقال) الحنفيون وعطاء والحسن والنخعي والثوري : يختص التعوذ بالركعة الأولى . وهو رواية عن أحمد (لقول) أبي هريرة رضي الله عنه : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نهض في الركعة الثانية استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت »^(٢) . وهو يدل على أنه لم يكن يستفتح فيما عدا الأولى ولا يتعوذ ، ولأن الصلاة جملة واحدة فالقراءة فيها كلها كقراءة واحدة ، وهذا هو الموافق لظاهر الروايات .

هذا . والتعوذ تابع للقراءة عند النعمان ومحمد فيأتي به غير المأموم ، وعند أبي يوسف تابع للثناء فيأتي به كل مصلى ولو مأموماً .

(٨) التسمية : اختلف العلماء في حكم التسمية في الصلاة قبل الفاتحة . (فقالت) المالكية : يكره الإتيان بها في الفرض دون النفل (قال) مالك :

(١) سورة فصلت عجز آية : ٣٦ وأولها : وإما يترغتك .

(٢) تقدم رقم ٢٩٤ ص ٢٢٥

لا يقرأ في الصلاة المكتوبة بسم الله الرحمن الرحيم ، لاسرا ولا جهرأ إماما أو مأموما ، وهي السنة وعليها أدركت الناس . وفي النافلة إن أحب ترك وإن أحب فعلها (١) . قالوا : ومحل الكراهة ما لم يقصد بالإتيان بها الخروج من خلاف من يوجبها أو يعتقد أن الصلاة لا تصح إلا بها ، وإلا طلب الإتيان بها (وقال) الأوزاعي : لا يقرؤها مطلقا (قال) أنس رضي الله عنه : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها (٢) .

(وقال) ابن عبد الله بن المغفل : سمعني أبي وأنا في الصلاة أقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال : أي بني محدث ، إياك والحديث ، وقال : قد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها فلا تقلها . إذا أنت صليت فقل : الحمد لله رب العالمين ، أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه (٣)

[٢٩٧]

(وقال) الحنفيون : يسن الإتيان بها سرا لكل قارىء في الصلاة السرية والجهرية وهو مشهور مذهب الحنبلية (لقول) أنس رضي الله عنه : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، أخرجه أحمد والنسائي والدارقطني والطحاوي بسند على شرط الصحيح (٤)

[٢٩٨]

(١) انظر ص ٦٨ ج ١ - المدونة (القراءة في الصلاة) .

(٢) تقدم رقم ٢٩٥ ص ٢٢٥ .

(٣) انظر ص ١٨٧ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٤٠ ج ١ - ابن ماجه (اقتراح

القراءة) وص ٢٠٤ ج ١ - تحفة الأحوذى (ترك الجهر بالبسمة)

(٤) انظر ص ١٨٦ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٤٤ ج ١ - محبتي (ترك الجهر بالبسمة)

وص ١١٩ - الدارقطني . وص ١١٩ ج ١ - شرح معاني الآثار (قراءة البسمة . .)

والأحاديث في هذا كثيرة ، وهي وإن كان في بعضها مقال إلا أنها لكثرتها تصلح للاحتجاج بها .

(وأجابوا) عن أدلة المالكية :

(١) بأن حديث أنس الذي استدلوا به ضعيف لا يصلح للاحتجاج به لاضطرابه واختلاف ألفاظه مع تغير معانيها فقد قال فيه « مرة ، كانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، «ومرة ، فلم يكونوا يجرون بسم الله الرحمن الرحيم «ومرة ، قال : فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ذكر هذه الروايات الدارقطني (ولذا) قال ابن عبد البر : قال أهل الحديث حديث أنس هذا - النقل فيه مضطرب اضطراباً لا تقوم به معه حجة (١) .

(ب) بأن حديث ابن عبد الله بن المغفل غير صحيح من جهة النقل ، لأن ابن عبد الله بن المغفل مجهول لا تقوم به حجة ، ولو صح وجب تأويله جمعا بين الأدلة ، إما بأن ابن عبد الله جهر بالبسمة في صلاة وأنكر عليه أبوه ذلك ، وإما بأن أنساً كان يقف قريباً من النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، فروى أنهم كانوا يأتون بالبسمة سرا بخلاف عبد الله بن المغفل ، فإنه كان يقف بعيداً عنهم فلم يسمع ما حفظه أنس .

(وقالت) الشافعية : يجب الإتيان بالبسمة أول الفاتحة ، وبه قال ابن المبارك وإسحاق وروى عن أحمد : ويستحب عند الشافعية الجهر بها في

(١) وطى تقدير ترجيح رواية منها ورد باقها إليها فلا يرجع إلا رواية : كانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، لأن أكثر الرواة عليها . وهي لاتدل على عدم الإتيان بالبسمة . لإمكان أن يراد بالحمد لله رب العالمين ، السورة بتمامها . ومنها البسمة ويؤيده (١) حديث أنس المتقدم رقم ٢٩٨ ص ٢٢٨ (ب) وقوله « إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسر بيسم الله الرحمن الرحيم وأبا بكر وعمر » أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط . انظر ص ١٠٨ ج ٢ - مجمع الزوائد (بسم الله الرحمن الرحيم) .

الصلاة الجهرية والإسرارها في الصلاة السرية . وهو قول الليث بن سعد وإسحاق بن راهويه وغيرهم (لقول) أبي هريرة إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : الحمد لله رب العالمين سبع آيات لإحداهن بسم الله الرحمن الرحيم وهي السبع المثاني والقرآن العظيم ، وهي أم القرآن و فاتحة الكتاب ، أخرجه الطبراني في الأوسط بسند رجاله ثقات (١)

[٢٩٩]

(ولحديث) أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قرأتم الحمد لله فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم ، لأنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحداها ، أخرجه الدارقطني بسند رجاله ثقات ، وصحح غير واحد وقفه (٢)

[٣٠٠]

(ولحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، أخرجه الدارقطني (٣)

[٣٠١]

وأخرج نحوه عن عائشة وأنس رضى الله عنهما .

والأحاديث في هذا كثيرة . ولا منافاة بينها وبين الأحاديث الدالة على الإسرار بها ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يسرها تارة ويجهر بها أخرى والمختار عند الحنفيين والجمهور الإسرار بها .

(قال) ابن قدامة : ولا تختلف الرواية عن أحمد أن الجهر بها غير مسنون قال الترمذي : وعليه العمل عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين : منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن الزبير وحامد والأوزاعي والثوري وابن المبارك وأصحاب الرأي (٤) .

(١) انظر ص ١٠٩ ج ٢ - مجمع الزوائد (بسم الله الرحمن الرحيم) .

(٢) انظر ص ١١٨ - الدارقطني .

(٣) انظر ص ١١٦ منه .

(٤) انظر ص ٥٢٥ ج ١ - منقح هذا وقد زعم (١) الحنفيون والحنبلية أن الجهر بالبسملة =

﴿ فاندتان ﴾ (الأولى) قال النعمان وأبو يوسف : لا تسن التسمية بين الفاتحة والسورة ولا تكره (وقال) الشافعي : تسن جهراً في الجهرية وسراً في السرية (وقال) محمد بن الحسن : تسن سرأ في السرية (وقال) أحمد : تسن سرا في الجهرية والسرية . (الثانية) اختلف في أن البسملة آية من الفاتحة أو من القرآن أو ليست آية (فقال) الحنفيون : إنها آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور وليست آية من الفاتحة ولا من كل سورة . وهو رواية عن أحمد (لقول) ابن عباس رضي الله عنهما : « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم . وفي رواية لا يعلم ختم السورة ، أخرجه أبو داود والحاكم وقال : صحيح على شرط الشيخين (١) [٣٠٢]

فهو يدل على أنها آية من القرآن لو صفها بالإيزال (ولحديث) أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل . يقول العبد :

= منسوخ لقول سعيد بن جبیر : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر (ببسم الله الرحمن الرحيم - وكان أهل مكة يدعون مسيلة . الرحمن - فقالوا : إن محمدا يدعو إلى إله الإمامة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فأخفاها فما جهر بها حتى مات . أخرجه أبو داود في المراسيل (انظر ص ٣٦١ ج ١ - نصب الرأية) (ب) وزعم الشافعية أن الإسرار بها منسوخ لقول ابن عباس : إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يجهر في السورتين (ببسم الله الرحمن الرحيم) حتى قبض . أخرجه الدارقطني ، وفي سنده عمر بن حفص ضعيف أجمعوا على ترك حديثه فلا يجوز الاحتجاج به (انظر ص ٣٤٧ ج ١ - نصب الرأية) (وقال) الحازمي : وطريق الإنصاف أن ادعاء النسخ في كلا المذهبين متعذر لأن من شرط النسخ أن يكون له مزية على المنسوخ من حيث الثبوت والصحة ، وقد فقدناها هاهنا فلا سبيل إلى القول به . وأحاديث الإخفاء أمتن ثم قال : والحق أن كل من ذهب إلى أي هذه الروايات فهو متمسك بالسنة (انظر ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ ج ١ - نصب الرأية) .

الحمد لله رب العالمين . يقول الله تعالى : حمدنى عبدى . يقول العبد : الرحمن الرحيم . يقول الله تعالى : أثنى على عبدى . يقول العبد : مالك يوم الدين . يقول الله تعالى : مجدنى عبدى . يقول العبد : إياك نعبد وإياك نستعين . فهذه بينى وبين عبدى ولعبدى ما سأل . يقول العبد : اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين . فهو لاء لعبدى ولعبدى ما سأل ، أخرجه الجماعة إلا البخارى (١)

فالاتداء بالحمد لله دليل على أن البسملة ليست من الفاتحة ، وإذا لم تكن منها لا تكون من غيرها .

(وقالت) المالكية : ليست البسملة آية من القرآن إنما هي بعض آية من سورة النمل ، وهو رواية عن أحمد (لقول) عبد الله ابن معبد والأوزاعي : ما أنزل الله بسم الله الرحمن الرحيم إلا في سورة : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ « ورد » بما تقدم من ابن عباس (٢) فإنه صريح في أنها نزلت آية مستقلة ، واستدلوا لهم ، بأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ولم يوجد دبرده ، أن القراء السبعة اتفقوا عليها . وقراءتهم متواترة ، وأن إثباتها في المصحف دليل قطعى على التواتر بل هو أقوى من الرواية القولية .

(١) انظر ص ١٩١ ج ٣ - الفتح الربانى . ص ١٠١ ج ٤ - نووى (وجوب قراءة الفاتحة . .) ص ٢٤٦ ج ٥ - المنهل المذنب (من ترك القراءة فى صلاته) ص ١٤٤ ج ١ مجتبى (ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم . .) (فإن قيل) فقد روى عبد الله بن زياد بن سمان الحديث وفيه : قال الله عز وجل : إني قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين يقول عبدى إذا افتتح الصلاة : بسم الله الرحمن الرحيم : يقول الله تعالى : ذكرنى عبدى (قلنا) ابن سمان متروك الحديث لا يحتج به . قاله الدارقطنى . واتفق الرواة على خلاف روايته أولى بالصواب .

(٢) تقدم رقم ٣٠٢ ص ٢٣١ .

(وقالت) الشافعية: هي آية من الفاتحة وروى عن أحمد . وكذا هي آية من كل سورة على الأصح عندهم . وهو قول ابن عباس وابن الزبير وابن عمر وابن المبارك : قال : من ترك بسم الله الرحمن الرحيم فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية .

(واحتجوا) (١) بأن الصحابة أجمعوا على إثباتها في المصحف بخطه في أوائل السور سوى براءة ، فلو لم تكن قرآناً لما أئتمروا بخط المصحف من غير تمييز ، لأنه يحمل الناس على اعتقاد أنها قرآن ، وفيه تغيير بالمسلمين وحملهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً . وهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة .
(ب) وحديث أبي هريرة : الحمد لله رب العالمين سبع آيات إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم (١) .

(ج) وبما تقدم عنه عند الدارقطني وفيه : وبسم الله الرحمن الرحيم إحداها (٢)
(د) وحديث أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« أنزلت على آتفا سورة . فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم . إنا أعطيناك الكوثر حتى ختمها ، (الحديث) أخرجه مسلم وأبو داود (٣) »
[٣٠٤]
فهو يدل على أن البسمة آية من السورة . حيث جعلها من مسماها .

(وأجاب) الأولون .
(١) بأن إثباتها في المصحف بين السور للفصل بينها لا يدل على أنها آية من كل سورة وإن كانت آية من القرآن .

(ب) وأن الصحيح في حديث أبي هريرة وقفه عليه كما تقدم .
(ج) وأن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم لها في حديث أنس ، ليس ،

(١) تقدم رقم ٢٩٩ ص ٢٣٠

(٢) تقدم رقم ٣٠٠ ص ٢٣٠ .

(٣) انظر ص ١١٢ ج ٤ - نووى (حجة من قال : البسمة آية من كل سورة) وص

صريحاً في أنها من السورة ، لاحتمال أنه ابتدأ بها للتبرك .

وما تقدم تعلم أنه لا وجه لمن قال بکراهة البسمة في الصلاة وأنها ليست من القرآن (قال) الشوكاني : وقد أجمعت الأمة على أنه لا يكفر من أئبتها ولا من نفاها ، لاختلاف العلماء فيها ، بخلاف ما لو نفي حرفاً مجمعاً عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد . فإنه يكفر بالإجماع ولا خلاف أنها بعض آية من سورة النمل ، ولا في إثباتها خطأ في أوائل السور في المصحف إلا في أول سورة التوبة . ولا خلاف بين القراء السبعة في تلاوتها في أول الفاتحة وأول كل سورة إذا ابتدأ بها القارئ . ما خلا سورة التوبة . أما إذا وصلها بسورة سابقة ، فأثبتها ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي إلا في أول التوبة . وحذفها أبو عمرو وحزمة وورش وابن عامر (١) .

(٩) ويسن لكل مصلى التأمين بعد الفاتحة (لحدیث) في هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أمن الإمام فأمنوا . فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ، أخرجه السبعة (٢) [٣٠٥]

وفي رواية : إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، فقولوا آمين ، فإن الملائكة تقول آمين : وإن الإمام يقول آمين . فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ، أخرجه أحمد والنسائي (٣) [٣٠٦]

(١) انظر ص ١١٨ ج ٢ - نيل الأوطار

(٢) انظر ص ٢٠٤ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٧٨ ج ٢ - فتح الباري (جهر

الإمام بالتأمين) وص ١٢٨ ج ٤ - نووى (التسميع والتحميد والتأمين) وص ٢٩

ج ٦ - المنهل المذنب . وص ١٤٧ ج ١ - محتبي (جهر الإمام بآمين)

(٣) انظر ص ٢٠٣ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٤٧ ج ١ - محتبي (الأمر بالتأمين

خلف الإمام) (فمن وافق) المراد بالموافقة في وقت التأمين بأن يؤمن مع تأمينهم .

والحكمة في طلب الموافقة في القول والزمان حمل المأموم على الاهتمام بالإتيان بالوظيفة

في محلها . وقيل : المراد الموافقة في الصفة والحشوع والإخلاص .

ولا تنافي بين الروایتين فإن قوله إذا أمن الإمام ، أى إذا أراد التأمين فأمنوا معه ، فإن الملائكة تؤمن معه . وقيل يؤخذ من الروایتين تخيير المأموم في التأمين مع الإمام أو بعده . قاله الطبرى .

والأمر في هذا الحديث محمول على الذنب عند الجمهور . وبه قال الحنفيون والثورى وأحمد والشافعى . وكذا المالكية في حق المأموم والمنفرد . أما الإمام فالمشهور عندهم أنه يؤمن في السرية فقط ، وقيل لا يؤمن أصلا ، وقيل يؤمن مطلقا . وهذا الذى يشهد له الدليل .

(فائدة) ظاهر الحديث أنه يسن الاقتصار على التأمين بعد الفاتحة لكن (روى) وائل بن حجر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » قال : رب اغفر لي آمين ، أخرجه البيهقى والطبرانى . وفى سنده أحمد بن عبد الجبار العطاردى وثقه الدارقطنى وأثنى عليه أبو كريب وضعفه جماعة ، وقال ابن عدى لم أر له حديثاً منكر^(١) .

[٣٠٧]

وأما زيادة : ولوالدى وللسلمين ، بعد : رب اغفر لي ، فلم يرد ما يدل عليها .

(واختلفوا) فى صفة التأمين (فقال) الحنفيون ومالك : يسن الإسرار به فى السرية والجرية ، لأنه دعاء فاستحب إخفاؤه كالشهاد (ولحديث) شعبة عن سلمة بن كهيل بسنده إلى وائل بن حجر قال : « صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم فلما قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال آمين وأخفى بها صوته ، أخرجه أحمد والحاكم فى كتاب القراءة وقال : صحيح الإسناد والدارقطنى

(١) انظر ص ٥٨ ج ٢ - البيهقى (جهر الإمام بالتأمين) وص ١١٣ ج ٢ - مجمع الزوائد (التأمين)

وقال : كذا قال شعبة ، وأخفى بها صوته ، ويقال إنه وهم فيه . لأن سفيان الثوري ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما رووه عن سلمة فقالوا : ورفع صوته بآمين . وهو الصواب (١)

[٣٠٨]

(ولقول) أبي حنيفة حدثنا حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : وأربع يسرهن الإمام في نفسه : بسم الله الرحمن الرحيم وسبحانك اللهم والتعوذ وآمين ، أخرجه أبو يوسف ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار (٢) .

(وقالت) الشافعية والحنبلية وإسحاق : يسن الجهر به لسكل مصل في الجهرية . والإسرار به في السرية (لقول) أبي هريرة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال آمين ، حتى يسمع من يليه من الصف الأول ، أخرجه أبو داود وابن ماجه . وقال : حتى يسمعها أهل الصف الأول فيرتج بها المسجد . وأخرجه الدارقطني وقال : إسناده حسن . والحاكم قال صحيح على شرطهما (٣)

[٣٠٩]

وقال الترمذي : وبه يقول غير واحد من أهل العلم يرون الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها (٤) . ويؤيده « قول ، عطاء : أدركت مائتين من

(١) انظر ص ٢٠٥ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٣٦٩ ج ١ - نصب الراية . وص ١٢٧ - الدارقطني . و (آمين) بالمد والتخفيف في كل الروايات وعن جميع القراء وهو اسم فعل تفتح نونه في الوصل ، ومعناه استجب يا الله . وليس من الفاتحة ولا من القرآن . ولذا يسن فضله عن الفاتحة بسكتة ليميز القرآن عن غيره

(٢) انظر رقم ١٠٦ ص ٢١ (آثار أبي يوسف)

(٣) انظر ص ٣٧ ج ٦ - المنهل العذب (التأمين وراء الإمام) وص ١٤٥ ج ١ - ابن ماجه (الجهر بآمين) وص ١٢٧ - الدارقطني . وص ٢٢٣ ج ١ - مستدرک

(٤) انظر ص ٢٠٩ ج ١ - تحفة الأحمدي

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد إذا قال الإمام ولا الضالين سمعت لهم رجعة بآمين . أخرجه البيهقي (١) .

(وأجابوا) عن حديث وائل بن حجر بأنه مضطرب وأن شعبة أخطأ فيه .

(قال) البيهقي في المعرفة : أجمع الحفاظ البخارى وغيره على أن شعبة أخطأ فقد روى من أوجه : فخر بها اه . وتقدم أن الحاكم صحح إسناد رواية شعبة وقد وردت من عدة طرق تنفى إعلالها باضطرابه . ولذا قال بعضهم : والصواب أن الخبرين بالجهر والإسرار بالتأمين صحيحان وعمل بكل منهما جماعة .

هذا (ويسن) ختم الدعاء بآمين لأنه أضمن للإجابة وهو مثل الطابع على الصحيفة (قال) أبو زهير النيرى : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فأتينا على رجل قد أح في المسألة فوقف النبي صلى الله عليه وسلم يستمع منه فقال : أوجب إن ختم . فقال رجل من القوم بأى شيء يختم ؟ فقال بآمين (الحديث) (أخرجه أبو داود (٢) [٣١٠])

هذا . والتأمين من خصوصيات هذه الأمة (لقول) أنس رضى الله عنه : د كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوساً فقال : إن الله قد أعطانى خصالاً ثلاثة : أعطانى صلاة فى الصفوف وأعطانى التحية (السلام) لأنها لتحية أهل الجنة وأعطانى التأمين ولم يعطه أحدا من النبيين قبلى . إلا أن يكون الله قد أعطاه هارون يدعو موسى ويؤمن هارون ، أخرجه ابن خزيمة (٣) [٣١١]

(١) انظر ص ٥٩ ج ٢ - يهقى (جهر المأموم بالتأمين)

(٢) انظر ص ٤١ ج ٦ - المنهل العذب (التأمين) (أوجب إن ختم) بمعنى أوجب دعاؤه .

إن ختمه بآمين (٣) انظر ص ٤٣ ج ٦ - المنهل العذب .

(١٠ - ١٤) قد اتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على أنه يسن في الركوع أخذ الركتين باليدين وتفريج الأصابع في الركوع وبسط الظهر . وتسوية الرأس بالعجز . ومباعدة المرفقين عن الجنين لما تقدم في بحث الركوع . (ولحديث) أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « يا بني إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك ، وفرج بين أصابعك ، وارفع يديك عن جنيتك ، أخرجـه الطبراني في الصغير والوسط^(١) »

[٣١٢]

(ولقول) عائشة من حديث طويل : « وكان - أي النبي صلى الله عليه وسلم - إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك ، أخرجـه مسلم^(٢) . »

[٣١٣]

(وأما قول) ابن مسعود رضي الله عنه : « إذا ركع أحدكم فليفرش ذراعيه على فخذيـه وليطبق بين كفيه فكأنى أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجـه مسلم وأبو داود^(٣) »

[٣١٤]

(فمنسوخ) بحديث مصعب بن سعد قال : « صليت إلى جنب أبي فجعلت أيدي بين ركبتي فهانئ عن ذلك فعدت فقال : لا تصنع هذا فإننا كنا نفعله فهيننا عن ذلك وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب ، أخرجـه السبعة^(٤) »

[٣١٥]

(١) انظر ص ٣٧٢ ج ١ - نصب الراية .

(٢) انظر ص ٢١٣ ج ٤ - نووى (ما يجمع صفة الصلاة ...) (لم يشخص) من أشخص أى لم يرفع رأسه حتى تكون أعلى من ظهره (ولم يصوبه) من التصويب أى لم يخفضه خفضاً بليناً (٣) انظر ص ١٦ ج ٥ - نووى (وضع الأيدي على الركب في الركوع) وص ٣١٣ ج ٥ - المنهل العذب (أبواب الركوع والسجود) (وليطبق) من التطبيق وهو الجمع بين السكفين ووضعهما بين الفخذين حال الركوع .

(٤) انظر ص ٢٥٣ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٨٥ ج ٢ - فتح الباري (وضع الألف على الركب في الركوع) وص ١٧ ج ٥ - نووى . وص ٣١٣ ج ٥ - المنهل العذب . وص ١٥٩ ج ١ - محبتي (نسخ ذلك) .

(قال) النووي : انفق العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على كراهة التطبيق في الركوع إلا عبد الله بن مسعود فإنه كان يقول : التطبيق سنة^(١) .

(١٥ و ١٦) ويسن - عند الحنفيين وأحمد والثوري وإسحاق والجمهور - البداءة بوضع ركبتيه قبل يديه حال هويته للسجود . ورفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه في القيام منه . (لقول) وائل بن حجر : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه . وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه ، أخرجه الأربعة وقال الترمذي حسن غريب ، لا نعرف أحداً رواه غير شريك اه^(٢)

[٣١٦]

وشريك ليس بالقوى فيما ينفرد به . لكن يقويه حديث أنس قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كبر فخاذا يباهميه أذنيه إلى أن قال : ثم انحط بالتكبير حتى سبقت ركبته يديه ، أخرجه الدارقطني والبيهقي وقالوا : تفرد به العلاء بن إسماعيل وهو مجهول . وأخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين^(٣) .

[٣١٧]

(وقال) مالك والأوزاعي : الأفضل تقديم اليدين على الركبتين عند الهوى إلى السجود ورفع الركبتين قبل اليدين عند القيام ، وبه قال أصحاب الحديث وروى عن أحمد (لحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ، وليضع يديه قبل ركبتيه ،

(١) انظر ص ٤١١ ج ٣ - شرح المذهب .

(٢) انظر ص ٢٧٥ ج ٥ - المنهل المذنب (كيف يضع ركبتيه قبل يديه) وص ١٦٥

ج ١ - مجتبى (أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده) وص ٢٢٨ ج ١ - تحفة الأحوذى . وص ١٤٩ ج ١ - ابن ماجه (السجود) .

(٣) انظر ص ١٢٢ - الدارقطني . وص ٩٩ ج ٢ - بهقي (وضع الركبتين

قبل اليدين) .

[٣١٨] أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود بسند جيد^(١)
(ولحديث) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه . أخرجه الدارقطني وابن خزيمة وصححه الحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم^(٢)

[٣١٩] (وروى) عن مالك التخيير بين الكيفيتين (وفضل) الأولى ابن القيم قال وكان صلى الله عليه وسلم - إذ هوى إلى السجود - يضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه ، هذا هو الصحيح ولم يرو في فعله ما يخالف ذلك .

(وأما حديث) أبي هريرة يرفعه : إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير . ويضع يديه قبل ركبتيه .

(فالحديث) والله أعلم قد وقع فيه وهم من بعض الرواة . فإن أوله يخالف آخره . فإنه إذا وضع يديه قبل ركبتيه فقد برك كما يبرك البعير فإن البعير إنما يضع يديه أولاً . ولما علم أصحاب هذا القول ذلك قالوا : ركبتا البعير في يديه لا في رجليه . فهو إذا برك وضع ركبتيه أولاً . فهذا هو المنهى عنه . وهو فاسد لوجه :

(أحدها) أن البعير إذا برك فإنه يضع يديه أولاً وتبقى رجلاه قائمتين . فإذا نهض فإنه ينهض برجليه أولاً وتبقى يديه على الأرض وهذا هو الذي نهى عنه صلى الله عليه وسلم وفعل خلافه .

(وكان) صلى الله عليه وسلم أول ما يقع منه على الأرض الأقرب منها فالأقرب . وأول ما يرتفع عن الأرض منه الأعلى فالأعلى .

(وكان) يضع ركبتيه (أولاً) ثم يديه ثم جبهته . وإذا رفع رفع رأسه أولاً ثم يديه ثم ركبتيه . وهذا عكس فعل البعير . وهو صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ٢٧٦ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٦٥ ج ١ مجتبى (أول ما يصل إلى

الأرض من الإنسان في سجوده) وص ٢٨٠ ج ٥ - المنهل المذنب .

(٢) انظر ص ١٣١ - الدارقطني

نهى في الصلوات عن التشبه بالحيوانات . فنهى عن بروك كبروك البعير ،
والنفات كالتفات الثعلب ، وافتراش كافتراش السبع ، وإقعاء كإقعاء الكلب ،
ونقر كنقر الغراب (فهدى) المصلى مخالف لهدى الحيوانات (الثاني) أن
قولهم ركبتا البعير في يديه كلام لا يعقل ، ولا يعرفه أهل اللغة . وإنما الركبة
في الرجلين وإن أطلق على اللتين في يده اسم الركبة فعلى سبيل التغليب .

(الثالث) أنه لو كان كما قالوه ، لقال فليرك كما يرك البعير . وإن أول
ما يمس الأرض من البعير يده .

ومن تأمل بروك البعير وعلم أنه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
بروك كبروك البعير ، علم أن حديث وائل بن حجر هو الصواب . وكان ،
يقع لى أن حديث أبي هريرة مما انقلب على بعض الرواة متنه وأصله .
ولعله « وليضع ركبتيه قبل يديه ، ثم قال « حتى رأيت ، أبا بكر بن
أبي شيبة قد رواه كذلك بسنده إلى أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ، ولا يرك كبروك
الفحل » .

[٣٢٠]

(ورواه) الأثرم في سننه أيضاً عن أبي بكر كذلك (وقد) روى عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يصدق ذلك ويوافق حديث وائل
ابن حجر (قال) ابن أبي داود بسنده إلى أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان إذا سجد بدأ بركبتيه قبل يديه

[٣٢١]

(وقد) روى ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد عن أبيه

قال : كنا نضع اليدين قبل الركبتين ، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين [٣٢٢]

(وعلى هذا) فإن كان حديث أبي هريرة محفوظاً فإنه منسوخ (ولكن)

للحديث علتان : (إحداهما) أنه من رواية يحيى بن سلمة بن كهيل وليس

من يحتج به (قال) النسائي متروك . وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً لا يحتج به . وقال ابن معين : ليس بشيء (الثانية) أن المحفوظ من رواية مصعب بن سعد عن أبيه ، إنما هو قصة التطبيق ، وهو قول سعد كنا نضع هذا ، يعنى اليدين بين الركبتين ، فأمرنا أن نضع أيدينا على الركب ثم قال (فهذه) الأحاديث المرفوعة من الجانبين (وأما الآثار) عن الصحابة (فالمحفوظ) عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يضع ركبته قبل يديه . ذكره عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما . وهو المروى عن ابن مسعود رضى الله عنه . ذكره الطحاوى بسنده إلى علقمة والأسود . قالوا : حفظنا عن عمر في صلاته أنه خر بعد ركوعه على ركبته كما يخر البعير ، ووضع ركبته قبل يديه . ثم ساق من طريق الحجاج بن أرطاة قال : قال إبراهيم النخعي : حفظ عن عبد الله بن مسعود أن ركبته كانتا تقعان على الأرض قبل يديه (١) ثم قال : قلت وقد روى حديث أبي هريرة بلفظ آخر ذكره البيهقي وهو : إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك الجمل وليضع يديه على ركبته (٢)

(وحديث) وائل بن حجر أولى لوجوه (أحدها) أنه أثبت من حديث أبي هريرة . قاله الخطابي وغيره (الثانى) أن حديث أبي هريرة مضطرب المتن (فمنهم) من يقول فيه : وليضع يديه قبل ركبته (ومنهم) من يقول بالعكس (ومنهم) من يقول : وليضع يديه على ركبته (ومنهم) من يحذف هذه الجملة رأساً (الثالث) ما تقدم من تعليل البخارى والدارقطنى

(١) انظر ص ١٥١ ج ١ - شرح معاني الآثار (ما يبدأ بوضعه في السجود . . .)

(٢) انظر ص ١٠٠ ج ٢ - بهيقي (من قال يضع يديه قبل ركبته) وقال: كذا قال: على ركبته فإن كان محفوظاً كان دليلاً على أنه يضع يديه على ركبته عند الإهواء إلى السجود .

وغيرهما (الرابع) أنه الموافق لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بروك كبروك الجمل في الصلاة ، بخلاف حديث أبي هريرة (الخامس) أن أكثر الناس عليه (السادس) أنه حديث فيه قصة محكمة سيقت لحكاية فعله صلى الله عليه وسلم . فهو أولى أن يكون محفوظا ، لأن الحديث إذا كان فيه قصة محكمة دل على أنه حفظ (السابع) أن الأفعال المحكمة فيه كلها ثابتة صحيحة من رواية غيره . فهي أفعال معروفة صحيحة . وهذا واحد منها فله حكمها . ومعارضه ليس مقاوماً له . فيتعين ترجيحه والله أعلم (١) .

(وخالفه) الشوكاني فقال : ومن المرجحات لحديث أبي هريرة أنه قول . وحديث وائل حكاية فعل . والقول أرجح . مع أنه قد تقرر في الأصول أن فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله الخاص بالأمة . ومحل النزاع من هذا القبيل . وأيضاً حديث أبي هريرة مشتمل على النهي المقتضى للحظر . وهو مرجح مستقل ولذا قال النووي : لا يظهر لي ترجيح أحد المذهبين اهـ (٢) ، والخلاف إنما هو في الأفضل . فأى الكيفيتين فعل المصلي فصلاته صحيحة .

(١٧ إلى ٢٢) وبسنن في السجود تمكين الجهة والأنف وسائر أعضاء السجود من الأرض حال السجود . ووضع الوجه بين الكفين . وضم أصابع اليدين محاذية الأذنين . ومجاورة الرجل مرفقيه عن جنبيه ومجاورة بطنه عن فخذه وفخذه عن ساقه في السجود . وتوجيه المصلي أصابع يديه ورجليه نحو القبلة حال السجود لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في سجوده ، ففي حديث ، وائل بن حجر قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان إذا

(١) انظر ص ٥٦ إلى ٥٩ ج ١ - زاد المعاد (كيفية سجوده صلى الله عليه وسلم) .

(٢) انظر ص ٢٨٢ ج ٢ - نيل الأوطار (هيئات السجود وكيف الهوى إليه) .

كبر رفع يديه إلى أن قال : ثم سجد ووضع وجهه بين كفيه (الحديث) .
أخرجه أبو داود (١)

[٢٢٢]

(وعنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع فرج بين أصابعه ،
وإذا سجد ضم أصابعه . أخرجه ابن حبان والحاكم وقال : صحيح على
شرط مسلم (٢)

[٢٢٤]

(وعنه) قال : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلما سجد وضع يديه حذاء
أذنيه . رواه الأثرم (٣)

[٢٢٥]

وإلى هذا ذهب الحنفية والمالكية ، وروى عن أحمد قال الأثرم : رأيت
أبا عبد الله ، يعني الإمام أحمد ، ويداه بحذاء أذنيه (وقال) الشافعي : يستحب
وضع اليدين حذو المنكبين . وهو مشهور مذهب أحمد (الحديث) أبي حميد
الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد أمكن أنفه وجهته الأرض
ونحى يديه عن جنبيه ووضع كفيه حذو منكبيه . أخرجه ابن خزيمة
والترمذي وقال : حسن صحيح (٤)

[٢٢٦]

(والجمع) بينهما حسن بأن يجعل راحتيه حذو منكبيه ، وطرف الإبهامين
حذو الأذنين . وهو قول للمالكية (قال) عبد الله بن مالك بن بحينة :
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه
أخرجه الشيخان (٥)

[٢٢٧]

(١) انظر ص ١٢٣ ج ٥ - المنهل العذب (رفع اليدين) (٢) انظر ص ٢٢٤ ،
٢٢٧ ج ١ مستدرک (٣) انظر ص ٣٨١ ج ١ - نصب الراية (٤) انظر ص ٢٣١ ج ١
تحفة الأحمدي (السجود على الجهة والأنف) (٥) انظر ص ١٩٩ ج ٢ - فتح الباري
(بيدي ضميه ويجافي في السجود) وص ٢١٠ ج ٤ - نووي (الاعتدال في السجود) -

ومحل طلب التفريغ إذا لم يكن المصلي في الصف ، وإلا فلا يجافي حذراً
من إيذاء جاره (وعن) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا
سجد أحدكم فلا يفترش ذراعيه افتراش الكلب وليضم فخذه ، أخرجه
أبو داود وابن خزيمة (١)

[٢٢٨]

والأمر في قوله وليضم فخذه للندب عند الجمهور ، وللإباحة عند الحنبلية
لأن المستحب عندهم أن يفرق بين ركبتيه (لقول) أبي حميد في صفة صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وإذا سجد فرج بين فخذه غير حامل بطنه
على شيء من فخذه ، أخرجه أبو داود (٢)

[٢٢٩]

(وقال) ابن عباس : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم من خلفه » يعني
وهو ساجد ، فرأيت بياض إبطيه وهو يمجح قد فرج بين يديه ، أخرجه
أبو داود والبزار (٣)

[٢٣٠]

والأمر بمجافاة السيدين حال السجود للندب (لحديث) أبي هريرة قال :
« اشتكى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى النبي مشقة السجود عليهم إذا
تفرجوا فقال : استعينوا بالركب ، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي من
طريق ابن عجلان ، وزاد أحمد « قال ابن عجلان : وذلك أن يضع مرفقيه
على ركبتيه إذا طال السجود وأعياء » (٤)

[٢٣١]

(١) انظر ص ٣٥٠ ج ٥ - المنهل المذنب (صفة السجود) (٢) انظر ص ١٤٠
منه (افتتاح الصلاة) (٣) انظر ص ٣٤٩ ج ٥ - المنهل المذنب (صفة السجود)
ومجح ، اسم فاعل من جحى بتشديد الحاء إذا جافى عضديه عن جنبه (٤) انظر
ص ٢٨٩ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٣٥١ ج ٥ - المنهل المذنب (الرخصة في ذلك)
أى في عدم تفرغ اليدين . وص ٢٣٦ ج ١ - تحفة الأحمدي (الاعتماد في السجود)
وتفرجوا ، بتشديد الراء ، أى باعدوا أيديهم عن جنوبهم ، ورفعوا بطونهم عن
أفخاذهم . وفي أبي داود : إذا تفرجوا .

ففيه دليل على جواز ترك التجافي حال السجود للضرورة فيكون قرينة صارفة لأحاديث الأمر بالتجافي إلى الذنب ،

(والحكمة) في استجاب التجافي حال السجود أن يخف اعتماداً على جهته ولا يتأثر أنفه ولا يتأذى بملاقاة الأرض . قاله القرطبي . وقال غيره : هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجهة والأنف من الأرض مع بعده عن هيئة الكسلان (١) ، وهو مستحب في حق الرجل اتفاقاً .

أما المرأة فيستحب لها ضم بعضها إلى بعض لأنه أستر لها (ولحديث) يزيد بن أبي حبيب أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على امرأتين تصليان فقال : إذا سجدتما فضا بعض اللحم إلى الأرض فإن المرأة في ذلك ليست كالرجل . أخرجه أبو داود في المراسيل [٢٣٢]

(٢٣) الافتراض والتورك : (الافتراض) أن يبسط المصلي رجله اليسرى ويجلس عليها ناصباً رجله اليمنى موجهاً أصابعها نحو القبلة قدر ما يمكن (والتورك) أن يجلس باليقيه على الأرض ناصباً رجله اليمنى موجهاً أصابعها نحو القبلة مثنياً رجله اليسرى تحتها . وكلاهما وارد عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولذا اتفق العلماء على جواز الجلوس في الصلاة على أى كيفية منهما . واختلفوا في المستحب والأفضل (فقال) الحنفيون والثوري : يستحب الافتراض في كل جلوس في الفرض وغيره (لقول) عائشة في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم : وكان يقول في كل ركعتين التحية ، وكان يفرش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى . أخرجه أحمد ومسلم من حديث طويل (٢) [٢٣٣]

(١) انظر ص ١٩٩ ج ٢ - فتح الباري (ييدى ضبعيه) (٢) انظر ص ١٤

ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٢١٣ ج ٤ - نووي (ما يجمع صفة الصلاة) .

(ولحديث) أبي حميد أنه صلى الله عليه وسلم جلس يعني للتشهد فافترش
رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ، أخرجه الترمذى وقال :
حسن صحيح^(١) [٣٣٤]

(وقالت) المالكية : يستحب التورك في كل جلوس (لما روى) يحيى
ابن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد فنصب رجله اليمنى وثنى
رجله اليسرى وجلس على وركة الأيسر ولم يجلس على قدمه ثم قال : أرانى
هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر وحدثني أن أبا كان يفعل ذلك . أخرجه
مالك^(٢) (وأجاب) الحنفيون عنه أنه من عمل ابن عمر والثابت من روايته
أن السنة الافتراش (روى) يحيى أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عبد الله
ابن عمر عن أبيه قال : « من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى واستقباله
بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى ، أخرجه النسائي^(٣) [٣٣٥]

وهو أقوى من رواية مالك ، لقوله فيه « من سنة الصلاة ، وهو يقتضى
الرفع .

(قال) في المدونة : الجلوس ، فيما بين السجدين مثل الجلوس في التشهد
يفضى باليمنى على الأرض وينصب رجله اليمنى ويثنى رجله اليسرى . وإذا
نصب رجله اليمنى جعل باطن الإبهام على الأرض لا ظاهره^(٤) .

(وقالت) الشافعية : يسن الافتراش في كل جلوس لا يعقبه سلام ،
والتورك في جلوس يعقبه سلام ، لما في حديث أبي حميد الساعدي قال :

(١) انظر ص ٢٤١ ج ١ - تحفة الأحوذى (كيف الجلوس في التشهد)
(٢) انظر ص ١٦٦ ج ١ - زرقانى (٣) انظر ص ١٧٣ ج ١ - مجتبى
الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة عند القعود للتشهد) واستقباله والجلوس ،
بالرفع عطف على أن تنصب (٤) انظر ص ٧٤ ج ١ - المدونة الكبرى
(جلوس الصلاة)

ثم يهوى إلى الأرض فيجافي يديه عن جنبيه ثم يرفع رأسه ويثنى رجله اليسرى ويقعد عليها ويفتح أصابع رجله إذا سجد ثم يستجد ثم يكبر ويجلس على رجله اليسرى ثم يصنع في الأخرى مثل ذلك إلى أن قال : حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم أخرج رجله اليسرى وقعد متوركا على شقه الأيسر . أخرجه ابن ماجه والترمذي وقال : حسن صحيح وأبو داود . وفي رواية له : فإذا قعد في الركعتين قعد على بطن قدمه اليسرى ونصب اليمنى فإذا كان في الرابعة أنضى بوركه اليسرى إلى الأرض وأخرج قدميه من ناحية واحدة (١) [٣٣٦]

(والحكمة) في ذلك أن الافتراش أقرب إلى تذكر الصلاة وعدم اشتباه عدد الركعات ، ولأن السنة تخفيف التشهد الأول فيجلس مفترشاً ليكون أسهل للقيام . والسنة تطويل الثاني ولا قيام بعده فيجلس متوركا ليكون أعون له وأمكن . وإذا جلس المسبوق مع الإمام في آخر صلاته . فالصحيح أنه يجلس مفترشاً لأنه ليس آخر صلاته . وقيل يتورك تبعاً للإمام . وقيل إن كان جلوسه في محل التشهد الأول له افتراش ، وإلا تورك لأن جلوسه حينئذ مجرد المتابعة . وإذا جلس في آخر صلاته وعليه سجود سهو افتراش على الأصح . وقيل يتورك لأنه آخر صلاته . أفاده النووي (٢) .

(وقال) أحمد : إذا كانت الصلاة ذات تشهدين يستحب الافتراش في الأول والتورك في الثاني . وإن كان ذات تشهد واحد يستحب فيه الافتراش .

(قال) ابن قدامة : ولنا حديث وأئبل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ١٦٩ ج ١ - ابن ماجه (إتمام الصلاة) وص ٢٤٩ ج ١ - تحفة

الأحوذى (وصف الصلاة) وص ١٣١ ج ٥ - المهمل العذب (افتتاح الصلاة)

(٢) انظر ص ٤٥١ ج ٣ - شرح المهذب

لما جلس للتشهد افترش رجله اليسرى ونصب رجله اليمنى . ولم يفرق بين ما يسلم فيه وما لا يسلم .

(وقالت) عائشة : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل ركعتين التحية . وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى . رواه مسلم (١) وهذا يقضيان على كل تشهد بالافتراش إلا ما خرج منه ، لحديث أبي حميد في التشهد الثاني فيبقي فيما عداه على قضية الأصل ، ولأن هذا ليس بتشهد ثان فلا يتورك فيه كالأول . وهذا لأن التشهد الثاني إنما تورك فيه للفرق بين التشهدين ، وما ليس فيه إلا تشهد واحد لا اشتباه فيه فلا حاجة إلى الفرق اهـ (٢) ،

وهذه الهيئات كلها جائزة وحسن فعلها لثبوتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢٤) اتفق العلماء على أنه يسن للمصلي إذا جلس بين السجدين أن يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، بحيث تكون أطراف الأصابع على طرفي الركبتين موجهة نحو القبلة ، ناشراً أصابعه مفرجة قليلاً وكذلك في الجلوس حال التشهد . إلا أنهم اختلفوا في قبض بعض أصابع اليمنى وكيفيته وكيفية الإشارة بالسبابة .

(فقال) الحنفيون في ذلك ثلاث كيفيات :

(الأولى) أنه يسن للمصلي أن يضع يديه على فخذه حال التشهد كحال الجلوس بين السجدين غير أنه يشير بسبابه اليمنى ، أى يرفعها عند النبي بقوله « لا ، ويضعها عند الإثبات بقوله « إلا الله ، (لقول) وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : وإذا جلس في الركعتين أضجع اليسرى ونصب اليمنى ، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ونصب أصبعه

للدعاء ، ووضع يده اليسرى على رجله اليسرى ، أخرجه النسائي ^(١) [٢٣٧]
(الثانية) أن يضع يديه على فخذه وأطراف أصابعه على طرفي ركبتيه
وعند الشهادة يقبض أصابع اليمنى إلا المسبحة فإنه يرسلها ويشير بها عند النفي
ويضعها عند الإثبات (لحديث) ابن عمر : كان صلى الله عليه وسلم إذا جلس
في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه
التي تلي الإبهام ، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ، أخرجه أحمد ومسلم
والنسائي وأبو داود ^(٢) [٢٣٨]

(قال) ابن الهمام : ولا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق
فأمراد والله أعلم ، وضع الكف ثم قبض الأصابع عند الإشارة وهو المروى
عن محمد وأبي يوسف في كيفيةها ^(٣)

(الثالثة) أن يضع يديه على فخذه مبسوطتين وعند الشهادة يقبض من
يده اليمنى الخنصر والبنصر ويحلق الإبهام والوسطى ، ويشير بالمسبحة عند
النفي ويضعه عند الإثبات (لقول) وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم : ثم جلس فافتش رجله اليسرى ووضع يده اليسرى
على فخذه اليسرى وحد مرفقه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض ثنتين وحلق حلقة
ورأيته يقول هكذا وحلق بشر الإبهام والوسطى وأشار بالسبابة ، أخرجه
النسائي وأبو داود ^(٤) . [٢٣٩]

(١) انظر ص ١٧٣ ج ١ - مجتبى (موضع اليدين عند الجلوس للتشهد) .
(٢) انظر ص ١٦ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٨١ ج ٥ - نووى (صفة الجلوس
في الصلاة) وص ١٠١ ج ٦ - المنهل العذب (الإشارة في التشهد) (٣) انظر ص ٢٢١
ج ١ - فتح القدير (صفة الصلاة) (٤) انظر ص ٦٣ ج ٦ - المنهل العذب (كيف الجلوس
في التشهد) و (حد مرفقه) أى طرفه . وهو مرفوع مبتدأ . ويحتمل أنه فعل ماض =

(ومشهور) مذهب مالك أنه يستحب وضع اليدين على الفخذين أو الركبتيين حال التشهد قابضاً أصابع يده اليمنى ماعدا السبابة فإنه يرسلها جاعلاً جنبها إلى السماء ماداً الإبهام بجنبها على الوسطى محرّكا السبابة يميناً وشمالاً إلى أن يفرغ من التشهد وما بعده (لقول) وائل بن حجر - في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم - ثم قد فافتش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذيه وربته اليسرى ، وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذيه اليمنى ، ثم قبض ثلاثة من أصابعه وحلق حلقة ثم رفع أصبعه فرأيته يحركها يدعو بها ، أخرجه أحمد والنسائي والبيهقي وقال : يحتمل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة بها لا تكرير تحريكها ، فيكون موافقاً لرواية ابن الزبير (١) [٣٤٠]

ويؤيد هذا الاحتمال ما في رواية أبي داود السابقة عن وائل من قوله : وأشار بالسبابة (والحكمة) في تحريك السبابة أن بها عرقا يتصل بالقلب فإذا تحركت تحرك وعلم أنه في الصلاة وتنبه لوساوس الشيطان فلا يسهو في صلاته . ولذا ورد أنها شديدة على الشيطان .

(روى) نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه وأشار بأصبعه وأتبعها بصره ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لهى أشد على الشيطان من الحديد . يعنى السبابة ، أخرجه أحمد والبخاري . وفي سننه كثير بن زيد .

= يعنى رفع مرفقه عن فخذيه (وقبض ثنتين) أى من أصابعه وهما الخنصر والبنصر .
 ففي رواية البيهقي : ثم عقد الخنصر والبنصر ثم حلق الوسطى بالإبهام (انظر ص ١٣١ ج ٢ - بيهقي) و (حلقة) يسكون اللام جميعها حلق بكسر الحاء كقصمة وقصع . و (بشر) بن الفضل شيخ مسدد في سند الحديث (١) انظر ص ١٤ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٣٢ ج ٢ - بيهقي (من روى أنه أشار بها ولم يحركها) ورواية ابن الزبير تأتي رقم ٣٤٢

[٣٤١]

وثقه ابن حبان ، وضعفه غير (١)

(ولا ينافي) هذا ما في حديث عبد الله بن الزبير ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُشير بأصبعه إذا دعا ولا يحركها ، أخرجه أبو داود والبيهقي (٢) [٣٤٢]

(فإن في صحة) هذه الزيادة ، أعني ولا يحركها ، نظر نقد ذكر مسلم الحديث بطوله ولم يذكرها بل قال : عن ابن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين فخذيه وساقه وفرش قدمه اليمنى ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على فخذيه اليمنى وأشار بأصبعه (٣) [٣٤٣]

وأيضاً فحديث وائل مقدم لصحته . وحديث ابن الزبير فيه مقال وعلى عرض التساوى فيحمل التنفي في حديث ابن الزبير على بعض الأحيان لبيان أن التحريك دائماً ليس بواجب ، وهذا هو الأقرب جمعاً بين الأحاديث

(وقالت) الشافعية : المستحب أن يضع يديه على فخذيه حال التشهد قابضاً أصابع اليمنى ما عدا السبابة فإنه يرسلها ويشير بها بلا تحريك عند قوله ، إلا الله ، إشارة إلى التوحيد والإخلاص ويديم رفعها حتى يقوم أو يسلم (لقول) ابن الزبير : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قعد يدعو ووضع يده اليمنى على فخذيه اليمنى ويده اليسرى على فخذيه اليسرى ، وأشار بأصبعه السبابة ، ووضع

(١) انظر ص ١٥ ج ٤ - الفتح الرباني . و ص ١٤٠ ج ٢ - مجمع الزوائد (التشهد والجلوس والإشارة بالأصبع فيه) و (لمى أشد . .) أي أن الإشارة بالسبابة عند التشهد أشد على الشيطان من الضرب بالحديد ، لأنها تذكر العبد بوحدة الله تعالى والإخلاص في العبادة . وهذا أعظم شيء يكرهه الشيطان (٢) انظر ص ١٠٢ ج ٦ للنهل المذنب (الإشارة في التشهد) و ص ١٣٢ ج ٢ - يهقي (٣) انظر ص ٧٩ ج ٥ - نووي (صفة الجلوس في الصلاة)

إبهامه على أصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبته . أخرجه مسلم^(١) [٣٤٤]

(وقالت) الحنبلية : يستحب للمصلي إذا جلس للتشهد وضع يديه على فخذه باسطاً أصابع اليسرى موجهة للقبلة قابضاً الخنصر والبنصر من اليمين محلقاً الإبهام مع الوسطى مشيراً بالسبابة كلما مر على لفظ الجلالة إشارة للتوحيد . ولا يحركها لما تقدم عن وائل بن حجر في الكيفية الثالثة عند الحنفيين^(٢) (وعن) أحمد أنه يستحب ضم أصابعه الثلاث وعقد الإبهام مع الوسطى مشيراً بالسبابة (لحديث) عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قعد في التشهد وضع يده اليمينية على ركبته اليمينية وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بالسبابة . أخرجه مسلم^(٣) [٣٤٥]

(تنبيه) قد علم أنه ورد في وضع اليمين على الفخذ حال التشهد روايات مختلفة ذكر في بعضها القبض دون البعض . والعمل بكل سائغ .

(٢٥) جلسة الاستراحة : هي الجلوس بعد الرفع من السجدة الثانية من الركعة الأولى ، وكذا من الثالثة في الرباعية . وقد اختلف العلماء في مشروعيتها (فقال) باستجابها الشافعية وداود وأحمد في آخر أمره . لقول أبي قلابة : جاء مالك بن الحويرث إلى مسجدنا فقال : والله إنى لأصلي وما أريد الصلاة ولكني أريد أن أزيكم كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فقعد في الركعة الأولى حين رفع رأسه من السجدة الآخرة . أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي^(٤) [٣٤٦]

(١) انظر ص ٧٩ ج ٥ - نووى (صفة الجلوس في الصلاة ..)

(٢) تقدم رقم ٣٣٩ ص ٢٥٠

(٣) انظر ص ٨٠ ج ٥ نووى (وعقد ثلاثاً وخمسين) أى قبض الخنصر والبنصر والوسطى ووضع رأس إبهامه على الفخذ الأوسط من الوسطى ورفع السبابة

(٤) انظر ص ٢٩٥ ج ٣ - الفتح الرباني (جلسة الاستراحة) و ص ٢٠٥ ج ٢

(وعن) مالك بن الحويرث أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم فكان إذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى جالساً . أخرجه أحد والحنفة إلا مسلماً . وقال الترمذى حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم^(١) [٢٤٧]

(وقال) الحنفيون ومالك والثوري وإسحاق : جلسة الاستراحة غير مشروعة بل إذا رفع المصلى رأسه من السجود الثاني نهض قائماً بلا جلوس وهو رواية عن أحمد . وأكثر الأحاديث على هذا (ومنها) حديث وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من السجدة الثانية استوى قائماً . أخرجه البزار وذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف^(٢) [٢٤٨]

وهو لا ينفى استحباب جلسة الاستراحة لأن تركها أحياناً إنما ينافى وجوبها (واستدلوا) أيضاً بقول عبد الرحمن بن يزيد : رمقت عبد الله بن مسعود في الصلاة فرأيته ينهض ولا يجلس قال : ينهض على صدور قدميه في الركعة الأولى والثالثة . أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح^(٣) وهذا لا ينافى أنها سنة كما تقدم .

(وأجابوا) عن حديث مالك بن الحويرث ونحوه بأنها محمولة على حال

= فتح الباري (كيف يتمد على الأرض إذا قام من الركعة) وص ١٧٣ ج ١ - مجتبى (الاستواء للجلوس عند الرفع من السجدين) وص ٢٨٢ ج ٥ - المنهل العذب (النهوض في الفرد) (١) انظر ص ٢٠٤ ج ٢ - فتح الباري (من استوى قاعداً في وتر من صلاته ثم نهض) وص ٢٨٢ ج ٥ - المنهل العذب ، وص ١٧٣ ج ١ مجتبى .
 وص ٢٢٧ ج ١ - تحفة الأحوذى (كيف النهوض من السجود) .
 (٢) انظر ص ٣٠٢ ج ٢ - نيل الأوطار (كيف النهوض للثانية) .
 (٣) انظر ص ١٣٦ ج ٢ - مجمع الزوائد (صفة الصلاة) .

الكبر أو أنه صلى الله عليه وسلم جلس لعله من ضعف ونحوه ، ولذا قال أبو إسحاق الروزى : إن كان المصلي ضعيفا جلس للراحة ، وإن كان قويا لم يجلس (ورده) الحافظ في الدراية بأن هذا تأويل يحتاج لدليل ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي »^(١) ، ولم يفصل . فالحديث حجة في الاقتداء به في ذلك . ولذا ثبت أن الإمام أحمد رجع إلى القول بجلسة الاستراحة (قال) ابن قدامة : واختلفت الرواية عن أحمد هل يجلس للاستراحة ؟ فروى عنه لا يجلس وهو اختيار الخرقى . والرواية الثانية أنه يجلس واختارها الحلان وقال : رجع أبو عبد الله إلى هذا ، يعني ترك قوله بترك الجلوس ، لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس إذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض . متفق عليه^(٢) وذكره أيضاً أبو حنيفة في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو حديث حسن صحيح . فتعين العمل به والمصير إليه . فإذا قلنا يجلس فيحتمل أنه يجلس مفترشا ، وهو مذهب الشافعى^(٣) .

(٢٦) بسن عند الخفيفين وأحمد النهوض إلى غير الركعة الأولى على صدور القدمين غير معتمد بيديه على الأرض (لقول) وائل بن حجر في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم : وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه . أخرجه أبو داود^(٤)

[٣٤٩]

(وقال) ابن عمر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل

(١) تقدم رقم ١٩٠ ص ١٤٢

(٢) تقدم رقم ٣٤٧ ص ٢٥٤ .

(٣) انظر ص ٥٧١ ج ١ - منق

(٤) انظر ص ٢٧٩ ج ٥ - النهل المنذب (كيف يضع ركبتيه قبل يديه) .

على يديه إذا نهض في الصلاة، . أخرجه أبو داود والحاكم وقال : صحيح على شرط الشيخين^(١)
[٢٥٠]

(وقال) عليّ كرم الله وجهه : إن من السنة في الصلاة المكتوبة إذا نهض الرجل في الركعتين الأوليين ألا يعتمد يديه على الأرض إلا أن يكون شيئا كبيرا لا يستطيع . أخرجه الأثرم^(٢)
(وقال) مالك والشافعي : السنة أن يعتمد على يديه في النهوض .

(قال) أبو قلابة : كان مالك بن الحويرث يأتينا فيقول : ألا أحدثكم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيصلي في غير وقت الصلاة فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية استوى قاعدا ثم قام فاعتمد على الأرض . أخرجه النسائي^(٣)
[٢٥١]

ولأن ذلك أعون للصلي (وأجاب) الأولون عن الحديث بحمله على أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك حال ضعفه وكبر سنه . ومنه تعلم أنه لا خلاف في جواز الاعتماد على الأرض باليدين حال النهوض لمن شق عليه القيام على صدور القدمين لضعف أو كبر أو سمن أو مرض .

(٢٧) اتفق العلماء على أنه يسن التفريق بين القدمين حال القيام تفريقا سيرا ، غير أن المالكية عدوه مندوبا . واختلفوا في تقديره (فقدره) الحنفيون بقدر أربع أصابع . فإن نقص أو زاد لغير عند كسمن كره . وقدره الشافعية بشبر . والحنبلية والمالكية بالعرف بحيث لا يضمهما ولا يفرقهما كثيرا حتى يتفاحش عرفا .

(١) انظر ص ١٠٦ ج ٦ - النهل المذب (كراهية الاعتماد على اليد في الصلاة)

و ص ٢٣٠ ج ١ - مستدرك

(٢) انظر ص ٥٧٢ ج ١ - منق

(٣) انظر ص ١٧٣ ج ١ - مجتبى (الاعتماد على الأرض عند النهوض) .

(٢٨) يسن اتفاقاً تخفيف القعود الأول (لحديث) أبي عبيدة عن أبيه (ابن مسعود) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف حتى يقوم ، أخرجه الثلاثة وقال الترمذى : حسن ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه (١)

[٣٥٢]

ولهذا قال الثلاثة والشافعى فى القديم : يستحب الاقتصار على التشهد وعدم النقص منه ، فلو نقص أو زاد فيه شيئاً ولو دعاء أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كان مكروهاً (وقال) الشافعى فى الجديد : تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأول دون الآل (قال) ابن القيم : لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث قط أنه صلى عليه وعلى آله فى التشهد الأول . ومن استحب ذلك فإنما فهمه من عمومات وإطلاقات قد صح تبيين موضعها وتقييدها بالتشهد الأخير (٢) . وعليه فلا دليل لمن قال بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد الأول سنة .

(٢٩) اتفق العلماء على أنه يطلب من المصلى أن يصلى على آل النبي صلى الله عليه وسلم بصيغة من الصيغ الواردة . وقد تقدم بعضها فى بحث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى الأركان .

واختلفوا فى حكمها (فقال) بعض الشافعية والحنبلية : إنها واجبة للأمر بها فى عدة أحاديث (كحديث) كعب بن عجرة قال : قلنا يارسول الله : قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلى عليك ؟ قال : فقولوا اللهم صل على محمد

(١) انظر ص ١٠٨ ج ٦ - المنهل المذنب (تخفيف القعود) وص ١٧٥ ج ١ - مجتبى (التخفيف فى التشهد الأول) (والرضف) بسكون الضاد ، جمع رصفة مثل تمر وتمرة ، وهى الحجارة المحماة . وهو كناية عن تخفيف الجلوس (٢) انظر ص ٦٢ ج ١ - زاد المعاد (ثم كان صلى الله عليه وسلم ينهض على صدور قدميه ٠٠٠) .

وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد (١) .

(وقال) الحنفيون ومالك وجمهور السلف : الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير سنة . وهو مشهور مذهب الشافعي وأحمد . وقالوا الأمر بها في الأحاديث لا يقتضى الوجوب ، لأنه إنما ورد لتعليم الكيفية . ولم يتقدم به ، فهو محمول على الندب لذلك ، ولعدم ذكر الآل في الآية .

هذا . والمعول عليه أن المراد بالآل في مقام الدعاء أمة الإجابة . وفي مقام الثناء كل تقي . وفي الزكاة من حرمت عليهم الصدقة .

(٣٠) يسن لكل مصل الدعاء في القعود الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يدعو لنفسه ولوالديه ولجميع المؤمنين بما شاء من خيري الدنيا والآخرة (لقوله) عليه الصلاة والسلام في حديث ابن مسعود في التشهد : ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به (٢) .

(ولحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتموذ بالله من أربع : من عذاب جهنم . ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر المسيح الدجال ، أخرج أحمد ومسلم والأربعة إلا الترمذي (٣) .

[٣٥٢]

(ولحديث) عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في صلاته :

(١) تقدم رقم ٢٢٧ ص ١٧٠ (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)

(٢) هذا عجز الحديث رقم ٢١٨ ص ١٦٣ (٣) انظر ص ٢٩ ج ٤ - الفتح الرباني

وص ٨٧ ج ٥ - نووى (التموذ من عذاب القبر . . .) وص ٩٧ ج ٦ - المنهل المذنب

(مايقول بعد التشهد) وص ١٩٣ ج ١ - مجتبى (التموذ في الصلاة) وص ١٥٢ ج ١ -

ابن ملجه (ما يقال بعد التشهد) .

اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات ، اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم فقال له قائل : ما أكثر ما تستعيز من المغرم ؟ فقال : إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ، ووعد فأخلف ، أخرج السبعة إلا ابن ماجه^(١) [٣٥٤]

(وقد) حمل الجمهور الأمر بالدعاء والتعوذ في هذه الأحاديث على الندب .

(وحمله) الظاهرية على الوجوب . وقال ابن حزم : يجب التعوذ بعد التشهدين ، لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم - في حديث أبي هريرة - إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع . يقول : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال . أخرج مسلم والنسائي وزاد : ثم يدعو لنفسه بما بدله^(٢) . [٣٥٥]

وهو مطلق في التشهدين (وأجاب) الجمهور بأن ما استدل به مطلق

(١) انظر ص ٣٠ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٢١٥ ج ٢ - فتح الباري (الدعاء قبل السلام) وص ٨٧ ج ٥ - نووى . وص ٣٢٨ ج ٥ - المنهل العذب (الدعاء في الصلاة) وص ١٩٣ ج ١ - محبتي . و (فتنة المحيا) ما يعرض للانسان مدة حياته من الاقتان بالدنيا والشهوات والمجالات ، وأعظمها والعاياذ بالله تعالى ما يكون عند الموت (وفتنة الممات) يحتمل أن يراد بها الفتنة عند الموت ، أضيفت إليه لقربها منه ، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر ، فقد صح أنهم يفتنون في قبورهم . وقيل المراد بفتنة المحيا الابتلاء مع عدم الصبر ، وبتنة الممات سؤال القبر مع الحيرة . و (المأثم) ما يأثم الإنسان بارتكابه من المعاصي (والمغرم) مصدر وضع موضع الاسم . والمراد به الدين فيما يكرهه الله تعالى ، أو فيما يحل ولا يقدر على أدائه ، فأما دين احتيج إليه شرعا ويقدر على أدائه ، فلا يستعاذ منه . واستعاذ صلى الله عليه وسلم مما ذكر تعليما للأمة ، ولينشر خبر الدجال بأنه كذاب ساع في الأرض بالفساد ، فلا يلتبس حاله على المؤمنين عند خروجه . و (قائل) هو عائشة رضى الله عنها . ففي رواية للنسائي عنها : قلت يا رسول الله : ما أكثر ما تتعوذ من المغرم ؟

(٢) انظر ص ٨٧ ج ٥ نووى . وص ١٩٣ ج ١ - محبتي (٣) تقدم رقم ٢٥٣ ص ٢٥٨ .

وما استدلووا به مقيد بالتشهد الأخير ، فينبغي المصير إليه حملاً للمطلق على المقيد .

(فائدة) انفق العلماء على جواز الدعاء بخيرى الدنيا والآخرة في الصلاة قبل السلام وأن أفضله ما كان بالمأثور في القرآن والسنة ، ومنه ، ما في حديث محجن بن الأدرع أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فإذا هو برجل يتشهد وهو يقول : اللهم إني أسألك يا الله الواحد الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد أن تغفر لى ذنوبى إنك أنت الغفور الرحيم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر له ثلاث مرات ، أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي (١) .

[٢٥٦]

(ومنه) اللهم ألف بين قلوبنا ، وأصلح ذات بيننا واهدنا سبل السلام ، ونجنا من الظلمات إلى النور ، وجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وبارك لنا فى أسماعنا وأبصارنا وقلوبنا وأزواجنا وذرياتنا ، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ، واجعلنا شاكرين لنعمتك مثنين بها قابليها وأتمها علينا ، أخرجه أبو داود عن ابن مسعود (٢) .

[٢٥٧]

(ومنه) اللهم إني ظلمت نفسى ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمى إنك أنت الغفور الرحيم . أخرجه الشيخان عن أبي بكر (٣) .

[٢٥٨]

(واختلفوا) فى جواز الدعاء بما يشبه كلام الناس ، وهو مالا يستحيل

(١) انظر ص ٣١ ج ٤ - فتح الربانى . و ص ٩٨ ج ٦ - المنهل المذنب (ما يقول بعد التشهد) و ص ١٩٢ ج ١ - مجتبى (الدعاء بعد الذكر) .
 (٢) انظر ص ٧٥ ج ٦ - المنهل المذنب (التشهد)
 (٣) انظر ص ٢٧٧ ج ٢ - فتح البارى (الدعاء قبل السلام) و ص ٢٧ ج ١٧ نووى (خفض الصوت بالذكر) .

طلب مثله منهم ، نحو اللهم زوجني فلانة اللهم اقض ديني ، اللهم ارزقني طعاماً طيباً وبستاناً أنيقاً (فقالت) المالكية والشافعية : يجوز لعموم قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابن مسعود في التشهد : ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه (وقال) الحنفيون وأحمد : لا يجوز الدعاء به ، لأنه يعد من كلام الناس . وقد قال عليه الصلاة والسلام : وإن هذه الصلاة لا يحل فيها شيء من كلام الناس هذا ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، أخرجه مسلم وأبو داود من حديث طويل عن معاوية بن الحكم (١)

[٣٥٩]

وهو مقدم على عموم حديث « ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعوه به ، لأنه مانع وهذا مبيح (وأجاب) الأولون بأن المراد بكلام الناس في حديث معاوية بن الحكم توجيه الكلام إليهم بالخطاب ، لا خطاب الله بالدعاء المأذون به في الأحاديث الصحيحة ، لأن سبب حديث معاوية أنه شتم عاصماً وهو يصلي فأنكر عليه الصحابة ، فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة ذكر له الحديث .

(٣١) ويسن تحويل وجهه يمينا ثم يسارا بالسلام كما تقدم في بحث السلام.

(٣٢) يسن درج لفظ السلام والوقوف عليه وألا يزيد فيه على المد الطبيعي وهو حركتان ، لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : حذف السلام سنة ، . أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم وفي سننه قررة بن عبد الرحمن وهو ضعيف ، وأخرجه الترمذي هو قوفا (٢) .

[٢٦٠]

(١) انظر ص ٢٩ ج ٦ - المنهل العذب (تسميت العاطس في الصلاة)

(٢) انظر ص ٤٢ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٢٢ ج ٦ - المنهل العذب (حذف

السلام) وص ٢٤٣ ج ١ - تحفة الأحوذى .

والحذف بفتح فسكون . عدم مده أزيد من حركتين . قال الترمذى وهو الذى يستجبه أهل العلم .

(٢٣) ويجب عند الحنفين جهر الإمام بالتحريمه وتكبير الانتقال والتسميع والسلام بقدر إسماع المأمومين وهو سنة عند الشافعية والحنبلية ومندوب عند المالكية . أما المؤتمر والمنفرد فيقتصر كل على إسماع نفسه ، فإن رفع صوته كره كما يكره « رفع الإمام ، صوته زيادة على حاجة المأمومين » والتبليغ ، عند عدم الحاجة إليه بأن كان يبلغ المأمومين صوت الإمام . وأما عند الحاجة إليه فستحب ، لحديث عائشة رضى الله عنها فى قصة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مريض قالت : جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وأبو بكر إلى جنبه يسمع الناس . أخرجه مسلم (١) [٢٦١]

(قال السكّال) ابن الهمام : وفى الدراية : وبه يعرف جواز رفع المبلغين أصواتهم فى الجمعة والعيدين وغيرهما هـ . أقول ليس مقصوده خصوص الرفع فى زماننا بل أصل الرفع لإبلاغ الانتقالات . أما خصوص الذى تمارفوه فى هذه البلاد فلا يبعد أنه مفسد ، فإنه غالباً يشتمل على مد همة الله أو أكبر أو بانه وذلك مفسد . وإن لم يشتمل فإنهم يبالغون فى الصياح زيادة على حاجة الإبلاغ والاستغفال بتحرير النغم إظهاراً للصناعة النغمية لإقامة للعبادة . والصياح ملحق بالكلام هـ (٢) .

(هذا) ويشترط لصحة صلاة الإمام أو المبلغ أن لا يقصد بالتحريمه الإعلام فقط . وإلا لم تنعقد صلاته اتفاقاً وكذا إن قصد بها الإعلام والإحرام

(١) انظر ص ١٤١ ج ٤ - نووى (استخلاف الإمام إذا عرض له عذر)

(٢) انظر ص ٢٦٢ ج ١ - فتح القدير (الإمامة) وقد سئل الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية عن حكم تبليغ أحد المأمومين عند قلة الجماعة وسماعهم صوت الإمام ، فقال : صرحوا بأن الإمام يجهر وجوباً بحسب الجماعة ، فإن زاد عليه أساء . وصرحوا بأن التبليغ عند عدم الحاجة إليه بأن يبلغ الجماعة صوت الإمام مكروه ، =

عند الشافعية . أما تكبير الانتقال والتسميع والسلام إذا قصد بها الإمام أو المبلغ التبليغ مع الذكر فإن صلاته صحيحة اتفاقاً . وكذا إن قصد بها التبليغ فقط خلافاً للشافعية حيث قالوا : إن قصد بها التبليغ فقط أو لم يقصد شيئاً بطلت صلاته .

(خاتمة) الخشوع قسبان : ظاهري وباطني .

(فالظاهري) سكرون الجوارح عن العبث وجعل بصره موضع سجوده .

(والباطني) خوف القلب وخضوعه ورقته وسكونه وحفظه عن الاشتغال

بغير ما هو فيه من التأمل في معاني القرآن ، فينشأ عنه سكرون الجوارح .

(وقد) اتفق العلماء على أنه يطلب من المصلي أن يكون خاشعاً خاضعاً

مستحضراً عظمة الله وهيبته ، وأنه يناجي من لا تخفى عليه خافية ، لقوله تعالى

﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ أي خائفون من الله

متذللون له ، جاعلون أبصارهم إلى مواضع سجودهم .

(وعن) أبي الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أول شيء يرفع

من هذه الأمة الخشوع حتى لا ترى فيها خاشعاً . أخرجه الطبراني في الكبير

[٣٦٢]

بسند حسن (١) .

وقد عد الغزالي الخشوع ركناً من أركان الصلاة . وقال بعض السلف

= بل نقل بعضهم اتفاق الأئمة الأربعة على أن التبليغ حينئذ بدعة منكرة أي مكروهة

وأما عند الاحتياج إليه فمستحب . وصرحوا بأن المبلغ تكرر له الزيادة في الإعلام

على قدر الحاجة اه وهو بعض فتوى صادرة من دار الإفتاء بمصر بتاريخ ٢ رجب

سنة ١٣١٨ مسجلة برقم ٢ سجل و ٣٨٠ سلسلة . وسند كرها بتامها في بدع الجمعة

إن شاء الله تعالى .

(١) انظر ص ١٢٦ ج ٢ - مجمع الزوائد (الخشوع) .

الخشوع للصلاة كالروح للجسد (وقال) ابن رجب الحنبلي في رسالة الخشوع في الصلاة : (مر) عصام بن يوسف رحمه الله بحاتم الأصم وهو يتكلم في مجلسه فقال : يا حاتم تحسن تصلي ؟ قال : نعم . قال : كيف تصلي ؟ قال حاتم : أقوم بالأمر وأمشي بالخشية ، وأدخل بالنية ، وأكبر بالعظمة ، وأقرأ بالترتيل والتفكير ، وأركع بالخشوع ، وأسجد بالتواضع ، وأجلس للتشهد بالتمام ، وأسلم بالنية ، وأختمها بالإخلاص لله عز وجل ، وأرجع على نفسي بالخوف ، أخاف أن لا يقبل مني ، وأحفظه بالجهد إلى الموت . قال تكلم فأتت تحسن تصلي ٥١ .

(الثاني عشر) آداب الصلاة

جمع أدب . وهو والمندوب والمستحب والسنة بمعنى واحد عند الشافعية والحنبلية (وقال) الحنفيون ومالك : الأدب والمندوب والمستحب بمعنى وهو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يواظب عليه ، وللصلاة آداب كثيرة المذكور هنا تسعة :

(١) السكتات في الصلاة : يندب للصللي أن يسكت في الصلاة أربع سكتات (الأولى) بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة . وهي مستحبة لكل مصل عند من يقول بدعاء الاستفتاح . وهذه ليست سكتة حقيقية ، بل المراد عدم الجهر بشيء من الذكر ، لاشتغاله بدعاء الاستفتاح كما تقدم (١) .

وشرعت هذه السكتة ليتسنى للباومين تأدية النية والتكبير ويتفرغوا لسماع القراءة .

(الثانية) سكتة بين ولا الضالين وآمين ، ليتسنى للباوم موافقة الإمام في التأمين (لقول) سمرة بن جندب : حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

سكتتين : سكتة إذا كبر وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين . أخرجه أحمد وأبو داود وهذا لفظه ^(١) [٣٦٣]

(الثالثة) السكته بين الفاتحة والسورة . وهي مستحبة للإمام عند الشافعية والحنبلية . ليقراً المأموم فيها الفاتحة ، ويشغل الإمام بانذكر والدعاء والقراءة سرا . ومكروهة عند الحنفيين ومالك لعدم ما يدل على مشروعيتها . واستدل الأولون بقول عروة بن الزبير : أما أنا فأغتم من الإمام اثنتين إذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فأقرأ عندها وحين يختم السورة فأقرأ قبل أن يركع . وهذا يدل على اشتها ذلك بينهم . رواه الأثرم ^(٢) .

(الرابعة) السكته بعد القراءة وقبل الركوع . وهي سكتة لطيفة لفصل القراءة من الركوع وتراد النفس . وهي مستحبة عند الشافعي وأحمد وإسحاق (لقول) سمرة : د حفظت سكتتين في الصلاة : سكتة إذا كبر الإمام حتى يقرأ . وسكته إذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع . فأنكر ذلك عليه عمران بن حصين ، فكتبوا في ذلك إلى المدينة إلى أبي فصدق سمرة ، أخرجه أبو دارد وابن ماجه والدارقطني ^(٣) . [٣٦٤]

(٢) يستحب للمصلي أن لا يجاوز بصره موضع سجوده حال القيام وغيره عند الشافعي وأحمد وهو ظاهر الرواية عند الحنفيين (قال) ابن قدامة : قال أحمد في رواية حنبل : الخشوع في الصلاة أن يجعل نظره موضع سجوده وروى ذلك عن مسلمة بن يسار وقتادة ^(٤) (وقال) أبو هريرة : د كان النبي

(١) انظر ص ١٧٥ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٩١ ج ٥ - المنهل المذب (السكته عند الافتتاح) . (٢) انظر ص ٥٣٥ ج ١ - منى . (٣) انظر ص ١٩٠ ج ٥ - المنهل المذب . وص ١٤٤ ج ١ - ابن ماجه (في سكتي الإمام) . (٤) انظر ص ٦٦٤ ج ١ - منى (مستحبات الصلاة) .

صلى الله عليه وسلم إذا صلى رفع بصره إلى السماء ، فنزلت ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ كَانُوا فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ فطأطأ رأسه ، أخرجه البيهقي والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين (١) .

(وقال) عبد الله بن الزبير : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في التشهد وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، وأشار بالسبابة ولم يجاوز بصره لإشارته ، أخرجه أحمد والنسائي (٢) ، [٣٦٦] » ولم يجاوز بصره لإشارته ، أى أنه يستحب للمصلي أن لا يرفع بصره حال التشهد إلى ما يجاوز الأصبع التى يشير بها . ولذا قالت الشافعية : يستحب نظره إلى سبابة اليمنى حال التشهد .

(وقالت) المالكية : يستحب أن يكون نظره موجهاً للقبلة . قال ابن رشد الذى ذهب إليه مالك أن يكون بصر المصلي أمام قبلته من غير أن يلتفت إلى شيء ولا ينكس رأسه ، وهو إذا فعل ذلك خشع بصره ووقع فى موضع سجوده على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(وقال) بعض الحنفيين : يندب نظر المصلي إلى موضع السجود حال القيام ، وإلى ظهر القدمين حال الركوع ، وإلى طرف أنفه حال السجود ، وإلى حجره حال التشهد ، وإلى المنكب الأيمن والأيسر حال السلام ، لأن المقصود الخشوع وهذا أدعى له . ولم نقف على دليل لهذا التفصيل إلا ما حكى عن شريك أنه قال : ينظر فى حال قيامه إلى موضع سجوده وفى ركوعه إلى قدميه وفى سجوده إلى أنفه ، وفى التشهد إلى حجره (قال) العلامة

(١) انظر ص ٢٨٣ ج ٢ - يهقي (لا يجاوز بصره موضع سجوده) وص

٥٩ ج ٣ - تفسير الشوكاني .

(٢) انظر ص ١٥ ج ٤ - الفتح الربانى . وص ١٨٧ ج ١ - مجتبى (موضع البصر

عند الإشارة وتحريك السبابة) .

ابن عابدين : المنقول في ظاهر الرواية أن يكون منتهى بصر المصلي في صلاته إلى محل سجوده كما في المضمرات ، وعليه اقتصر في الكنز وغيره وهذا التفصيل من تصرفات المشايخ كالطحاوي والكرخي وغيرهما (١) .

(٣) ويندب للمصلي أن يسد فيه عند التثاؤب ما استطاع ولو بأخذ شفته السفلى بسنه فإن لم يقدر غطاه بكفه أو بظهر يده اليمنى وقيل باليمنى في القيام وباليسرى في غيره (لحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «التثاؤب من الشيطان ، فإذا تثاوب أحدكم فليرده ما استطاع ، فإن أحدكم إذا قال ها ضحك الشيطان ، أخرجه البخاري (٢) . [٢٦٧]

وفي رواية : إذا تثاوب أحدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فإن الشيطان يدخل (٣) . وفي رواية ابن ماجه : إذا تثاوب أحدكم فليضع يده على فيه .

(٤) ويستحب دفع السعال الطاريء بقدر الإمكان . أما المتصنع وهو الحاصل بلا عذر، فإنه مبطل للصلاة إذا اشتمل على حروف كالجشاء كما سيأتي .

(٥) ويندب للرجل لإخراج كفيه من كفيه حال الصلاة إلا لضرورة كبرد . أما المرأة فلا تفعل ذلك محافظة على الستر .

(٦) ويستحب تطويل الركعة الأولى عن الثانية في جميع الصلوات عندما ملك وأحمد ومحمد بن الحسن وجمهور الشافعية سواء أكان التطويل بالقراءة أم بترتيلها مع استواء المقروء في الركعتين (لقول) أبي قتادة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ويسمعنا الآية أحيانا . وكان يطول الركعة الأولى من الظهر ويقصر الثانية

(١) انظر ص ٣٥٣ ج ١ - رد المحتار (آداب الصلاة)

(٢) انظر ص ٢١٤ ج ٦ - فتح الباري (صفة إبليس من كتاب بدء الخلق) .

(٣) انظر ص ٤٦٥ ج ١٠ فتح الباري (إذا تثاوب فليضع يده على فيه) .

وكذلك في الصبح . أخرجه أحمد والشيخان وأبو داود والنسائي^(١) [٣٦٨]

والحكمة في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كان يطول الأولى ليدركها الناس (وقال) عطاء : إني لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى من كل صلاة حتى يكثر الناس . أخرجه عبد الرزاق (وقيل) الحكمة أن النشاط في الركعة الأولى يكون أكثر فلا يمنع التطويل من الخشوع . وخفف غيرها حذراً من الملل (وقال) النعمان وأبو يوسف : يستحب تطويل الأولى عن الثانية في صلاة الصبح دون غيره ، إغاثة للناس على إدراك الجماعة ، فإنه وقت نوم وغفلة (وقال) جماعة من الشافعية وغيرهم : يستحب التسوية بين الأوليين في القراءة في كل صلاة (لقول) أبي سعيد الخدري : حزرنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر . فحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر ثلاثين آية قدر الم تنزيل السجدة . وحزرنا قيامه في الآخرين على النصف من ذلك . وحزرنا قيامه في الأوليين من العصر على قدر الآخرين من الظهر . وحزرنا قيامه في الآخرين من العصر على النصف من ذلك . أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وهذا لفظه والنسائي والطحاوي^(٢) . [٣٦٩]

(وأجابوا) عن حديث أبي قتادة ونحوه بأن تطويل الركعة الأولى

(١) انظر ص ٢٠٧ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٦٥ ج ٢ - فتح الباري . وص ١٧١ ج ٤ - نووي (القراءة في الظهر والعصر) . وص ١٥٣ ج ١ - مجتبى (تطويل القيام في الركعة الأولى . .) (وسورتين) أى في كل ركعة سورة . ففي رواية للبخاري عن أبي قتادة قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة . انظر ص ١٦٧ ج ٢ - فتح الباري (القراءة في العصر) .
 (٢) انظر ص ٢٢٢ ج ٣ - الفتح الرباني (القراءة في الظهر) . وص ١٧٢ ج ٤ - نووي . وص ٢٢٧ ج ٥ - المنهل العذب (تحقيق الآخرين) . وص ١٢٢ ج ١ - شرح معاني الآثار (وحزرنا) بزاي فراء ، أى قدرنا قيامه للقراءة في الصلاة .

إنما هو لدعاء الاستفتاح والتعوذ . وقد جمع البيهقي بين حديثي التطويل والتسوية بأن الإمام يطول في الأولى إن كان منتظراً لأحد ، وإلا سوى بين الأوليين . والراجح القول الأول .

(قال) النووى : تطويل القراءة في الأولى قصدا هو الصحيح المختار لظاهر السنة (١) .

(وقال) ابن القيم : كان صلى الله عليه وسلم يطيل الركعة الأولى على الثانية من صلاة الصبح ومن كل صلاة ، وربما كان يطيلها حتى لا يسمع وقع قدم . وكان يطيل صلاة الصبح أكثر من سائر الصلوات . وهذا لأن قرآن الفجر مشهود ، شهده الله تعالى وملائكته . وقيل يشهده ملائكة الليل والنهار . وأيضاً فإنها لما نقصت عدد ركعاتها جعل تطويلها عوضاً عما نقصته من العدد ، ولأنها تكون عقب النوم والناس مستريحون لم يأخذوا بعد في استقبال المعاش وأسباب الدنيا ، ولأنها تكون في وقت تواطأ فيه السمع واللسان والقلب لفراغه وعدم تمكن الاشتغال فيه . فيفهم القرآن ويتدبره . وأيضاً فإنها أساس العمل وأوله فأعطيت فضلا من الاهتمام بها وتطويلها . وهذه أسرار وإنما يعرفها من له التفات إلى أسرار الشريعة ومقاصدها وحكمها . والله المستعان (٢) .

(٧) ويستحب - عند الحنفيين وأحمد - لمصلي النافلة دون الفريضة السؤال لإذامر بآية فيها سؤال أو رحمة أو عذاب أو جنة أو استغفار أو مرجو ، والتعوذ إذا مر بآية فيها تعوذ أو فار أو وعيد ، والتسبيح إذا مر بآية فيها تسبيح (لقول) أبي ليلى : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة ليست بفريضة فر بذكر الجنة والنار فقال : أعوذ بالله من النار ، ويل لأهل

(١) انظر ص ١٧٥ ج ٤ - شرح مسلم .

(٢) انظر ص ٥٥ ج ١ - زاد المعاد (إطالة الركعة الأولى) .

النار، أخرجه أحمد وابن ماجه بسند جيد (١) : [٢٧٠]

(ولقول) حذيفة : «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ، (الحديث) وفيه ثم افتتح آل عمران فقرأها يقرأها مترسلا إذا مر بآية فيها تسيب سبج . وإذا مر بسؤال سأل . وإذا مر بتعوذ تعوذ (الحديث) أخرجه مسلم وكذا أحمد بلفظ : كان إذا مر بآية رحمة سأل . وإذا مر بآية فيها عذاب تعوذ . وإذا مر بآية فيها تنزيه الله عز وجل سبج (٢) . [٢٧١]

وهذا قالت المالكية غير أنهم قالوا : يكره الدعاء في أثناء القراءة في الفريضة لغير مأموم . أما المأموم فله أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم إذا ذكره الإمام في قراءته . وأن يسأل الجنة إذا سمع آية فيها ذكرها وأن يستعيز من النار إذا سمع آية فيها ذكرها . ولكن لا نعلم دليلا على هذه التفرقة .

(وقالت) الشافعية : يستحب ما ذكر لكل مصل إماما أو غيره في الفرض والنفل ، لعموم حديث حذيفة أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يقول في ركوعه : «سبحان ربى العظيم ، وفي سجوده سبحان ربى الأعلى ، وما مر بآية رحمة إلا وقف عندها فسأل ، ولا بآية عذاب إلا وقف عندها فتعوذ ، أخرجه أحمد والدارى وأبو داود والترمذى وقال : حسن صحيح (٣) . [٢٧٢]

(١) انظر ص ٢٣٨ ج ٣ - الفتح الربانى . و ص ٢١١ ج ١ - ابن ماجه (القراءة في صلاة الليل) . (٢) انظر ص ٦١ ج ٦ - نووى (تطويل القراءة في صلاة الليل) و ص ٢٣٨ ج ٣ - الفتح الربانى (٣) انظر ص ٢٦٢ ج ٣ - الفتح الربانى (الذكر في الركوع) و ص ٢٩٩ ج ١ - سنن الدارمى . و ص ٢١٧ ج ٥ - المنهل العذب (مايقول الرجل في ركوعه وسجوده) و ص ٢٢٥ ج ١ - تحفة الأحوذى (التسيب في الركوع والسجود) .

(وأجاب) الأولون بأنه محمول على النافلة لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دعا في الفريضة حال قراءته مع كثرة من وصف قراءته صلى الله عليه وسلم فيها .

(٨) ويندب للرجل إذا أصابه في صلاته حادث هام - كيأذنه لداخل وإنذار أعمى وتنيه غافل - التسبيح ، وللرأة التصفيق بضرب بطن اليمنى على ظهر اليسرى أو عكسه أو بضرب ظهر إحداهما على الأخرى (لحديث) سهل بن سعد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من نابه شيء في صلاته فليقل سبحان الله ، إنما التصفيق للنساء والتسبيح للرجال . أخرجه الشيخان وأبو داود وأحمد وهذا لفظه (١) .

[٢٧٢]

ولذا قال الحنفيون والشافعي وأحمد : يستحب للرجل إذا نزل به شيء في الصلاة التسبيح ولا تضر كثرتة ، لأنه قول من جنس الصلاة وإن لم يحصل المقصود من التسبيح إلا بالكلام أو الفعل المبطل أتى به وتبطل الصلاة لأنه عمل من غير جنسها ، والمرأة تصفق بقدر الضرورة فإن أكثرت بطلت الصلاة ، لأنه عمل من غير جنسها ، وخص النساء بالتصفيق لأن حالهن مبني على الستر وفي رفع أصواتهن فتنه ، وقال الكمال في الفتح (فرع) صرح في النوازل بأن نعمة المرأة عورة ، وبني عليه أن تعلمها القرآن من المرأة أحب من تعلمها من الأعمى . ولذا قال عليه الصلاة والسلام : التسبيح للرجال والتصفيق للنساء . فلا يحسن أن يسمعها الرجل أه . وعلى هذا لو قيل إذا جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متجها أه . كلام الكمال ، لكن قال ابن نجيم في البحر : وفي شرح المنية : والأشبه أن صوتها ليس بعورة وإنما يؤدي إلى الفتنة ولعلهن إنما منعن من رفع الصوت بالتسبيح في الصلاة لهذا المعنى ، ولا يلزم

(١) انظر ص ٥٦ ج ٣ - فتح الباري (رفع الأيدي في الصلاة - العمل في الصلاة)
 و ص ٤٤ ج ٦ - المنهل المذنب (التصفيق في الصلاة) و ص ١٠٩ ج ٤ - الفتح الرباني .

من حرمة رفع صوتها بحضرة الأجانب أن يكون عورة ا هـ . ومنه تعلم بطلان ما قاله الشوكاني من أن الحنفيين يقولون يبطلان صلاة المرأة إذا صفقت إذا نابها شيء ، وإنما تسبح كالرجل .

وقالت المالكية : يطلب التسبيح للرجال والنساء ، (الحديث) سهل بن سعد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نابها شيء في صلاته فليسبح ، فإنه إذا سبح التفت إليه وإنما التصفيق للنساء . » أخرجه مالك والشيخان وأبي داود . (١)

[٣٧٤]

(قال) الزرقاني : وإنما التصفيق للنساء ، أي هو من شأنهن في غير الصلاة فلا ينبغي فعله في الصلاة لا لرجل ولا لامرأة ، بل التسبيح للرجال والنساء جميعاً . لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « من نابها شيء ، ولم يخص رجالاً من نساء . » هكذا تأوله مالك وأصحابه ومن وافقهم على كراهة التصفيق للنساء .

(وتعقبه) ابن عبد البر بحديث حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا نابكم شيء في الصلاة فليسبح الرجال وليصق النساء ، أخرجه البخاري وأبو داود . (٢) »

[٣٧٥]

فقد فرق بين حكم الرجال والنساء فهو قاطع في محل النزاع (قال) القرطبي : القول بمشروعية التصفيق للنساء هو الصحيح خبراً ونظراً ، لأنها مأمورة بخفض صوتها في الصلاة مطلقاً لما يخشى من الافتتان . ومنع

(١) انظر ص ٢٩٦ ج ١ - زرقاني (الالتفات والتصفيق في الصلاة) و ص ١١٥ ج ٢ فتح الباري (من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام . .) و ص ١٤٦ ج ٤ - نووي . و ص ٤٤ ج ٦ - المنهل المذنب (التصفيق في الصلاة) (٢) انظر ص ١٤٦ ج ١٣ - فتح الباري (الإمام يأتي قوماً فيصلح بينهم من كتاب الأحكام) و ص ٤٨ ج ٦ - المنهل المذنب (التصفيق في الصلاة) .

الرجال من التصفيق لأنه من شأن النساء (١) .

(٩) ما قرأ في الصلوة : اتفق العلماء على أنه لا يتعين شيء من القرآن لصلاة سوى الفاتحة للقادر عليها على ما تقدم بيانه ، فأى شيء قرأ به المصلي بعدها أجزاء ، غير أنه يستحب القراءة بطوال المفصل في الصبح عند الأئمة الأربعة ، وكذا الظهر عند غير الحنبلية ، وبأوساطه في العصر عند غير المالكية وفي العشاء اتفاقاً ، وكذا في الظهر عند الحنبلية ، وبقصاره في المغرب اتفاقاً وكذا في العصر عند المالكية .

وطوال المفصل عند الحنفيين من الحجرات إلى الانشقاق ، وأوساطه من البروج إلى القدر ، وقصاره من سورة البينة « لم يكن ، إلى آخر القرآن .
(وقالت) المالكية : طواله من الحجرات إلى النازعات . وأوساطه من سورة عبس إلى سورة والليل . وقصاره من سورة الضحى إلى الآخر .
(وقالت) الشافعية : طواله من الحجرات إلى المرسلات . وأوساطه من سورة عم إلى سورة والليل . والباقي قصره . وبه قالت الحنبلية إلا أنهم قالوا : مبدأ المفصل من ق . وهاك بيان الوارد من القراءة في الصلوات .

(١) القراءة في الصبح : كان النبي صلى الله عليه وسلم يطيل القراءة فيها غالباً (قال) عبد الله بن السائب : « صلى لنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى ، أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع ، أخرجه مسلم (٢) . [٣٧٦]
(وقال) أبو برزة : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح وكان يقرأ

(١) انظر ص ٢٩٧ ج ١ - زرقاني الموطأ .

(٢) انظر ص ١٧٧ ج ٤ - نووي (القراءة في الصبح) .

في الركعتين أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة ، أخرجه البخارى^(١) [٣٧٧]

(وقال) ابن مسعود : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة المّ تنزيل السجدة . وهل أنى على الإنسان ، أخرجه البخارى^(٢) [٣٧٨]

(وقال) عبد الله بن الحارث : « صلى بنا أبو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح فقرأ سورة البقرة في الركعتين جميعاً فقال له عمر كادت الشمس تطلع فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين . أخرجه الطحاوى^(٣) .

(وقال) عبد الله بن عامر بن ربيعة : « صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة ، فقلت : والله إذا لقد كان يقوم حين يطلع الفجر قال : أجل . أخرجه مالك^(٤) .

(وروى) سماك بن حرب عن رجل من أهل المدينة أنه صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم فسمعه يقرأ في صلاة الفجر بقّ القرآن المجيد ويسّ القرآن الحكيم . أخرجه أحمد ورجاله رجال الصحيح^(٥) . [٣٧٩]

وربما قرأ صلى الله عليه وسلم في الصبح بغير الطوال (قال) عقبه بن عامر كنت أقود برسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته في السفر فقال لى : « يا عقبه ألا أعلمك خير سورتين قرئتا ؟ فعلمنى قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس ، فلما نزل لصلاة الصبح صلى بهما صلاة الصبح للناس ، (الحديث) .

(١) انظر ص ١٧٠ ج ٢ - فتح البارى (القراءة في الفجر)

(٢) انظر ص ٢٥٧ ج ٢ فتح البارى (ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة)

(٣) تقدم رقم ٣٧ ص ٢٤ (وقت صلاة الصبح)

(٤) انظر ص ١٥٥ ج ١ - زرقانى (القراءة في الصبح) (فقلت) هو عروة بن الزبير .

(٥) انظر ص ٢٣١ ج ٣ - الفتح الربانى (ويس) الواو لا تقتضى الترتيب ، فلمله صلى

الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الأولى يس وفي الثانية ق .

أخرجه أبو داود والبيهقي (١) .

[٣٨٠] (وعن) معاذ بن عبد الله الجهني أن رجلاً من جهينة سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض في الركعتين كليهما ، فلا أدرى أنسى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم قرأ ذلك عمداً؟ أخرجه أبو داود بسند جيد رجاله رجال الصحيح (٢) (وقال) عمرو بن حريث : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر إذا الشمس كورت وسمعتة يقول : والليل إذا عسعس ، أخرجه أحمد (٣) .

[٣٨١]

(ب) القراءة في الظهر والعصر : كان النبي صلى الله عليه وسلم يطيل القراءة في الظهر أحياناً ويقصرها أحياناً . وكان يقرأ في العصر نصف ما يقرأ في الظهر إذا أطالها ، وقصرها إذا قصرها (قال) أبو سعيد الخدري : كانت صلاة الظهر تقام فينتقل أحدنا إلى البقيع فيقضى حاجته ثم يأتي أهله فيتموضاً ثم يرجع إلى المسجد فيدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى بما يطيلها ، أخرجه أحمد ومسلم والنسائي (٤) .

[٣٨٢]

(وعنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية . وفي العصر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك . أخرجه مسلم (٥) .

[٣٨٣]

- (١) انظر ص ١١٦ ج ٨ - المنهل العذب (في المعوذتين) وص ٢٩٤ ج ٢ - بهيقي
 (٢) تقدم رقم ٢٤٤ . ص ١٨٨ (فائدة) .
 (٣) انظر ص ٢٣١ ج ٣ - الفتح الرباني . و (كورت) ذهب بضوئها . و (عسعس) أقبل ظلامه أو أدبر .
 (٤) انظر ص ٢٢٣ ج ٣ - الفتح الرباني (القراءة في الظهر والعصر) و ص ١٧٣ ج ٤ - نووي . و ص ١٥٢ ج ١ - مجتبي (تطويل الأولى من صلاة الظهر) .
 (٥) انظر ص ١٧٢ ج ٤ نووي (القراءة في الظهر والعصر) .

(وعن) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في صلاة الظهر ثم قام فركع فرأينا أنه قرأ تنزيل السجدة . أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم والطحاوي^(١). [٢٨٤]

(وعن) أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أتاك حديث الغاشية . أخرجه الطبراني في الأوسط والبخاري ، ورجاله رجال الصحيح^(٢). [٢٨٥]

(وقال) علقمة : صليت إلى جنب عبد الله الظهر فاعلمته قرأ شيئاً حتى سمعته يقول : ﴿ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ فعلتُ أنه في طه . أخرجه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون^(٣) (وعن) جابر بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق وشبههما . أخرجه الثلاثة وقال الترمذي حسن صحيح^(٤). [٢٨٦]

(وقال) أنس : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر فقرأ لنا بهاتين السورين في الركعتين بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أتاك حديث الغاشية . أخرجه النسائي^(٥). [٢٨٧]

وهذه الأحاديث صريحة في أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر

(١) انظر ص ١٦٢ ج ٤ - الفتح الرباني (قراءة السجدة في الصلاة) . وص ٢٣٠ ج ٥ - المنهل المذنب (قدر القراءة في الظهر والعصر) . وص ١٢٢ ج ١ - شرح معاني الآثار .

(٢) انظر ص ١١٦ ج ٢ - مجمع الزوائد (القراءة في الظهر والعصر) .

(٣) انظر ص ١١٧ منه .

(٤) انظر ص ٢٢٨ ج ٥ - المنهل المذنب (القراءة في صلاة الظهر والعصر) . وص ١٥٣ ج ١ - مجتبى (القراءة في الأولين من العصر) . وص ٢٥٠ ج ١ - تحفة الأحوذى .

(٥) انظر ص ١٥٣ ج ١ - مجتبى (القراءة في الظهر) .

والعصر . وبه قال جمهور السلف والخلف (وعن) ابن عباس أنه لا قراءة فيهما ،
(قال) عبد الله بن عبيدة دخلت على ابن عباس في شباب من بني هاشم
فقلنا لشاب منا سل ابن عباس أ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في
الظهر والعصر ؟ فقال لا لا ، فقيل له لعله كان يقرأ في نفسه . فقال خمشاً هذه
شر من الأولى كان عبداً مأموراً بلغ ما أرسل به (الحديث) أخرجه أحمد
وأبو داود والطحاوي^(١) . [٢٨٨]

ولعل ابن عباس كان لم يبلغه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الظهر
والعصر وقتئذ فلما بلغه ذلك رجع عن رأيه الأول (روى) العيزار بن حريث
عن ابن عباس قال : اقرأ خلف الإمام بفاتحة الكتاب في الظهر والعصر
(وعنه) قال : سمعت ابن عباس يقول : لا تصل صلاة إلا قرأت فيها ولو بفاتحة
الكتاب . أخرجهما الطحاوي^(٢) .

(م) القراءة في المغرب : صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان
يقرأ في صلاة المغرب بالسور الطوال وطوال المفصل وقصاره (قال) مروان
ابن الحكم قال لى زيد بن ثابت : مالك تقرأ في المغرب بقصار المفصل وقد
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطولى الطويلين ؟ قلت
ما طولى الطويلين ؟ قال الأعراف والأنعام . أخرجه أحمد والبخارى

(١) انظر ص ٢١٩ ج ٣ - الفتح الربانى . وص ٢٣٠ ج ٥ - المنهل العذب (قدر
القراءة في الظهر والعصر) وص ١٢٠ ج ١ - شرح معاني الآثار . و (خمشاً) مصدر
خمش من باب ضرب ونصر ، أى دعا عليه بخموش جلده أو وجهه . و (هذه شر من
الأولى) أى مسألتك الثانية شر ، لأنها تتضمن اتهامه صلى الله عليه وسلم بالكتمان
ولذا قال : كان عبداً مأموراً إلخ فأفعل التفضيل ليس على بابه ، لأن المسألة
الأولى لا شر فيها .

(٢) انظر ص ١٢١ ج ١ - شرح معاني الآثار .

[٢٨٩] وأبو داود والنسائي^(١) .

(وقال) زيد بن ثابت لمروان : يا أبا عبد الملك أتقرأ في المغرب بقل هو الله أحد ، وإنا أعطيناك الكوثر ؟ قال نعم قال فحلوفه لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بأطول الطولين : المص . أخرجه النسائي^(٢) . [٢٩٠]

(وعن) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بهم في المغرب : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ صَلَاتِ اللَّهِ ﴾ . أخرجه الطبراني في الثلاثة بسند رجاله رجال الصحيح^(٣) . [٢٩١]

(وقال) جبير بن مطعم : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في المغرب . أخرجه السبعة إلا الترمذي^(٤) . [٢٩٢]

(وعن) ابن عباس أن أم الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ ﴿ وَالْمُرْسَلَاتَ عِرْفًا ﴾ فقالت : يا بنى لقد ذكرتني بقراءتك هذه السورة ، إنها لآخر ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب . أخرجه الجماعة^(٥) . [٢٩٣]

(١) انظر ص ٢٢٦ ج ٣ - الفتح الرباني (القراءة في المغرب) وص ١٦٧ ج ٢ - فتح الباري . وص ٢٣٥ ج ٥ - المنهل العذب . وص ١٥٤ ج ١ - مجتبى (القراءة في المغرب بالمص) .

(٢) انظر ص ١٥٤ منه (فحلوفه) هو الله ، والخبر محذوف ، أى الله قسمي .

(٣) انظر ص ١١٨ ج ٢ - مجمع الزوائد (القراءة في المغرب) .

(٤) انظر ص ٢٢٥ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٦٨ ج ٢ - فتح الباري (الجهري في المغرب) وص ١٨٠ ج ٤ - نووي . قبل (القراءة في المشاء) وص ٢٣٤ ج ٥ - المنهل العذب . وص ١٥٤ ج ١ - مجتبى (القراءة في المغرب بالطور) .

(٥) انظر ص ٢٢٧ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٦٧ ج ٢ - فتح الباري (القراءة في المغرب) وص ١٨٠ ج ٤ - نووي . وص ٢٣٣ ج ٥ - المنهل العذب . وص ١٥٤ ج ١ مجتبى (القراءة في المغرب بالمرسلات) و (أم الفضل) هى أم ابن عباس واسمها لبابة . وفي قوله : « سمعته » التفاوت من التكلم إلى النية .

(قال) ابن عبد البر : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في المغرب بالمص وبالصافات وبجسم الدخان وبسبح اسم ربك الأعلى وبالتين والزيتون والمعوذتين وبالمرسلات وبقصار المفصل . وكلها آثار صحاح مشهورة اه .

(وأما) المداومة فيها على قراءة قصار المفصل فهو فعل مروان بن الحكم وخلاف السنة ، ولهذا أنكر عليه زيد بن ثابت كما تقدم . وكذا ما اعتاده الكثير من قراءة الآية القصيرة خلاف السنة (قال) الشوكاني : وأما المغرب فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستمر فيها على قراءة قصار المفصل . بل قرأ فيها بطوال السور وطوال المفصل ، وكانت آخر قراءته فيها بالمرسلات .

(قال) الحافظ في الفتح : وطريق الجمع بين الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم كان أحياناً يطيل القراءة في المغرب إما لبيان الجواز وإما لعله بعدم المشقة على المأمومين اه . ويقدم في هذا الجمع إنكار زيد بن ثابت على مروان مواظبته على قصار المفصل في المغرب ، ولو كانت قراءته صلى الله عليه وسلم السور الطويلة في المغرب لبيان الجواز ، لما كانت مواظبة مروان على قصار المفصل لإلحاح السنة ، ولما حسن من زيد بن ثابت الإنكار عليه ، ولما سكت مروان عن الاحتجاج بمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك في مقام الإنكار عليه . وأيضاً فإن بيان الجواز يكفي فيه مرة واحدة . وقد علمت أنه قرأ بالسور الطويلة مرات متعددة^(١) .

(و) لفردية في العشاء يسن القراءة فيها بأوساط المفصل (لحديث) البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر فقرأ في العشاء الأخيرة

في إحدى الركعتين بالتين والزيتون . أخرجه أحمد والشيخان والنسائي
والترمذى وقال : حسن صحيح (١) . [٣٩٤]

(ولحديث) بريدة الأسلمى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في
صلاة العشاء بالشمس وضحاها وأشباها من السور . أخرجه أحمد والنسائي
والترمذى وحسنه (٢) ، [٣٩٥]

(وقال) أبو رافع صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ إذا السماء انشقت
فسجد ، فقلت ما هذه ؟ قال سجدت فيها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم
فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه . أخرجه البخارى (٣) . [٣٩٦]

وقال الترمذى : وروى عن عثمان بن عفان أنه كان يقرأ في العشاء
بسور من أوساط المفصل نحو سورة المنافقين وأشباهاها وروى عن أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين أنهم قرءوا بأكثر من هذا وأقل ، كأن
الأمر عندهم واسع ، وأحسن شيء في ذلك ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
قرأ بالشمس والتين والزيتون (٤) . وبهذا قال العلماء من السلف والخلف ،
وقد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ قراءته في العشاء البقرة في
حديث مشهور .

(وبذلك) تزداد علماً بخطأ من دينكر ، على من يؤم الناس في صلاة

(١) انظر ص ٢٣٠ ج ٣ - الفتح الربانى . و ص ١٧٠ ج ٢ - فتح البارى (القراءة
في العشاء) و ص ١٧١ ج ٤ - نووى . و ص ١٥٥ ج ١ - مجتبى (القراءة فيها بالتين
والزيتون) و ص ٢٥٣ ج ١ - تحفة الأحوذى .

(٢) انظر ص ٢٣٠ ج ٣ - الفتح الربانى . و ص ١٥٥ ج ١ مجتبى (القراءة في
العشاء بالشمس وضحاها) و ص ٢٥٢ ج ١ - تحفة الأحوذى .

(٣) انظر ص ١٧٠ ج ٢ - فتح البارى (القراءة في العشاء بالسجدة) و (العتمة)

العشاء .

(٤) انظر ص ٢٥٣ ج ١ - تحفة الأحوذى .

الصبح أو الظهر فيقرأ سورتين من طوال المفصل أو أوساطه ، أو في صلاة العشاء فيقرأ بقصار المفصل أو أوساطه . ويطمئن في الركوع والرفع والسجود حسب الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «ويستدل ، بحديث معاذ ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أنكر على معاذ قراءته البقرة في صلاة العشاء ، وأمر أن يقرأ فيها من أوساط المفصل (قال) ابن القيم : وأما العشاء الآخرة فقرأ فيها صلى الله عليه وسلم بالتين والزيتون ووقت لمعاذ فيها والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى والليل إذا يغشى ونحوها . وأنكر عليه قراءته فيها بالبقرة بعد ما صلى معه ثم ذهب إلى بني عمرو بن لحواف ، فأعادها لهم بعد ما مضى من الليل ما شاء الله وقرأ البقرة ولهذا قال له : أفتان أنت يا معاذ ؟ فتعلق النقادون بهذه الكلمة ولم يلتفتوا إلى ما قبلها ولا ما بعدها (١) .

(وقال) ابن عبد البر : التخفيف لسكل إمام أمر يجمع عليه مندوب عند العلماء إليه إلا أن ذلك إنما هو أقل الكمال (وأما) الحذف والنقصان فلا ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نقر الغراب ورأى رجلاً يصلي ولم يتم ركوعه وسجوده فقال له : ارجع فصل فإنك لم تصل (وقال) لا ينظر الله إلى من لا يقيم صلبه في ركوعه وسجوده (وقال) أنس . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة في تمام ٥١ .

(قال) ابن دقيق العيد - وما أحسن ما قال - إن التخفيف من الأمور الإضافية ، فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة قوم طويلًا بالنسبة إلى آخرين ٥١ .

(فائدة) الحكمة في إطالة الصبح والظهر أنهما في وقت غفلة بالنوم . آخر الليل وفي القائلة ، فيطولها ليدركهما المتأخر بغفلة ونحوها ، والعصر

ليست كذلك ، بل تؤدى في وقت تعب أهل الأعمال فخفضت عنهما ، والمغرب ضيقة الوقت فاحتيج إلى زيادة تخفيفها لذلك ، ولحاجة الناس إلى عشاء صائمهم وضيئفهم . والعشاء تفعل في وقت غلبة النوم ولكن وقتها واسع فأشبهت العصر . وهذا هو الهدى الذى استمر عليه صلى الله عليه وسلم إلى أن لقي الله عز وجل لم ينسخه شيء . ولهذا أخذ به خلفاؤه الراشدون من بعده ، فقرأ أبو بكر رضى الله عنه في الفجر بسورة البقرة حتى سلم منها قريباً من طلوع الشمس .

(وكان) عمر رضى الله تعالى عنه يقرأ فيها بيوسف والنحل ، وبهود وبني إسرائيل ، أى الإسراء ، ونحوها من السور .

(وأما) حديث جابر بن سرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بق والقرآن المجيد ، وكانت صلاته بعد تخفيفاً . أخرجه مسلم (١) [٣٩٧] .
 فالمراد ، بقوله بعد ، أى بعد الفجر ، أى أنه كان يطيل قراءة الفجر أكثر من غيرها وكانت صلاته بعد الصبح أخف .

(وأما) قوله صلى الله عليه وسلم : أيكم أم الناس فليخفف . وقول أنس رضى الله عنه : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة في تمام ، فالتخفيف ، أمر نسبي يرجع إلى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وواظب عليه ، لا إلى شهوة المأمومين فإنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يأمرهم بأمر ثم يخالفه ، وقد علم أن من ورائه الكبير والضعيف وذا الحاجة (فالذى) فعله هو التخفيف الذى أمر به . فإنه كان يمكن أن تكون صلاته أطول من ذلك بأضعاف مضاعفة . فهي خفيفة بالنسبة إلى أطول منها ، وهدية الذى واظب عليه هو الحاكم على كل ما تنازع فيه المتنازعون (قال)

ابن عمر رضی الله عنهما . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالتخفيف ويؤمنا بالصفات ، أخرجه . النسائي (١)
 [٣٩٨]
 فالقراءة بالصفات من التخفيف الذي كان يأمر به . وكان صلى الله عليه وسلم لا يعين سورة في الصلاة بعينها لا يقرأ إلا بها إلا في الجمعة والعيدین (وأما) في سائر الصلوات فقد قال ابن عمرو : ما من الفصل سورة صغيرة ولا كبيرة إلا وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤم الناس بها في الصلاة المكتوبة . أخرجه أبو داود (٢) (وكان) من هديه صلى الله عليه وسلم قراءة السورة كاملة . وربما قرأها في الركعتين . وربما قرأ أول السورة (وأما) قراءة أواخر السور وأوساطها . فلم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم (وأما) قراءة السورتين في ركعة فكان يفعله في النافلة (وأما) في الفرض فلم يحفظ عنه (٣) (وأما) قراءة سورة واحدة في ركعتين معا فقلما كان يفعله والله المستعان (٤) .

(٥) قراءة الأمرم : اختلف العلماء في هذا فقال مالك وأحمد : لا يجب على المأموم قراءة خلف الإمام ، ويستحب له القراءة في السرية دون الجهرية ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ (٥) ، والإنصات السكوت لاستماع الحديث . وجمع بينه وبين الاستماع للتأكيد والاهتمام بسماع القرآن (قال) ابن عبد البر : لا خلاف في أنه نزل في هذا

(١) انظر ص ٥٤ ج ١ - زاد المعاد (إطالته صلى الله عليه وسلم في الصلاة)

(٢) انظر ص ٢٣٨ ج ٥ - المنهل العذب (التخفيف فيها)

(٣) لكن تقدم في بحث «قراءة سورتين بحد الفاتحة» أنه صلى الله عليه وسلم أقر من فعله ، وأن ابن عمر كان يقرأ في المكتوبة بالسورتين والثلاث في ركعة ، وابن عمر لا يفعل هذا إلا بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم

(٤) نقل ملخصا من ص ٥٤ ج ١ - زاد المعاد (قراءته بالسور)

(٥) سورة الأعراف آية : ٢٠٤

المعنى دون غيره . ومعلوم أنه في صلاة الجهر ، لأن السر لا يسمع . فدل على أنه أراد الجهر خاصة . وأجمعوا على أنه لم يرد كل موضع يستمع فيه القرآن وإنما أراد الصلاة ، ويؤيده قول مجاهد : قرأ رجل من الأنصار خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فنزلت ، وإذا قرىء القرآن الخ . أخرجه البيهقي^(١) (وعن) أبي موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قتم إلى الصلاة فليؤمكم أحدكم . وإذا قرأ الإمام فأنصتوا » . أخرجه أحمد ومسلم^(٢) .

(وقال الحنفيون) والثوري وابن وهب المالكي : لا يقرأ المؤتم خلف الإمام لا في سرية ولا في جهرية ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ أى استمعوا في الجهرية ، وأنصتوا في السرية ، لأن التأسيس خير من التأكيد (قال) الإمام أحمد : أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة .

(وروى) جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من صلى خلف إمام فقرأه الإمام له قراءة . أخرجه محمد بن الحسن وابن عدى والحاكم بسند صحيح على شرط مسلم^(٣) [٢٩٩]

(وقال) ابن عمر : إذا صلى أحدكم خلف الإمام فحسبه قراءة الإمام ، وإذا صلى وحده فليقرأ . قال نافع : وكان ابن عمر لا يقرأ خلف الإمام ،

(١) انظر ص ١٥٥ ج ٢ - بهيقي (يترك المأموم القراءة فيما جهر فيه الإمام) .
 (٢) انظر ص ١٩٧ ج ٣ - الفتح الرباني (قراءة المأموم وإنصاته)
 (٣) انظر ص ٧ ج ٢ - نصب الراية (ورواه) عبد بن حميد بالسند إلى أبي الزبير عن جابر . وأحمد بن منيع في مسنده عن سفيان . وشريك بالسند إلى جابر . فهؤلاء أبو الزبير وسفيان وشريك قد دفعوه بالطرق الصحيحة . فبطل عدم فيمن لم يرفعه . وتامه في فتح القدير على الهداية . انظر ص ٢٣٩ ج ١ .

أخرجه مالك والطحاوى^(١) (وعن) عبيد الله بن مقسم أنه سأل عبد الله ابن عمرو وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله رضى الله عنهم فقالوا : لا تقرموا خلف الإمام فى شىء من الصلاة . أخرجه الطحاوى^(٢) .

(وقال) أبو وائل : قال رجل لابن مسعود أقرأ خلف الإمام ؟ قال أنصت للقراءة فإن فى الصلاة شغلا ، وسيكفيك ذلك الإمام . أخرجه الطحاوى والظهيرى فى الكبير والأوسط بسند رجاله موثقون^(٣) .

(وقال) ابن مسعود رضى الله عنه : لبت الذى يقرأ خلف الإمام مليء فوه ترابا (وقال) أبو حمزة قلت لابن عباس : أقرأ والإمام بين يدي ؟ قال لا . أخرجهما الطحاوى^(٤) (وقالت) الشافعية : يجب على المؤتم قراءة الفاتحة فى السرية والجرية وإن سمع قراءة الإمام (لقول) عبادة بن الصامت : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الغداة فنقلت عليه القراءة فلما انصرف قال : إني لأراكم تقرمون وراء إمامكم ؟ قلنا نعم والله يا رسول الله . قال فلا تفعلوا إلا بأمر القرآن ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها ، أخرجه أحمد وأبو داود وابن حبان والدارقطنى وقال : هذا إسناد حسن ورجاله ثقات^(٥)

[٤٠٠]

-
- (١) انظر ص ١٦١ ج ١ - زرقانى (ترك القراءة خلف الإمام ...) و ص ١٢٩ ج ١ - شرح معانى الآثار
- (٢) انظر ص ١٢٩ منه .
- (٣) انظر ص ١١٠ ج ٢ - مجمع الزوائد (القراءة فى الصلاة)
- (٤) انظر ص ١٢٩ ج ١ - شرح معانى الآثار .
- (٥) انظر ص ١٩٤ ج ٣ - الفتح الربانى . و ص ٢٥١ ج ٥ - المنهل العذب (من ترك القراءة فى صلاته) و ص ١٢٠ - الدارقطنى (فتقلت) أى شق عليه التلظظ والجرير بالقراءة . ويحتمل أن يراد أنها التبتت عليه القراءة . ففى رواية لأبي داود : فالتبتت عليه القراءة .

(وعنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقرأن أحد منكم شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقراءة إلا بأم القرآن ، أخرجه الدارقطنى . وقال هذا إسناد حسن ورجاله ثقات كلهم (١) »

[٤٠١]

(وأخرجه) أيضاً أحمد والبخارى فى جزء القراءة و صححه وابن حبان والحاكم والبيهقى والدارقطنى من عدة طرق (وعن) أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه فلما قضى صلاته أقبل عليهم بوجهه فقال : أتقرءون فى صلاتكم خلف الإمام والإمام يقرأ ؟ فسكتوا قائلين ثلاث مرات ، فقال قائل ، أو قال قائلون إنا لنفعل ، قال فلا تفعلوا ، ليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب فى نفسه . أخرجه أبو يعلى والطبرانى فى الأوسط ورجاله ثقات (٢)

[٤٠٢]

وفى هذا أحاديث أخر . (وأجاب) الأولون : بأن النهى فى قوله صلى الله عليه وسلم « لا تفعلوا ، محمول على الصلاة الجهرية (روى) أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال : هل قرأ معى أحد منكم أنفا ؟ فقال رجل نعم يا رسول الله قال : لى أقول ما لى أنزع القرآن ؟ قال : فاتمى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالقراءة من الصلوات حين سمعوا ذلك . أخرجه مالك والشافعى وأحمد والأربعة وحسنه الترمذى (٣) .

[٤٠٣]

(١) انظر ص ١٢١ - الدارقطنى

(٢) انظر ص ١١٠ ج ٢ مجمع الزوائد (القراءة فى الصلاة)

(٣) انظر ص ١٦٦ ج ١ - زرقانى (ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه) وص ١٣٩

ج ١ - بدائع المنن . وص ١٩٧ ج ٣ - الفتح الربانى . وص ٢٥٨ ج ٥ - المنهل المذنب . وص ١٤٦ ج ١ - مجتبى . وص ٢٥٤ ج ١ - تحفة الأحوذى . وص ١٤٤ ج ١ - ابن ماجه (إذا قرأ الإمام فأنتصوا) و (أنزع) بضم الهمزة وفتح الزاى ، مبنى للفعول ، =

وفي لفظ للدارقطنى : إذا أسررت بقراءتى فاقروا ، وإذا جهرت بقراءتى فلا يقرأ معى أحد .

(وأجاب) الحنفيون عن حديث عبادة ونحوه ، بأنه معارض بحديث أبى سعيد الخدرى مرفوعاً : من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة . أخرجه الطبرانى فى الأوسط وابن عدى فى الكامل وغيرهما من عدة طرق (١) [٤٠٤]

وفيه منع المأموم من القراءة والمنع مقدم على الإطلاق عنده التعارض . وبأن حديث « من كان له إمام الخ ، أقوى سنداً فيقدم عليه .

(وأجاب) الشافعية عن أدلة القائلين إن المؤتم لا يقرأ خلف الإمام فى الصلاة الجهرية ، بأنها عمومات ، وحديث عبادة خاص ، وبناء العام على الخاص واجب كما تقرر فى الأصول ، وعليه فيجمل قوله « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة ، على غير الفاتحة ، وهذا لا يحصى عنه ، ويؤيده الأحاديث المتقدمة القاضية بوجوب قراءة فاتحة الكتاب فى كل ركعة من غير فرق بين الإمام والمأموم ، لأن البراءة عن عهدتها إنما تحصل بتناقل

= أى غالب فى قراءتى . كأنهم جهروا بالقراءة خلفه فشنلوه « فاتهى الناس عن القراءة الخ » مدرج فى الخبر . والمراد أنهم تركوا الجهر بها .

(١) انظر ص ١١١ ج ٢ - مجمع الزوائد . وص ١١ ج ٢ - نصب الراية (قال) ابن الهمام : « ولا يقال » ليس فى حديث « من كان له إمام الخ » منع ، إنما فيه الاكتفاء بقراءة الإمام « لأننا نقول » هذا بالنظر إليه بمجرد « أما » بالنظر إليه مع آثار الصحابة المدينة له ، فهو مانع لما فيها من الوعيد كقول عمر : ليت فى هه حجرا كما تقدم . ورجح الطحاوى العمل بحديث « من كان له إمام الخ » لما اتفقوا عليه من أن من أتى الإمام وهو راكع يكبر ويركع معه وتجزئه تلك الركعة وإن لم يقرأ فيها شيئاً . فلو كانت القراءة فرضاً فيها لما أجزأته كما لم تجزئ من ركع مع الإمام من غير أن يقف لتكبيرة الإحرام باتفاقهم هـ .

صحيح لا يمثل هذه العمومات التي اقترنت بما يجب تقديمه عليها .

(وأجابوا) عن قوله في حديث أبي هريرة فاتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه^(١) ، بأنهم ، تركوا قراءة غير الفاتحة جمعاً بين الأحاديث .

(واختلفت) الشافعية في قراءة الفاتحة أتكون عند سكتات الإمام أم عند قراءته؟ (قال) الشوكاني : وظاهر الأحاديث أنها تقرأ عند قراءة الإمام . وفعلاً حال سكوت الإمام إن أمكن أحوط ، لأنه يجوز عند أهل القول الأول ، فيكون فاعل ذلك آخذاً بالإجماع (وأما) اعتياد قراءتها حال قراءة الإمام للفاتحة فقط ، أو حال قراءته للسورة فقط ، فليس ، عليه دليل ، بل الكل جائز وسنة ، نعم حال قراءة الإمام للفاتحة مناسب «من جهة» ، عدم الاحتياج إلى تأخير الاستعاذة عن محلها الذي هو بعد التوجه ، أو تكريرها عند إرادة قراءة الفاتحة إن فعلها في محلها أولاً وأخر الفاتحة إلى حال قراءة الإمام للسورة «ومن جهة» الاكتفاء بالتأمين مرة واحدة عند فراغه وفراغ الإمام من قراءة الفاتحة إن وقع الاتفاق في التمام ، بخلاف من أقر قراءة الفاتحة إلى حال قراءة الإمام للسورة^(٢) .

(فائدة) اتفق الأئمة الأربعة والجمهور على أن المأموم يدرك الركعة بإدراك الركوع مع الإمام وإن لم يقرأ شيئاً ، إلا أنهم اختلفوا فيما يتحقق به إدراك المأموم الركوع (فقال) الحنفيون والمالكية والحنبلية : يدرك الركوع بوضع يديه على ركبتيه قبل رفع الإمام رأسه من الركوع ولو لم يطمئن

(١) تقدم رقم ٤٠٣ ص ٢٨٦ .

(٢) انظر ص ٢٣٧ ج ٢ - نيل الأوطار (قراءة المأموم وإنصاته إذا سمع إمامه) .

إلا بعد رفعه (وقالت) الشافعية : لا يدرك إلا إذا اطمان مع الإمام قبل رفعه .

(واستدلوا) على إدراك الركعة بإدراك الركوع (بحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه ، أخرجه الدارقطني وابن خزيمة (١) [٤٠٥]

(وبحديثه) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جئتم إلى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة ، أخرجه أبو داود والدارقطني وابن خزيمة والحاكم (٢) [٤٠٦]

(ويقول) زيد بن وهب : دخلت أنا وابن مسعود المسجد والإمام راكع فركعنا ثم مضينا حتى استويينا بالصف فلما فرغ الإمام قمت أقصى فقال قد أدركته . أخرجه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات (٣) (وعن) علي وابن مسعود قالا : من لم يدرك الركعة فلا يعتد بالسجدة . أخرجه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون (٤) (وقال) جماعة من الظاهرية : إن من أدرك الإمام راكعاً ولم يدرك معه القراءة لم تحسب له الركعة وهو مروى عن أبي هريرة . قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذى ، واحتجوا لذلك بما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك الإمام

(١) انظر ص ١٣٢ - الدارقطني (فقد أدركها) مقدم من تأخير . والأصل من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه فقد أدرك الصلاة كما رواه ابن حبان وصححه (٢) انظر ص ٣٣٨ ج ٥ - المنهل العذب (الرجل يدرك الإمام ساجدا كيف يصنع) وص ١٣٢ - الدارقطني .

(٣) انظر ص ٧٧ ج ٢ - مجمع الزوائد (من أدرك الركوع) .

(٤) انظر ص ٧٦ منه . وهذان الأثران لها حكم الرفع ، إذ مثل هذا لا يقال من قبل الرأى ، ولا مجال للاجتهاد فيه . وقولها « من لم يدرك الركعة » أى الركوع « فلا يعتد بالسجدة » مفهومه أن من أدرك الركعة « أى الركوع » يعتد به فتحسب له الركعة

٢٩٠ دليل من قال لا تدرك الركعة بإدراك الركوع بلا قراءة . الفتح على الإمام

في الركوع فليركع معه وليعد الركعة ، أخرجه ابن خزيمة^(١) [٤٠٧] ورواه البخارى فى القراءة خلف الإمام من حديث أبى هريرة قال : إن أدركت القوم ركوعاً لم تعد بتلك الركعة^(٢) (قال) الحافظ : وهذا هو المعروف عن أبى هريرة موقوفاً . وأما المرفوع فلا أصل له اهـ . وحكى البخارى هذا المذهب فى القراءة خلف الإمام عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام وحكاه فى الفتح عن جماعة من الشافعية . وقواه الشيخ تقي الدين السبكي وغيره من محدثى الشافعية^(٣) .

واستدلوا أيضاً بحديث أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا ، أخرجه الشيخان وأبو داود^(٤) » [٤٠٨]

قالوا : فيه الأمر بإتمام ما فاته وقد فاته الوقوف والقراءة (ويحاج) بأن قوله : وما فاتكم فاتموا عام مخصوص بغير القراءة والقيام للمسبوق الذى أدرك الإمام راكمًا فلا يقضيها للأحاديث المتقدمة .

(خاتمة) من توابع بحث القراءة فتح المأموم على الإمام إذا التبت عليه القراءة وهو مشروع (الحديث) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فقرأ فيها فالتبس عليه فيها فلما فرغ قال لأبى : أصليت معنا ؟ قال نعم . قال فما منعك أن تفتح على ؟ أخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم والطبرانى فى الكبير بسند رجاله ثقات^(٥) [٤٠٩]

(١) انظر ص ٢٤١ ج ٢ - نيل الأوطار (قراءة المأموم وإنصاته)
(٢) انظر ص ٢٦٦ ج ٢ - فتح البارى (المنى إلى الجمعة ٠٠) وص ٩٨ ج ٥ - نووى
(٣) إتيان الصلاة بوقار ٠٠) (وص ٢٧١ ج ٤ - المنهل العذب (السعى إلى الصلاة)
(٤) انظر ص ٣ ج ٦ - المنهل العذب (الفتح على الإمام ٠٠) وص ٦٩ ج ٢ - مجمع الزوائد (تلقين الإمام) .

(ولقول) أنس : « كذا نفتح على الأئمة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه الحاكم وصححه (١) »

(وهو) واجب في الفاتحة مستحب في غيرها عند مالك والشافعي وأحمد وإسحق (ومشهور) مذهب الحنفيين استحباب الفتح على الإمام في الفاتحة وغيرها نواياً الفتح لا التلاوة ، وقيل إن قرأ الإمام القدر المجزئ في الصلاة (٢) لا يفتح عليه وإلا فتح (قال) الشوكاني : وتقييد الفتح بأن يكون على إمام لم يؤد الواجب من القراءة ، وبآخر ركعة مما لا دليل عليه ، وكذا تقييده بأن يكون في القراءة الجهرية (والأدلة) قد دلت على مشروعية الفتح مطلقاً فعند نسيان الإمام الآية في القراءة الجهرية ، يكون الفتح عليه بتذكيره تلك الآية ، وعند نسيانه لغيرها من الأركان يكون الفتح عليه بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء اهـ (٣) .

أما الفتح على غير الإمام مصلياً أم غيره فهو مبطل عند الحنفيين إلا إذا قصد به التلاوة . وكذا عند المالكية مطلقاً إلا إذا فتح مأوم على إمام آخر ، ففيه خلاف . والأصح البطلان (وقالت) الحنبلية : الفتح على غير الإمام مكروه والصلاة صحيحة (وقالت) الشافعية : هو جائز بلا كراهة ،

(١) انظر ص ٢٧٦ ج ١ مستدرك .

(٢) القدر المجزئ فيها عند النعمان آية ولو قصيرة مركبة من كلمتين كآية « ثم نظر » وعند الصاحبين ثلاث آيات قصار أو آية طويلة تعدلها « وأما حديث » أبي إسحق عن الحارث الأعور عن علي مرفوعاً : يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة « فقد » أخرجه عبد الرزاق وأبو داود وقال : أبو إسحق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها . انظر ص ٤ ج ٦ - المنهل المذنب (الفتح على الإمام) (وقال المنذرى) الحارث الأعور قال غير واحد : إنه كذاب « فهو » لا ينتهز لمارضة الأحاديث الصحيحة القاضية بمشروعية الفتح على الإمام .

(٣) انظر ص ٣٧٣ ج ٢ - نيل الأوطار (الفتح على الإمام) .

إلا أنه يقطع الموالاة في قراءة الفاتحة إن فتح وهو يقرؤها فيستأنفها بخلاف الفتح على إمامه .

(الثالث عشر) سنن الصلاة الخارجة عنها

هي كثيرة المذكور منها هنا خمس عشرة :

(٢٠١) الأذان والإقامة وقد تقدم بيانها .

(٣) الرواتب : جمع راتبة ، وهي ما شرعت تابعة للفرائض ، لتكفير السيئات ورفع الدرجات وترغيم الشيطان وقطع طماعيته في منع الإنسان من تأدية الفرائض على الوجه الأكمل ، وتكميل ما عساه يقع من نقص في الفرائض بنقص شيء من آدابها كخشوع وتدبر في قراءة وغيرها (لحديث) تميم الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته ، فإن أكلها كتبت له تامة . وإن لم يكن أكلها قال الله لملائكته : انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فأكلوا بها ما ضيع من فريضته ، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك ، أخرجه أحمد وابن ماجه وهذا لفظه وأشار إليه أبو داود^(١) »

[٤١١]

(ولحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن أول

(١) انظر ص ٢٢٥ ج ١ - ابن ماجه (أول ما يحاسب به المبدالصلاة) وص ١٢٢ ج ٥
 للمثل المذب (قول النبي صلى الله عليه وسلم : كل صلاة لايتها صاحبها تتم
 من تطوعه)

ما يحاسب الناس به يوم القيامة من أعمالهم الصلاة يقول ربنا ملائكته - وهو أعلم - : انظروا في صلاة عبدى أتمها أم نقصها ؟ فإن كانت تامة كتبت له تامة . وإن كان انتقص منها شيئا قال : انظروا هل لعبدى من تطوع ؟ فإن كان له تطوع قال : أتموا لعبدى فريضته من تطوعه ثم تؤخذ الأعمال على ذلك ، أخرجه أبو داود وابن ماجه (١)

[٤١٢]

(قال) ابن دقيق العيد : فى تقديم النوافل على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف مناسب ، أما فى التقديم ، فلأن النفوس لاشتغالها بأسباب الدنيا بعيدة عن حالة الخشوع والخضوع والحضور التى هى روح العبادة ، فإذا قدمت النوافل على الفرائض أنست النفس بالعبادة وتكيفت بحالة تقرب من الخشوع ، وأما تأخيرها ، عنها ، فقد ورد أن النوافل جابرة لنقص الفرائض فإذا وقع فى الفرض ناسب أن يقع بعده ما يجبر الخلل الذى يقع فيه اه . لكنه يكره نية الجبر به لعدم العلم بل يفوض وإن كان حكمه الجبر فى الواقع (٢) .

(١) انظر ص ٣٠٩ ج ٥ - المنهل العذب (كل صلاة لايتها صاحبها تم من تطوعه) وص ٢٢٤ ج ١ - ابن ماجه . و (أتمها أم نقصها) أى أتم سننها وآدابها كالخشوع والأذكار والأدعية أم ترك شيئا منها ؟ أما من أنسدها بترك شرط أو ركن فقد خاب وخسر فى رواية الترمذى : إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته ، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح ، وإن فسدت فقد خاب وخسر ، فإن انتقص من فريضته شيئا قال الرب : انظروا إلخ (ص ٣١٨ ج ١ تحفة الأحمدي) ويحتمل أن يراد بالانتقاص ما ترك من الفرائض فلم يصله فيموض عنه من التطوع تفضلا من الله (قال) ابن العربي : الأظهر عندى أنه يكمل ما نقص من فرض الصلاة وأعدادها بنفل التطوع ، لقوله صلى الله عليه وسلم : ثم الزكاة كذلك ، وسائر الأعمال ، وليس فى الزكاة إلا فرض ونفل ، فكما يكمل فرض الزكاة بنفلها كذلك الصلاة . وفضل الله أوسع وكرمه أعم وإن لم يكن له تطوع بقيت ناقصة فلا يجازى عليها جزاء صلاة كاملة .

(٢) انظر ص ١٢٣ ج ١ - بلغة السالك لأقرب المسالك (النوافل)

هذا. والرواتب قسماً مؤكدة وغير مؤكدة (١) فالمؤكدة - عند الحنفيين وبعض الشافعية - اثنتا عشرة ركعة وهي المذكورة في حديث أم حبيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى في يوم وليلة ثلثي عشرة ركعة بنى له بيت في الجنة : أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر صلاة الغداة ، أخرجه الترمذى وقال حسن صحيح . وأخرجه النسائي ولكن فيه ذكر ركعتين قبل العصر بدل ركعتين بعد العشاء (١) [٤١٣]

وفيه رد على الحسن البصرى في قوله بوجود الركعتين بعد المغرب وركعتي الفجر (وقالت) الشافعية والحنبلية : المؤكدة منها عشر ركعات (لقول) ابن عمر رضى الله عنهما ، كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا يدع ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل الصبح ، أخرجه أحمد بسند جيد (٢) [٤١٤]

(وقالت) المالكية : السنة المؤكدة ما كثر ثوابها وأكد طلبها بلا وجوب كالوتر . وركعتا الفجر رغبة أى رغب فيهما الشارع كما سيأتى . والمندوب المؤكدة ركعتان قبل الظهر وبعده وقبل العصر وبعد المغرب والعشاء . وللإنسان التطوع بما شاء ، والأكمل التطوع بما دلت عليه أحاديث الباب .

ويؤيد ما ذهب إليه الحنفيون (قول) عائشة : « كان رسول الله صلى الله

(١) انظر ص ٣١٩ ج ١ تحفة الأحوذى (من صلى في يوم وليلة ١٢ ركعة من السنة ماله من الفضل) وص ٢٥٦ ج ١ - مجتبى . و (بنى له بيت في الجنة) أى جعل الله لمن أدى هذه الركعات بيتاً في الجنة ، ومحلّه إذا كان أمّ الفرائض ، وإلا كملت من تطوعه كما تقدم .

(٢) انظر ص ١٩٧ ج ٤ - الفتح الربانى (جامع تطوع النبي صلى الله عليه وسلم) .

علله وسلم لاىءع أربعا قبل الظهر ، وركعتىن قبل الفجر على حال ، أءرجه
أءمء والشىءان والنساءى (١) . [٤١٥]

وهاك البىان على ترتىب الءءىء :-

(١) ىءاكء صلاءة أربع قبل الظهر بءشءىءىن وسلام ، وركعتىن بعءه
(لقول) أبى أىوب الأنصارى رضى الله عنه : ء كان النبى صلى الله علله وسلم
ىصلى قبل صلاءة الظهر أربعا إذا زالت الشمس ، فسألته عن ذلك . فقال :
إن أبواب السماء تفتء فى هءه الساعة فأءب أن ىصعء لى فىها ءىر . قلت
أفى كاهن قرأءة ؟ قال نعم . قلت أفصل ىبىنهن بسلام ؟ قال لا ، أءرجه
أءمء والطحاوى ومءمء بن الءسن وهءا لفظه (٢) . [٤١٦]

(وقال) عبء الله بن شقىق : ء سألت عائشة عن صلاءة رسول الله
صلى الله علله وسلم من التطوع ، فقالت : كان ىصلى قبل الظهر أربعا فى
بىءى ، ثم ىءرء فىصلى بالناس ، ثم ىرءع إلى بىءى فىصلى ركعتىن ، (الءءىء)
وفىه ء وكان ىصلى بهم العشاء ثم ىءءل بىءى فىصلى ركعتىن ، أءرجه أءمء
وسلم وأبو ءاوء (٣) . [٤١٧]

(٢) وىءاكء صلاءة ركعتىن بعء صلاءة المغرب ، لأن النبى صلى الله
علله وسلم لم ىتركهما سفرا ولا ءضرا (ولءءىء) ابن عمر أن النبى صلى الله

(١) انظر ص ٢٠٢ ء ٤ - الفءء الربانى . وص ٣٩ ء ٣ - فءء البارى (باب الرءكتىن
قبل الظهر) وص ٢٥٣ ء ١ - ءبى (المءافءة على الرءكتىن قبل الفجر)
(٢) انظر ص ٢٠١ ء ٤ - الفءء الربانى . وص ١٩٨ ء ١ - شرح معانى الآءار .
وص ١٤٢ ء ٢ نصب الرأبة .

(٣) انظر ص ١٩٨ ء ٤ - الفءء الربانى . وص ٨ ء ٦ - نوى (فضل السنن
الرأبة) وص ١٣٤ ء ٧ - المنهل المءب (أبواب التطوع) .

عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد المغرب في بيته . أخرجه أحمد
والترمذى وصححه (١) .

[٤١٨]

ويسن أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد
(لقول) ابن مسعود ما أحصى ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقرأ في الركعتين بعد المغرب وفي الركعتين قبل صلاة الفجر بقل يا أيها
الكافرون ، وقل هو الله أحد . أخرجه ابن ماجه والترمذى وفيه عبد الملك
ابن معدان ضعيف ولكن للحديث شواهد تعضده (٢)

[٤١٩]

(٣) ويتأكد صلاة ركعتين بعد صلاة العشاء (لقول) عائشة رضی الله عنها:
وكان يصلي بهم العشاء ثم يدخل بيتي فيصلى ركعتين (٣) .

(٤) ويتأكد صلاة ركعتين قبل صلاة الصبح والمحافظة عليهما (لقول)
عائشة : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد معاهدة
منه على الركعتين قبل الصبح . أخرجه أحمد والشيخان وأبو داود (٤) [٤٢٠]
(ولحديث) عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ركعتا الفجر خير
من الدنيا وما فيها ، . أخرجه مسلم والنسائي والترمذى وصححه (٥) [٤٢١]

ولظاهر هذه الأحاديث قال الحسن البصرى بوجوبهما . وروى عن
النعمان والراجح أنهما سنة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكرهما مع سائر

(١) انظر ص ٢١٣ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٣٢٩ ج ١ - تحفة الأحوذى (في
الركعتين بعد المغرب) .

(٢) انظر ص ٣٢٩ منه . وص ١٨٤ ج ١ - ابن ماجه (ماقرأ في الركعتين
بعد المغرب)

(٣) هذا بعض الحديث رقم ٤١٧ ص ٢٩٥ .

(٤) انظر ص ٢٢٢ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٣٠ ج ٣ - فتح الباري (تعاهدركتي
الفجر) وص ٤ ج ٦ نووى (استجاب سنة الفجر) وص ١٣٧ ج ٧ - المنهل المذنب

(٥) انظر ص ٥ ج ٦ - نووى . وص ٢٥٣ ج ١ مجتبى (المحافظة على الركعتين قبل
الفجر) وص ٣٢٠ ج ١ - تحفة الأحوذى (ما في ركعتي الفجر من الفضل) .

السنن في عدة أحاديث كما تقدم (ويستحب) عند الجمهور تأديتهما في أول الوقت مع التخفيف (لقول) عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر إذا سمع الأذان ويخففهما ، أخرجه أحمد والشيخان وهذا لفظ مسلم ^(١) »

[٤٢٢]

والحكمة في تخفيفهما المبادرة إلى صلاة الصبح في أول الوقت ، واستفتاح صلاة النهار بركعتين خفيفتين ليدخل في الفرض بنشاط واستعداد تام كما يفتح قيام الليل بركعتين خفيفتين (ويستحب) الإصرار في سنة الصبح وأن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون ، وفي الثانية قل هو الله أحد ، أو يقرأ في الأولى : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٢) وفي الركعة الثانية (إما قوله) ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ؟ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٣) ، أو قوله : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا

- (١) انظر ص ٢٢٤ ج ٤ - الفتح الرباني . ص ٣٠ ج ٣ - فتح الباري (ما يقرأ في ركعتي الفجر) وص ٣ ج ٦ - نووي . وخص بعضهم استحباب التخفيف بمن لم يتأخر عليه بعض حزه الذي اعتاد قراءته ليلا . فمن تأخر في شيء منه قرأه في سنة الصبح . قال الحسن البصري : لا بأس أن يطيل ركعتي الفجر يقرأ فيهما من حزه . رواه ابن أبي شيبة (وقال) الثمان : ربما قرأت في ركعتي الفجر حزبي من الليل .
- (٢) سورة البقرة : آية ١٣٦ (والأسباط) أولاد يعقوب وهم اثنا عشر . ولكل واحد منهم جملة أولاد والسيط في بني إسرائيل كالقبيلة في العرب . وسموا أسباطا من السبط ففتح فسكون وهو التابع ، فهم جماعة متابون
- (٣) سورة آل عمران آية : ٥٢ (والحواريون) جمع حواري وهو صفوة الرجل وخاصته

وَيَبْسُكُمْ أَنْ لَا تَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿١﴾ .

(قال) ابن عمر : درمقت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين قبل الفجر قل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد ، أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه (٢)

[٤٢٣]

(١) سورة آل عمران : آية ٦٤ (والسواء) العدل ، وقرأ ابن مسعود « إلى كلمة عدل » فالعنى أقبلوا إلى ما دعيتم إليه وهى الكلمة العادلة التى لا ميل فيها عن الحق وهى : أن لا نعبد إلا الله إلخ

(٢) انظر ص ٢٢٥ ج ٤ - الفتح الربانى . وص ١٨١ ج ١ - ابن ماجه (ما يقرأ فى الركعتين قبل الفجر) (وص ٢٢٠ ج ١ - تحفة الأحوذى (تخفيف ركعتي الفجر) وإنما كان صلى الله عليه وسلم يقرأ فى ركعتي الفجر هاتين السورتين لما فيهما من الفضل العظيم فإن سورة الإخلاص متضمنة لتوحيد الاعتقاد والمعرفة : وما يجب إثباته للرب « من الأحدية » المنافية لمطلق المشاركة بأى وجه من الوجوه « والصدية » المثبتة له جميع صفات الكمال ومنها استغناؤه عن كل ما سواه ، وافتقار كل ما عداه إليه فهو لا يلحقه نقص بوجه من الوجوه « ونفى الولد والوالد » الذى هو من لوازم أحديته وصدية وغناه « ونفى الكفاء » المتضمن لنفى الشبيه والمثيل والنظير . فتضمنت هذه السورة إثبات كل كمال له ونفى كل نقص عنه ، ونفى مماثلة شىء له فى أى زمان كان كما تقدم بيانه بأتم من هذا فى بحث الوجدانية وهذه الأصول هى مجامع التوحيد العلمى الاعتقادى الذى يبين صاحبه جميع فرق الضلال ولذلك كانت هذه السورة تعدل ثلث القرآن وذلك لأن المقصود من القرآن بيان التوحيد والصفات ، والأوامر والأوامى والقصص والمواعظ . وهذه السورة قد تضمنت بيان التوحيد والصفات . وسميت سورة الإخلاص لأنها تخلص قارئها المؤمن بها من الشرك العلمى كما تخلصه سورة قل يا أيها الكافرون من الشرك العملى الإرادى القصدى (ولما كان العلم قبل العمل وهو إمامه وقائده وسائقه والحاكم عليه ومزله منازلته . كانت سورة قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ، وقل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن . ووجهه أن القرآن مشتمل على بيان التوحيد والنبوات وأحكام المعاش والمعاد وهى مستقلة ببيان التوحيد ولكونهما سورتي الإخلاص والتوحيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح بهما عمل النهار ويختمه بهما فيقروهما فى الركعتين بعد المغرب وفى ركعتي الطواف فى الحج الذى هو شعار التوحيد .

(وقال) ابن عباس: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في ركعتي الفجر في الأولى منهما: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآية التي في البقرة، وفي الآخرة منهما ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَا مُسْلِمُونَ﴾ أخرجه مسلم والنسائي وأبو داود^(١).

[٤٢٤]

(وقال) كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ والتي في آل عمران ﴿تَمَّالُوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ أخرجه مسلم والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم والبيهقي^(٢). [٤٢٥]

(وقال) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في ركعتيه قبل الفجر بفتحة القرآن والآيتين من خاتمة البقرة في الركعة الأولى. وفي الركعة الآخرة بفتحة القرآن وبالآية من سورة آل عمران: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَمَّالُوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ حتى يحتم الآية. أخرجه أحمد، وفي سننه من لم يسم^(٣).

[٤٢٦]

وبهذا قال الجمهور. ورواه ابن القاسم عن مالك ومشهور مذهبه أنه

(١) انظر ص ٥ ج ٦ - نووى (استحباب ركعتي الفجر..) وص ١٤٢ ج ٧ - المنهل المذنب (تحقيقهما) (وآمننا بالله) بمعنى قوله تعالى فلما أحس عيسى منهم الكفر قال من أنصاري إلى الله الآية.

(٢) انظر ص ٦ ج ٦ - نووى. وص ٣٠٧ ج ١ - مستدرک وقوله: ولم يخرجاه مردود فقد أخرجه مسلم. و (تمالوا) يشير إلى قوله تعالى «قل يا أهل الكتاب تمالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم» الآية

(٣) انظر ص ٢١٣ ج ٣ - الفتح الرباني. ويشهد له أحاديث الباب «وأما ما قيل» من قرأ في الفجر بألم نصح وألم تركيف لم يرمد «فقد قال» السخاوى في المقاصد: لا أصل له سواء أريد بالفجر سنته أو الفرض لخالفته سنة القراءة فيها اه ونقل عن النزالي أن من قرأ في ركعتي الفجر بهما قصرت عنه يد كل ظالم. قال الشيخ المجلوني: ولم أره في الإحياء (انظر رقم ٢٥٦٦ ص ٢٧٠ ج ٢ - كشف الحفاء)

يستحب الاقتصار في ركعتي الفجر على الفاتحة . لظاهر (قول) عائشة :
« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل الغداة فيخففهما
حتى إني لأشك أقرأ فيهما بفاتحة الكتاب أم لا ؟ » أخرجه مالك وأحمد
والشيخان وأبو داود (١) .

[٤٢٧]

(وأجاب) الجمهور بأن المراد من الحديث المبالغة في تخفيف القراءة
بالنسبة إلى عاداته صلى الله عليه وسلم من إطالة صلاة النوافل ليلاً ونهاراً ،
فلا يصلح دليلاً ، ولا يقوى على رد الأحاديث الصحيحة الصريحة في أنه
صلى الله عليه وسلم قرأ في سنة الصبح بغير أم القرآن ، كما تقدم .

وقد روى ابن القاسم عن مالك أنه كان يقرأ فيهما بأم القرآن وسورة
من قصار المفصل (وقال) بعض الظاهرية يقتصر فيها على قل يا أيها الكافرون
في الركعة الأولى . وقل هو الله أحد في الركعة الثانية ، أو على آيتين من
الآيات السابقة .

(ورد) بحديث لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب (٢) .

(وقال) أبو بكر بن الأصم وابن علية وبعض الظاهرية : لا قراءة فيها ،
لقول عائشة في حديثها السابق حتى إني لأشك أقرأ فيها بفاتحة الكتاب أم لا ؟
(وهو) مردود بالأحاديث السابقة بل بحديث عائشة نفسه فإن الغرض منه
المبالغة في التخفيف (قال) القرطبي : ليس معنى الحديث أنها شكت في قراءته
صلى الله عليه وسلم الفاتحة ، وإنما معناه أنه كان يطيل القراءة في النوافل ،

(١) انظر ص ٢٣٥ ج ١ زرقاني (ما جاء في ركعتي الفجر) وص ٢٢٤ ج ٤ - الفتح الرباني
وص ٣١ ج ٣ - فتح الباري (ما يقرأ في ركعتي الفجر) وص ٤ ج ٦ - نووى . وص
١٣٨ ج ٧ - المنهل العذب (تخفيفها)

(٢) تقدم رقم ١٩٢ : ص ١٤٢ (القراءة)

حكمة الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وكونه على الشق الأيمن . المذاهب في حكمة ٣٠١

فلما خفف قراءة ركعتي الفجر صار كأنه لم يقرأ فيهما بالنسبة لغيرهما من الصلوات (١) .

(فائدة) يستحب - عند بعض العلماء - لمن صلى ركعتي الفجر في البيت الاضطجاع بعدهما على شقه الأيمن . وعليه يحمل (قول) عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن . أخرجه أحمد والبخاري والنسائي والترمذي (٢) [٤٢٨]

(وحكمة) هذا الاضطجاع أنه يكون عوناً للبصلي على تأدية صلاة الصبح بنشاط (وحكمة) كونه على الشق الأيمن أن القلب في جهة اليسار فلو اضطجع عليه استغرق في النوم لاستراحته بذلك . أما لو اضطجع على اليمين كان القلب معلقاً فيكون أبعد من النوم (وقال) الشافعي وأحمد : يسن الاضطجاع بعد ركعتي الفجر مطلقاً ، لعموم حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه » ، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه (٣) [٤٢٩]

(وقال) ابن حزم : الاضطجاع واجب بعد ركعتي الفجر فمن صلاهما ولم يضطجع لا تجزئه صلاة الصبح . حاملاً الأمر في حديث أبي هريرة على الوجوب وحمله الجمهور على الاستحباب (لقول) عائشة : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر فإن كنت نائمة اضطجع وإن كنت مستيقظة

(١) انظر ص ٢٣٥ ج ١ - زرقاني

(٢) انظر ص ٢٢٨ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٢٩ ج ٣ - فتح الباري (الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر) وص ٢٥٣ ج ١ - مجتبى وص ٢٢٢ ج ١ - تحفة الأحوذى

(٣) انظر ص ٢٢٨ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٤٥ ج ٧ - المنهل المذنب (الاضطجاع بعدهما) وص ٣٢٢ ج ١ - تحفة الأحوذى

حدثني ، أخرجه البخاري وأبو داود وهذا لفظه (١) [٤٣٠]

(فهو ظاهر) أنه ما كان يضطجع حال استيقاظها فكان ذلك قرينة
صرف الأمر عن الوجوب (وقال) ابن مسعود والنخعي ومجاهد والحنفيون
ومالك والجمهور: الاضطجاع بعدهما بدعة (قال) ابن مسعود: ما بال الرجل
إذا صلى الركعتين يتممك كما تتممك الدابة أو الحمار . إذا سلم فقد فصل .
أخرجه ابن أبي شيبة (٢) .

(وقال) أبو الصديق الناجي: رأى ابن عمر قوماً اضطجعوا بعد الركعتين
قبل صلاة الفجر . فقال: ارجع إليهم فسلمهم ما حملهم على ما صنعوا ؟
فأيتهم وسألهم فقالوا: نريد بذلك السنة . فقال ابن عمر: ارجع فأخبرهم أنها
بدعة . أخرجه البيهقي (٣) .

وقالوا إنما اضطجع صلى الله عليه وسلم للراحة من تعب القيام
(ورد) بأنه لا ينافي كونه للتشريع ولا سيما وقد ورد الأمر به .

(وفرق) ابن العربي بين من يقوم الليل فيستحب له الاضطجاع للاستراحة
وبين غيره فلا يشرع له (لقول) عائشة: لم يضطجع النبي صلى الله عليه وسلم
لسنة ولكن كان يدأب ليله فيستريح . أخرجه الطبراني وعبد الرزاق .
لكن في سنده من لم يسم فلا تقوم به حجة . قاله الحافظ (٤) .

(والظاهر) القول الأول ويقويه أنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ٢٩ ج ٣ - فتح الباري (من تحدث بعد الركعتين) وص ٤٧ ج ٧ -
المنهل العذب (الاضطجاع بعدها)

(٢) انظر ص ٢٦ ج ٣ - نيل الأوطار (تأكيد ركعتي الفجر ..) (فقد فصل)
أي بين السنة والفرض

(٣) انظر ص ١٤٩ ج ٧ - المنهل العذب

(٤) انظر ص ٢٩ ج ٣ - فتح الباري (الضجعة على الشق الأيمن)

أنه فعله في المسجد ، ولذا نهى ابن عمر عن فعله في المسجد وقال إنه بدعة ، وأمر بحصب من فعله في المسجد ، فإنه يبعد أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ولا يعلم به مثل ابن عمر وابن مسعود .

(هذا) ويستحب أن يقال بعد ركعتي الفجر ما في قول عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين قبل صلاة الفجر ثم يقول : اللهم رب جبريل وميكائيل ورب إسرافيل ورب محمد أعوذ بك من النار ثم يخرج إلى الصلاة ، أخرجه أبو يعلى عن شيخه سفيان بن وكيع . وهو ضعيف^(١) »

[٤٣١]

(ويزاد) في يوم الجمعة ما في حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قال صبيحة يوم الجمعة قبل صلاة الغداة : أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه ثلاث مرات ، غفر الله له ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر ، أخرجه ابن السنن^(٢) »

[٤٣٢]

هذا . واعلم أن أكد الرواتب المؤكدة راتبة الصبح ثم راتبة الظهر القبليّة ثم البعدية . والتي بعد المغرب والعشاء سواء .

(ب) الرواتب غير المؤكدة : هي ستة أنواع : (١) يندب صلاة ركعتين بعد صلاة الظهر يضمان إلى المؤكنتين (لحديث) أم حبيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى أربعاً قبل الظهر وأربعاً بعدها حرمه الله على النار . أخرجه أحمد والأربعة بسند صحيح من عدة طرق وصححه الترمذى^(٣) »

[٤٣٣]

(١) انظر ص ١٠٤ ج ١٠ مجمع الزوائد (مايقول بعد ركعتي الفجر)
 (٢) الزبدفتحتين كالرغوة . (٣) انظر ص ٢٠٠ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٦٠ =

(٢) ويندب صلاة أربع أو ركعتين قبل صلاة العصر (لحديث) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً» أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه ، وابن حبان وصححه وفي سننه محمد بن مسلم بن مهران ، وثقه ابن حبان وابن عدى^(١) [٤٣٤]

(ولحديث) علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر ركعتين ، أخرجه أبو داود . وفي سننه عاصم بن ضمرة مختلف فيه^(٢) [٤٣٥]

ولورود الآثار بالركعتين والأربع خير بينهما . والأربع أفضل ، لكثرة رواياتها ولثبوتها قولاً وفعلاً (وهي) مستحبة عند الجمهور لا مؤكدة ، لأنه لم يثبت مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها . والأفضل أن تكون بسلام واحد عند الحنفيين وإسحاق . وقال غيرهم الأفضل أن تكون بتسليمتين .

(٣) ويندب - عند الشافعي وأحمد ومحقق الحنفيين والمحدثين - صلاة ركعتين قبل صلاة المغرب وروى عن مالك (لحديث) عبد الله بن مغفل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «صلوا قبل المغرب ركعتين ، ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين . ثم قال عند الثالثة لمن شاء كراهية أن يتخذها الناس

ج ٧ - المنهل المذنب . ولفظه : من حافظ على أربع ركعات (الأربع قبل الظهر وبمدها) وص ٢٥٧ ج ١ - محبتي (قبل الجنائز) وص ١٨٣ ج ١ - ابن ماجه . وص ٣٢٨ ج ١ - تحفة الأحوذى . و (حرمه على النار) أى أن المواظبة على هذه الركعات تكون سبياً في عدم ارتكابها ما يوجب دخول النار ، وإن قدر عليه دخولها لاتأكله النار (١) انظر ص ٢٠٣ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٦٢ ج ٧ - المنهل المذنب (الصلاة قبل العصر) وص ٣٢٩ ج ١ - تحفة الأحوذى (الأربع قبل العصر) . (٢) انظر ص ١٦٣ ج ٧ - المنهل المذنب (الصلاة قبل العصر) .

سنة ، أخرجه أحمد والبخارى وأبو داود والبيهقى^(١) [٤٣٦]

(وعنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين . أخرجه

ابن حبان^(٢) [٤٣٧]

(ولقول) أنس : « كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي

صلى الله عليه وسلم يتدرون السوارى حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم

وهم كذلك يصلون ركعتين قبل المغرب ، ولم يكن بينهما شيء ، أخرجه

البخارى . وفي رواية لمسلم فيجىء الغريب فيحسب أن الصلاة قد صليت من

كثرة من يصلهما^(٣) [٤٣٨]

(وقال) جماعة من الحنفية والمالكية والشافعية : يكره التنفل قبل صلاة

المغرب (لقول) طاوس : « سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال :

ما رأيت أحداً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يصلهما ، أخرجه أبو داود

والبيهقى^(٤) (ورد) بأنه لا يدل على الكراهة ، إذ عدم رؤية ابن عمر أحداً

يصلى قبل المغرب لا يقتضى الكراهة ، ولأنه نفى ما لم يعله وأثبت غيره من

(١) انظر ص ٢١٧ ج ٤ - الفتح الربانى . وص ٣٩ ج ٣ - فتح البارى (الصلاة قبل

المغرب) وص ١٨١ ج ٧ - المنهل العذب (وكراهية الخ) أى مخافة أن يتخذها الناس

طريقة لازمة يواظبون عليها كالفرائض (قال) المحب الطبرى : لم يرد نفي استحبابها ،

لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب ، بل هذا الحديث من أقوى الأدلة على استحبابها .

وقوله (سنة) ، أى شريعة وطريقة لازمة . وكأن المراد بيان انحطاط مرتبتها عن

زواتب الفرائض ، ولهذا لم يدها أكثر الشافعية فى الرواتب (انظر ص ٣٩ ج ٣ -

فتح البارى) .

(٢) انظر ص ١٨٣ ج ٧ - المنهل العذب (الصلاة قبل المغرب) .

(٣) انظر ص ٧٣ ج ٢ - فتح البارى (كم بين الأذان والإقامة) وص ١٢٣ ج ٦ -

نووى (استحباب ركعتين قبل المغرب) (ولم يكن بينهما شيء) وفى رواية لم يكن

بينهما إلا قليل أى لم يكن بين الأذان والإقامة شيء كثير .

(٤) انظر ص ١٨٥ ج ٧ - المنهل العذب (الصلاة قبل المغرب) .

عليه ، فوجب تقديم رواية المثبت لكثرتها ولما معه من علم ما لم يعلمه ابن عمر على أنه ثبت أن ابن عمر كان يصلهما (قال) عبد الله بن بريدة : لقد أدركت عبد الله بن عمر يصلي تينك الركعتين عند المغرب لا يدعهما على حال قال : فقمنا فصلينا الركعتين قبل الإقامة ثم انتظرنا حتى خرج الإمام فصلينا معه المكتوبة . أخرجه الدارقطني^(١) (قال) العلامة ابن نجيم : وما ذكر من استلزام تأخير المغرب ، فقد قدمنا عن القنية استثناء القليل والركعتان لا تزيد على القليل إذا تجوز فيهما . وفي صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال : صلوا قبل المغرب ركعتين . وهو أمر ندب ، وهو الذي ينبغي اعتقاده في هذه المسألة^(٢) (وقال) النووي : وأما قولهم إن فعلهما يؤدي إلى تأخير المغرب فهو خيال منابذ للسنة فلا يلتفت إليه ، ومع هذا فهو زمن يسير لا يتأخر به الصلاة عن أول وقتها^(٣) (وقال) الحافظ في الفتح : ومجموع الأدلة يرشد إلى استحباب تخفيفهما كما في ركعتي الفجر^(٤) وبما تقدم تعلم أن الركعتين قبل صلاة المغرب من المستحب الثابت بالقول والفعل والتقرير .

(٤) ويندب صلاة أربع ركعات بعد صلاة المغرب تضم إلى المؤكدين (لقول) عمار بن ياسر : « رأيت حبيبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بعد المغرب ست ركعات وقال : من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر ، أخرجه الطبراني في الثلاثة وقال : تفرد به صالح بن قطن البخاري قال الهيثمي : ولم أجد من ترجمه^(٥) [٤٣٩]

- (١) انظر ص ١٨٦ ج ٧ - المنهل المذنب (الصلاة قبل المغرب) .
- (٢) انظر ص ٢٥٣ ج ١ - البحر الرائق (قبل الأذان) .
- (٣) انظر ص ٢٤ ج ٦ - شرح مسلم (استحباب ركعتين قبل المغرب) .
- (٤) انظر ص ٧٤ ج ٢ - فتح الباري (كم بين الأذان والإقامة) .
- (٥) انظر ص ٢٣٠ ج ٢ - مجمع الزوائد (الصلاة قبل المغرب وبمدها) .

(٥) ويندب صلاة ركعتين قبل صلاة العشاء (لحديث) عبد الله بن مغفل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة ، ثم قال فى الثالثة لمن شاء ، أخرجه الجماعة (١) » [٤٤٠]

فهو يدل بعمومه على استحباب الصلاة قبل العشاء والمغرب (٢) ، وغيرهما ، ليكنه مخصوص بغير الجمعة فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل بين أذانها وإقامتها كما سيأتى فى بحث الجمعة إن شاء الله تعالى (وحكمة) مشروعية الصلاة بين الأذان والإقامة أن المقصود من الأذان الإعلام بدخول الوقت ليتأهب الناس للصلاة بالطهارة ويحضروا لتأديتها ، ووصل الأذان بالإقامة يفوت هذا المقصود .

(٦) ويندب صلاة ركعتين أو أربع تضم للمؤكدين بعد صلاة العشاء (لقول) شريح بن هانئ : « سألت عائشة عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ٢١٨ ج ٤ - الفتح الربانى . وص ٧٥ ج ٢ فتح البارى (بين كل أذانين صلاة) وص ١٢٤ ج ٦ - نووى (استحباب ركعتين قبل المغرب) وص ١٨٥ ج ٧ - المنهل المذنب (الصلاة قبل المغرب) وص ١٨٣ ج ١ - ابن ماجه (فى الركعتين قبل المغرب) والمراد بالأذان الأذان والإقامة باهماق العلماء ، كما قال الترمذى . والمراد « صلاة » النافلة ونكرت لتشمل الركعتين وغيرهما . والتكرير للتأكيد .

(٢) « ولا ينافيه » حديث بريدة مرفوعا : « بين كل أذانين صلاة إلا المغرب . أخرجه البزار « لأنه ضيف » فيه حيان بن عبيد الله قيل إنه اختلط . انظر ص ٢٣١ ج ٢ - مجمع الزوائد (جامع فيما صلى قبل الصلاة وبمدها) (وقال) الحافظ : وأما رواية حيان فشاذة لأنه خالف الحافظ من أصحاب عبد الله بن بريدة فى سند الحديث ومثته . وعن القلاس أنه كذب حيانا (انظر ص ٧٣ ج ٢ - فتح البارى - كم بين الأذان والإقامة) .

فقالت : ما صلى المشاء قط فدخل على إلا صلى أربع ركعات أو ست ركعات ،
(الحديث) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي بسند رجاله ثقات^(١) [٤٤١]
أى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي تارة أربعاً وأخرى ستاً . وفى
بعض الأحيان كان يقتصر على الركعتين المؤكنتين كما تقدم فى بحث
الروائب المؤكدة .

(فائدة) السنة المؤكدة محسوبة من المندوب فى الأربع بعد الظهر وبعد
العشاء وفى الست بعدها وبعد المغرب . والأفضل عند النعمان أن يودى
الكل بسلام واحد مع التشهد فى كل ركعتين ، لما تقدم فى رتبة الظهر
القبليّة^(٢) (ولقول) يحيى بن معين : صلاة النهار أربع لا يفصل بينهن ، فقيل له :
فإن أحمد بن حنبل يقول : صلاة الليل والنهار مثني مثني فقال بأى حديث ؟
فقيل له بحديث الأزدي فقال : ومن الأزدى ؟ حتى أقبل منه وأدع حديث
يحيى بن سعيد الأنصارى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتطوع بالنهار أربعاً
لا يفصل بينهن . لو كان حديث الأزدي صحيحاً ما خالفه ابن عمر . أخرجه
ابن عبد البر^(٣) (وقال) أبو يوسف ومحمد : الأفضل فى صلاة النهار أن
تكون أربعاً لما تقدم ، وفى صلاة الليل أن تكون مثني (لحديث) ابن عمر
أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة الليل مثني مثني ، أخرجه الجماعة
وقال الترمذى : حسن صحيح^(٤) . » [٤٤٢]

(١) انظر ص ٢٢٠ ج ٤ - الفتح الربانى . وص ٢٢٠ ج ٧ - المنهل المذنب (الصلاة

بعد المشاء) .

(٢) تقدم رقم ٤١٦ ص ٢٩٥ .

(٣) انظر ص ٢٠٣ ج ٧ - المنهل المذنب (صلاة النهار) .

(٤) انظر ص ٢٣٥ ، ٢٦٧ ج ٤ - الفتح الربانى . وص ٣٢٥ ج ٢ - فتح البارى

(أبواب الوتر) وص ٣٠ ج ٦ نووى (صلاة الليل والوتر) وص ٢٥٥ ج ٧ - المنهل

المذنب (صلاة الليل مثني مثني) وص ٣٣١ ج ١ - تحفة الأحمدي . وص ٢٤٦ ج ١ -

مجتبى (كيف صلاة الليل)

دليل أن الأفضل في التطوع مطلقاً كونه مثنى . الجواب عنه . أين يصلى التطوع ؟ ٣٠٩

(وقالت) المالكية : يكره التنفل بأربع بسلام . ويرده ما تقدم (وحدِيث) أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء» أخرجه أبو داود وابن ماجه وفيه عتية بن معتب الضبي ضعيف لكن الحديث روى من عدة طرق يقوى بعضها بعضاً (١) [٤٤٣]

(وقال) الشافعي وأحمد : الأفضل أن يكون تطوع النهار والليل مثنى (لحديث) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» أخرجه أحمد والأربعة والحاكم والبيهقي وصحاه (٢) [٤٤٤] (وأجاب) من فرق بين تطوع النهار والليل عنه ، بأن زيادة النهار فيه وهم ، وأنه اختلف في رفعه ووقفه (قال) الترمذي : اختلف أصحاب شعبة فيه فوقفه بعضهم ورفعه بعضهم ، والصحيح ما رواه الثقات عن ابن عمر فلم يذكرها فيه صلاة النهار اهـ (وقال) النسائي : هذا الحديث عندي خطأ .

هذا . ويتصل بالرواتب فصلان :

(١) **مطامير صلاة التطوع** : يستحب تأدية النفل المطلق في البيت اتفاقاً . وكذا الرواتب عند الجمهور ولا فرق بين رتبة النهار والليل (لقول) عبد الله بن شقيق : «سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من التطوع فقالت : كان يصلى قبل الظهر أربعاً في بيتي ، ثم يخرج فيصلى بالناس ، ثم يرجع إلى بيتي فيصلى ركعتين وكان يصلى بالناس المغرب

(١) انظر ص ١٦١ ج ٧ - المنهل المذب (الأربع قبل الظهر وبمدها) وص ١٨٢ ج ١ - ابن ماجه .

(٢) انظر ص ٢٦٦ ج ٤ - بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى . وص ٢٠٢ ج ٧ - المنهل المذب (صلاة النهار) وص ٢٤٦ ج ١ - مجتبى (كيف صلاة الليل) .

ثم يرجع إلى بيته فيصلى ركعتين . وكان يصلى بهم العشاء ثم يدخل بيته فيصلى ركعتين^(١) (وعن مالك والثوري : الأفضل فعل نوافل النهار في المسجد وراتبة الليل في البيت (وعن أحمد تفصيل . قال ابن قدامة : قال الأثرم : سئل أحمد عن ركعتين بعد الظهر أين يصليان ؟ قال في المسجد ، أما الركعتان قبل الفجر وبعد المغرب ففي بيته . وذكر حديث ابن إسحاق : صلوا هاتين الركعتين في بيوتكم . قيل لأحمد : فإن كان منزل الرجل بعيداً ؟ قال لا أدرى وذلك لما روى كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى مسجد بني عبد الأشهل فصلى فيه المغرب فلما قضاوا صلاتهم رآهم يسبحون بعدها . فقال هذه صلاة البيوت ، أخرجه أبو داود . وفي سنده إسحاق بن كعب وهو مجهول تفرد به^(٢) .

[٤٤٥]

(وقال) ابن أبي ليلي : لا تصح راتبة المغرب البعيدة إلا في البيت أخذاً بظاهر الأمر في هذه الأحاديث ، واستحسنه أحمد (قال) محمود بن لبيد : د أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني عبد الأشهل فصلى بهم المغرب ، فلما سلم قال : اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم ، (الحديث) أخرجه أحمد^(٣) [٤٤٦]

(والظاهر) ما ذهب إليه الجمهور حملاً للأمر على الاستحباب . ويؤيده (حديث) زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : صلاة المرء

(١) تقدم رقم ٤١٧ . ص ٢٩٥ .

(٢) انظر ص ٢١٧ ج ٧ - التل العذب (باب ركعتي المغرب أين تصليان)

وص ٧٦٨ ج ١ منق .

(٣) انظر ص ٢١٤ ج ٤ - الفتح الرباني (الحديث) وفيه (قال أبو عبد الرحمن)

عبد الله بن أحمد (قلت لأبي إن رجلاً) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي قال : من صلى ركعتين بعد المغرب في المسجد لم تجزه إلا أن يصليهما في بيته ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : هذه صلاة البيوت قال : ما أحسن ما قال .

دليل أن الأفضل صلاة التطوع في البيت . حكمة طلب تأديته فيه ٣١١

في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة ، أخرجه أحمد
والثلاثة وحسنه الترمذي (١) . [٤٤٧]

والمراد بالمكتوبة الواجبة بأصل الشرع وهي الصلوات الخمس دون
المنذورة . والأحاديث في هذا كثيرة وهي تدل على أن صلاة التطوع ومنه
رأية المغرب في البيوت أفضل من صلاته في المسجد ولو كان فاضلاً كالمسجد
الحرام ومسجد المدينة . فلو صلى فيه نافلة كانت بألف صلاة . ولو صلاها في
بيته كانت أفضل من ألف صلاة .

أما المكتوبة فصلاتها في المسجد أفضل في حق الرجال . أما النساء
فالأفضل في حقهن الصلاة - ولو فرضاً - في البيوت وإن أبيع لمن حضور
الجماعات (روى) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تمنعوا
نساءكم المساجد ، ويوتن خير لمن ، أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وابن
خزيمة وصححه (٢) . [٤٤٨]

وسياتي تمامه في بحث حضور النساء المساجد ، إن شاء الله تعالى .

هذا . والحكمة في طلب تأدية النافلة في البيت أنه أخص وأبعد من الرياء
ومحبطات العمل ، ولتنزل في البيت الرحمة والملائكة وينفر منه الشيطان
كما جاء في الحديث وهذا في غير ما ورد الشرع بصلاته في غير البيوت

(١) انظر ص ١٩٢ ج ٤ - الفتح الرباني . ولفظه : صلوا أيها الناس في بيوتكم
فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة . وص ١٧٧ ج ٦ - المنهل العذب (صلاة
الرجل التطوع في بيته) وص ٢٣٤ ج ١ - تحفة الأحوذى . ولفظه : أفضل صلواتكم في
بيوتكم إلا المكتوبة .

(٢) انظر ص ١٩٥ ج ٥ - الفتح الرباني . وص ٢٦٥ ج ٤ - المنهل العذب
(خروج النساء إلى المساجد) .

كركتي الطواف والإحرام وتحية المسجد والتراويح وصلاة الاستسقاء
والكسوف والعيدين .

(ب) وقت الرواتب وقضاؤها : الراتبة قبلية وقتها من دخول وقت الصلاة إلى تأديتها ، والبعدية وقتها من تأدية الصلاة إلى خروج وقتها . فإن لم تؤد في وقتها لا يقضى منها إلا راتبة الصبح ولو فاتت لغير عذر تقضى عند الشافعي وأحمد قبل طلوع الشمس وبعده إذا حلت النافلة ولو فاتت وحدها (لحديث) قيس بن عمرو أنه خرج إلى الصبح فوجد النبي صلى الله عليه وسلم في الصبح ولم يكن ركع ركعتي الفجر ، فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم قام حين فرغ من الصبح فركع ركعتي الفجر ، فر به النبي صلى الله عليه وسلم فقال . ما هذه الصلاة ؟ فأخبره فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا ، أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد وهذا لفظه وحسنه العراقي (١) .

[٤٤٩]

(ولحديث) عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في مسير له فناموا عن صلاة الفجر فاستيقظوا بجر الشمس فارتفعوا قليلا حتى استعلت الشمس ثم أمر مؤذنا فأذن فصلى ركعتين قبل الفجر ثم أقام ثم صلى الفجر ، أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه (٢)

[٤٥٠]

(وقال) الأوزاعي ومالك والثوري ومحمد بن الحسن : يستحب قضاؤها

(١) انظر ص ١٥٧ ج ٧ - المنهل المذنب (من فاتته « سنة الصبح » متى يقضيها) وص ١٨٢ ج ١ - ابن ماجه . وص ٣١٢ ج ٢ - الفتح الرباني .

(٢) انظر ص ٣٨ ج ٤ - المنهل المذنب (من نام عن صلاة أو نسيها) وص ٤٠٣ ج ١ - بيهقي (الأذان والإقامة للفاطنة) وص ٢٧٤ ج ١ - مستدرك (فارتفعوا إلخ) أي انتقلوا حتى ارتفعت الشمس .

بعد ارتفاع الشمس إلى الزوال فقط ، لظاهر حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس ، أخرجه الترمذى . وفيه قتادة بن دعامة مدلس وقد عنعنه (١) [٤٥١]

وقالوا يكره فعلهما قبل طلوع الشمس لإطلاق النهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وترتفع .

(وأجاب) الأولون « بأن حديث ، أبي هريرة ليس صريحاً في أنهما لا يقضيان إلا بعد الطلوع بل المعنى من لم يصلهما قبل الطلوع فليصلهما بعده (وبدل) عليه ما في رواية الدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ : من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما (٢) « وبأن عموم ، النهى في حديث : لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس (٣) « مخصوص ، بغير المكتوبة لإجماعاً وبغير سنة الصبح ، لحديث قيس بن عمرو (٤) .

(وقال) النعمان وأبو يوسف : لا تقضى سنة الصبح إلا إذا فاتت مع الصبح فتقضى قبله إلى الزوال فقط ، ولا تقضى إذا فاتت وحدها لا قبل الشمس ولا بعدها ، لأن الأصل في السنن ألا تقضى . وخصت سنة الصبح إذا فاتت معه بحديث عمران بن حصين المتقدم . ولم يقرولوا بمقتضى حديث قيس بن عمرو ، لأن في سنده سعد بن سعيد . ضعفه أحد وابن معين ، وقال الترمذى : وإسناد هذا الحديث ليس بمتصل . محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع

(١) انظر ص ٣٢٦ ج ١ - تحفة الأحوذى (إعادتهما بعد طلوع الشمس) .

(٢) انظر ص ٤٨٤ ج ٢ - بيهقي وقال : تفرد به عمرو بن عاصم وهو ثقة . وص

٢٧٤ ج ١ - مستدرک وقال . صحيح على شرط الشيخين .

(٣) تقدم رقم ٤٤ . ص ٢٨ (الصلاة بعد صلاة الصبح والمصر) .

(٤) تقدم رقم ٤٦ ص ٢٩ . ورقم ٤٤٩ ص ٣١٢ .

من قيس^(١) (ورد) بأنه روى من طرق أخرى متصلاً ، ومجموعها يقوى بعضها بعضاً (وأما باقى) الرواتب إذا فاتت ، فلا يقضى عند الحنفيين ومالك وروى عن أحمد قال : لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى شيئاً من التطوع إلا ركعتى الفجر والركعتين بعد العصر وهما راتبة الظهر البعدية^(٢) . ولم يقولوا بقضائهما ، لأنه خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم (لقول) أم سلمة : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين ، فقلت يا رسول الله صليت صلاة لم تكن تصلها ؟ فقال قدم على مال فشغلني عن الركعتين كنت أركعهما بعد الظهر فصليتهما الآن ، فقلت يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتا ؟ قال لا ، أخرجه الطحاوى بسند رجاله موثقون^(٣) .

[٤٥٢]

(وقال) فهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث أحداً أن يصلى بعد العصر قضاء عما كان يصلىه بعد الظهر . فدل على أن حكم غيره فيها إذا فاتتا خلاف حكمه . فليس لأحد أن يصليهما بعد العصر ، ولا أن يتطوع بعد العصر أصلاً هـ (والصحيح) أن هاتين الركعتين كانتا قضاء لراتبة الظهر البعدية (لقول) أم سلمة : « لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر قط إلا مرة واحدة ، جاءه ناس بعد الظهر فشغلوه فى شيء فلم يصل بعد الظهر شيئاً حتى صلى العصر ، فلما صلى العصر دخل بيتي فصلى ركعتين ، أخرجه أحمد والنسائى والبيهقى بسند جيد^(٤) .

[٤٥٣]

(١) انظر ص ٢٥ ج ١ - تحفة الأحوذى .

(٢) انظر ص ٧٦٩ ج ١ - منفى .

(٣) انظر ص ١٨٠ ج ١ - شرح معانى الآثار .

(٤) انظر ص ٢٠٩ ج ٤ - الفتح الربانى . وص ٤٥٧ ج ٢ - بهيقى (هذا النهى

مخصوص ببعض الصلوات . .) .

(ولقول) عبد الله بن أبي قيس : « سألت عائشة عن الركعتين بعد العصر فقالت . كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين بعد الظهر فشغل عنهما حتى صلى العصر ، فلما فرغ ركعتهما في بيتي فإتركهما حتى مات ، أخرجه أحمد والنسائي بسند جيد (١) .

[٤٥٤]

(ومشهور) مذهب الحنبلية أنه يستحب قضاء كل الرواتب في غير أوقات النهي . وقيل لا يقضى منها إلا راتبة الصبح وبعديّة الظهر (قال) ابن حامد تقضى جميع السنن الرواتب في جميع الأوقات إلا أوقات النهي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بعضها وقتنا الباقي عليه . وقال القاضي وبعض أصحابنا لا يقضى إلا ركعتا الفجر تقضى إلى وقت الضحى ، وركعتا الظهر (٢) .

(وقالت) الشافعية والأوزاعي : تقضى كل الرواتب في أي وقت (لقول) أم سلمة : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر وقد أتى بمال فقعد يقسمه حتى أتاه المؤذن بالعصر ، فصلى العصر ثم انصرف إلى وكان يومى فركع ركعتين خفيفتين ، فقلنا ما هاتان الركعتان يا رسول الله ؟ أمرت بهما ؟ قال لا ولكنهما ركعتان كذت أركعهما بعد الظهر فشغلني قسم هذا المال حتى جاء المؤذن بالعصر ، فكهرت أن أدعهما ، (الحديث) أخرجه أحمد (٣) .

[٤٥٥]

(١) انظر من ٢١٠ ج ٤ - الفتح الرباني « وأما قول » ميمونة : إن النبي صلى الله عليه وسلم فاتته ركعتا العصر فصلاهما بعد . أخرجه أحمد « فني سنده » حنظلة السدوسي ، ضفه أحمد وابن معين ، ووثقه ابن حبان (انظر من ٢٢٣ ج ٢ مجمع الزوائد) فهو لا يمارض الصحيح على أنه يحتمل أن المراد فاتته ركعتان بعد الظهر وهما يؤديان قبل العصر .

(٢) انظر من ٧٦٩ ج ١ - منق .

(٣) هذا بعض حديث بصفحة ٢٠٧ ج ٤ - الفتح الرباني .

وقد تقدم أن قضاء هاتين الركعتين خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولو سلم ، أن الذي اختص به صلى الله عليه وسلم المداومة عليهما لا أصل للقضاء ، لم يدل ، الحديث إلا على جواز قضاء راتبة الظهر البعيدة ، لا جواز قضاء كل الرواتب .

(٤) ويسن لمن خرج إلى المسجد أن يدعو بما في (حديث) ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى الصلاة وهو يقول : اللهم اجعل في قلبي نوراً واجعل في لساني نوراً . واجعل في سمعي نوراً واجعل في بصري نوراً . واجعل خلفي نوراً وأمامي نوراً . واجعل من فوقى نوراً ومن تحتي نوراً . اللهم وأعظم لى نوراً . أخرجه أبو داود والنسائي ومسلم وزاد : وعن يميني نوراً وعن شمالي نوراً واجعل في نفسى نوراً^(١) [٤٥٦]

وبما في حديث ، أبي سعيد الخدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من خرج من بيته إلى الصلاة فقال : اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشأى هذا فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة وخرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك فأسألك أن تعيذنى من النار . وأن تغفر لى ذنوبى ، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، أقبل الله عليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف ملك ، أخرجه أحمد وابن ماجه وابن خزيمة . وفى سنده عطية العوفى مدلس . ولكن أخرج الحديث أبو نعيم عن فضيل عن عطية قال : حدثنى أبو سعيد فذكره ، وبه أمن تدليس عطية العوفى . وأخرجه ابن خزيمة فى صحيحه من طريق فضيل بن مرزوق فهو صحيح

(١) انظر ص ٢٨٤ ج ٧ - المنهل المذب (صلاة الليل) وص ٥٠ ج ٦ - نووى (صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ودعاؤه بالليل) والمراد بهذا الدعاء طلب حلول الهداية بهذه الأعضاء ، لأن النور يقشع ظلمات الذنوب ويرفع سدمات « أى هموم » الآثام .

عنده . وفضل هذا يختلف فيه - ضعفه جماعة ووثقه آخرون ، ولذا قال الحافظ حديث حسن (١) .

[٤٥٧]

﴿ فائدة ﴾ يسن لمن خرج من بيته ولو لغير صلاة أن يدعو بما في (حديث) أم سلمة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من بيته قال : باسم الله توكلت على الله . اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم ، أو أجمل أو يجهل علي ، أخرجه الأربعة ، وقال الترمذى حسن صحيح (٢) .

[٤٥٨]

و بما في حديث ، أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قال إذا خرج من بيته : باسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله ، يقال له : حسبك هديت وكفيت ووقيت ، وتنحى عنه الشيطان ،

(١) انظر ص ١٣٥ ج ١ - ابن ماجه . والباء في بحق للتمدية ، لأن سأل يتمدى بنفسه وبالباء ، والمعنى أسألك حق السائلين وهو إجابة دعائهم الذي وعدت بإجابته بقولك : أجب دعوة الداع إذا دعان (وبحق ممشاي) أى أسألك أجر مشي إلى المسجد المبين في حديث : إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا ينهزه إلا الصلاة لا يريد إلا الصلاة ، لم يخط خطوة إلا رفعه الله بها درجة وحط عنه بها خطيئة حتى يدخل المسجد . فإذا دخل المسجد كان في صلاة ما كانت الصلاة تجبسه . أخرجه ابن ماجه وغيره عن أبي هريرة . انظر ص ١٣٤ ج ١ - ابن ماجه (المشي إلى الصلاة) وينهزه من باب تقع أى لا ينهزه إلا الصلاة . و (والأشتر) بفتحات مصدر أشتر كتب ، وهو البطر كفران النعمة وعدم شكرها . ويحتمل أن يكون بفتح فسكون أى لم أخرج متكبرا . و (بوجهه) لفظ وجه من التشابه المصروف عن ظاهره ، أقوله تعالى « ليس كمثل شيء » كما تقدم في التوحيد .

(٢) انظر ص ١٩ ج ٢ - تيسير الوصول (أدعية الخروج من البيت . . .) وأضل من الضلال ، الأول مبنى للفاعل ، والثانى مبنى للمفعول . وكذا ما بعده . وأزل من الزلل . والجهل فى الأصل ضد العلم . وهو إدراك الشيء على غير ما هو عليه . والمراد به هنا ارتكاب ما لا تحمد عقباه .

أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه (١) . [٤٥٩]

(٦٥ و٦٠) ويسن لمن يريد الصلاة الخروج إليها متطهراً متحلياً بالتؤدة والوقار والخشية (قال) أبو ثمامة : أدركني كعب بن عجرة وهو يريد المسجد وأنا مشبك بيدي فنهاني عن ذلك وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا توضع أحدم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى المسجد ، فلا يشبكن يديه فإنه في صلاة ، أخرجه أحمد وأبو داود (٢) [٤٦٠]

(ولقول) أبي قتادة : « بينما نحن نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ سمع جلبة رجال . فلما صلى قال ما شأنكم ؟ قالوا استعجلنا إلى الصلاة ، قال فلا تفعلوا إنما أتيتم الصلاة فعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا ، أخرجه أحمد والشيخان (٣) . [٤٦١]

(والحكمة) في طلب المشي إلى الصلاة بالوقار وكرهية الإسراع بينها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « فإن أحدم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة ، أخرجه مسلم عن أبي هريرة (٤) ، أي أنه في حكم المصلّي فينبغي له فعل ما ينبغي للمصلّي فعله واجتناب ما ينبغي للمصلّي اجتنابه . ويستحب أن يقارب خطاه لتكثر حسناته (قال) زيد بن ثابت : « كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نريد الصلاة فكان يقارب الخطا ، فقال : أتدرون لم أقارب الخطا ؟ قلت الله ورسوله أعلم . قال : لا يزال العبد

(١) انظر ص ٢٠ ج ٢ - تفسير الوصول (أدعية الخروج من البيت) .

(٢) انظر ص ٢٥٩ ج ٤ - المنهل المذنب (الهدى في المشي إلى الصلاة) .

(٣) انظر ص ٢١١ ج ٥ - الفتح الرباني . وص ٧٩ ج ٢ فتح الباري (قول الرجل

فاتتنا الصلاة - والأذان) وص ٩٩ ج ٥ - نووي (إتيان الصلاة بوقار وسكينة)

والجلبة ، بفتح أصوات حركات المشي . و (السكينة) الوقار والتأني حال السير .

(٤) انظر ص ٩٨ ج ٥ - نووي .

في الصلاة مادام في طلب الصلاة ، أخرجه الطبراني في الكبير ، وله في رواية أخرى : إنما فعلت هكذا لتكثير خطاي في طلب الصلاة . وفي سنده الضحاك بن نبراس وهو ضعيف . ورواه موقوفا على زيد بن ثابت ، ورجاله رجال الصحيح (١)

[٤٦٢]

(٧) ويطلب من الإمام قبل الدخول في الصلاة الأمر بتسوية الصفوف بمحاذاة المناكب والكعوب ولا تشتت مساواة الأصابع . فيقول للحاضرين اعتدلوا ، سواوا صفوفكم ، لا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، ونحو ذلك من الوارد (روى) ابن عمر رضی الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أقيموا الصفوف وحاذوا المناكب وسدوا الخلل ولينوا بأيدي إخوانكم ، ولا تذروا فرجات للشيطان ، ومن وصل صفاً وصله الله . ومن قطع صفاً قطعه الله ، أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه (٢)

[٤٦٣]

(وعن) أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رسوا صفوفكم ، وقاربوا بينها ، وحاذوا بالأعناق . فر الذي نفسى بيده إلى لأرى الشياطين تدخل من خلل الصف كأنها الحذف ، أخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي (٣)

[٤٦٤]

(١) انظر ص ٣١ ج ٢ مجمع الزوائد (كيف المنى إلى الصلاة) .

(٢) انظر ص ٣١٢ ج ٥ - الفتح الرباني . وص ٥٦ ج ٥ - المهمل العذب (تسوية الصفوف) و (الخلل) بفتحين فرجة بين الصفوف . و (وصل الصف) بتمامه أو سد فرجة فيه (وقطعه) بترك فرجة فيه أو بالجلوس فيه بلا صلاة أو منع غيره من الدخول فيه .

(٣) انظر ص ٥٧ ج ٥ - المهمل العذب (تسوية الصفوف) وص ١٣١ ج ١ - مجتبى (حث الإمام على رص الصفوف) و (والحذف) بفتحين جمع حذفه وهي الغنم الصغار .

(وعن) النعمان بن بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم ، أخرجه الخمسة وصححه
الترمذى (١)

[٤٦٥]

(والمراد) بالمخالفة بين الوجوه والقلوب ، حصول التنافر والعداوة
والبغضاء واختلاف القلوب لأن اختلافهم في الصفوف مخالفة في الظاهر ،
واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن .

ولظاهر الأمر في هذه الأحاديث قال ابن حزم بوجوب تسوية
الصفوف للوعيد الشديد فيها . وقد ثبت عن عمر رضى الله عنه أنه ضرب
قدم أبي عثمان النهدي لإقامة الصف (٢) (وقال) سويد بن غفلة : كان بلال
يضرب أقدامنا في الصلاة ويسوى منا كبتنا . وقال : ما كان عمر وبلال
يضربان على غير فرض (٣) (وقال) الجمهور : إقامة الصفوف سنة . وادعى
بعضهم الإجماع على ذلك . وقالوا : الأمر والوعيد المذكوران من باب
التغليظ والتشديد تأكيداً وتحريضاً على تسوية الصفوف وتعديلاً . وأما ضرب
عمر وبلال الناس على تركه فلا يدل على الوجوب ، لجواز أنهما كانا يريان
التعزير على ترك السنة . وقد كان عمر يوكل رجلاً بإقامة الصفوف فلا يكبر
حتى يخبر أن الصفوف قد استوت . وروى عن عثمان وعلى أنهما كانا
يتعاهدان ذلك ويقولان استوا . وكان على يقول : تقدم يا فلان . تأخر
يا فلان . قاله الترمذى (٤) .

(١) انظر ص ١٤١ ج ٢ - فتح البارى (تسوية الصفوف) وص ١٥٩ ج ٤ -

نووى . وص ٥٣ ج ٥ - المهمل المذب . وص ١٩٣ ج ١ - تحفة الأحوذى .

(٢) انظر ص ٥٨ ج ٤ - المحلى مسألة ٤١٥ .

(٣) انظر ص ٥٩ منه .

(٤) انظر ص ١٩٣ ج ١ - تحفة الأحوذى .

(٨ و ٩) ويسن الاهتمام بتكميل الصفوف الأول فالأول وتراص المأمومين ، وسد الفرج (لحديث) أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أتموا الصف المقدم ثم الذى يليه فما كان من نقص فليكن فى الصف المؤخر ، أخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي (١) [٤٦٦]

(ولحديث) أبي جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من سد فرجة فى الصف غفر له ، أخرجه البزار بسند حسن (٢) [٤٦٧]

(١٠) اغماز السرة : السرة بضم السين وهى فى الأصل ما يستتر به مطلقا . ثم غلبت على ما يجعله المصلى بين يديه لمنع المرور أمامه . فيسن للإمام والمنفرد اتخاذها سفراً وحضراً (لعموم) حديث مهل بن أبى حنثة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم فليصل إلى سرة ، وليدن منها ، لا يقطع الشيطان عليه صلاته ، أخرجه أحمد والحاكم ، وقال صحيح على شرط الشيخين وكذا أبو داود عن أبى سعيد الخدرى (٣) [٤٦٨]

(ولحديث) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت تركز له الحربة فى العيدين فيصل إلىها . أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه (٤) [٤٦٩]

(ولحديث) أبى جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالبطحاء - وبين يديه عنزة - الظهر ركعتين ، والعصر ركعتين ، أخرجه الشيخان وأبو داود (٥) [٤٧٠]

(١) انظر ص ٦٠ ج ٥ - المنهل العذب (تسوية الصفوف) وص ١٣١ ج ١ - مجتبى (الصف المؤخر) .

(٢) انظر ص ٩١ ج ٢ - مجمع الزوائد (صلة الصفوف وسد الفرج) .

(٣) انظر ص ١٣٠ ج ٣ - الفتح الربانى . وص ٢٥١ ج ١ - مستدرک . وص ٩٢

ج ٥ - المنهل العذب (ما يؤمر المصلى أن يدرأ عن الممر بين يديه) .

(٤) انظر ص ١٢٩ ج ٣ - الفتح الربانى . وص ١٢٢ ج ١ مجتبى (سرة المصلى)

(٥) انظر ص ٣٨٤ ج ١ - فتح البارى (السرة بجمعة وغيرها) وص ٢٢١ ج ٤ =

(٢١٣ - ٢١٤ ج ٢ - الدين الحالى)

وعلى هذا اتفق العلماء إلا أن الشافعية والحنبلية قالوا : يسن اتخاذ السترة وإن لم يخش مرور أحد بين يديه (وقال) الحنفيون ومالك : إنما يسن اتخاذ السترة لمن خشي مرور أحد بين يديه (لحديث) ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في فضاء ليس بين يديه شيء ، أخرجه أحمد وأبو يعلى . وفي سننه الحجاج بن أرطاة ، ضعفه بعضهم . وقال أحمد وشعبة : كان من الحفاظ (١)

[٤٧١]

(وأجاب) الأولون : بأن عدم اتخاذه صلى الله عليه وسلم سترة حينئذ لبيان أن اتخاذها غير واجب . وأما المأموم فسترة الإمام سترة له عند الحنفيين والشافعية وأحمد وهو قول لمالك (لقول) ابن عباس : «أقبلت ركباً على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام والنبي صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس بمنى فررت بين يدي بعض الصف . فأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك أحد ، أخرجه الجماعة والبيهقي (٢)

[٤٧٢]

(وقال) مالك : وأنا أرى ذلك واسعاً إذا أقيمت الصلاة وبعد أن يحرم الإمام ولم يجد المرء مدخلا إلى المسجد إلا بين الصفوف . قال أبو عمر : هذا مع الترجمة يقتضى أن الرخصة عنده لمن لم يجد من ذلك بدا . وغيره لا يرى بذلك بأساً لحديث ابن عباس وللآثار الدالة على أن سترة الإمام

= نووى (سترة المصلى) وص ٧٩ ج ٥ - المنهل العذب (مايستر المصلى) والبطحاء واد بين جبل النور والحجون في الشمال الشرق لمكة . و (العزة) بفتحيتين رمح صغير في أسفله حديدة . وهى الحربة .

(١) انظر ص ١٤٤ ج ٣ - الفتح الرباني (من صلى إلى غير سترة) .

(٢) انظر ص ٢٨١ ج ١ - زرقاني (الرخصة في المرور بين يدي المصلى) وص ١٤٢

ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٣٨١ ج ١ - فتح الباري (سترة الإمام سترة من خلفه)

وص ٢٢١ ج ٤ - نووى . وص ١١٠ ج ٥ - المنهل العذب (الحمار لا يقطع الصلاة) .

سترة لمن خلفه وهو الظاهر^(١) وعليه يجوز المرور أمام الصف الأول وخلف الإمام ، لأن الإمام حائل بين المأموم وسترته . وعلى أن الإمام سترة المأموم يحرم المرور أمام الإمام وبينه وبين الصف الذي خلفه لأنه مرور بين المصلي وسترته . أما غير الصف الأول فيجوز المرور أمامه اتفاقاً لأنه وإن كان مروراً بين المصلي وسترته - لأن الإمام سترة للصفوف كلهم - إلا أنه قد صار بينهما حائل وهو الصف الأول فالإمام سترة لمن يليه حساً وحكماً ولن يبينه وبينه فاصل حكماً لا حساً . والممتنع فيه الأول لا الثاني^(٢) ثم الكلام هنا في سبعة فروع :

(١) مقدار السترة ينبغي أن يكون ارتفاعها كذراع . وعرضها لا حذله ، فيكفي الغليظ والدقيق عند الحنفيين^(٣) والشافعي وأحمد (لقول عائشة : « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن سترة المصلي فقال مثل مؤخرة الرجل ، أخرجه مسلم^(٤) » والمؤخرة ارتفاعها ذراع .

(وحدِيث) سبرة بن معبد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم فليستر لصلاته ولو بسهم ، أخرجه أحمد والطبراني بسند صحيح^(٥) » [٤٧٤]

(١) انظر ص ٢٨٢ ج ١ - زرقاني الموطأ .

(٢) انظر ص ٢٠٢ ج ١ - حاشية الدسوقي على كبير الدردير (- بن الصلاة) .

(٣) « وأما قول » الثرنيلالي في نور الإيضاح : « وأن تكون في غلظ الإصبع » فهو « خلاف المذهب قاله الطحاوي مستدلاً بحديث أبي هريرة مرفوعاً : يجوز من السترة مثل مؤخرة الرجل ولو بدقة شمرة . أخرجه الحاكم وصححه (انظر ص ٢٥٢ ج ١ - مستدرك) .

(٤) انظر ص ٢١٧ ج ٤ نووي (سترة المصلي) والمؤخرة بضم فسكون فسكسر الحاء أو فتحها وروى فتح الهمة وتشديد الحاء ، وهي الحشبة تكون في مؤخر الرجل يستند إليها الراكب .

(٥) انظر ص ١٢٨ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٥٨ ج ٢ - مجمع الزوائد (سترة المصلي) .

(وقالت) المالكية : يلزم أن تكون السترة طول الذراع وغلظ الرح لحديث أبي جحيفة السابق (١) . ورد بأنه لا يدل على ذلك ، فإن الاستتار بالعنزة وهي الرح لا ينافي جوازه بأدق منه كالسهم .

(ب) يستحب أن تكون السترة عن يمين المصلي أو يساره ، وهذا هو الأولى عند الشافعية ، وأن يقرب منها على نحو ثلاثة أذرع من ابتداء قدميه (لحديث) بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فترك عمودين عن يمينه وعمودا عن يساره وثلاثة أعمدة خلفه ، ثم صلى وبينه وبين القبلة ثلاثة أذرع . أخرجه أحمد والبخاري والنسائي (٢)

[٤٧٥]

(ولا ينافيه) حديث سهل بن سعد قال : « كان بين مقام النبي صلى الله عليه وسلم وبين القبلة ممر عنز ، أخرجه الشيخان وأبو داود (٣)

[٤٧٦]

« لأن هذا ، محمول على حالة السجود ، وحديث بلال محمول على حالة القيام (والحكمة) في اتخاذ السترة ، كف البصر عما وراءها ، ومنع من يمر أمام المصلي .

(ج) إذا تعذر إقامة السترة وتثبيتها بالأرض لصلابتها ، وضعها بين يديه عرضا عند أحمد ، وروى عن أبي يوسف أنها توضع طولا كأنها غرزت ثم سقطت : وإن لم يجد ما ينصبه سترة أو يضعه أمامه فليخط بالأرض خطأ عند أحمد وأكثر الشافعية وبعض الحنفيين وهو قول الشافعي في القديم

(١) تقدم رقم ٤٧٠ ص ٢٢١ .

(٢) انظر ص ١٣١ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٣٨٦ ج ١ - فتح الباري (الصلاة بين

السواري في غير جماعة) وص ١٢٢ ج ١ - مجتبى (مقدار ذلك) .

(٣) انظر ص ٣٨٣ ج ١ - فتح الباري (قدركم ينبى أن يكون بين

المصلي والسترة) وص ٢٢٥ ج ٤ - نووى . وص ٨٨ ج ٥ - المنهل العذب (الدنو

من السترة) .

(لحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد فليصب عصا، فإن لم يكن معه عصا، فليخط خطأ، ثم لا يضره ما مر أمامه، أخرجه أحمد وابن حبان وصحاحه، وأبو داود وابن ماجه والبيهقي^(١)» [٤٧٧]

(واختلفوا) في كيفية الخط (فقال) أحمد: يكون معترضاً أمام المصلي مقوساً كالهلال في انعطاف طرفيه. واختار بعض الحنفيين أن يكون مستقيماً من بين يدي المصلي إلى القبلة (قال) أبو داود: وسمعت أحمد يعني ابن حنبل سئل عن وصف الخط، فقال هكذا عرضاً مثل الهلال. قال أبو داود: وسمعت مسدداً قال: قال ابن داود الخط بالطول^(٢).

(وقالت) الشافعية: يكون عرضاً بلا انعطاف (وقالت) المالكية والشافعية في الجديد وبعض الحنفيين: لا بد من وضع الساتر منصوباً. ولا يكفي وضعه على الأرض ولا الخط، لأن الغرض من السترة الإعلام بأنه في صلاة وهذا لا يحصل بما ذكر (وأجابوا) عن الحديث بأنه مضطرب وقد ضعفه ابن عينة والبعوي والشافعية (وتعقب) بتصحيح الإمام أحمد وابن حبان وغيرهما له كما تقدم (قال) الحافظ: ولم يصب من زعم أنه مضطرب بل هو حسن^(٣). ولذا قال ابن الهمام: واختار المصنف الأول (يعني عدم كفاية الخط في السترة إذ لا يظهر من بعيد) والسنة أولى بالاتباع

(١) انظر ص ١٢٧ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٧٩ ج ٥ - المنهل المذهب (الخط إذا لم يجد عصا) وص ١٥٦ ج ١ - ابن ماجه (ما يستر المصلي) (وتلقاء وجهه) يعني أمامه ما تلاه عنه يمينا أو يسارا ، جما بين الروايات .

(٢) انظر ص ٨١ ج ٥ - المنهل المذهب . و (هكذا) أي قال أحمد هكذا وأشار يديه عرضاً مقوساً كالهلال في انعطاف طرفيه . و (مسدد) بن سرهد شيخ أبي داود وابن داود هو عبد الله الحرابي .

(٣) انظر ص ٢٣٤ ج ١ - سبل السلام (ستره المصلي) ولو سلم أنه ضيف فإنه يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام اتفاقاً وهذا من فضائل الأعمال .

مع أنه يظهر في الجملة إذ المقصود جمع الخاطر بربط الخيال به كي لا يفتشر (١) وإذا لم يجد شاخصاً بسط مصلاه .

هذا . ويستحب - عند غير الشافعي - في السترة الترتيب على ما في الحديث، فتكون بالحائط ونحوه ثم العصائم الخط . وقاس بعضهم فرش المصلي على الخط . فقال : نهاية فرشه يعتبر سترة ، بل هو أولى من الخط ، لأنه أظهر في الإعلام بأنه في صلاة . لكن محله ما لم يطل الفرش جدا ، وإلا فلا يعتبر سترة (وقالت) الشافعية : الترتيب المذكور واجب ، غير أنهم قالوا بتقديم فرش المصلي من سجادة وعباءة ونحوهما على الخط بالأرض .

(د) يجوز - عند الحنفيين وأحمد - الاستتار بالحيوان إذا كان مستقرا . وكذا يجوز عند أحمد الصلاة إلى آدمي ولو امرأة أجنبية أو نائمة (لحديث) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى غيره . أخرجه مسلم وأبو داود (٢)

(ولقول) علي رضي الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح من الليل وعائشة معترضة بينه وبين القبلة ، أخرجه أحمد بسند رجاله ثقات (٣) »

(وقال) الحنفيون : يكره تحريماً الصلاة إلى إنسان وإلى امرأة أجنبية ومجنون ومأبون (وقالت) المالكية : يجوز الاستتار بظهر الرجل وبحيوان

(١) انظر ص ٢٨٩ ج ١ - فتح القدير (ما يفسد الصلاة) .

(٢) انظر ص ٢١٨ ج ٤ - نووي (سترة المصلي) وص ٨٢ ج ٥ - المنهل المذنب (الصلاة إلى الراحلة) .

(٣) انظر ص ١٤٠ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٦٢ ج ٢ - مجمع الزوائد (لا يقطع الصلاة شيء) و (يسبح) بالتحديد ، أى يصلي تطوعاً .

ما كول اللحم إن كان مربوطا ، وإلا كره كما يكره الاستتار بغير ما كول اللحم مطلقاً وبوجه الرجل وبالمخنت والمأبون وبالمراة الأجنبية وكذا بالنائم خشية ما يبدو منه مما يليه المصلي عن صلته (لحديث) ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : د لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث ، أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي (١)

[٤٨٠]

(وأجاب) عنه الحنبلية بأنه معارض بحديث عائشة الصحيح وهذا ضعيف باتفاق الحفاظ (٢) (قال) الخطابي : هذا الحديث لا يصح لضعف سنده .

(وقال) أبو داود : طرقة كلها واهية (وأجاب) الحنفيون ومالك بأنه قد روى من عدة طرق يقوى بعضها بعضا (روى) ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : د نهيت أن أصلى خلف النائم والمتحدث . أخرجه البزار . وروى ابن عدى نحوه عن ابن عمر ، والطبراني في الأوسط نحوه عن أبي هريرة (٣)

[٤٨١]

ولذا قال بكرامة الصلاة خلف المتحدث ابن مسعود وسعيد بن جبير وأحمد ومالك والشافعي . ولضعف الحديث ضعفا قويا (قال) الثوري والأوزاعي : يجوز الاستتار بالنائم وهو الراجع . ومحل الخلاف إذالم يؤد إلى اشتغال المصلي عن صلته وذهاب خشوعه ، وإلا فلا خلاف في الكراهة . (وقال) الشافعي لا يجوز الاستتار بامرأة ولا دابة (قال) النووي :

(١) انظر ص ٨٥ ج ٥ - المنهل المذنب (الصلاة إلى المتحدثين والنيام) وص ١٥٨ ج ١ - ابن ماجه (من صلى وبينه وبين القبلة شيء) .

(٢) (ضعيف) لأن في سنده .

(١) عبد الملك بن محمد بن أيمن . قال في التقريب : مجهول .

(ب) مجهول . ولعله أبو المقدم هشام بن زياد الذي في سند ابن ماجه وهو

ضعيف لا يحتج به .

(٣) انظر حديث أبي هريرة ص ٦٢ ج ٢ - مجمع الزوائد .

أما قوله في المرأة فظاهر . لأنه ربما شغلت ذهنه . وأما الدابة فقد روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض راحلته فيصلي إليها . أخرجه الشيخان (١)

[٤٨٢]

ولعل الشافعي رحمه الله لم يبلغه هذا الحديث ، وهو حديث صحيح لا معارض له . فتعين العمل به ولا سيما وقد أوصانا الشافعي بأنه إذا صح الحديث فهو مذهبه (٢) .

ومنه تعلم رد القول بکراهة الاستتار بالحيوان مطلقا ، ويرده أحاديث (منها) قول الفضل بن عباس : وزار النبي صلى الله عليه وسلم عباساً في بادية لنا ولنا كلبية وحمارة ترعى فصلى النبي صلى الله عليه وسلم العصر وهما بين يديه ، فلم تؤخرا ولم تزجرا ، أخرجه أحمد والبيهقي وأبو داود بسند جيد (٣)

[٤٨٣]

(وأما حديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار ، أخرجه أحمد وابن ماجه ، وكذا مسلم وزاد : ويق من ذلك مثل مؤخرة الرجل (٤)

[٤٨٤]

(فالمراد) بقطع الصلاة فيه قطعها عن الخشوع والتذكر ، للشغل بتلك الأشياء والالتفات إليها ، لا أنها تفسد الصلاة (قال) النووي : وهذا أصح

- (١) انظر ص ٢٨٧ ج ١ - فتح الباري (الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر) وص ٢١٨ ج ٤ - نووى . و (يعرض) بضم أوله وتشديد الراء من التعريض أى يجعلها عرضاً إلى جهة القبلة . والراحلة الناقة يوضع عليها الرجل .
- (٢) انظر ص ٢٤٨ ج ٣ - شرح المذهب .
- (٣) انظر ص ١٤١ ج ٣ - الفتح الرباني : وص ٢٧٨ ج ٢ - بهيقي . وص ١١٤ ج ٥ - المنهل المذهب (الكلب لا يقطع الصلاة) .
- (٤) انظر ص ٧٩ ج ٤ - الفتح الرباني (ما يقطع الصلاة) وص ١٥٧ ج ١ - ابن ماجه . وص ٢٢٨ ج ٤ - نووى .

الأجرو بتوا أحسنها، أجاز به الشافعي والخطابي والمحققون من الفقهاء والمحدثين^(١)

(٥) يحرم - عند مالك وأحمد والجمهور- المرور بلا عذر بين يدي المصلي ولو لم يتخذ سترة في الفرض والنفل (لحديث) أبي النضر بسنده إلى أبي جهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه». قال أبو النضر لا أدري قال أربعين يوماً أو شهراً أو سنة؟، أخرجه الستة وقال الترمذي: حسن صحيح^(٢)

وذكر الأربعين لا مفهوم له بل الغرض المبالغة في تعظيم الأمر (روى) أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لو يعلم أحدكم ماله في أن يمشی بين يدي أخيه معترضاً وهو يناجي ربه لكان أن يقف في ذلك المقام مائة عام أحب إليه من أن يخطو»، أخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان^(٣) [٤٨٦]

(وفي الحديثين) إيهام ما على المار بين يدي المصلي من الإثم زجراً له وقد ورد في التنفير من ذلك عدة أحاديث (وقال) الحنفيون، إن اتخذ سترة يكره تحريماً المرور بينه وبينها. وإن لم يتخذ سترة يكره المرور في موضع سجوده فقط في الأصح، للأحاديث السابقة (وقالت) الشافعية: من لم يتخذ سرة لا يحرم ولا يكره المرور بين يديه ولكنه خلاف الأولى.

(١) انظر ص ٢٥١ ج ٢ - شرح المذهب .

(٢) انظر ص ٣٨٩ ج ١ فتح الباري (إثم المار بين يدي المصلي) وص ٢٢٤ ج ٤ - نووي . وص ٩٤ ج ٥ - المنهل العذب . وص ١٢٣ ج ١ - مجتبى (التشديد في المرور بين يدي المصلي وبين سترته) وص ٢٧٥ ج ١ - تحفة الأحوذى . وص ١٥٦ ج ١ - ابن ماجه (وأبو النضر) مولى عمر بن عبید الله . و (أبو جهم) عبد الله بن الحارث .

(٣) انظر ص ١٣٩ ج ٣ - الفتح الزباني . وص ١٥٦ ج ١ - ابن ماجه (المرور بين يدي المصلي) .

هذا . وقد اختلفوا في تحديد المكان الذي يمنع المرور فيه أمام المصلي (فقال) الحنفيون : إن كان يصلي في مسجد كبير أو في الصحراء كره المرور بين يديه من موضع قدمه إلى موضع سجوده . وإن كان في مسجد صغير ذراعاً فأقل ، كره المرور من موضع قدمه إلى حائط القبلة . والأصح أنه إن كان بحال لو صلى صلاة الخاشعين جاغلاً بصره حال قيامه في موضع سجوده لا يقع بصره على المار لا يكره مروره . واختاره فخر الإسلام وصاحب النهاية قال الكمال : والذي يظهر ترجيح ما اختاره في النهاية وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فإن المؤتم المرور بين يديه وكون ذلك البيت برمته اعتبر بقعة واحدة في حق بعض الأحكام لا يستلزم تغيير الأمر الحسى من المرور من بعيد فيجعل البعيد قريباً (١)

(وقالت) المانكية : إن صلى لستره حرم المرور بينه وبينها ، وإن صلى لغير لستره حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط (وقالت) الشافعية : إن اتخذ لستره يحرم المرور أمامه في ثلاثة أذرع فأقل (وقالت) الحنبلية : إن اتخذ لستره حرم المرور بينه وبينها ولو بعدت . وإن لم يتخذها حرم المرور في ثلاثة أذرع ابتداء من قدمه . وإن احتاج أحد إلى المرور ألقى شيئاً أمام المصلي ثم مر من ورائه .

(فائدة) للرور بين يدي المصلي أربع صور : (الأولى) أن يكون للمار مندوحة عن المرور أمامه ولم يتعرض المصلي في طريق المارة ، فالإثم على المار اتفاقاً (الثانية) أن يتعرض المصلي بصلاته في مكان المرور وليس للمار مندوحة فيأثم المصلي عند غير الحنبلية ، لتعرضه لا يترك اللستره ،

فإن اتخاذاها ليس واجبا . ولذا قالت الحنبلية لا إثم عليه (الثالثة) أن يتعرض المصلي وللار مندوحة ، فيأتمن جميعا عند المالكية والحنفية ، لتفريط كل منهما (وقالت) الحنبلية : يأثم المار دون المصلي لعدم لزوم اتخاذ السترة (وقالت) الشافعية : لا إثم على المار لعدم اتخاذ السترة ، ويكره تعرض المصلي بصلاته في موضع يحتاج للروور فيه .

(الرابعة) ألا يتعرض المصلي ولا مندوحة للمار ، فلا إثم عليهما اتفاقا ، كما لا إثم على من دخل المسجد فوجد فرجة في الصف الأمامى فر أمام الصف الخلفى وسد الفرجة لتقصيرهم بتركها .

(و) يندب — عند الجمهور — للمصلي لسترة أن يدفع المار أمامه آدميا أو بهيمة ما استطاع (لحديث) أبي سعيد الخدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان ، أخرجه الشيخان والنسائي وأبو داود (١) »

[٤٨٧]

فقد دل على أنه لا يجوز دفع المار إلا لمن اتخذ سترة ، ومثله من صلى في مكان يأمن فيه المرور بين يديه . أما من لم يتخذ سترة أو اتخذها وتباعد عنها فلا يجب عليه دفع المار لتقصيره ، ولا يجرم حينئذ المرور بين يديه لكن يكره .

(١) انظر ص ٨٨ ج ١ - فتح البارى (رد المصلى من مر بين يديه) وص ٢٢٤ ج ٤ - نووى . وص ٩٣ ج ١ - المنهل المذنب . والمراد بالمقاتلة الدفع بالأشد ، ففي رواية للبخارى : فإن أبى فليجعل يده في صدره وليدفعه (فإنما هو شيطان) أى يفعل فعل الشيطان ، وإطلاق الشيطان على المخالف شائع في القرآن والسنة .

وظاهر الأمر وجوب الدفع وبه قال أهل الظاهر وحمله الجمهور على الندب .

والدفع يكون باليد إن كان قريبا منه ، وبالإشارة أو التسييح للبعيد ، وليس له الانتقال من موضعه انتقالا يؤدي إلى بطلان الصلاة وفي قوله : « فإن أتى فليقاتله ، دليل على أنه يطلب الدفع أولا بالأسهل ثم ينتقل إلى الأشد فالأشد ، وإن أدى إلى قتله فلا شيء عليه عند الجمهور .

قال القاضي عياض : وأجمعوا على أنه لا يلزم مقاتلته بالسلاح ولا بما يؤدي إلى هلاكه ، فإن دفعه بما يجوز فهلك فلا قسود عليه اتفاقا^(١) وكذا لا دية له عند الحنفيين والشافعي وأحمد وهو قول لمالك .

هذا . ويطلب دفع المار ولو صبيا وإذا مر لا يردنه ثانيا لثلاثين مروراً ثانيا (لقول) أم سلة رضى الله عنها : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة أم سلة فمر بين يديه عبد الله أو عمر بن أبي سلة ، فقال بيده فرجع ، فرت زينب بنت أم سلة فقال بيده هكذا فضت . فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من أغلب ، أخرجه أحمد وابن ماجه بسند فيه مجبول^(٢) [٤٨٨]

(فائدة) هل الحكمة في دفع المار أمام المصلي جبر خلال يقع في صلاته أم لدفع الإثم عن المار ؟ الأظهر الأول (لقول) ابن مسعود رضى الله عنه إن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته . أخرجه ابن أبي شيبة^(٣)

(١) انظر ص ٢٢٣ ج ٤ - شرح مسلم (سترة المصلي) .

(٢) انظر ص ١٣٥ ج ٢ - فتح الرباني . وص ١٣٦ ج ١ - ابن ماجه (ما يقطع الصلاة)

(فقال) أى أشار . ومن أغلب : أى أكثر ارتكابا للمخالفة وللصية .

(٣) انظر ص ٣٨٩ ج ١ - فتح الباري (قبل إثم المار بين يدي المصلي) .

(ولقول) عمر : لو يعلم المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه لما صلى إلا إلى شيء يستره من الناس . أخرجه أبو نعيم ^(١) ، فهذان الأثران يدلان على أن الدفع لجبر خلل يقع في صلاة المصلي . وهما وإن كانا موقوفين فهما في حكم المرفوع ، لأن مثلهما لا يقال من قبل الرأي ^(٢) .

(قال) القاضي عياض : ينبغي أن يحمل نقص الصلاة على من أمكنه الرد فلم يفعله . أما إذا لم يمكنه فصلاته تامة ، لأنه لم يوجد منه ما ينقصها ولا يؤثر فيها ذنب غيره هـ .

(ز) ترك المزة : ما تقدم من طلب اتخاذ السترة وإنما هو في غير الحرم المكي . أما هو فيجوز فيه ترك اتخاذ السترة عند أحد . وحينئذ يجوز المرور أمام المصلي وإن اتخذ سترة (لقول) المطلب بن أبي وداعة السهمي : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سبعة جاء حاشية المطاف فصلى ركعتين وليس بينه وبين الطوافين أحد ، أخرجه النسائي وابن ماجه وقال : هذا بمكة خاصة ^(٣)

[٤٨٩]

(ولقول) ابن عباس رضى الله عنهما : أقبلت راكباً على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس بمنى إلى غير جدار فنزلت فأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك أحد ^(٤) . ولأن الحرم كله محل المشاعر والمناسك فجرى مجرى مكة في ذلك .

(٢١) انظر ص ٣٨٩ ج ١ - فتح الباري (قبل إثم المار بين يدي المصلي) .
(٣) انظر ص ٤٠ ج ٢ - مجتبى (أين يصلى ركعتي الطواف) وص ١١٦ ج ٢ - ابن ماجه (باب الركعتين بعد الطواف) (وسبع) بضم فسكون ، أى لما فرغ من أشواطه السبعة .

(٤) تقدم رقم ٤٧٢ . ص ٢٢٢ (اتخاذ السترة) و (إلى غير جدار) هكذا في رواية البخارى « ولا ينافيه » قول أبي جعيفة : خرج رسول الله صلى الله عليه =

(وقال) الحنفيون : يجوز المرور أمام المصل في المسجد الحرام حول المطاف وداخل الكعبة وخلف مقام إبراهيم (وقالت) المالكية : يجوز للطائف المرور أمام مصل لم يتخذ سترة ، ويكره المرور أمامه إذا اتخذ سترة وكان للطائف مندوحة . وأما مرور غير الطائف أمام المصل في المسجد الحرام فحكمه حكم مروره أمام المصل في غيره على التفصيل السابق .

(وقالت) الشافعية : يباح للطائف المرور أمام المصل مطلقاً لما تقدم .

(والحكمة) في الترخيص في ترك السترة بالمسجد الحرام ازدحام الناس فيه وكثرة الطائفتين به ، فلو منع المرور بين يدي المصل لكان فيه حرج ومشقة وقد قال الله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾^(١) .

(١١) ويسن للمصلي إذا سلم من صلاته أن يستغفر الله ثلاثاً ويقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام ؛ تباركت يا ذا الجلال والإكرام . اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك . ويقرأ آية الكرسي ، وقل هو الله أحد ، والمعوذتين . ويقول سبحان الله ثلاثاً وثلاثين والحمد لله ثلاثاً وثلاثين والله أكبر ثلاثاً وثلاثين ويحتم المائة بقوله : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . ثم يدعو بما شاء من خيري الدنيا والآخرة : والدعاء بالمأثور أحب . وقد ورد في ذلك أحاديث (منها) حديث ثوبان مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً

= وسلم بالهاجرة فعلى بالبطحاء الظهر والمصر ركعتين ونصب بين يديه عزة (انظر رقم ٤٧٠ ص ٢٢١) «لأنه» صلى الله عليه وسلم اتخذ السترة أحياناً وتركها أحياناً ، لبيان أن اتخاذها ليس بواجب .

(١) سورة الحج بعض آية : ٧٨ وأولها : وجاهدوا في الله حق جهاده .

وقال : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام . . .
 أخرجه السبعة إلا البخارى وصححه الترمذى (١) [٤٩٠]
 (وحدیث) معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له :
 د أوصيك يا معاذ لا تدعن دبر كل صلاة أن تقول : اللهم أعني على ذكرك
 وشكرك وحسن عبادتك ، أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة
 وابن حبان والحاكم وقال : صحيح على شرط الشيخين (٢) [٤٩١]

ولظاهر النهي قالت الظاهرية بوجوب هذه الكلمات دبر كل صلاة ،
 والجمهور على أنه نهى إرشاد (وحدیث) الحسن بن علي رضي الله عنهما أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال : د من قرأ آية الكرسي في دبر الصلاة
 المكتوبة كان في ذمة الله إلى الصلاة الأخرى ، أخرجه الطبراني
 بسند حسن (٣) [٤٩٢]

(١) انظر ص ٦٢ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٨٩ ج ٥ - نووى (استحباب
 الله كرم بعد الصلاة) وص ١٧٧ ج ٨ - المنهل المذنب (ما يقول الرجل إذا سلم) وص ١٩٦
 ج ١ - مجتبى (الاستغفار بعد التسليم) وص ٢٤٤ ج ١ تحفة الأحوذى (ما يقول إذا سلم)
 والسلام الأول من أسماء الله . والثاني معناه السلامة أى نطلب السلامة من شرور الدنيا
 والآخرة (وتباركت) أى تعاطمت وكثر خيرك وتزايد برك (يا ذا الجلال والإكرام)
 أى يا صاحب النفي المطلق والفضل التام والإحسان لعباده . واستغفاره صلى الله عليه وسلم
 تواضعا وخضوعا لله وتعلما للأمة . واستغفار غيره عقب الصلاة إشارة إلى أن العبد
 لا يقوم بحق عبادة مولاه لما يمرض له من الوسواس والخواطر ، فشرع الاستغفار
 تداركا لذلك .

(٢) انظر ص ٥٤ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٨٥ ج ٨ - المنهل المذنب
 (الاستغفار) .

(٣) انظر ص ٤٨ ج ٢ - مجمع الزوائد (الذكرو الدعاء عقب الصلاة) و(في ذمة
 الله) أى في حفظه وولايته . وآية الكرسي هى ﴿ الله لا إله إلا هو الحى القيوم ،
 لا تأخذه سنة ولا نوم . له ما فى السموات وما فى الأرض ، من ذا الذى يشفع عنده =

(وحدِيث) عقبه بن عامر قال : د أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ بالعمودات دبر كل صلاة ، أخرجه أحمد والثلاثة (١) [٤٩٣]

= إلا ياذنه ؟ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ، وسع كرسية السموات والأرض ولا يثوده حفظهما ، وهو العلى العظيم) وهي أعظم آية في القرآن ، لاشتغالها على أمهات المسائل الدالة على ثبوت السكّال لله تعالى ونفى النقص عنه ، وعلى توحيدِهِ وتمظيمه وذكر أسمائه وصفاته ، فقد ذكر في سبعة عشر موضعاً منها اسم الله تعالى ظاهراً ومضمراً ، ودلت على أنه منفرد بالإلهية حتى واجب الوجود لذاته ، موجد لغيره ، منزّه عن التحيز والحلول ، مبرأ عن التغير والفتور ، مالك الملك والمسلّكوت ، ذو البطش الشديد ، العالم بجلى الأمور وخفيها كليها وجزئها ، واسع الملك تام القدرة ، متعال عن كل ما لا يليق به ، عظيم لاتصل العقول والأفكار لسكّنه ذاته وصفاته فقوله (الله) إشارة إلى ذات الله وجلاله . و (القيوم) القائم بنفسه ولا يقوم به غيره ، القائم بتدبير السكون وما فيه (لاتأخذه سنة ولا نوم) السنة النعاس ، وفيه تزيه وتقديس لله تعالى عن صفات الحوادث . و (له ما في السموات وما في الأرض) دليل لما قبله وإشارة إلى وحدانية الأفعال . وأن الأفعال كلها منه وإليه . و (من ذا الذي) أى لا أحد (يشفع عنده إلا ياذنه) إشارة إلى انفراده بالملك والحكم . وأنه لا يملك الشفاعة عنده فى أمر من الأمور إلا من أذن له فيها (يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم) أى من أمر الدنيا والآخرة (ولا يحيطون بشيء من علمه) أى لا يعلمون شيئاً من معلوماته (إلا بما شاء) أن يعلمهم به . وهو إشارة إلى صفة العلم وأنه متفرد به حتى إنه لا علم لغيره إلا ما أعطاه ووجهه بمشيئته وإرادته (وسع كرسية السموات والأرض) أى أحاط علمه بهما ، فالمراد بالسكّسى العلم ، ومنه السكّاسة لتضمنها العلم . والسكّاسى الملاء ، وسمى العلم كرسياً تسمية له بمكانه الذى هو كرسى العالم ، وفيه إشارة إلى عظم ملكه وكال قدرته (ولا يثوده حفظهما) أى لا يثقله تدبير شأن السموات والأرض وما فيها ، وهو إشارة إلى صفة العزّة وكلها وتزيهه عن الضعف والنقص (وهو العلى العظيم) أى المنزه عن صفات الحوادث النصف بالكبرياء والعظمة . وفيه إشارة إلى أصليين عظيمين فى الصفات . إذا تأملت هذا لاتجد آية غيرها جمعت كل هذه المعاني .

(١) انظر ص ٧٠ ج ٤ - الفتح الربانى . وص ١٨٦ ج ٨ - المنهل المذنب (الاستفصار) وص ١٩٦ ج ١ - مجتبى (قراءة العمودات بعد الصلاة) والعمودات . بكسر الواو =

(وحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من سبح الله
دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ، وحمد الله ثلاثاً وثلاثين ، وكبر الله ثلاثاً وثلاثين
فتلك تسع وتسعون ثم قال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر ،
أخرجه أحمد ومسلم (١) » [٤٩٤]

= المشددة جمع معوذة . أى محصنة ، والمراد سورتا الفلق والناس والجمع باعتبار أن
ما يتعوذ منه كثير فيهما . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ بهما في الشدائد ويأمر
أصحابه بذلك لا شتا لهما على جوامع المستعاذ به والمستعاذ منه « أما الأول » فلأن الافتتاح
برب الفلق مؤذن بطلب فيض رباني يزيل كل ظلمة في الاعتقاد أو العمل ، لأن الفلق
الصبح . وهو وقت فيضان الأنوار ونزول البركات وقسم الأرزاق . وذلك مناسب
للمستعاذ به وهو الرب تعالى « وأما الثاني » فلأنه في السورة الأولى ابتدأ في ذكر
المستعاذ منه « بالعلم » وهو شر كل مخلوق حي أو جماد فيه شر في البدن أو المال أو
الدنيا أو الدين « ثم بالخاص » وهو الفاسق أى الظلمة الشديدة ، اعتناء به لخطاه
الضرر فيه إذ قد يلحق الإنسان من حيث لا يعلم . ثم ذكر نفث الساحرات في عقدهن
الموجب لسريان شرهن في الروح على أبلغ وجه وأخفاه . فهو أدق من الأول ثم
ذكر شر الحاسد في وقت التهاب نار جسده ، لأنه حينئذ يسمى في إيصال أدق المسكيد
المذهبة للنفس والدين ، فهو أدق وأعظم من الثاني . وفي السورة الثانية خص شر
الموسوس في الصدور من الجنة والناس ، لأن شره حينئذ يعادل تلك الشرور بأسرها ،
يئتها إذا كانت في صدر المستعبد ينشأ عنها كل كفر وبدعة وضلالة ، ومن ثم زاد
التأكيد والمبالغة في جانب المستعاذ به إيداناً بعظمة المستعاذ منه ، وكأنه قيل : أعوذ من
شر الموسوس إلى الناس بمن رباهم بنعمه وملئهم بقهره وقوته ، وهو إلههم ومعبودهم
الذي يستعبدون به من شياطين الإنس والجن ، ويعتقدون أن لا ملجأ لهم إلا إليه ،
وختم به لأنه مختص به بخلاف الأولين ، فإنهما قد يطلقان على غيره .

(١) انظر ص ٥٧ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٩٥ ج ٥ - نووى (استحباب
الذكر بعد الصلاة) ولفظ (صلاة) يشمل الفرض والنفل والسكن حمله العلماء على
الفرض لما في حديث كعب بن عجرة عند مسلم من التقييد بالمكتوبة (والزبد) ففتحين
الرغوة تلعو الماء عند تلاطم الأمواج .

(وحدِيث) سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : « ذهب أهل الدثور بالدرجات العلاء والنعم المقيم . قال وما ذاك ؟ قالوا : يصلون كما نصلى ، ويصومون كما نصوم ، ويتصدقون ولا تصدق ، ويعتقون ولا نعتق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ، ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم ؟ قالوا بلى يا رسول الله . قال تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة ، فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا ففعلوا مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . قال سمى : فحدثت بعض أهلى بهذا الحديث فقال : وهمت إنما قال تسبح ثلاثاً وثلاثين ، وتحمد ثلاثاً وثلاثين ، وتكبر أربعاً وثلاثين ، فرجعت إلى أبي صالح فقلت له ذلك ، فأخذ بيدي فقال : الله أكبر وسبحان الله والحمد لله . الله أكبر وسبحان الله والحمد لله حتى تبلغ من جميعن ثلاثاً وثلاثين ، أخرج الشيخان واللفظ لمسلم (١)

[٤٩٥]

(وروى) سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا : « يا رسول الله ذهب أهل الدثور بمثل الحديث

(١) انظر ص ٢٣١ ج ٢ فتح البارى (الذكر بعد الصلاة) وص ٩٢ ج ٥ - نووى . و (الدثور) الأموال الكثيرة (حتى تبلغ من جميعن ثلاثاً وثلاثين) لذا قال فى الإقناع : والأفضل أن يفرغ من عدد الكل مما . لكن قال النووى : وذكر « يعنى مسلماً » بعد هذه الأحاديث من طرق غير طريق أبي صالح وظاهرها أنه يسبح ثلاثاً وثلاثين مستقلة ويكبر كذلك ويحمد كذلك . قال القاضى وهو أولى من تأويل أبي صالح (انظر ص ٩٣ ج ٥ - شرح مسلم)

السابق . وزاد في الحديث : يقول سهيل إحدى عشرة إحدى عشرة فجميع ذلك كله ثلاثة وثلاثون : أخرجه مسلم (١)

[٤٩٦]

(وحدِيث) محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة أنه حدثهم أن أبا ذر قال : يا رسول الله ذهب أصحاب الدثور بالأجور ، يصلون كما نصلي ، ويصومون كما نصوم ، ولهم فضول أموالهم يتصدقون بها ، وليس لنا ما تصدق به . فقال صلى الله عليه وسلم : أفلا أدلك على كلمات إذا عملت بهن أدركت من سبقك ، ولا يلحقك إلا من أخذ بمثل عملك ؟ قلت بلى يا رسول الله . قال : تكبير دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ، وتسبح ثلاثا وثلاثين ، وتحمد ثلاثا وثلاثين ، وتختتمها بلا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، أخرجه أحمد وأبو داود والدارمي وفي رواية : تسبح الله خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين ، وتحمد ثلاثا وثلاثين ، وتكبر أربعاً وثلاثين (٢)

[٤٩٧]

فينبغي العمل بإحدى الروايتين تارة وبالأخرى تارة جمعاً بينهما .

(وقول) زيد بن ثابت : «أمرنا أن نسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ، ونكبر أربعاً وثلاثين . فأتى رجل في المنام من الأنصار فقيل له : أمركم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسبحوا في دبر كل صلاة كذا وكذا ؟ قال الأنصاري في منامه : نعم . قال : فاجعلوها خمسا وعشرين خمسا وعشرين واجعلوا فيها التهليل . فلما أصبح غدا على النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فافعلوا ، أخرجه أحمد

(١) انظر ص ٩٣ ج ٥ - نووى (استحباب الذكر بعد الصلاة) .

(٢) انظر ص ٥٨ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٦٨ ج ٨ - المنهل العذب

(التسبيح بالحصى) وص ٢١٣ ج ١ - دارمي (التسبيح في دبر الصلاة) .

[٤٩٨]

والنسائي والدارمي وهو حديث صحيح (١)

(وحدِيث) عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « دخلتان من حافظ عليهما أدخلتاه الجنة ، وهما يسير ومن يعمل بهما قليل . قالوا وما هما يا رسول الله ؟ قال أن تحمد الله وتكبره وتسبحه في دبر كل صلاة مكتوبة عشرا عشرا ، وإذا أتيت إلى مضجعك تسبح الله وتكبره وتحمده مائة مرة ، فتلك خمسون ومائتان باللسان ، وألفان وخمسمائة في الميزان ، فأيكم يعمل في اليوم والليلة ألفين وخمسمائة سيئة . » (الحديث)

وفيه : ورأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقد يده بيده . أخرجه

[٤٩٩]

أحمد والنسائي بسند صحيح (٢)

فعلم من هذه الروايات أن التسبيح عقب الصلوات وارد على أعداد مختلفة ، فأى عدد منها عمل به الإنسان فقد وافق الوارد . وأكثرها وأقواها رواية التسبيح ثلاثا وثلاثين والتحميد والتكبير كذلك . فالعمل بها أولى . وأخذ من هذه الروايات أن مراعاة العدد المخصوص في الأذكار عقب الصلوات معتبرة ، فلا يتعداها الذاكِر وإلا حرم ثوابها .

(قال) الحافظ : قد كان بعض العلماء يقول : إن الأعداد الواردة في الذكر عقب الصلوات إذا رتب عليها ثواب مخصص فزاد الآتي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المخصوص ، لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمة وخاصة تفوت بمجاوزة ذلك العدد . ثم قال : وقد بالغ القراني في القواعد

(١) انظر ص ٥٨ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٩٨ ج ١ - مجتبى (نوع آخر من

عدد التسبيح) وص ٣١٢ ج ١ - دارمي (فانقلوا) هو تقدير لرؤيا الأنصاري بوحى .

(٢) انظر ص ٥٩ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٩٨ ج ١ - مجتبى (عدد التسبيح

بعد التسليم . و (يعقد يده) أى يمد يده الشريفة وهو يذكر الحديث .

فقال : من البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة شرعا ، لأن شأن العظام إذا حدوا شيئاً أجبوا أن يوقف عنده . وبعد الخارج عنه مسيئاً للأدب اهـ . وقد مثله بعض العلماء بالدواء يكون مثلاً فيه أوقية سكر فلو زيد فيه أوقية أخرى لتخلف الارتفاع به ، ولو اقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الارتفاع اهـ (١) . ويمثل أيضاً بأسنان المفتاح إذا زيد فيها أو نقص منها لا تفتح ، فكذلك العدد المذكور إذا زيد فيه أو نقص لا يحصل الثواب الموعود به ، فعليك بالاتباع ، واترك الاختراع والزراع .

(فائدة) يجوز عد هذه الأذكار ونحوها بالأصابع أو النوى أو السبحة أو غيرها (لقول) ابن عمرو : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقد التسييح يمينه ، أخرجه الثلاثة والحاكم وصححه ، والترمذى وحسنه (٢) [٥٠٠]

(ولحديث) سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة وبين يديها نوى أو حصى تسبح به فقال : أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو أفضل . فقال : سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض وسبحان الله عدد ما خلق بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق ، والله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا إله إلا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك ، أخرجه الثلاثة وابن حبان والحاكم وصححه الذهبي ، وقال الترمذى حسن غريب (٣) [٥٠١]

(١) انظر ص ٢٢٤ ج ٢ - فتح الباري (الذكر بعد الصلاة) .

(٢) انظر ص ١٦٦ ج ٨ - المنهل المذنب (التسييح بالحصى) وص ١٩٩ ج ١ مجتبى

(عقد التسييح) وص ٢٥٥ ج ٤ - تحفة الأحوذى .

(٣) انظر ص ١٦٢ ج ٨ - المنهل المذنب (التسييح بالحصى) وص ٢٧٧ ج ٤ -

تحفة الأحوذى (دعاء النبي صلى الله عليه وسلم) وص ٥٤٨ ج ١ - مستدرک .

وفي هذا دلالة على أن الذكر يتضاعف ويتعدد بتعدد ما أحال الذاكر على عدده وان لم يتكرر الذكر في نفسه ، فيحصل مثلاً لمن قال مرة واحدة : سبحان الله عدد كل شيء من التسبيح ما لا يحصل لمن كرر التسبيح ليالى وأياماً بدون الإحالة على عدد . وهذا مما يشكل على القائلين أن الثواب على قدر المشقة المنكرين للتفضيل الثابت بصریح الأدلة (وقد أجابوا عن هذا الحديث ونحوه كقوله صلى الله عليه وسلم : « من فطر صائماً كان له مثل أجره ، . و « من عزى مصاباً كان له مثل أجره ، « بأجوبة متعسفة متكلفة (١) (وفيه) دلالة على جواز عد الذكر بالنوى والحصى . وكذا بالسبحة إذ لا فارق ، لتقريره صلى الله عليه وسلم إياه وعدم إنكاره ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « نعم المذكر السبحة ، أخرجه الديلمي في مسند الفردوس عن علي (٢)

[٥٠٢]

(وعن) أبي سعيد الخدري أنه كان يسبح بالحصى (وعن) أبي هريرة أنه كان معه كيس فيه حصى أو نوى فيسبح به حتى ينفد . أخرجهما ابن أبي شيبة (٣) وقد ذكر السيوطي آثاراً أخرى في رسالة « المنحة في السبحة ، ثم قال : ولم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز عد الذكر بالسبحة بل كان أكثرهم يعدونه بها ولا يرون ذلك مكروهاً (٤) .

ومحل جواز اتخاذ السبحة للذكر مالم يترتب عليه رياء أو سمعة وإلّا منع ، كما يمنع وضعها في العنق كما يفعله بعض الجهلة ، ووضعها في اليد وإدارتها

- (١) انظر ص ٣٥٩ ج ٢ - نيل الأوطار (عقد التسبيح باليد)
- (٢) انظر ص ١٤١ ج ٢ - الحاوي للفتاوى (المنحة في السبحة) .
- (٣) انظر ص ١٤١ منه .
- (٤) انظر ص ١٤٣ منه .

من غير ذكر (وقد) سئل العلامة الشيخ علي العدوي عن اتخاذ السبح (فأجاب) بأن اتخاذ السبح الكبار من خشب أو غيره حرام يجب التباعد عنه باتخاذ سبحة من السبح المعتادة التي لا يحصل بها شهرة ، وبعد اتخاذها على هذا الوجه لا يضعها في رقبتة أو نحوها مما يفيد أن حاملها من المتصوفة ، فيؤول أمره إلى الرياء المحرم بالإجماع ، ويحذر أيضا مما يفعله بعض الناس من كونه يتكلم مع الناس في اللغو واللعب ، ويدير السبحة من أولها إلى آخرها ويوهم أنه يسبح في تلك الحالة . والحاصل أنه إذا تعاطى السبحة على الوجه المعتاد يتباعد عن الأمور المقتضية للشهرة والعجب والرياء لأن ذلك كله محبط للعمل اه .

(خاتمة) وهاك أدعية أخرى واردة عقب الصلاة :

(١) ما في حديث أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول دبر كل صلاة : اللهم عافني في بدني اللهم عافني في سمعي اللهم عافني في بصري اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر لا إله إلا أنت ، أخرجه أبو داود والحاكم وصححه السيوطي (١) [٥٠٣]

(٢) وما في حديث عبد الله بن الزبير قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم في دبر الصلاة أو الصلوات يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا نعبد إلا إياه ، أهل النعمة والفضل والثناء الحسن ، لا إله إلا الله

(١) انظر رقم ١٥١٠ ص ١٣٥ ج ٢ فيض القدير (والفقر) أى الذى لا خير معه ولا ورع ، وقرنه بالكفر لأنه قد يجر إليه في الحديث « كاد الفقر أن يكون كفرا » أخرجه أبو نعيم في الحلية عن أنس وهو ضعيف (انظر رقم ٦١٩٩ ص ٥٤٢ ج ٤ - فيض القدير) .

مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، . أخرجه الشافعي وأحمد ومسلم
وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (١)

(٣) وما في حديث المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، أخرجه أحمد والشيخان (٢)

(٤) وما في حديث أنس قال : د كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قضى صلاته مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله الرحمن الرحيم اللهم أذهب عني الهم والحزن ، أخرجه ابن السني ، وكذا الطبراني عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى وفرغ من صلاته مسح يمينه على رأسه وقال : باسم الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ، اللهم أذهب عني الهم والحزن . وفيه زيد العمى وثقه غير واحد وضعفه الجمهور (٣)

(٥) وما في حديث الحارث بن مسلم التيمي قال : د قال لي النبي صلى الله عليه وسلم : إذا صليت الصبح فقل قبل أن تتكلم اللهم أجرني من النار سبع

(١) انظر ص ٩٤ ج ١ بدائع المن (الخروج من الصلاة بالسلام وما يقال ويفعل عقبه) وص ٦٦ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٩١ ج ٥ - نووي (استحباب الذكر بعد الصلاة) وص ١٧١ ج ٨ - المنهل المذنب (ما يقول الرجل إذا سلم) وص ١٩٦ ج ١ - مجتبي (التهليل بعد التسليم) و (أهل النعمة) بالنصب على الاختصاص أو المدح أو البدل من مفعول نعبد أو الرفع بتقدير هو . ولفظ الشافعي ومسلم : له النعمة وله الفضل .

(٢) انظر ص ٦٥ ج ٤ - الفتح الرباني وص ٢٢٥ ج ٢ - فتح الباري (الذكر بعد الصلاة) وص ٩٠ ج ٥ - نووي . و (الجد) بفتح الجيم الحظ والنهي .
(٣) انظر ص ١١٠ ج ١٠ - مجمع الزوائد (الدعاء في الصلاة وبعدها) .

مرات فإنك إن مت من يومك ذلك كتب الله لك جواراً من النار ، وإذا صليت المغرب فقل قبل أن تتكلم : اللهم إني أسألك الجنة اللهم أجرني من النار سبع مرات فإنك إن مت من ليلتك تلك كتب الله لك جواراً من النار ، أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي بسند جيد^(١) . [٥٠٧]

(٦) وما في حديث شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قال قبل أن ينصرف ويثنى رجله من صلاة المغرب والصبح : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير ، يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له بكل واحدة عشر حسنة ، ومحيت عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ، وكانت له حرزاً من كل مكروه ، وحرزاً من الشيطان الرجيم ، ولم يحل لذنب أن يدركه إلا الشرك ، فكان من أفضل الناس عملاً إلا رجلاً يفضلته يقول أفضل مما قال ، أخرجه أحمد والطبراني في الأوسط والترمذي بسند صحيح خلا شهر بن حوشب فإنه يختلف فيه . ضعفه بعضهم ووثقه البعض وحديثه حسن^(٢) » [٥٠٨]

(٧) وما في حديث أم سلمة أن فاطمة جاءت إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ٥٦ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٢٢١ ج ٤ - سنن أبي داود (مايقول إذا أصبح - أبواب النوم) .

(٢) انظر ص ٦٧ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٠٧ ج ١٠ - مجمع الزوائد (مايقول بعد صلاة الصبح والمغرب) وص ٢٥٢ ج ٤ - تحفة الأحرؤدى (فضل التسميح والتكبير . . .) (وحرزاً من الشيطان) يعنى أنه إذا قالها بإخلاص ومراقبة لله تعالى كانت سبباً فى حفظه من وساوس الشيطان . و (يدركه) أى يهلكه ويطلق عمله . والمعنى أن الله تعالى يفر لمن قال هذا الذكر فى يومه وليلته ما اكتسبه من ذنب ولا يبنى لأى ذنب أن يدركه ويحيط به سوى الشرك . قال تعالى ﴿ إن الله لا يفر أن يشرك به ويفر مادون ذلك لمن يشاء ﴾ .

تشتكى إليه الخدمة فقالت : يارسول الله والله لقد مجلت يدي من الرحي أطحن مرة وأعجن مرة . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن يرزقك الله شيئاً يأتك ، وسأدلك على خير من ذلك : إذا لزمته مضجعك فسيحى الله ثلاثاً وثلاثين وكبرى ثلاثاً وثلاثين واحمدى أربعاً وثلاثين ، فذلك مائة ، فمر خير لك من الخادم ، وإذا صليت صلاة الصبح فقولى : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير عشر مرات بعد صلاة الصبح ، وعشر مرات بعد صلاة المغرب فإن كل واحدة منهن تكتب عشر حسنات ، وتحط عشر سيئات ، وكل واحدة منهن كعتق رقبة من ولد إسماعيل . ولا يحل لذنب كسب ذلك اليوم أن يدركه إلا أن يكون الشرك . لا إله إلا الله وحده لا شريك له وهو حرسك - ما بين أن تقوله غدوة إلى أن تقوله عشية - من كل شيطان ومن كل سوء . أخرجه أحمد والطبراني بسند حسن (١)

[٥٠٩]

(٨) وما في حديث أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قال دبر كل صلاة الغداة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير مائة مرة قبل أن يثني رجله ، كان يومئذ من أفضل أهل الأرض عملاً إلا من قال مثل ما قال أو زاد على ما قال . أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط ورجال الأوسط ثقات (٢)

[٥١٠]

(١) انظر ص ٦٨ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٠٨ ج ١٠ - مجمع الزوائد (ما يقول بعد صلاة الصبح والمغرب) و (مجلت) بفتح الجيم وكسرهما أى نحن جلدنا وظهر فيها بثر من آثار العمل الشاق .

(٢) انظر ص ١٠٨ ج ١٠ - مجمع الزوائد (ما يقول بعد صلاة الصبح والمغرب)

(٩) وما في حديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم من الصلاة قال : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت . وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت ، أخرجه أحمد ومسلم والثلاثة وصححه الترمذى (١) [٥١١]

(١٠) وما في حديث شداد بن أوس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلننا كلمات ندعو بهن في صلاتنا أو قال في دبر صلاتنا اللهم إني أسألك الثبات في الأمر وأسألك عزيمة الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك قلباً سليماً ولساناً صادقاً ، وأستغفرك لما لا أعلم وأسألك من خير ما تعلم ، وأعوذ بك من شر ما تعلم ، أخرجه أحمد والنسائي والترمذى (٢) [٥١٢]

فيبغي للعاقل أن يحرص ويحافظ على هذه الأذكار ليسكون بها في حرم منيع وحسن حصين لا يستحلّه الشيطان ولا يهتك حرمة ولا يبيح للذنب معها أثر (وليحذر) مما يفعله بعض الجبهة من قراءة الفاتحة بعد الصلاة بنية كذا لعدم وروده (قال) الصنعاني : وأما قراءة الفاتحة بنية كذا وبنية كذا كما يفعل الآن ، فلم يرد بها دليل بل هي بدعة (وأما) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد تمام التسبيح وأخويه من الثناء ، فالدعاء بعد الذكر سنة ، والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم أمام الدعاء كذلك سنة اه (٣) .

(١) انظر ص ٥٦ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ١٧٤ ج ٨ - المنهل العذب (مايقول الرجل إذا سلم) .

(٢) انظر ص ٥٦ ج ٤ - الفتح الرباني . (الأدعية الواردة عقب الصلاة) و(العزيمة) الجدد في الطلب . و (الرشد) بفتحين أو بضم فسكون الاهتداء والثبات على الحق . وهذا من جوامع الدعاء لأن من ثبته الله في أمره عصم من الوقوع في الموبقات ووفق للطاعات . و (سليماً) أى خالياً من كدر المصيبة كالفل والحقد .

(٣) انظر ص ٢٢٣ ج ١ - سبل السلام (صفة الصلاة) .

(فوائد) الأولى : هذه الأذكار والأدعية بعد الصلاة مستحبة لكل
مصل اتفاقاً . ويسن استقبال القبلة حالها ، لعموم حديث أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « إن لكل شيء سيّداً ، وسيّد المجالس قبالة القبلة ، .
أخرجه الطبراني في الكبير بسند حسن^(١) [٥١٣]

وقد استقبل صلى الله عليه وسلم القبلة حال الدعاء في غير موطن كدعاء
الاستسقاء ويوم بدر . ووجهه أن الدعاء عبادة والقبلة هي الجهة التي يتوجه
إليها العابدون والعبادات . ومنه تعلم ما في قول الصنعاني : ودعاء الإمام مستقبل
القبلة مستدبراً للمؤمنين فلم تأت به سنة ، بل الذي ورد أنه صلى الله عليه وسلم
كان يستقبل المأمومين إذا سلم (قال) سمرة بن جندب : « كان النبي صلى الله
عليه وسلم إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه ، أخرجه البخاري^(٢) [٥١٤]

وظاهره المتداومة على ذلك اه^(٣) . ولا دليل في هذا الحديث على ما ادعاء ،
لأن غاية ما فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان بعد السلام يقبل على المأمومين ،
وهو لا يقتضي أنه كان يستمر مستدبراً القبلة حال الذكر والدعاء .

(الثانية) يطلب الإسرار بالذكر بعد الصلاة إلا للإمام يريد تعليم القوم
فيجهر لحاجة التعليم فقط . وعليه يحمل (قول) ابن عباس : إن رفع الصوت
بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
وقال : كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته ، أخرجه السبعة^(٤) [٥١٥]

(١) انظر ص ٥١٢ ج ٢ فيض القدير (شرح رقم ٢٤٢١) وقبالة الشيء
بالضم تجاهه .

(٢) انظر ص ٢٢٧ ج ٢ - فتح الباري (يستقبل الإمام الناس إذا سلم) .

(٣) انظر ص ٣٢٣ ج ١ - سبل السلام (صفة الصلاة) .

(٤) انظر ص ٧١ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٢٢٠ ج ٢ - فتح الباري (الذكر بعد

الصلاة) وص ٨٤ ج ٥ نووى . وص ١٢١ ج ٦ - المنهل المذنب (التكبير بعد الصلاة)

(وحدِيث) ابن الزبير رضى الله عنهما قال : د كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته يقول بصوته الأعلى : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا حول ولا قوة إلا بالله . ولا نعبد إلا إياه . له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن ، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، أخرجه الشافعي (١) .

وقال فى الأم بعد هذين الحديثين : وأختار للإمام والمأموم أن يذكر الله بعد الانصراف من الصلاة ويخفيان الذكر إلا أن يكون إماماً يجب أن يتعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه ثم يسر ، فإن الله عز وجل يقول : ﴿ وَلَا تَجْمُرْ بِضَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾^(٢) يعنى الدعاء ، (ولا تجهر) ترفع (ولا تخافت) حتى لا تسمع نفسك . وأحسب ماروى ابن الزبير من تهليل النبي صلى الله عليه وسلم (وماروى) ابن عباس من تكبيره كما روينا ، وأحسبه إنما جهر قليلاً ليتعلم الناس منه ، وذلك لأن عامة الروايات التي كتبناها مع هذا وغيرها ، ليس يذكر فيها بعد التسليم تهليل ولا تكبير . وقد ذكرت أم سلبه مكثه ولم تذكر جهرأ . وأحسبه لم يمكن إلا ليذكر ذكراً غير جهر قال : وأستحب للمصلي منفرداً وللمأموم أن يطيل الذكر بعد الصلاة ويكثر الدعاء رجاء الإجابة بعد المكتوبة (٣) .

(وقال) النووى : واحتج البيهقي وغيره لتفسيره الآية بحديث عائشة رضى الله عنها قالت فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْمُرْ بِضَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾

(١) تقدم رقم ٥٠٤ ص ٣٤٣ .

(٢) سورة الإسراء عجز آية : ١١٠ و صدرها : قل ادعوا الله .

(٣) انظر ص ١١٠ ج ١ - الأم (كلام الإمام وجلوسه بعد السلام) .

نزلت في الدعاء . أخرجه الشيخان (١) . وهكذا قال أصحابنا إن الذكر والدعاء بعد الصلاة يستحب أن يسر بهما إلا أن يكون إماماً يريد تعليم الناس فيجهر ليتعلموا ، فإذا تعلموا أسرها . واحتج البيهقي وغيره على الإسرار بحديث أبي موسى الأشعري قال : دكنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكنا إذا أشرفنا على واد هالنا وكبرنا وارتفعت أصواتنا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، إنه معكم سميع قريب ، أخرجه الشيخان (٢)

[٥١٦]

ومنه تعلم أن ما عليه ، غالب الناس اليوم من رفعهم الصوت بالاستغفار وبعض الأذكار على صوت واحد بعد التسليم من الصلاة ، أمر محدث ، مخالف لهدى الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه والسلف الصالح ، والخير في الاتباع (قال) ابن الحاج في المدخل : وينبغي للإمام أن ينهى الذاكرين جماعة في المسجد قبل الصلاة أو بعدها أو غيرهما من الأوقات ، لأنه مما يشوش به وفي الحديث لا ضرر ولا ضرار ، (٣)

[٥١٧]

فأى شيء كان فيه تشويش منع اه بتصرف .

(الثالثة) يسن للداعي رفع يديه حال الدعاء ، ومسح وجهه بهما بعده خارج الصلاة (٤) (لحديث) ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : دسلوا الله يبطون أكفكم ، ولا تسألوه بظهورها ، فإذا فرغتم فامسحوا

(١) انظر ص ١٤٠ ج ١ - تيسير الوصول (قبل سورة الكهف) .

(٢) انظر ص ٣٢٢ ج ٧ - فتح الباري (غزوة خيبر) وص ٤٨٧ ج ٢ - شرح المهذب . واربعوا بفتح الباء ، أى ارفقوا .

(٣) أخرجه أحمد وابن ماجه عن ابن عباس بسند حسن (انظر رقم ١٩ ص ٣٢ فتاوى أئمة المسلمين) .

(٤) أما الدعاء في الصلاة فلم يثبت فيه مسح الوجه بعده .

بها وجوهكم ، أخرجه أبو داود . وقال : روى هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية . وهذا الطريق أمثلها وهو ضعيف أيضا (١) [٥١٨]

(قال) الحافظ في بلوغ المرام : وله شواهد منها عند أبي داود من حديث ابن عباس وغيره . ومجموعهما يقضى بأنه حديث حسن (٢) (والحديث) يزيد ابن سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دعا فرفع يديه مسح وجهه بيديه ، أخرجه أبو داود ، وفي سنده عبد الله بن لهيعة متكلم فيه ، وحفص بن هشام مجحول ، فالحديث ضعيف (٣) [٥١٩]

وهو يدل بمفهومه على أنه إن لم يرفع يديه في الدعاء لم يمسح وجهه وهو مسلم فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الدعاء تارة وتارة لا يرفع .

(وهذه) الأحاديث وإن كانت ضعيفة إلا أنها لكثرتها يقوى بعضها بعضا (وأما) حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه أخرجه الشيخان وأبو داود (٤) [٥٢٠]

(فيجمع) بينه وبين هذه الأحاديث بأن المراد به أنه كان لا يرفع يديه رفعا مبالغا فيه إلا في الاستسقاء .

(١) انظر ص ١٥٠ ج ٨ - المنهل المذنب (الدعاء) وأمثلها : أى أحسنها ووجه ضعفه أن في سنده عبد الله بن يعقوب عن حدثه وهو أبو المقدم هشام بن زياد ضعفه غير واحد من الحفاظ وقال فيه ابن حبان : يروى الموضوعات عن الثقات لا يجوز الاحتجاج به .

(٢) انظر ص ٣٤٢ ج ٢ - سبل السلام (التذكر والدعاء) .

(٣) انظر ص ١٥٦ ج ٨ - المنهل المذنب (الدعاء)

(٤) انظر ص ٣٥٢ ج ٢ - فتح الباري (رفع الإمام يده في الاستسقاء) و ص ١٩٠

ج ٦ - نووى . و ص ١١ ج ٧ - المنهل المذنب (رفع اليدين في الاستسقاء) .

والحاصل ، أن رفع اليدين ، في الدعاء أى دعاء كان ، وفي أى وقت كان بعد الصلوات الخمس أو غيرها ، أدب ، من أحسن الآداب ، دلت عليه الأحاديث عموماً وخصوصاً ، ولا يضر ثبوت هذا الأدب عدم رواية الرفع في الدعاء بعد الصلاة ، لأنه كان معلوماً لجميعهم فلم يعنوا بذكره في هذا الحين . وإنكار الحافظ ابن القيم رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات وهم منه (قال) القسطلاني : الصحيح استحباب الرفع في سائر الأدعية . رواه الشيخان وغيرهما (وحديث) أنس في الصحيحين لا يرفع إلا في الاستسقاء ، مؤول ، على أنه لا يرفعهما رفعاً بليغاً . وورد رفع يديه عليه الصلاة والسلام في مواضع كرفع يديه حتى رؤى غفرة لإبطيه حين استعمل ابن اللثبية^(١) على الصدقة كما في الصحيحين . ورفعهما أيضاً في قصة خالد بن الوليد قائلاً : اللهم إن أبرأ إليك بما صنع خالد . رواه البخارى والنسائي ، ورفعهما على الصفا . رواه مسلم وأبوداود . ورفعهما ثلاثاً بالبقيع مستغفراً لأهله . رواه البخارى في رفع اليدين ومسلم ، وحين تلا قوله تعالى : ﴿ إِنهْنِ أَضْلَانٌ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ ﴾ قائلاً : اللهم أمتى أمتى . رواه مسلم . ولما بعث جيشاً فيهم على قائلاً : اللهم لا تمتنى حتى تربى علياً . رواه الترمذى . ولما جمع أهل بيته وألقى عليهم الكساء قائلاً : اللهم هؤلاء أهل بيتى . رواه الحاكم وقد جمع النووي في شرح المهذب نحواً من ثلاثين حديثاً في ذلك من الصحيحين وغيرهما^(٢) ثم قال : والحاصل استحباب الرفع في كل دعاء إلا ما جاء مقيداً بما يقتضى عدمه

(١) الغفرة كغرفة يياض غير خالص وابن اللثبية : بلام مضمومة وتاء ساكنة وياء مكسورة وياء مشددة نسبة إلى لثب حتى من أزد ، واسمه عبد الله .

(٢) انظر ص ٢٤٠ ج ٢ - إرشاد السارى . شرح صحيح البخارى (رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء) .

كدعاء الركوع والسجود ونحوهما (١) .

(الرابعة) يستحب استفتاح الدعاء بالحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وختمه بهما وعليه الإجماع (لقول) فضالة بن عبيد : « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد إذ دخل رجل فصلى فقال : اللهم اغفر لي وارحمني . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عجبت أيها المصلي ، إذا صليت ففعدت فأحمد الله بما هو أهله وصل على ثم ادع . ثم صلى رجل آخر لحمد الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أيها المصلي ادع توجب ، أخرجه أحمد والثلاثة وحسنه الترمذى . وهذا لفظه (٢) . [٥٢١] (ولقول) على رضى الله عنه : كل دعاء محجوب حتى يصلى على محمد وآل محمد . أخرجه الطبرانى فى الأوسط والبيهقى فى الشعب بسند رجاله ثقات ، ورفع بعضه ، والموقوف أصح . قاله المنذرى (٣) .

هذا . ويستحب الجمع بين الصلاة والسلام . ولقارىء الحديث وغيره إذا ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرفع صوته بالصلاة والسلام عليه بلا مبالغة فاحشة . وتقدم أنها تصح بأى صيغة ، وأن الأفضل كونها بصيغة من الصيغ الواردة لأنها أكثر ثواباً وهى كثيرة تقدم بعضها (٤) .

(ومنها) ما فى حديث أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من سره أن يكتب بالملكيات الأوفى إذا صلى علينا أهل البيت فليقل : اللهم صل

(١) انظر ص ٢٤١ ج ٢ - إرشاد السارى (رفع الإمام يده فى الاستسقاء .)

(٢) انظر ص ٢٢ ج ٤ - الفتح الربانى . وص ١٤٦ ج ٨ - المنهل العذب (الدعاء)

وص ٢٥٢ ج ٤ - تحفة الأحوذى (جامع الدعوات . .)

(٣) انظر ص ١٦٠ ج ١٠ مجمع الزوائد (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

فى الدعاء وغيره) .

(٤) انظر ص ١٧٠ (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد) .

على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته ، كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، أخرجه أبو داود والبيهقي (١) [٥٢٢]

(١) انظر ص ٩٥ ج ٦ - المنهل العذب (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وعلى الجملة فقد ورد في صينها أخبار وآثار كثيرة منها الصحيح والحسن والضعيف . فليأخذ السالك ما صرح وما حسن منها وهو ما تقدم ، ويترك الضعيف وما لا أصل له ولا دليل عليه . ومنه صلاة الفاتح وهي : اللهم صل وسلم على سيدنا محمد الفاتح لما أغلق ، والخاتم لما سبق . والناصر الحق بالحق ، والهادي إلى صراطك المستقيم . وقد بالغ بعض المتصوفة في هذه الصيغة مبالغة لا يمتثل لا يشهد لها نقل ولا يقبلها عقل . قال العلامة الصاوي في شرح صلوات الدردير : ثم شرع في صيغة تسمى صلاة الفاتح تنسب لسيدى محمد البكرى وذكر أن من صلى بها مرة واحدة في عمره لا يدخل النار . قال بعض سادات المغرب : إنها نزلت عليه في صحيفة من الله وأن قراءتها مرة تعدل ثواب ست ختمات قرآنية وأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرني بذلك اهـ وهذا القول إن صح يجب تأويله . وقال بعضهم المرة منها تعدل عشرة آلاف ، وقيل ستائة ألف . من داوم عليها أربعين يوماً تاب الله عليه من جميع الذنوب . ومن تلاها ألف مرة في ليلة الخميس أو الجمعة أو الاثنين اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم . وتكون التلاوة بعد صلاة أربع ركعات يقرأ في الأولى سورة القدر ثلاثاً وفي الثانية الزلزلة كذلك ، وفي الثالثة الكافرون كذلك ، وفي الرابعة الموعدين كذلك اهـ (انظر ص ٣٩ - الأسرار الربانية على الصلوات الدرديرية) سبحانهك هذا جهتان عظيم وضلال مبين يحمل من لا عقل له على عدم تلاوة شيء من القرآن وارتكاب ما يراه من الزور والبهتان مكثفاً بتلاوة هذه الصيغة المتدعة . والله سبحانه وتعالى إنما يبعد بما شرع ويتقرب إليه بما ورد لا بالمحدثات والبدع . قال الشيخ محمد حسين مخلوف في المنهج القويم : ولعله أشار بقوله : قال بعض سادات المغرب وقال بعضهم إلخ - إلى الشيخ التجاني وأتباعه . وعلى كل حال سواء أكانت منسوبة إلى سيدى محمد البكرى أو غيره فهي ليست من كلام الله القديم أو كلام من أنزلت عليه صحيفتها النورية . ولم ينقل عن أحد أنها ليست من تأليف القطب البكرى سوى الشيخ التجاني فيما رواه عنه تلميذه الشيخ على حرانم ونبه سائر التجانية زاعمين أن الشيخ محمد عبد الواحد التجاني قال : أخبرني صلى الله عليه وسلم أن صلاة الفاتح لم تكن من تأليف القطب البكرى ولكنه توجه إلى الله =

(١٢) ويسن للإمام إذا سلم من الصلاة أن يبقى في مكانه مستقبلاً القبلة حتى يستغفر الله ثلاثاً ويقول: اللهم أنت السلام الخ . ثم ينحرف عن يمينه أو عن يساره أو يستقبل المأمومين بوجهه (لقول) عائشة: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول: اللهم أنت السلام ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام، أخرجه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذى وقال: حسن صحيح (١)

[٥٢٣]

(ولحديث) قبيصة بن هلب عن أبيه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤمنا فينصرف على جانبيه جميعاً على يمينه وعلى شماله، أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذى وقال: حديث حسن وعليه العمل عند أهل العلم أنه ينصرف على أى جانبيه شاء. وقد صح الأمران عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢)

[٥٢٤]

(ولقول) سمرة بن جندب: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه، أخرجه البخارى (٣)

[٥٢٥]

فقد دلت هذه الأحاديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أحياناً

= مدة طويلة أن يمنحه صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها ثواب جميع الصلوات وسر جميع الصلوات وطال طلبه مدة ثم أجاب الله دعوته فنزلت عليه هذه الصلاة مكتوبة في صحيفة من النور ٥١. وهذا الخبر على تقدير صحته لا يفيد أن الصيغة الفتحية من كلام الله القديم. انظر تزييف هذا الزعم بالمنهج القويم في بيان أن الصلاة الفتحية ليست من كلام الله القديم.

- (١) انظر ص ٤٦ ج ٤ - الفتح الربانى . ولفظه: ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلح . وص ٩٠ ج ٥ - نووى . وص ١٥٤ ج ١ - ابن ماجه (ما يقال بحد التسليم) وص ٢٤٤ ج ١ - تحفة الأحوذى (استحباب الذكر بعد الصلاة) .
- (٢) انظر ص ١٧٤ ج ٦ - المنهل العذب (كيف الانصراف من الصلاة) وص ١٥٤ ج ١ - ابن ماجه . وص ٢٤٧ ج ١ - تحفة الأحوذى .
- (٣) انظر ص ٢٢٧ ج ٢ - فتح البارى (يستقبل الإمام الناس إذا سلم) .

ينصرف بعد السلام من الصلاة عن يمينه ، وأحيانا ينصرف عن شماله .
وأحيانا يقبل على الناس بوجهه (واختلف) العلماء في الأفضل من هذه
الكيفيات (فقالت) المالكية والشافعية والحنبلية : الأفضل الانصراف عن
اليمن بأن يجعل يساره إلى القبلة ويمينه إلى الناس إلا إذا كانت له حاجة جهة
اليسار فينصرف إليها (لقول) أنس : « أما أنا فأكثر ما رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينصرف عن يمينه ، أخرجه أحمد ومسلم والنسائي ^(١) [٥٢٦]

(ولقول) علي رضي الله عنه : إن كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه ،
وإن كانت حاجته عن يساره أخذ عن يساره . أخرجه الترمذي ^(٢) .

(وقال) الحنفيون : يستحب الانصراف إلى جهة اليسار بأن يجعل يمينه
إلى القبلة ويساره إلى الناس (لقول) ابن مسعود : « لا يجعل أحدكم للشيطان
شيئا من صلاته ، يرى أن حقا عليه ألا ينصرف إلا عن يمينه . لقد رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره ، أخرجه السبعة
إلا الترمذي ، وهذا لفظ البخاري ^(٣) [٥٢٧]

وهو لا يعارض حديث أنس السابق . وفي رواية مسلم : أكثر ما رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن شماله ، وهي تعارض حديث
أنس ، لأن كلا منهما بصيغة أكثر (قال) الحافظ : ويجمع بينهما بأنه صلى الله

(١) انظر ص ٤٧ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٢٢٠ ج ٥ - نووي (الانصراف من
الصلاة عن اليمن والشمال) .

(٢) انظر ص ٢٤٧ ج ١ تحفة الأحوذى .

(٣) انظر ص ٤٦ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٢١٩ ج ٥ نووي (الانصراف من
الصلاة عن اليمن والشمال) وص ١٧٥ ج ٦ - المنهل المذنب (كيف الانصراف من
من الصلاة) . وص ١٥٤ ج ١ - ابن ماجه . وص ٢٢٩ ج ٢ - فتح الباري (الانصراف
عن اليمن والشمال) و (يرى) بفتح الباء ، أى يعتقد أن الانصراف لليمن فقط حق عليه

عليه وسلم كان يفعل هذا تارة وهذا تارة . فأخبر كل بما اعتقد أنه الأكثر وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف إلى اليمين . ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد . لأن حجرة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من جهة يساره ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر . ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح رأى ابن مسعود لأنه أعلم وأسن وأجل وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم وأقرب إلى موقفه في الصلاة من أنس ، ولأن في إسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو السدي ، ولأن حديث ابن مسعود متفق عليه ويوافق ظاهر الحال ، لأن حجرة النبي صلى الله عليه وسلم كانت على يساره بخلاف حديث أنس في الأمرين . ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بوجه آخر وهو أن من قال أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى هيئته في حال الصلاة . ومن قال أكثر انصرافه عن يمينه نظر إلى هيئته في حال استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة . فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ، ومن ثم قال العلماء : يستحب الانصراف إلى جهة حاجته ، وإذا استوى الجهتان فاليمين أفضل لعموم الأحاديث في فضل التيامن (١) .

والحكمة في طلب انحراف الإمام عن القبلة بعد انقضاء الصلاة واستقباله المأمومين كلا أو بعضاً أن يعلمهم ما يحتاجون إليه . وقيل ليعرف الداخل انقضاء الصلاة إذ لو استمر الإمام على هيئته لتوهم أنه في التشهد مثلاً .

(وقال) ابن المنير : استدبار الإمام المأمومين إنما هو لحق الإمامة ،

٣٥٨ تعجيل انصراف الإمام من مكانه بعد سلامه - رد القول بکراهة ما ذكر

فاذا انقضت الصلاة زال السبب واستقبلهم حينئذ لرفع الخيلاء والترفع عن
المؤمنين ٥١ .

(١٣) ويستحب للإمام - عند الأئمة والجمهور - تعجيل الانتقال من مصلاه
بعد سلامه ، لما تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار
ما يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام . الخ (١) .

وهو يرد ما قاله بعض المالكية من كراهية قيام الإمام من مكان صلاته
بعد السلام (وقالت) أم سلمة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم
قام النساء حين يقضى تسليمه ويمكث في مكانه يسيرا قبل أن يقوم (قال)
ابن شهاب : فرى والله أعلم أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركن
الرجال ، أخرجه الشافعي وأحمد والبخاري (٢) »

[٥٢٨]

ومقتضى هذا التعليل أن المؤمنين إذا كانوا رجلا فقط لا يطلب هذا
المكث ، وأن الإسراع بالقيام هو الأصل والمشروع ، ولا يعارضه - إذا
ما تقدم من الأحاديث الدالة على استحباب الذكر بعد الصلاة ، لأنه لا يلزم
من طلب الذكر بعد الصلاة تأديته في المكان الذي صلى فيه ، لأن الامتثال
يحصل بفعله بعدها سواء أكان ماشيا أم قاعدا في محل آخر ، نعم ، ماورد مقيداً
بنحو قوله صلى الله عليه وسلم : من قال قبل أن ينصرف ويثنى رجله من صلاة
المغرب والصبح (٣) ، ظاهره ، المعارضة لحديث عائشة المذكور ، ويمكن دفعها
بحمل مشروعية الإسراع بالانتقال على الغالب ، أو على ما عدا ما ورد مقيداً

(١) تقدم رقم ٥٢٣ ص ٣٥٥ .

(٢) انظر ص ٩٢ ج ١ - بدائع المنى . وص ٥٠ ج ٤ - الفتح الرباني . وص ٢٣٨

ج ٢ - فتح الباري (صلاة النساء خلف الرجال) .

(٣) تقدم رقم ٥٠٨ ص ٢٤٥ .

بذلك من الصلوات ، أو على أن اللبث بمقدار الإتيان بالذكر المقيد لا ينافي الإسراع فإنه أمر نسبي . واللبث بمقدار ما ينصرف النساء ربما اتسع لا أكثر من ذلك .

(١٤) ويستحب لكل مصل الفصل بين الفرض والنافلة بنحو كلام أو ذكر أو انتقال (روى) عبد الله بن رباح عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر فقام رجل يصلي فرآه عمر فقال له : اجلس فإنما هلك أهل الكتاب أنه لم يكن لصلاتهم فصل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحسن ابن الخطاب ، أخرجه أحمد وأبو يعلى ورجال أحمد رجال الصحيح (١)

[٥٢٩]

وهذا متفق عليه غير أنهم اختلفوا في قدر الفاصل (فقال) الحنفيون : يستحب ألا يفصل بين الفرض والنافلة إلا بقدر ما في حديث عائشة : اللهم أنت السلام الخ . أو بقدر ما في حديث المغيرة بن شعبة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد (٢) .

وقال جمهور السلف والخلف: يستحب الفصل بين الفرض والنافلة بالأذكار الواردة عقب الصلوات كالأستغفار والتسبيح والتحميد والتكبير والتهليل .

(١٥) ويستحب لكل مصل أراد التنفل بعد الفرض الانتقال إلى موضع آخر يتطوع فيه (لحديث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة ، ؟ »

(١) انظر ص ٢٣٤ ج ٢ - مجمع الزوائد (الفصل بين الفرض والتطوع) .

(٢) تقدم رقم ٥٠٥ ص ٣٤٤ .

يعنى في السبحة ، أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقى . وفي سنده إبراهيم بن إسماعيل ، قال أبو حاتم مجهول (١) [٥٣٠]
 (وقال) على رضى الله عنه : من السنة ألا يتطوع الإمام حتى يتحول من مكانه . أخرجه ابن أبي شيبة .

ولهذا قالت الأئمة : يكره التنفل في مكان الفرض ، وكذا يطلب الانتقال لكل صلاة يفتتحها من النوافل ، فإن لم ينتقل ينبغى أن يفصل بالكلام (القول) السائب بن يزيد : «صليت مع معاوية بن أبي سفيان الجمعة فلما سلم قمت في مقامى فصليت فقال : لا تعد لما فعلت ، إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تتكلم أو تخرج . فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر ألا توصل صلاة بصلاة حتى يتكلم المصلي أو يخرج ، أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والبيهقى (٢) [٥٣١]

والحكمة في استحباب الانتقال خشية التباس النافلة بالفريضة وتكبير مواضع العبادة والشهود ، فإن مكان المصلي يشهد له يوم القيامة (قال) أبو هريرة «قرأ صلى الله عليه وسلم : (يَوْمَئِذٍ نُنَادُّ أَخْبَارَهَا) فقال : أتدرون ما أخبارها؟ قالوا الله ورسوله أعلم . قال : فإن أخبارها أن تشهد على كل عبد وأمة بما عمل على ظهرها تقول : عمل يوم كذا وكذا ، كذا وكذا ، أخرجه أحمد ومسلم والترمذى وصححه (٣) [٥٣٢]

(١) انظر ص ٥١ ج ٤ - الفتح الربانى . وص ١٢٤ ج ٦ - المنهل المذنب (الرجل يتطوع في مكانه الذى صلى فيه المكتوبة) وص ٢٢٥ ج ١ - ابن ماجه (صلاة النافلة حيث تصلى المكتوبة) و (بمجز) من باب ضرب وفي لفة من باب تصب . و (السبحة) التطوع

(٢) انظر ص ٥١ ج ٤ - الفتح الربانى . وص ١٧٠ ج ٦ - نوى (الصلاة بمد الجملة) وص ٣٠٠ ج ٦ - المنهل المذنب .

(٣) انظر ص ٢١٧ ج ٤ - تحفة الأحوذى (سورة إذا زلزلت)

وعمل استجاب الانتقال إن لم تدع الحاجة إلى عدمه كضيق المكان .

(الرابع عشر) هديه صلى الله عليه وسلم في الصلاة

قد بينت لك أيها المؤمن أعمال الصلاة من فرائض وواجبات وسنن وآداب داخل الصلاة وخارجها . ففصلة بالأدلة تفصيلاً لم تره من قبل . وإن ذاكر لك هنا ثلاثة أحاديث في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لتكون مراجعاً منيراً يستضيء بها المهتدي ويهتدى بها الضال :

(١) قالت عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين ، فإذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك . وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوى قائماً وكان إذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوى قاعداً ، وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يكره أن يفترش ذراعيه افتراش السبع وكان يفترش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكان ينهى عن عقب الشيطان وكان يختم الصلاة بالتسليم ، أخرجه أحمد ومسلم ^(١) [٥٣٣]

(٢) وقال وائل بن حجر : « لأنظرن إلى صلاة رسول صلى الله عليه وسلم كيف يصلي فنظرت إليه قام فاستقبل القبلة فكبر ورفع يديه حتى حاذنا أذنيه ، ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد ، ثم لما أراد أن يركع رفع يديه مثلها ، فلما ركع وضع يديه على ركبتيه ، ثم

(١) انظر ص ١٤٥ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ٢١٣ ج ٤ - نووي (ما يجمع صفة الصلاة و) افتراش السبع (أن يبسط الرجل ذراعيه في السجود كما يبسط الكلب والذئب يديه . و) عقب (بفتح فسكسر ، وهو الإجماء في الجلوس بأن يلمس الرجل أليته بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض .

رفع رأسه فرفع يديه مثلها ، ثم سجد فجعل كفيه بجذاه أذنيه ، ثم قعد فافترش
رجله اليسرى فوضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى ، وجعل حد
مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ثم قبض بين أصابعه لخلق بالوسطى والإبهام
وأشار بالسبابة ثم رفع أصبعه فرأيته يحركها يدعو بها ، أخرجه أحمد
وأبو داود والنسائي بسند جيد^(١) [٥٣٤]

(٣) وقال محمد بن عطاء : سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب
التي صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة . قال أبو حميد أنا أعلمكم بصلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فلم ؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعاً ،
ولا أقدمنا له صحبة . قال بلى قالوا فاعرض قال : كان إذا قام إلى الصلاة يرفع
يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم يكبر حتى يقر كل عظم منه في موضعه
معتدلاً ، ثم يقرأ ، ثم يكبر فيرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يركع ويضع
راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل ولا يصب رأسه ولا يفتح ثم يرفع رأسه
فيقول سمع الله لمن حمده . ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلاً .
ثم يقول : الله أكبر ثم يهوى إلى الأرض فيجافي يديه عن جنبيه ثم يرفع
رأسه ويثنى رجله اليسرى ويقعد عليها ويفتح أصابع رجله إذا سجد ثم يسجد
ثم يقول الله أكبر . ويرفع رأسه ويثنى رجله اليسرى فيقعد عليها حتى يرجع
كل عظم إلى موضعه . ثم يصنع في الأخرى مثل ذلك . ثم إذا قام من
الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة
ثم يصنع ذلك في كل بقية صلاته حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم أحر

(١) انظر ص ١٤٧ ج ٢ - الفتح الرباني . وص ٦٣ ج ٦ - للنهل المذبذب (كيف
الجلوس في التشهد) وص ١٤١ ج ١ - مجتبى (موضع اليدين من الشمال في الصلاة)
و (حد المرفق) طرفه .

سوء حال من لم يطمئن في صلاته وما ورد في التنفير من عدم الاطمئنان ٣٦٣

رجله اليسرى وقعد متوركا على شقه الأيسر ثم سلم . قالوا صدقت . هكذا كان يصلي صلى الله عليه وسلم ، أخرجه أحمد والبيهقي والأربعة إلا للنسائي وصححه الترمذي (١)

فقد اشتملت هذه الأحاديث على كيفية الصلاة الواردة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعلى معظم أركان الصلاة وواجباتها وسننها على ما تقدم بيانه ، ودلت على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود وباقي الأركان والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين .

ومنه تعلم سوء حال من لا يرفعون رءوسهم من الركوع والسجود إلا شيئاً يسيراً بدون طمأنينة محتجين بأنه ليس ركناً عند الحنفيين وقد تقدم أنه فرض عند أبي يوسف وواجب عند الثعمان ومحمد . وعلى فرض أنه سنة فقط فلم يتركون السنة ؟ ألم يذكروا قول الله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ (٢) ألم يسمعوا (قول) النبي صلى الله عليه وسلم : « يا معشر المسلمين ، إنه لا صلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، أخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان وابن خزيمة بسند جيد رجاله ثقات عن علي بن شيبان (٣) . [٥٣٦]

(١) انظر ص ١٥٣ ج ٣ - الفتح الرباني (جامع صفة الصلاة) وص ١٣١ ج ٥ - للنهل المذب (افتتاح الصلاة) وص ٢٤٩ ج ١ - تحفة الأحوذى (وصف الصلاة) وص ١٤٦ ج ١ - ابن ماجه (رفع اليدين إذا ركع . . .) (فلا يصب) بفتح فضم . وفي نسخة فلا يصب رأسه أى لم يمله إلى أسفل (ويقنع) بضم أوله من أقنع إذا رفع رأسه حتى تسكون أعلى من ظهره (ويفتح) بالخاء المعجمة ، أى يثنيها بأن يحمل بطون الأصابع إلى الأرض ورءوسها إلى القبلة .

(٢) سورة الأحزاب : آية ٢١ .

(٣) انظر ص ٢٦٨ ج ٣ - الفتح الرباني (وجوب الرفع من الركوع . . .) وص ١٤٧ ج ١ - ابن ماجه (الركوع في الصلاة) .

(وقوله) صلى الله عليه وسلم : (لا ينظر الله إلى صلاة عبد لا يقيم فيها صلبه بين ركوعها وسجودها) أخرجه أحمد والطبراني في الكبير بسند رجاله ثقات عن طلق بن علي الحنفي^(١) [٥٣٧]

والأحاديث في هذا كثيرة وكلها تدل على أن صلاة غالب أهل الزمان غير صحيحة ، فإنهم لا يطمثون في ركوعهم واعتدالهم وسجودهم وجلسهم بين السجدين كما هو مشاهد ويدعون أنهم اطمأنوا طمأنينة كافية ، ولا يقبلون النصيحة ممن نصحهم بل يشنعون عليه تشنعا لا يصدر بعضه منهم لمن اقترب إنما عظما وباليتهم وقبوا عند هذا الحد ، بل تجاوزوه إلى إبداء من رأوه يصلي صلاة صحيحة ، وإذا صلى أحدهم خلف من وفقه الله للصلاة الصحيحة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاب عليه وربما قطع الصلاة وصار بقبح فعله ويجبهه ويقول : قال صلى الله عليه وسلم : (من أم بالناس فليخفف) جهلا منه بالتخفيف المأمور به في الحديث وقد تقدم بيانه^(٢) . فعوذ بالله من شر نفوسنا ومن الجهل المركب وعمى البصيرة .

(ولا تستغرب) أيها العاقل هذا من أهل زمانك ، فقد وقع التساهل في الصلاة من زمن بعيد .

(قال) الإمام أحمد رحمه الله : وقد جاء في الحديث : يأتي على الناس زمان يصلون ولا يصلون ، وقد تخوفت أن يكون هذا الزمان ، ولقد صليت في مائة مسجد فآريت أهل مسجد يقيمون الصلاة على ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه رضوان الله عليهم

(١) انظر ص ٢٦٨ ج ٣ - الفتح الرباني . وص ١٢٠ ج ٢ - مجمع الزوائد (في الركوع والسجود)

(٢) انظر ص ٢٨١ (القراءة في المشاء) .

فاتقوا الله وانظروا في صلاتكم وصلاة من يصلى معكم (١) هـ (وهذا) بالنسبة لأهل زمانه رحمه الله تعالى (٢) فما بالك بأهل زماننا الذى صار المعروف فيه منسكرا، والمنسك معروفًا، والسنة بدعة، والبدعة سنة، ومظهر الحق ما له من نصير، ومظهر الباطل له أنصار، فإننا لله وإنا إليه راجعون .

(وما) أجهل هؤلاء الذين لم يطمثوا في صلاتهم : (١) بأن من ينقر صلاته يموت على غير ملة الإسلام والعباد بالله تعالى كما تقدم (٢) .

(ب) بأن من فرط فى شيء من الصلاة دعت عليه وردت عليه (روى) عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أحسن الرجل الصلاة فأتم ركوعها وسجودها قالت الصلاة : حفظك الله كما حفظتني فترفع ، وإذا أساء الصلاة فلم يتم ركوعها وسجودها قالت الصلاة ضيعك الله كما ضيعتني فتلغ كما يلغ الثوب الخلق فيضرب بها وجهه ، أخرجه أبو داود الطيالسي (١) »

[٥٣٨]

(وقال) عبادة بن الصامت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا توضأ العبد فأحسن الوضوء ثم قام إلى الصلاة فأتم ركوعها وسجودها والقراءة فيها قالت : حفظك الله كما حفظتني . ثم أضعدها إلى السماء ولها ضروء ونور

(١) انظر ص ٥ - كتاب الصلاة للإمام أحمد .

(٢) وهم أهل القرن الثانى والثالث . فقد ولد الإمام أحمد ينداد فى العشرين من ربيع الأول سنة ١٦٤ هـ وتوفى فى العاشر أو الحادى عشر من ربيع الأول سنة ٢٤١ هـ .

(٣) تقدم رقم ٢١١ ص ١٥٥ (الرفع من الركوع . . .)

(٤) انظر رقم ٣٦٤ ص ٢٤٩ ج ١ - فيض القدير . وفى سنده :

(١) محمد بن مسلم بن أبى وضاح وثقه جمع وتكلم فيه البخارى .

(ب) أحوص بن سليم ضمه النسائى . و (الخلق) بفتحين البالى .

وفتحت لها أبواب السماء وإذا لم يحسن العبد الوضوء ولم يتم الركوع والسجود والقراءة قالت : ضيعك الله كما ضيعتني ، ثم أصدبها إلى السماء وعليها ظلمة وغلقت دونها أبواب السماء : ثم تلف كما يلف الثوب الخلق ، ثم يضرب بها وجه صاحبها ، أخرجه الطبراني في الكبير والبخاري بنحوه . وفيه الأحوص بن حكيم وثقه ابن المديني والعجلي وضعفه جماعة وبقية رجاله موثقون (١)

[٥٢٩]

فليحرص العاقل على إحسان الصلاة وإكمالها بحضور القلب والخشوع فيها ، وليحذر التفريط فيها والتساهل في إتمامها : وليجعل نصب عينه قول الله تعالى : ﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ • الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴾ (٢) . (فإنما) كبرت على غير الخاشعين لخلو قلوبهم من محبة الله تعالى وتعظيمه والخشوع له وقلة رغبتهم فيه ، فإن حضور العبد في الصلاة وخشوعه فيها وتكميله لها واستفراغه وسعه في إقامتها وإتمامها على قدر رغبته في الله تعالى (قال) الإمام أحمد : وقد جاء في الحديث : لاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة . فكل مستخف بالصلاة مستهين بها فهو مستخف بالإسلام مستهين به . وإنما حظهم من الإسلام على قدر رغبتهم في الصلاة ، فأعرف نفسك يا عبد الله واحذر أن تلقى الله عز وجل ولا قدر الإسلام عندك . فإن قدر الإسلام في قلبك كقدر الصلاة في قلبك (٣) (وقال) ابن القيم : وليس حظ القلب — العامر بمحبة الله وخشيته والرغبة فيه وإجلاله وتعظيمه — من الصلاة كحظ القلب الخالي الحرب من ذلك . فإذا وقف الإنسان بين يدي الله في الصلاة

(١) انظر ص ١٢٢ ج ٢ - مجمع الزوائد (من لا يتم صلاته ونسى ركوعها وسجودها)

(٢) سورة البقرة : آية ٤٥ ، ٤٦ .

(٣) انظر ص ٧ كتاب الصلاة .

وقف هذا بقلب محبت خاشع له قريب منه سليم من معارضات السوء قد امتلأت أرجاؤه بالهية وسطع فيه نور الإيمان واكشف عنه حجاب النفس ودخان الشهوات ، فارتع في رياض معاني القرآن ، ومخالط قلبه بشاشة الإيمان بحقائق الأسماء والصفات وعلوها وجمالها وكاملها الأعظم وتفرد الرب سبحانه بنعوت جلاله وصفات كماله ، فاجتمع همه على الله وقرت عينه به وأحس بقربه من الله قرباً لا نظير له ، ففرغ قلبه له وأقبل عليه بكليته .

هذا ومن ، تفقه في معاني القرآن وعجائب الأسماء والصفات وخالط بشاشة الإيمان بها قلبه ، يرى ، لكل اسم وصفة موضعاً من صلواته ومخلا منها (فإنه) إذا انتصب قائماً بين يدي الرب تبارك وتعالى ؛ شاهد بقلبه قيوميته (وإذا) قال : الله أكبر شاهد كبريائه (وإذا قال) سبحانه اللهم وبحمدك ؛ وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ولا إله غيرك ، شاهد بقلبه ربا منزها عن كل عيب ، سالماً من كل نقص ، محموداً بكل حمد . فحمده يتضمن وصفه بكل كمال . وذلك يستلزم براءته من كل نقص ، تبارك اسمه ، فلا يذكر على قليل إلا كثره ، ولا على خير إلا أتماه وبارك فيه ، ولا على آفة إلا أذهبها ، ولا على شيطان إلا رده خاسئاً مدحوراً . وكال الاسم من كمال مسماه . فإذا كان هذا شأن اسمه الذي لا يضر معه شيء في الأرض ولا في السماء ، فشان المسمى أعلى وأجل (وتعالى جده) أي ارتفعت عظمته وجلت فوق كل عظمة ، وعلا شأنه على كل شأن ، وقهر سلطانه كل سلطان . فتعالى جده أن يكون معه شريك في ملكه وربوبيته أو في إلهيته أو في أفعاله أو في صفاته كما قال مؤمنو الجن ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾ (وإذا) قال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فقد آوى إلى ركنه الشديد

واعتصم بحوله وقوته من عدوه الذى يريد أن يقطعه عن ربه ويأعده عن
 قربه ليكون أسوأ حالا (فإذا) قال الحمد لله رب العالمين وقف هنيهة يسيرة
 ينتظر جواب ربه له بقوله حمدنى عبدى (فإذا) قال الرحمن الرحيم ، انتظر
 الجواب بقوله أثنى على عبدى (فإذا) قال مالك يوم الدين . انتظر جوابه
 بجدنى عبدى . فيالذلة قلبه وقررة عينه وسرور نفسه بقول ربه : عبدى ثلاث
 مرات (فوائده) لولا ما على القلوب من دخان الشهوات وغيم النفوس لطارت
 فرحا وسرورا بقول ربها وفاطرها ومعبودها : حمدنى عبدى وأثنى
 على عبدى وحمدنى عبدنى ، ثم يكون لقلبه مجال من شهود هذه الأسماء الثلاثة
 التى هى أصول الأسماء الحسنى وهى الله والرب والرحمن ، فشاهد ، قلبه من
 ذكر اسم الله تبارك وتعالى إلهها معبوداً موجوداً مخوفاً لا يستحق العبادة
 غيره ، ولا تنبغى إلا له ، قد عنت له الوجوه وخضعت له الموجودات ،
 وخشعت له الأصوات ﴿ تَسْبِحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ
 مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾^(١) ، ﴿ وَ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ
 قَانِتُونَ ﴾^(٢) ، وشاهد من ذكر اسمه « رب العالمين » قيوماً قام بنفسه وقام
 بسببه كل شيء فهو قائم على كل نفس بخيرها وشرها ، وقد تفرد بتدبير
 ملكه (ثم يشهد) عند ذكر اسم الرحمن جل جلاله ربا محسنا إلى خلقه
 بأنواع الإحسان ، متجيبا إليهم بصنوف النعم ، وسع كل شيء رحمة وعلما ،
 وأوسع كل مخلوق نعمة وفضلا ، فوسعت رحمته كل شيء ووسعت نعمته
 كل حى ، فبلغت رحمته حيث بلغ علمه ، وخلق خلقه برحمته وأنزل كتبه
 برحمته ، وأرسل رسله برحمته ، وشرع شرائعه برحمته ، وخلق الجنة برحمته ،

(١) سورة الإسراء : آية ٤٤ .

(٢) سورة الروم : آية ٢٦ .

والنار أيضا برحمته ، فإنها سوطه الذى يسوق به عباده المؤمنين إلى جنته ويظهر بها أدران الموحدين من أهل معصيته ، وسجنه الذى يسجن فيه أعداءه عن خليقته (فتأمل) . ما فى أمره ونهيه ووصاياه ومواعظه من الرحمة البالغة والنعمة السابغة (فالرحمة) هى السبب المتصل منه بعباده كما أن العبودية هى السبب منهم المتصل به . ففهم إليه العبودية ، ومنه إليهم الرحمة (فإذا) قال : « مالك يوم الدين » ، فهنا يشهد المجد الذى لا يلىق بسوى الملك الحق المبين . فيشهد ملكا قاهراً قد دانت له الخليقة ، وعتت له الوجوه ، وذلت لعظمته الجبابرة ، وخضع لعزته كل عزيز ، فيشهد بقلبه حقائق الأسماء والصفات التى تعطيلها تعطيل للملكه ووجد له . فإن الملك الحق التام الملك لا يكون إلا حيا قيوما سميما بصيراً مدبراً قادراً متكلماً آمراً ناهياً ؛ يرسل رسله إلى أقاصى مملكته بأوامره ، فيرضى على من يستحق الرضا ويثيبه ويكرمه ويدنيه ، ويغضب على من يستحق الغضب ويعاقبه ويهينه ويقصيه . فيعذب من يشاء ويرحم من يشاء ، ويعطى من يشاء ويقرب من يشاء ، ويقضى من يشاء . له دار عذاب وهى النار . وله دار سعادة وهى الجنة (فن) أبطل شيئاً من ذلك أو جحدته وأنكر حقيقته ، فقد قدح فى ملكه سبحانه وتعالى ، ونفى عنه كماله وتمامه (وكذلك) من أنكر عموم قضائه وقدره فقد أنكر عموم ملكه وكاله . فيشهد المصلى مجد الرب تعالى فى قوله « مالك يوم الدين » ، (فإذا) قال « إياك نعبد وإياك نستعين » ، ففيهما سر الخلق والأمر والدنيا والآخرة . وهى متضمنة لأجل الغايات وأفضل الوسائل . فأجل الغايات عبوديته . وأفضل الوسائل لإعانتة . فلا معبود يستحق العبادة إلا هو ، ولا معين على عبادته غيره . فهو يعبد بالوهيته ويستعان بربوبيته ، ويهدى إلى الصراط المستقيم برحمته (ثم) يشهد الداعى — بقوله « اهدنا الصراط المستقيم » — شدة فاقته وضرورته إلى هذه المسألة التى ليس هو إلى شيء

أشد فاقة وحاجة منه إليها ألبتة . فإنه محتاج إليه في كل نفس وطرفة عين (وهذا) المطلوب من هذا الدعاء لا يتم إلا بالهداية إلى الطريق الموصل إليه سبحانه والهداية فيه . وهي هداية التوفيق وخلق القدرة على الفعل وإرادته وتكوينه وتوفيقه لإيقاعه له على الوجه المرضي المحبوب للرب سبحانه وتعالى وحفظه عليه من مفسداته حال فعله وبعد فعله (ثم بين) أن أهل هذه الهداية هم المختصون بنعمته دون المغضوب عليهم ، وهم الذين عرفوا الحق ولم يقدموه ، ودون الضالين وهم الذين عبدوا الله بغير علم (فالطائفتان) اشتركتا في القول في خلقه وأمره وأسمائه وصفاته بغير علم . فسييل المنعم عليهم مغايرة لسبيل أهل الباطل كلها علما وعملا (فلما فرغ) من هذا الثناء والدعاء والتوحيد ، شرع له أن يطبع على ذلك بطابع من التأمين يكون كالحاتم له وافق فيه ملائكة السماء (وهذا) التأمين من زينة الصلاة كرفع اليدين الذي هو زينة الصلاة واتباع السنة وتعظيم أمر الله وعبودية اليدين وشمار الانتقال من ركن إلى ركن (ثم يأخذ) في مناجاة ربه بكلامه واستماعه من الإمام بالإنصات وحضور القلب وشهوده (وأفضل) أذكار الصلاة ذكر القيام . وأحسن هيئة المصلي هيئة القيام . فنصت بالحمد والثناء والمجد وتلاوة كلام الرب جل جلاله .

ولهذا نهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود لأنهما حالتا ذل وخضوع وتطامن وانخفاض ، ولهذا شرع فيهما من الذكر ما يناسب هيتهما فشرع للراكع أن يذكر عظمة ربه في حال انخفاضه هو وخضوعه فيقول : سبحان ربي العظيم وهو أفضل ما يقال فيه . وبالجملة فسر الركوع تعظيم الرب عز وجل بالقلب والقلب والقول^(١) ثم قال : ولما كانت العبودية غاية كمال الإنسان وقربه من الله بحسب نصيبه من

عبوديته وكانت الصلاة جامعة لمفرق العبودية كانت أفضل أعمال العبد . وكان السجود أفضل أركانها الفعلية وسرها التي شرعت لأجله ، وشرع فيه من الثناء على الله ما يناسبه وهو قول العبد سبحانه ربى الأعلى . وهذا أفضل ما يقال فيه ^(١) (وأطلت) فيما نقلت لما اشتمل عليه من قانس الفوائد وعجائب الأسرار . والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

تم - بحمد الله وتوفيقه - الجزء الثانى
وبليه إن شاء الله تعالى الجزء الثالث . وأوله : الجماعة فى الصلاة

(تنبيه) قد بينا بالهامش أم المراجع التى استعنا
بها فى تخريج أحاديث هذا الجزء ومراجع النصوص
العلية فلينظر بيانها بصفحة ٣٧٥ ، ٣٧٦ من الجزء السابع من
الدين الخالص . طبعة أولى وبالصفحات ٤٨١ - ٤٨٤
طبعة ثانية . والله ولى الهداية والتوفيق .

دليل موضوعات الجزء الثاني من الدين الخالص

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٦	الراجح أنها العصر (ما تدرك به الصلاة)	٢	(الصلاة) دليلها
٢٨	(الأوقات المنهى عن الصلاة فيها)	٣	حكمة مشروعتها . هي خمس
٣٠	(الصلاة بعد الصبح والعصر)	٤	ثمره أدائها . هل كان على النبي صلى الله عليه وسلم صلاة قبل الإسرائ ؟ . كان قيام الليل فرضا
٣١	كل وقت (الصلاة وقت طلوع الشمس واستوائها وغروبها)	٥	(أقسام الصلاة) ٦ (سببها)
٣٢	إباحة سجدة التلاوة فيها ، التنفل يوم الجمعة وقت الاستواء	٧	(وقت الظهر)
٣٣	مذهب أحمد ومالك فيما يصلى وما لا يصلى وقت الطلوع وأخويه	٨	الجمع بين أحاديث الأوقات . علامة الزوال
٣٤	رد القول بإباحة الصلاة مطلقا وقت الاستواء	٩	الإبراد بالظهر وتمجيله
٣٥	(الصلاة بعد طلوع الفجر)	١١	الجمع بين ما ورد في طلب الإبراد بالظهر وما ورد في أفضلية أول الوقت ١٢ (وقت العصر)
٣٦	المذاهب في حكم التنفل بعده بأكثر من سنة الصبح (التنفل بعد الإقامة)	١٣	المذاهب في آخره
٣٧	حكمة النهى عنه	١٤	أوقات العصر والظهر
٣٨	المذاهب في حكم صلاة ركعتي الفجر بعد الإقامة	١٥	(وقت المغرب) المذاهب في آخره
٣٩	الرد على من أباح صلاتهما بعدها	١٧	(وقت صلاة العشاء) المذاهب فيه
٤٠	(الصلاة وقت خطبة الجمعة)	١٨	المذاهب في حكم تمجيل العشاء
٤١	(جاحد الصلاة وتاركها)	١٩	أوقات المغرب والعشاء . حكم النوم قبلها والسر بعدها
٤٢	حكم تاركها كسلا عند مالك والشافعي	٢١	دليل كراهة السر بعدها وحكته
٤٣	حكمه عند الحنفيين	٢٢	(وقت صلاة الصبح)
٤٤	حكمه عند أحمد الظاهر أنه كافر يقتل	٢٣	دليل الإسفار به . الجمع بينه وبين دليل التفتيس
		٢٤	(الصلاة الوسطى)
		٢٥	دليل أنها الصبح

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٦٩	(أذان المفرد) . (الأذان قبل الوقت) هل يؤذن للصبح قبل وقتها؟	٤٦	هل يقتل لترك صلاة واحدة؟ التفكير من ترك الصلاة
٧١	هل يكتبني به لصلاة الصبح؟ (حكاية الأذان)	٤٧	(الأذان والإقامة) ٤٨ (حكهما)
٧٢	هل يحكي كله	٤٩	لا أذان لنير للكتوبة ولا للمرأة
٧٣	المذاهب في حكم حكايته	٥٠	هل للمرأة إقامة؟ (فضل الأذان)
٧٤	أيحكي الترجيع؟	٥١	(أخذ الأجرة على الأذان)
٧٥	هل أذن النبي صلى الله عليه وسلم؟	٥٢	للمذاهب في هذا (الإقامة أفضل أم الأذان؟)
٧٦	(الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان)	٥٣	(شروط الأذان والإقامة)
٧٧	كيفيتها . شرح دعاء الوسيلة	٥٤	حكم أذان الأعمى (كيفية الأذان)
٧٨	(الدعاء بين الأذان والإقامة)	٥٥	ترييح التكبير في الأذان بلا ترجيع وبالترجيع
٧٩	الدعاء بعد أذان المنرب . شرط إجابة الدعاء	٥٦	(الثوب)
٨٠	(الأحق بالإقامة)	٥٧	ترك ابن عمر الصلاة في مسجد ثوب فيه في غير الصبح (كيفية الإقامة)
٨١	قصة ثعلبة بن حاطب (هامش)	٥٩	(سنن الأذان والإقامة)
٨٢	الأولى أن يكون للؤذن هو للمقيم (مق تقام الصلاة؟)	٦٠	للمفسد المترتبة على تلبية المآذن
٨٣	(الخروج من المسجد بعد الأذان)	٦١	استقبال القبلة في الأذان
٨٤	ما يبنيحه	٦٢	هل يستدير للؤذن؟ كيفية التفاته حال الحيملتين
٨٥	(الأذان والإقامة للقائنة)	٦٣	الأذان في أول الوقت؟ . التأني فيه والإسراع في الإقامة
٨٨	(بدع الأذان)	٦٥	نصوص الفقهاء على أنه يسن الوقف فيه على كل كلمة
٨٩	نصوص الفقهاء على أن الجهر بالصلاة والسلام بعد الأذان بدعة سيئة	٦٧	حكاية الإقامة . ما يقال بعدها
٩٠	بدء حدودها	٦٨	حكم الفصل بين كلمات الأذان (أذان للمرأة والمحدث)
٩٢	التلحين في الأذان . الأذان السلطاني		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١١١	المذاهب في حكم صلاة الرجل في ثوب من حرير . استقبال القبلة	٩٣	بدعة تقبيل ظفري الإبهامين عند الشهادة
١١٢	أدلة القبلة	٩٤	لا يرفع الصوت في المسجد بغير تعلم العلم
١١٣	كيف تعرف بالشمس والنجم القطبي	٩٥	قصة ابن المسيب مع عمر بن عبد العزيز
١١٤	كراهة اتخاذ الحارثيين في المساجد	٩٦	منع ما أحدثت من التسييح وغيره قبل الصبح والجمعة
١١٥	جواز اتخاذ علامة للقبلة غير الحراب	٩٧	(شروط الصلاة) هل الكافر مخاطب بفروع الشريعة ؟
١١٦	(اشتباه القبلة)	٩٨	لا قضاء عليه إذا أسلم . من أسلم يثاب على ما قدم من خير
١١٧	المذاهب فيما يطلب بمن اجتهد في القبلة وأخطأ	٩٩	لا صلاة على مجنون وحائض وعاجز عنها
١١٩	(- قوط الاستقبال) في صلاة الخوف وصلاة النفل على الدابة	١٠٠	أمر الصغير بالصلاة
١٢٠	هل يختص جواز التنفل عليها بالسفر ؟	١٠١	(شروط صحة الصلاة) الطهارة . ستر العورة ١٠٢ من يحل له نظر عورة غيره ومن لا يحل
١٢١	هل يصلى الوتر عليها ؟	١٠٣	(حد العورة) عورة الذكر
١٢٢	المذاهب في صلاة الفرض على الدابة لمذر	١٠٤	عورة الأمة والحرة
١٢٤	(الصلاة في السفينة ونحوها)	١٠٥	العورة منالطة ومخففة
١٢٥	ما على المصلي فيها إذا استدارت	١٠٦	حكم انكشافها في الصلاة
١٢٦	(أركان الصلاة) النية	١٠٧	هل السرة والركبة منها ؟
١٢٧	كيفيتها . هل يشترط نية الفرضية ؟	١٠٨	سبب الخلاف في حدها . دليل أن الفخذ عورة
١٢٨	نية المأموم الاقتداء . نية الإمام الإمامة	١٠٩	(المعجز عن السائر)
١٢٩	النية محلها القلب . التلفظ بها بدعة	١١٠	(الصلاة في ثوب غير حلال)
١٣٠	الجهر بها وتكسرها ممنوع		
١٣١	(التحرمة)		

الصفحة	الموضوع
١٥٣	الرفع من الركوع . ما يتحقق به . الاعتدال
١٥٤	ما يتحقق به الرفع من السجود والاعتدال فيه . دليل فرضية ما ذكر
١٥٧	رد دعوى أن الاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين ركن قصر
١٥٨	(القمود الأخير)
١٥٩	(التشهد الأخير)
١٦١	مق يجوز التشهد بغير العربية ؟ تشهد ابن عباس
١٦٣	لم اختاره الشافعي ؟ تشهد ابن مسعود
١٦٤	لم اختاره الجمهور ؟ تشهد مالك تشهد عمر ؟ تشهد عائشة
١٦٧	هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في التشهد: وأنى رسول الله؟ (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد)
١٦٨	المذاهب في حكمها
١٦٩	مق يجب خارج الصلاة ؟ كفيها
١٧٠	١٧١
١٧١	أقلها . هل يؤتى فيها بالسيادة ؟
١٧٢	الراجح كراهة السيادة فيها وفي الأذان والإقامة والتشهد

الصفحة	الموضوع
١٣٢	المذاهب في الفاظها
١٣٣	شروطها
١٣٤	هل يلزم أن تكون باللغة العربية؟
١٣٥	لا يجبر بها غير الإمام
١٣٦	الحث على التخلي عن الابتداع والتعلى بالاتباع
١٣٧	صلاة سلف الأمة . رقية الوسواس
١٣٨	التحصن من الشيطان بذكر الله تعالى والمؤذنين
١٣٩	(القيام) ما يلزم من قدر عليه دون الركوع
١٤٠	الاعتدال حال الصلاة . يجوز للنبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفرض قاعداً بلا عذر
١٤١	(القراءة) المذاهب في العروض منها
١٤٣	شروطها . ما يلزم من عجز عنها
١٤٤	ما يجزئ عنها لمن لا يحسنها
١٤٥	هل يجوز قراءة القرآن بغير العربية ؟
١٤٦	ترجمته ليست قرآناً (الركوع)
١٤٧	المذاهب في أقلها وكله (السجود)
١٤٨	ما يتحقق به
١٥٠	حده عند الشافعية وأحمد
١٥١	حكم كشف الجبهة حاله . سجود المصلى على ثوبه
١٥٢	حكم السجود على متصل بالجبهة وما يتحرك بمركبة المصلى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	كل في موضعه	١٧٣	حكم أفراد كل من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم عن الآخر
١٩٢	حكم الإسرار في محله وحد الجهر والسر عند غير الخفيين	١٧٤	هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على نفسه؟ (السلام) شرطه
١٩٣	المذاهب في حكم قنوت الوتر . الخروج من الصلاة (تسكيرات الانتقال)	١٧٥	رد ما قيل إن المشروع فيه تسليمه واحدة . حكم تعدده
١٩٥	حكمة مشروعيته . حكم التسييح في الركوع والسجود	١٧٧	واجبه عند الخفيين . أكله . كيفيته
١٩٧	وجوب تثليثه عند النسيان	١٧٩	ما يقصد به . النهى عن قلب اليد وقته . هل يندب فيه زيادة وبركاته ؟
١٩٨	هل يضافه وبجده ؟ أقل التسييح فيهما وأكله	١٨٠	(ترتيب الأركان) حكمه
٢٠٠	حث الإمام أحمد الأئمة على الاهتمام بإتمام الصلاة	١٨١	أركان الصلاة أفعال وأقوال
٢٠١	(الذكر في الركوع والسجود)	١٨٢	جدول بها وحكمها عند الأئمة
٢٠٣	(التسميع والتحميد)	١٨٣	(واجبات الصلاة) (قراءة الفاتحة) السورة بعدها
٢٠٤	دليل جمع غير المأموم بينهما	١٨٤	المذاهب في حكمها
٢٠٥	بدء مشروعيتهما (ذكر الاعتدال)	١٨٥	حكم قراءتها في غير أولي القرض
٢٠٧	الصيغ الواردة في التحميد (الدعاء بين السجدين)	١٨٧	قراءة سورتين بعد الفاتحة
٢٠٨	(التشهد الأول والجلوس له)	١٨٨	حكم تكرير سورة في ركعتين (تبيين الأولين للقراءة)
٢٠٩	مجل واجبات الصلاة (سنن الصلاة)	١٨٩	حكم تقديم السجدة الثانية على ما بعدها والرفع من الركوع والجلوس بين السجدين والقعود الأول
٢١٠	أقسامها رفع اليدين للتحريمه ووقته	١٩٠	(قراءة التشهد) الجهر والإسرار
٢١٢	الجمع بين ما ورد فيه . حكمه مشروعيته		
٢١٣	حكم رفع اليدين عند الركوع والرفع منه والقيام لثالثة		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٣٩	كيفية الهوى إلى السجود والرفع منه	٢١٥	الطمئن في دليل عدم الرفع إلا للتحريمة محاورة بين النمنان والأوزامى في هذا
٢٤٠	بيان ما في حديث أبي هريرة في هذا	٢١٦	لا تمارض بين دليل الرفع لغير التحريمة وعدمه
٢٤٢	الآثار الواردة في البدء بالسجود بالركبتين .	٢١٧	الراجح ثبوت رفع اليدين للركوع والرفع منه .
٢٤٣	ترجيح حديث وائل في هذا ما يرجح حديث أبي هريرة في هذا . سنن السجود	٢١٨	وضع النبي على اليسرى في الصلاة المذاهب في كفيته وموضعه
٢٤٥	حكم التفريغ بين الفخذين والتجافي فيه	٢٢٠	الراجح عن مالك القول به
٢٤٦	كيفية سجود المرأة (الاقتراح والتورك)	٢٢١	مق يكون الوضع؟ دعاء الاستفتاح
٢٤٧	التورك أفضل عند مالك . كيفية الجلوس في الصلاة عند الشافعي	٢٢٢	مق يأتي به المسبوق ؟
٢٤٨	كفيته عند أحمد	٢٢٤	يجوز الجمع فيه بين أكثر من رواية
٢٤٩	وضع اليدين على الفخذين في الجلوس والإشارة بالسبابة	٢٢٥	حكم التعوذ في الصلاة
٢٥١	كفيته عند مالك . حكمة تحريك السبابة	٢٢٧	صيفته . هل يطلب في كل ركعة ؟ (التسمية)
٢٥٢	كفيته عند الشافعي	٢٢٩	رد القول بعدم طلبها في الصلاة
٢٥٣	كفيته عند أحمد (جلسة الاستراحة)	٢٣١	حكمها قبل السورة . دليل أنها آية من القرآن
٢٥٤	رأى الحنفين ومالك فيها	٢٣٢	رد القول أنها ليست آية منه
٢٥٥	الراجح أنها مشروعة . كيفية النهوض إلى غير الركعة الأولى عند الأئمة	٢٣٣	دليل أنها آية من الفاتحة
		٢٣٤	حكم التأمين في الصلاة
		٢٣٥	هل يقال : رب اغفر لى قبله ؟
		٢٣٦	دليل الجهر به
		٢٣٧	فضله . هو خاص بنا
		٢٣٨	سنن الركوع . التطبيق فيه منسوخ .

الصفحة	الموضوع
٢٧٥	(القراءة في الظهر والمصر)
٢٧٧	رجوع ابن عباس عن القبول بأنه لا قراءة فيهما (القراءة في المغرب)
٢٧٩	المداومة فيها على قراءة قصار الفصل خلاف السنة (القراءة في المشاء)
٢٨١	لا دليل في حديث معاذ على طلب تخفيف الأركان .
٢٨٢	بيان التخفيف المطلوب من الإمام
٢٨٣	هدى النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة في الصلاة (قراءة المأموم)
٢٨٤	دليل أنه لا يقرأ خلف الإمام مطلقاً
٢٨٥	دليل أنه يقرأ خلف الإمام مطلقاً
٢٨٧	جواب الحنفين والشافعي عن دليل مخالفهم
٢٨٨	متى يقرأ المأموم الفاتحة ؟
٢٨٨	هل تدرك الركعة بإدراك الركوع فقط ؟
٢٨٩	دليله . دليل أنها لا تدرك به فقط
٢٩٠	الفتح على الإمام
٢٩١	المذاهب في حكمه . بيان حال حديث « يا علي لا تفتح على الإمام » (سنن الصلاة الخارجة عنها)
٢٩٢	(الرواتب) حكمه مشروعيتها

الصفحة	الموضوع
٢٥٦	تفريق القدمين حال القيام
٢٥٧	تخفيف القعود الأول . الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير
٢٥٨	المراد بالآل . الدعاء في القعود الأخير
٢٦١	حكم الدعاء في الصلاة بما يشبه كلام الناس . كيفية السلام
٢٦٢	حكم الجهر بالتحريمة وتكبير الانتقال والتسميع والسلام والتبليغ خلف الإمام
٢٦٣	أقسام الخشوع . حكمه في الصلاة
٢٦٤	الشهادة لحاتم الأصم بإحسانها (آداب الصلاة)
	(السكنات في الصلاة)
٢٦٥	نظر المصلي إلى موضع سجوده
٢٦٦	مذهب الحنفيين في هذا
٢٦٧	إسماك المصلي فيه عند التثاؤب . دفع السعال . تطويل الركعة الأولى عن الثانية
٢٦٩	دعاء المصلي إذا مر بآية رحمة أو عذاب أو ذكر
٢٧١	ما يطالب من المصلي إذا نابه شيء في الصلاة
٢٧٢	رد القول بسدم مشروعية التصفيق للنساء في الصلاة لداع
٢٧٣	(ما يقرأ في الصلاة) (القراءة في الصبح)

الصفحة	الموضوع
٣١٢	مقى تقضى راتبة الصبح ؟
٣١٤	دليل أنه لا يقضى غيرها من الرواتب
٣١٥	مقى تقضى الرواتب عند الشافعى وأحمد ؟
٣١٦	دعاء التوجه إلى المسجد
٣١٧	دعاء الخروج من المنزل
٣١٨	كيف الخروج إلى الصلاة ؟
٣١٩	تسوية الصفوف وسد الفرج
٣٢١	تكميل الصفوف (اتخاذ السترة)
٣٢٢	سترة المأموم
٣٣٣	(مقدار السترة)
٣٢٤	مكان السترة . العجز عن اتخاذها هل يكفي فيها الخط ؟
٣٢٦	مراتبها . الاستتار بالحيوان
٣٢٧	الصلاة خاف النائم والتحدث والمرأة
٣٢٨	رد القبول بکراهة الاستتار بالحيوان
٣٢٩	المذاهب فى حکم المرور أمام المصلى
٣٣١	دفع المصلى المار أمامه
٣٣٢	حکته
٣٣٣	(ترك السترة) حکم المرور أمام المصلى فى الحرم المکى
٣٣٤	الاستنفار والدعاء بعد الصلاة
٣٣٦	المقائد التى تضمنتها آية الكرسى
٣٣٧	فضل التسيب وغيره بعد الصلاة ما اشتمل عليه الموذتان

الصفحة	الموضوع
٢٩٣	المراد من نقص الفريضة ومن إكمالها بالنافلة (هامش)
٢٩٤	المذاهب فى الرواتب المؤكدة
٢٩٥	راتبه الظهر القبلىة .
	الراتبة المؤكدة بعد المغرب
٢٩٦	راتبة المشاء البعدية .
	ركعتا الفجر . حکهما
٢٩٧	تحقیفهما . حکته . ما یقرأ فیهما
٢٩٩	حدیث « من قرأ فى الفجر بألم نشرح وألم تر » لا أصل له
٣٠٠	الرد على من قال بالاختصار فى ركعتى الفجر على الفاتحة أو على الدورة أو أنه لا قراءة فیهما
٣٠١	الاضطجاع بمدهما . حکته . حکمه
٣٠٢	الراجع مشروعیته فى غیر المسجد
٣٠٣	اما یقال بعد ركعتى الفجر .
	آكد الرواتب (الرواتب غیر المؤكدة) بمدية الظهر
٣٠٤	راتبة العصر . قبلىة المغرب
٣٠٥	رد القول بکراهتها
٣٠٦	راتبه البعدية غیر المؤكدة .
٣٠٧	راتبة المشاء القبلىة والبعدية
٣٠٨	الأفضل فى تطوع النهار كونه أربما
٣٠٩	دلیل أن الأفضل فى التطوع مطلقاً كونه مثنى (مكان التطوع)
٣١١	حکمة طلب تأديته فى البيت
٣١٢	(وقت الرواتب وقضاؤها)

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	الإمام بعد الصلاة	٣٣٩	رواية عد كل من التسييح وغيره
٣٥٧	الجمع بين حديثي ابن مسعود وأنس في جهة انصراف الإمام بعد السلام		إحدى عشرة وخمسة وعشرين
٣٥٨	تعجيل انصراف الإمام من مكانه بعد سلامه	٣٤٠	رواية عدة عشر . الوقوف في عدة عند الوارد
٣٥٩	الفصل بين الفرض والنافلة	٣٤١	عدة بالأصابع والنوى والحصى
٣٦٠	كرهة التنفل في مكان الفرض	٣٤٢	جواز عد الذكر بالسبحة . متى يجوز اتخاذها ؟
	مكان المصل يشهد له يوم القيامة	٣٤٣	أدعية أخرى واردة عقب الصلاة
٣٦١	(الرابع عشر هديه صلى الله عليه وسلم في الصلاة)	٣٤٥	ما يقال بعد صلاة الصبح والمغرب
٣٦٢	وصف أبي حميد الساعدي صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم	٣٤٦	الترغيب في الذكر بعد الصلاة وعند النوم
٣٦٣	سوء حال من لم يطمئن في صلاته وما ورد في التنفير من عدم الاطمئنان فيها	٣٤٧	قراءة الفاتحة بنية كذا خلاف السنة
٣٦٤	التنفير من تقرر الصلاة والتساهل فيها	٣٤٨	الاستقبال حال الدعاء . الإسرار بالذكر بعد الصلاة إلا للتطيم
٣٦٥	دعاء الصلاة لمن أعماه ودعاؤها على من لم يتها	٣٤٩	نص الشافعي على ذلك
٣٦٦	حظ الإنسان من الإسلام على قدر حظه من الصلاة	٣٥٠	حكم رفع اليدين حال الدعاء ومسح الوجه بهما بعده
٣٦٧	ثمرة الخشوع فيها . سر التحريمة ودعاء الاستفتاح	٣٥١	الجمع بين أحاديث رفع اليدين حال الدعاء وحديث كان لا يرفع يديه إلا في الاستسقاء
٣٦٨	بعض أسرار الفاتحة	٣٥٢	بعض ما ورد في رفع اليدين حال الدعاء
٣٦٩	مقام البودية والاستعانة	٣٥٣	ما يفتح ويحتم به الدعاء
٣٧٠	حكمة مشروعية التأمين	٣٥٤	رد ما قيل في صلاة الفاتح وبيان أنها لا أصل لها (هامش)
٣٧١	لم كانت الصلاة أفضل العبادات ؟	٣٥٥	ما يصنع الإمام بعد السلام
		٣٥٦	الذاهب في الجهة التي ينصرف إليها